مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

مقاربات سياسية

POLITICAL APPROACHES

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي

العدد (٣) السنة الثانية
أبريل - ديسمبر ٢٠١٧

أبعاد الموقفين الروسي والصيني من سوريا مقارنة باليمن

مضيق باب المندب
تحديات استعمارية جديدة

مسؤولية قوات العدوان والغزو في اليمن وفقًا للقانون الدولي

محور المقاومة وخارطة الشرق الأوسط
إجهاض المشروع الصهيو – أميركي

تغول النظام الرأسمالي الليبرالي وأزمة الحقوق والحريات

تنويع الموارد والمصادر الاقتصادية

تقدير موقف: انهيار المملكة العربية السعودية

تحديات الاقتصاد اليمني

أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن ٢٠١٥-٢٠١٧

فرص بناء السلام في اليمن
قراءة تحليلية في معطيات السياسة والحرب

محددات سيناريو الخروج من الحرب في اليمن

العدوان السعودي الإماراتي على اليمن

رؤية الوفد الوطني وتجربة مشاورات الكويت

التصوف في اليمن في القرن السابع الهجري وأثره على الحياة الاجتماعية والسياسية

مقاربات سياسية

POLITICAL APPROACHES

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي
تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

رئيس التحرير:
أ.عبد الملك العجري

نائب رئيس التحرير:
أ.محمد يحيى المنصور

مدير التحرير:
د.سامي السياغي

سكرتارية التحرير:
عبدالعزيز أبوطالب
عبدالرحمن العجري
يحيى شرف الدين
صالح الشامي

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

اليمن - صنعاء - حي الجراف

هاتف: ٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+

صندوق بريد: ٤١٩٠

E-mail: yecscs@gmail.com

Website: www.yecscs.com

سعر النسخة:
للأفراد: ٥٠٠ ريال
للمؤسسات: ٢٠٠٠ ريال

خارج اليمن:
للأفراد: ٣٠ دولاراً
المؤسسات: ٧٠ دولاراً

جميع الآراء الواردة في المجلة لا تعني بالضرورة وجهة نظر المركز أو المجلة

المحتويات

افتتاحية _____ ٣

تنويع الموارد والمصادر الاقتصادية فـي اليمن _____ ٧

فرص بناء السلام فـي اليمن: _____ ٣٣

أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية فـي اليمن (٢٠١٥م – ٢٠١٧م) _____ ٧٩

محور المقاومة وخارطة الشرق الأوسط: _____ ١٠١

تحديات الاقتصاد اليمني _____ ١١٧

محددات سيناريو الخروج من الحرب فـي اليمن: _____ ١٢٩

رؤية الوفد الوطني وتجربة مشاورات الكويت: _____ ١٤٥

أبعاد الموقفين الروسي والصيني من سوريا مقارنة باليمن _____ ١٥٥

العدوان السعودي الإماراتي على اليمن: _____ ١٧٥

تقدير موقف انهيار المملكة العربية السعودية _____ ١٩٧

التصوف فـي اليمن فـي القرن السابع الهجري وأثره على الحياة الاجتماعية والسياسية _____ ٢١١

تغول النظام الرأسمالي الليبرالي وأزمة الحقوق والحريات _____ ٢٣٩

مضيق باب المندب: تحديات استعمارية جديدة _____ ٢٦٥

مسؤولية قوات العدوان والغزو فـي اليمن وفقاً للقانون الدولي _____ ٢٧٧

افتتاحية

بقلم: محمد يحيى المنصور
almansor62@gmail.com

من العتمة تنبثق دائماً التماعات تؤذن ببزوغ الضوء وانبلاج الفجر، وثمة دائماً حياة تتجدد فيها ومنها صيرورة الإنسان في هذا الوجود المحكوم بقوانين وسُنن إلهية لا تتبدل.

ومن بين أدخنة الحرائق وغبار الركام، وصور الأشلاء المقطّعة، وعلى وقع أنين الإنسان اليمني وآلامه ومعاناته المشهودة بطول الخارطة اليمنية وعرضها جراء الحرب العدوانية الأمريكية السعودية التحالفية المفروضة على اليمن أرضاً وإنساناً وهوية وحضارة ومقدرات؛ ثمة عنفوان وحيوية ووعي وإرادة إيمانية ووطنية صلبة تتسم بالثبات والصبر والتحدي ومقارعة العدوان الظالم والاستعداد للتضحية بأسمى معانيها وصورها.

ومن حلكة ليل هذا العدوان ومآسيه ووحشيته؛ ثمة حياة تُجترح، وثمة إنسان يمني جديد يتخلق من جبلّة المعاناة، مؤمناً بعدالة القضية التي يدافع عنها ومن أجلها يُبلي في كل الساحات والجبهات وعلى مختلف الصُعد.

هذا الإنسان اليمني الجديد بوعيه وإيمانه ووطنيته وإنسانيته هو من استعصى فهمه على الغزاة وأجهزة استخباراتهم ومراكز أبحاثهم ودراساتهم، هو الإنسان الناهض من عثرات الأزمنة، المنبعث من قيم حضارية يمنية وتأريخ حافل بالمآثر والبطولات أشدّ عزماً ومُضاءً، وقدرة على الانتصار لقضيته اليوم، مهما غلت التضحيات ومهما كان الثمن.

هو الإنسان المتطلع لحياة حرة كريمة، ووطن موحد مستقل القرار والإرادة، فهل يستكثر على اليمنيين أن يتحرروا من الوصاية الأجنبية، ويديروا شؤونهم بأنفسهم؟

في ملحمة الصمود اليمنية أمام أشرس عدوان وحصار تعرض له قطر عربي أو إسلامي من قبل، ترتسم ملامح هذا الصمود العظيم (السياسية، والعسكرية، والأمنية، والإعلامية، والاقتصادية، والثقافية). وفي معركة الوعي بطبيعة التحديات التي فرضها العدوان على حياة اليمنيين لأكثر من ١٠٠٠ يوم، استطاع اليمنيون فرض إيقاعهم على المعركة بمعناها الشامل، وفشل تحالف العدوان السعودي الأمريكي المتفوق عدةً وعتاداً في هز ثقة اليمنيين بأنفسهم، وبعدالة قضيتهم في مواجهته وفضحه

ولإفشال مراميه وأهدافه، وبموقفهم الأخلاقي وشجاعتهم ونبلهم في إدارة المواجهة بكل شموخ وإباء خسر العدوان على الصعيد السياسي والأخلاقي كما خسر على الصعيد العسكري والاستراتيجي.

في معركة تحرير الوعي تستمر المواجهة مع العدوان وأدواته المضللة، كما مع موروث التزييف والتدجين للعقول الذي ظل طيلة عقود من الزمن في الداخل اليمني قرين سياسات السلطات المتعاقبة على الحكم والتي أفضت إلى تجويف الهوية اليمنية الوطنية وتكريس التبعية الشاملة للخارج، وهذه أدت من بين عوامل كثيرة إلى إضعاف اليمن وتجرؤ الحكم السعودي على العدوان على اليمن، ومحاولة مصادرة حريته ومستقبله.

لكسب معركة الوعي بطبيعة التحديات والمخاطر التي تتهدد اليمن والمنطقة أدواتها ووسائلها، ومن بين هذه الوسائل الكلمة بمضمونها العلمي والمعرفي الذي يتغيّا الحقيقة والموضوعية للوصول إلى عقل القارئ والارتقاء بتفكيره ووعيه من منطلق الاحترام لذاته وليس استتباعها ديماغوجياً أوأيديولوجياً.

مجلة (مقاربات سياسية) اختطت لنفسها منهجاً علمياً يحترم الحقيقة ويحترم عقل المتلقي والقارئ، كما يحاول توسيع الاهتمام حول القضايا المتعلقة بالشأن الوطني ومعظمها ذو صلة بالعدوان وأبعاده السياسية والاقتصادية والإنسانية إلخ... كما اهتمت بقضايا ثقافية وفكرية أخرى.

مع اعتذارنا الواجب في هيئة التحرير لمتابعينا وقرائنا الكرام عن تأخر هذا الاصدار، لكننا قد نجد بعض العذر لديهم في ظل حرصنا على استمرار هذا النتاج الفكري والعلمي بالرغم من كل الظروف الاستثنائية التي نمر بها في وطننا الغالي،، ناهيك عن الوقت الذي يستلزمه حرصنا على جودة مواد المجلة من بحث وتدقيق وانتخاب نوعي لمحتوياتها، وما يتطلبه ذلك أيضا من عملية مراجعة وتحرير بأقصى معايير الجودة العلمية الممكنة. وها نحن في العدد الثالث نواصل ما بدأناه في العددين السابقين.

في المحور الاقتصادي، يقدم الدكتور حسين عبد الله مقبولي (نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية) دراسة اقتصادية حول الممكن والمتاح لتنويع موارد الاقتصادي اليمني في هذه اللحظة التي يكابدها اليمنيون في ظل العدوان والحصار، بما يفتح آفاق الاستفادة من الموارد المتاحة، ويضع الدولة ورجال الأعمال والمستثمرين أمام مسؤولية وطنية ضرورية ومجدية في آن.

في السياق الاقتصادي ذاته يستقرئ الباحث الاقتصادي الأستاذ نبيل محمد الطيري الآثار الاقتصادية والمعيشية المترتبة على العدوان السعودي في اليمن خلال الفترة من (٢٠١٥م – ٢٠١٧م) حيث يستعرض فيها بالأرقام والإحصائيات تلك الآثار الإجرامية للعدوان، ويقترح السياسات والإجراءات العاجلة وطويلة الأمد للمعالجة.

ومن منظور اقتصادي أوسع يعالج الباحث إبراهيم محمد المؤيد "تحديات الاقتصاد اليمني"، وذلك في إطار المعطيات الراهنة للقضية الاقتصادية المؤرقة للدولة وللشعب اليمني في ظل العدوان والحصار، وما أسفر عنه من آثار إنسانية ومعاناة شملت معظم أبناء اليمن.

في محور آخر من المجلة، يستأثر العدوان السعودي الأمريكي الإماراتي التحالفي على اليمن بعدد من القراءات والدراسات المتنوعة؛ إذ يتناول الباحث اللبناني الدكتور نسيب حطيط موضوع العدوان على اليمن في سياق العدوان على محور المقاومة، حيث يعرض الباحث قراءته لمسار الصراع العربي الصهيو أمريكي ودور محور المقاومة في هزيمة المشروع الأمريكي الصهيوني الداعشي في المنطقة.

الدكتور سامي السياغي بدوره يقدم قراءة تحليلية متعمقة لفرص بناء السلام في اليمن من خلال تسليطه الضوء على معطيات السياسة والحرب في اليمن وفقاً لمفهومي الواقعية وتوازن القوى.

يحاول الدكتور اسماعيل المحاقري تسليط الضوء تحليلياً على مسألة تغول النظام الرأسمالي الليبرالي وأزمة الحقوق والحريات، متناولاً العديد من الأبعاد والمؤشرات التي تتعلق بتلك المسألة على أكثر من صعيد.

بدوره يقارب الناشط السياسي والإعلامي الأستاذ أحمد الحبيشي طبيعة الأهداف العدوانية المتباينة لدولتي السعودية والإمارات في اليمن من خلال ما يصفه بـ"دورة حلزونية متوحشة" للعدوان السعودي الإماراتي على اليمن، حيث يوضح الكاتب في قراءته طبيعة عدوانهما على اليمن وخلفياته، وفي إطار الدور الوظيفي الذي يلعبانه لصالح أمريكا والغرب.

الباحث الدكتور حسين محمد مطهر يسلط الضوء على أهمية مضيق باب المندب قديماً وحديثاً، ويوضح أبعاد الأطماع الاستعمارية الأوربية والأمريكية القديمة - الجديدة في المضيق الحيوي والسيطرة عليه.

موقفا روسيا والصين من العدوان على اليمن مقارنة بموقفهما من الأزمة السورية كان موضوع قراءة للكاتب أنس القاضي، يوضح من خلالها أبعاد تلك المواقف وارتباطها بمصالح الدولتين وتوجهاتهما.

المجلة احتوت على مواضيع أخرى ذات صلة بما سبق عرضه، نأمل أن تحقق الفائدة المرجوة، كما نأمل أن تكون الجهود المبذولة في هذا العدد وما سبقه صلة وصل مع الإخوة الباحثين والأكاديميين لرفد المجلة بنتاجاتهم، خدمة للحقيقة والمعرفة والعلم ولليمن المنشود.

تنويع الموارد والمصادر الاقتصادية في اليمن

د. حسين عبدالله مقبولي
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية

بما أن بلادنا اليمن تمرّ بظروف صعبة وشاقة متمثلة باستمرار الحرب والحصار المفروض من قبل قوى العدوان والدمار الكبير في البنى التحتية؛ فإن أمام الوحدات الاقتصادية الوطنية مسؤوليات كبيرة وعظيمة بكل مضامينها واتجاهاتها، وذلك للبحث عن الموارد والمصادر الاقتصادية، والعمل الممكن من أجل تنويع وتجديد هذه الموارد والمصادر التي تأتي في مقدمتها المصادر الكامنة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، والبنية الأساسية كالصناعة التحويلية والتعدين والثروة السمكية، والخدمات اللوجستية والنقل، والسياحة وسواها. وفي الوقت نفسه، التفكير والعمل على توفير فرص منتجة ومجزية للشباب اليمني، وتركيز الجهود على تحسين التعليم العالي والمهني والتدريب والصحة وتنمية الموارد البشرية، وصولاً إلى بلوغ الأهداف الطموحة للاستثمار الأمثل للموارد والمصادر الوطنية.

تعّد القطاعات المادية والطبيعية ضرورية ومهمة لليمن، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وذلك كونها تعد موارد ومصادر مالية بديلة عن موارد النفط الضئيلة أساساً والمتذبذبة والناضبة في نهاية المطاف. وفيما يأتي سنعرض لأبرز أولويات التنويع والتطوير للموارد والمصادر الطبيعية والمادية التي يمكن إحداثها في روافد وقطاعات الاقتصاد الوطني.

أولاً: التعدين

تعتبر الموارد المعدنية والصخور الصناعية والإنشائية في اليمن ذات وفرة كيفية وكمية هائلة، بل إنها تتعدد وتتنوع في أنحاء الوطن بحسب ما كشفت عنه الدراسات وعمليات

البحث والتنقيب. وفي مقدمة الموارد الطبيعية الوطنية وأهمها: الذهب، الرصاص، الزنك، النحاس، الفضة، النيكل، الحديد، التيتانيوم. إضافة إلى وجود المعادن والصخور الصناعية والإنشائية بكميات كبيرة، ومنها: الحجر الجيري، الجبس، البرلايت، البيوميس (حجر الخفاف)، الملح الصخري، الأطيان الصناعية، الحجر الرملي السيلكي، الاسكوريا، الزيولايت، الفلدسبار، الكوارتز، رمال السيلكا، والكثير من المعادن المهمة الأخرى التي تزخر بها أرض اليمن وجبالها. وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع وحيويته في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه ظل مغموراً ولم يستفاد منه في دعم الاقتصاد الوطني بالشكل المأمول رغم تعدد الموارد المعدنية، فقد اقتصرت مساهمته في مجال محدود وفي عدد من الصناعات الإنشائية.

ليس خافياً على أحد أن قطاع التعدين يعّد القطاع الواعد والأكثر استمرارية وتكاملية في حلقاته وعناصره البشرية والمادية، بل وتتزايد أهميته في المراحل اللاحقة لعملية استخراج الثروات، وذلك من خلال إقامة صناعات وطنية استراتيجية، وما يستتبعها من ترسيخ لحلقات الثقافة التصنيعية وتوطينها.

لا شك في أن الثروة المعدنية اليمنية يمكن أن تسهم بفاعلية ونشاط في إنشاء العديد من الصناعات على نحو يدعم جهود التنمية الوطنية، ويزيد مساهمة قطاع المعادن في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب الأيدي العاملة فيه. ومثل هذا الاستثمار والتنويع للموارد والمصادر في مجال التعدين، يستوجب الإعداد والتعامل الجادين ليس فقط مع الدراسات والاستكشافات السابقة فحسب، وإنما مع نظام المعلومات الجغرافية ونظم الاستشعار عن بعد، والتنسيق والتعاون والشراكة مع القطاع الخاص (اليمني والأجنبي) وشركاته العاملة في مجال التعدين، وفي إعداد وتوفير دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية لمواقع الخامات الواعدة، وتوفير مختبرات متخصصة ومتكاملة لخدمة أغراض التعدين، وما تنشده الدولة وقطاعات العمل من تنمية للقدرات الوطنية اليمنية.

يذكر أن بلادنا تتميز بوفرة وكثرة في الكم والنوع من الثروات المعدنية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والصناعية. وقد بينت الدراسات أن اليمن يزخر بتواجد كميات كبيرة من الحديد والتيتانيوم والفناديوم في منطقة الثنية بمحافظة مأرب بنسبة تركيز (٩٤٪ أكسيد حديد)، ويقدر احتياطي الخام في منطقة مكيراس في البيضاء (٨٦٠

مليون طن) بنسبة تركيز (١٥.٥٥٪ حديد)، و (٤٦ مليون طن) تيتانيوم بنسبة تركيز (٥.٣ أكسيد تيتانيوم)، و (١٥٠ ألف طن فناديوم) بنسبة تركيز (٠.٠٢٪ أكسيد فناديوم). ويقدر احتياطي الخام في منطقة صعدة بـ (٩٤٠ ألف طن) بنسبة تركيز (٣٤٪ حديد)، وفي منطقة صباح البيضاء (٨٠٠ ألف طن) بنسبة تركيز (٧٤٪ أكسيد حديد)، وفي منطقة مورا (٥٣.٨ مليون طن) بنسبة تركيز (١٢٪ حديد)، و (٤.٤٪ أكسيد تيتانيوم)، وهي مناطق مفتوحة.

يوجد في اليمن - أيضاً - العديد من مواقع الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة التي تدخل في العديد من الصناعات كصناعة هياكل الطائرات، وصناعة السيراميك والأدوات الصحية، والحراريات، ومواد الصنفرة، على طول ساحلي البحر العربي والبحر الأحمر، حيث يصل احتياطي الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة إلى حوالي (٥٠٠ مليون طن). وتعّد مواقع الرمال السوداء من الفرص الاستثمارية الواعدة، نظراً لاحتوائها على نسبة مشجعة من المعادن الاقتصادية، وتواجدها بالقرب من الموانئ البحرية.

كما أوضحت الدراسات الاستكشافية أن اليمن يمتلك معادن هامة ومشجعة للعناصر الأرضية النادرة، مثل اليورانيوم والتنتاليوم والنوبيوم والسيزيوم والفاناديوم التي تدخل في العديد من الصناعات. حيث تتواجد في مناطق عدة، وتمثل فرصاً استثمارية مهمة واستراتيجية. وفي مجال الصخور والمعادن الصناعية والإنشائية، يمتلك اليمن فرصاً استثمارية واعدة، حيث أثبتت الدراسات الأولية التي نفذتها هيئة المساحة - خلال العشرين سنة الماضية - وجود هذه الخامات بكميات ونوعيات ممتازة، خاصة خامات صناعة الإسمنت التي تتصدر عوامل الجذب للاستثمارات المحلية والعربية والدولية، حيث تزخر اليمن باحتياطيات ضخمة من الحجر الجيري والدولوميت الذي يدخل بنسبة (٧٠٪) في صناعة الإسمنت، ويتواجد في كل من: صنعاء ، تعز، الحديدة، باجل، مأرب، أبين عمران، المهرة، حضرموت، لحج، شبوة، إب. ويقدر الاحتياطي الجيولوجي بحوالي (١٣.٥ مليار متر مكعب)، فضلاً عن امتلاك احتياطي هائل من مادة الطين والجبس والخبث البركاني الداخلة في هذه الصناعة.

تشير الدراسات إلى مستقبل طيب وواضح لصناعة الزجاج والبصريات في اليمن، نظراً لوفرة الرمال (السيليكا) التي تعتبر المادة الخام الرئيسية في صناعة الزجاج، وبمواصفات

عالية، حيث يقدر احتياطيها بستة مليارات متر مكعب. إضافة إلى تواجد الملح الصخري باحتياطي يقدر بـ (٣٩٠ مليون متر مكعب). وبحسب ما تبيّن من الدراسات الاستكشافية فإن احتياطي اليمن من الجبس يقدّر بـ (٤.٦ بليون طن)، ويتواجد في محافظات: الحديدة وشبوة ومأرب، وبنقاوة تصل إلى نسبة (٩٧.٥٪). وكذا تواجد الرخام بمحافظات: تعز، حجة، مأرب، أبين، وصنعاء، باحتياطي (مليار متر مكعب)، إلى جانب (٥٠٠ ألف متر مكعب) احتياطي صخور الترافرتين في كل من صنعاء وإب.

تبين الدراسات - أيضاً - توفر الخامات الأساسية لصناعة الخزف والسيراميك وبكميات كبيرة، حيث تتواجد معادن الفلدسبار في حجة وأبين، باحتياطي أكثر من (٢٣ مليون متر مكعب)، وتنتشر الأطيان الصناعية في عدة محافظات باحتياطي أكثر من (١٢٠ مليون متر مكعب). يضاف إلى ذلك، وجود أكثر من ستة مليارات احتياطي الرمال الزجاجية في عدة مناطق، واحتياطي أحجار الجرانيت والجابرو بـ (١.٦ مليار متر مكعب)، واحتياطي يقدر بـ (١٣ مليون متر مكعب) من الكوارتز، فضلاً عن (٧٥ مليون متر مكعب) احتياطي خام الزيولايت. فيما يصل احتياطي الصخور البازلتية أكثر من (١٢١ مليون متر مكعب)، و (٣٤٥ مليون متر مكعب) احتياطي صخور الأجنمبرايت والتف. كما كشفت الدراسات وجود أكثر من (١.٧ بليون متر مكعب) احتياطي خام الخبث البركاني (أسكوريا)، وأكثر من (٣٣٥ مليون متر مكعب) احتياطي صخور البرلايت ومليار متر مكعب للبيوميس.

وعليه: ينبغي تبنّي المشروعات ذات الجدوى (اقتصادياً وصناعياً) ذات العلاقة بصناعة الحجر الطبيعي ومقوماته الأساسية في الأماكن التي تحوي الكميات الوافرة الأولية، مما يساعد ويسهم في إقامة بنى تحتية ملائمة لتوفير فرص عمل، والمساهمة بتنويع مصادر الدخل من خلال الاستفادة الممكنة والقصوى من الثروات المذكورة. يضاف إلى ذلك أهمية بث روح الحياة والعمل بالمشروعات المقترحة السابقة، ومنها ما يخص (مركز تكنولوجيا الحجر الطبيعي)، الذي قد يحدث نقلة نوعية لقطاع التعدين، على اعتبار أنه سيسهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة لقطاع أحجار البناء والزينة وخامات صناعة الإسمنت، والمحافظة على هذه الثروة من الهدر. مع أهمية الأخذ بالحسبان والتأكيد على الآتي:

١. العمل الفعلي والتجديد للمشروعات المقترحة سابقاً، والتواصل المجدي مع الأطراف المعنية فيها، وفق صيغ جديدة من الشركات والاتصالات معها ومع غيرها من الدول والشركات المستفيدة، بغية تنفيذ خطط إنشاء المشروعات، وبالتالي تولي تشغيلها، وفق عقود شراكة متبادلة بينها وبين الحكومة اليمنية، في إطار التخطيط والتنفيذ لبرامج وحلقات التكامل والترويج الاستثماري المعدني للثروات الوطنية اليمنية.
٢. إعادة النظر بالاتفاقيات التي تمت بين الحكومة اليمنية والشركات الأجنبية في مجال استثمار الثروات المعدنية، والتدبير العقلاني والتفعيل لبنودها، على وفق صيغ جديدة أكثر استثماراً وجذباً للشركات التي تعاملت مع الحكومة سابقاً، أو الشركات العالمية الأخرى، والتي ينبغي البحث عنها، ومن ثم الاتصال بها، وعرض الأفكار والامكانيات اليمنية لها، وتقديم الحوافز التشجيعية للعمل الاستثماري في مختلف مجالات وروافد التعدين على صعيد مناطق الجمهورية كافة.

ثانياً: الثروة السمكية

يعتبر قطاع الثروة السمكية في اليمن من القطاعات الرئيسية، وتبرز أهميته الاستراتيجية من حيث مساهمته الواضحة والفاعلة في توفير الغذاء، ومساهمته في الناتج القومي، وتوفير فرص عمل لآلاف من العاملين من أبناء اليمن، إضافة إلى دوره في تنمية قطاعات متنوعة أخرى، منها على وجه الخصوص التصنيع السمكي والتسويق والتصدير وصناعة مستلزمات الصيد والتخزين والتعبئة وغيرها من الصناعات. كما تبرز أهمية الثروة السمكية من وجود الشواطئ الطويلة لليمن، التي تطل على ثلاثة بحار (بحر العرب والبحر الأحمر وخليج عدن) وامتداده إلى المحيط الهندي، إلى جانب ما تتميز به من تنوع بيولوجي كبير. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها وزارة الثروة السمكية إزاء تطوير قطاع صناعة المنتجات البحرية؛ إلاّ أن استثمار الثروة السمكية لا يزال بعيداً عن الطموح، سواء في الصيد أو في الاستزراع أو شركات تعليب الأسماك، أو في الصناعات الأخرى القائمة على الثروة السمكية.

مع هذا الوصف الموضوعي المتصل بأهمية الثروة السمكية (الثروة المتجددة والمتطورة والمتنوعة)، فإننا نجد أنفسنا أمام مسؤوليات كبيرة لتحديد وتنشيط الأهداف الرئيسية والسياسات العلمية المتوازنة، سعياً إلى تطوير وتحقيق الجودة في الحلقات والمنتجات

السمكية، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي، بما يتفق مع أسس استدامة الموارد السمكية، وتعزيز فرص العمل للمزيد من مواطني البلاد، وتنويع مصادر الدخل القومي. إضافة إلى تنمية القدرات البشرية والمادية العاملة في القطاع السمكي، وتنمية قنوات التسويق السمكي، على المستوى الداخلي والخارجي. واتساقاً مع أهمية توفير الأمن الغذائي على صعيد الجمهورية اليمنية، والإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول في هذا الشأن، فإن الأمر يتطلب منا اعتماد سياسات واجراءات نوعية وكمية تركز على المحافظة على هذه الثروة، وعدم هدرها، وبالتالي مراجعة القوانين التي تعمل على تنظيم الصيد والعمل على تحديثها وسن القوانين اللازمة لتطوير قانون الصيد البحري، وحماية الأنواع المعرّضة منها للصيد الجائر، إضافة إلى التشديد في الرقابة الصارمة على السواحل. وفي السياق نفسه، نشير - مؤكدين - على أن قطاع الثروة السمكية يمكن أن يدّر دخلاً سنوياً قد يوازي عوائد النفط.

ثالثاً: الزراعة

كان القطاع الزراعي (ولا يزال) قطاعاً مهماً في الاقتصاد القومي اليمني، وتنبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسية المكوّنة للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية، وللمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي، وذلك بنحو (٧٤٪)، ويحوي أكثر من (٢ مليون عامل)، ويشكل أولئك نحو (٥٣٪) من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتمثل الموارد الطبيعية والموارد المادية والمالية أهم المرتكزات التي تقوم عليها البيئة الزراعية، إذ تمثل الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي ما نسبته (٣٪) من إجمالي أراضي الجمهورية. مع التنويه بأن القطاع الزراعي في بلادنا يتصف باستخدامه لإمكانيات محدودة من الموارد الطبيعية من مياه وأراضي محدودة أيضاً. وفي السياق ذاته، تشير الاحصاءات إلى أن المساحة المزروعة تشكل نسبة (٨٢٪) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

من الطبيعي أن يكون للأجهزة المعنية في الدولة دور في نمو القطاع الزراعي، حيث ارتفع حجم إنتاج الفواكه والخضروات، نتيجة الحماية والدعم والمساندة كسياسة للدولة خلال الفترة السابقة في إطار حماية الإنتاج الوطني المحلي، حتى وصلت إلى مرحلة معينة

من الاكتفاء الذاتي. ولكن في مقابل ذلك كان هناك انحسار في إنتاج الحبوب، وخاصة القمح، إذ انخفضت مساحته وإنتاجيته، ولم يرافق ذلك تغيير نسبي في المحاصيل الغذائية الأخرى (ذرة رفيعة، ذرة شامية). وبالعكس، ارتفعت النسبة في إنتاج الأعلاف (برسيم وشعير)، وكان يفترض أن يرافق هذا الارتفاع تحسن نسبي في كمية ونوعية الثروة الحيوانية وما يرتبط بها من أنظمة فرعية. ورغم هذا المنحنى، لم يحدث سوى تغيير ضعيف في هذه الأنظمة، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى ضعف ترابط حلقات الإنتاج الزراعي من جهة، وضعف ترابط عوامل الإنتاج من جهة ثانية، مما أصاب بالضرر التكامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ما يجدر ذكره هنا، أن بلاد اليمن تشتهر بالتنوع الحيوي للمنتجات الزراعية بسبب الكم الهائل من السلالات المحلية من الشعير والقمح والذرة الرفيعة والدخن والعدس واللوبيا، والتي تطورت على مدى أكثر من ألفي سنة، وعلى بناء وإدارة المدرجات التي تساعد على تقليل تدهور الأراضي وتحسين كفاءة استخدام المياه. حتى أن سمات التكيف لمعظم هذه السلالات قد تراكمت وتفاعلت إيجابياً مع الظروف البيئية والمناخية المعاكسة، بل إنها تكيفّت مع حاجة المجتمعات المحلية. يضاف إلى هذا، العديد من الأنواع البرية ذات الصلة بهذه المحاصيل، والكثير من أنواع النباتات العلفية الأخرى التي لديها قيم طبية لا تزال موجودة في حواف الحقل والطبيعة. هذه السلالات المحلية ونظيراتها البرية، والمعرفة المحلية المرتبطة بها، تشكل المكونات الهامة للنظم الزراعة التقليدية السائدة في ظل البيئة القاسية في المناطق الجبلية المطرية، مع الأخذ بالحسبان تغير المناخ، الذي يعتبر مصدر قلق حقيقي بالنسبة لليمن.

أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً، وتتراوح بين (٣ - ٥٪) من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (١٥ - ٢٠٪) من إجمالي الواردات. وبالنسبة للحيازات الزراعية، فإنها تمتاز بصغر الحجم، إذ لا يزيد متوسط الحيازة الواحدة عن هكتار، الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تلك الحيازات. ومن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع: انخفاض الاستثمارات، وهجرة العاملين الزراعيين من الريف إلى المدينة، وتقلبات أسعار السلع الزراعية، وضعف مستوى الخدمات المقدمّة للمزارعين كالإرشاد والبحوث، ومشاكل تسويقية تتعلق بضعف البنية الأساسية. وبسبب

تلك المعوقات والمشاكل كان الوصف السلبي المتجسد في انخفاض مستوى الإنتاجية في هذا القطاع.

لتحقيق التطور والتنوع في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ينبغي اعتماد مبادئ واضحة وهادفة، وصياغة سياسات معلومة تشتمل على تنمية فاعلة في روافد القطاع الزراعي، وذلك من خلال اتجاهين مترابطين هما: وضع الخطط التطويرية للقطاع أولاً، ثم دور المزارعين وأصحاب المراعي (الثروة الحيوانية) عبر تحديد وتوزيع الأدوار بينهم (أفراداً وجماعات وجمعيات) كأطراف في العملية التنموية الزراعية على المستوى التنفيذي والخدمي. ومثل هذه الاتجاهات التخطيطية والعملية تستدعي القيام بالآتي:

١ - زيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية من خلال تحسين إنتاج البذور، وتعزيز حماية الثروة الحيوانية والمياه، وتوسيع نطاق المحافظة على التربة الصالحة للزراعة ومحاربة التصحر.

٢ - تحسين استراتيجيات الزراعة المطرية للتكيف مع تغير المناخ، وذلك باستخدام موارد التنوع البيولوجي الزراعي في المرتفعات اليمنية، خاصة وأنها مصمّمة بأشكال وأنماط تتوفر فيها المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية، وأسرهم والمجتمعات الريفية.

٣ - تطوير وتنمية القدرات البشرية والمادية، ورفع مستوى التوعية في الوكالات الوطنية الرئيسية على المستويات المحلية، للاستجابة لتقلبات المناخ وتغيره، وتحسين قدرات المجتمعات المحلية على التكيف مع هذه التغيرات، وذلك من خلال حفظ واستخدام التنوع البيولوجي الزراعي.

٤ - تطوير وتنويع قدرات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومضاعفة إنتاجيته، ورفع نموه بمتوسط (٥٪) كل سنة، وذلك من خلال تحسين وتنويع إدارة واستثمار الموارد الزراعية، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني بمتوسط (٤.٥٪ - ٥٪) في السنة، وصولاً إلى تحقيق المستويات الكافية من الأمن الغذائي.

٥ - مساندة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الريف.

٦ - زيادة عدد المحميات الطبيعية والاهتمام بعناصرها ومكوناتها.

٧ - دعم الصندوق التشجيعي للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وزيادة التمويل

لتنفيذ المشاريع الزراعية في عموم مناطق الجمهورية اليمنية.

٨ - محاربة زراعة (القات) في إطار حملة إعلامية وتعبئة وطنية شاملة، وعملية زراعية متكاملة، يرافقها دعم رسمي وشعبي، مادي وضريبي، تسويقي ومسحي للأراضي المزروعة به، وذلك من خلال زيادة الضرائب وجدولتها المتزايدة على المتعاملين بالقات. كذلك العمل وبكل الوسائل المتاحة للحد من رقعة زراعة القات وانتشاره، وإيجاد البدائل المناسبة لما ينفع البلاد والعباد، باعتبار أن هذه النبتة ذات أضرار جسيمة (اقتصادياً واجتماعياً) ومدمرة للمجتمع اليمني برمته.

رابعاً: الصناعات التحويلية

من المعلوم أن أنشطة الصناعات التحويلية تنطوي على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، بعد معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة، والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية، وتحويلها إلى منتجات ذات حاجات إنسانية ومادية. فهي تشتمل على نشاطين متكاملين هما: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، حيث تعتمد الصناعة الاستخراجية على استخراج المواد الأولية والمعادن والثروات الطبيعية من الأرض، في حين نجد الصناعة التحويلية تعتمد على تحويل المواد الأولية من شكل إلى منتج جديد من المواد الأولية، وتحتاج إلى عدة مقومات منها الطاقة والمياه، والمواقع البعيدة عن السكان، والإشراف الحكومي عليها، ورأس المال، والمواد الأولية وغيرها. وتحتاج بدرجة أساسية إلى إدارة متخصصة وأسواق داخلية وخارجية لتصريف منتجاتها. وعليه فإن مسؤوليتنا تتطلب النظر إلى هذه الصناعات واستثمار روافدها الحيوية، وما تؤول إليه من منافع عظيمة (مادية واعتبارية) على الوطن، سواء كانت هذه المنافع ناتجة عن مخرجاتٍ بفعل وتدبير المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) والشراكة بينهما، أو عبر الشركات العالمية الكبرى التي نجذبها إلى الاستثمار في اليمن وفقاً لاتفاقيات تعاون وعقود شراكة معها، خاصة وأنّ الشركات العالمية - كما نعتقد - لا ترى في اليمن إلا الفرصة الجيدة والمثلى لها، كسوق استثمارية وتجارية رابحة لزمن قد يمتد لسنوات في قطاع الصناعات التحويلية والتعدين معاً، في ضوء توفرّ كمياتٍ كبيرة من المواد الأولية والطبيعية، وتوفرّ القوى العاملة اليمنية الرخيصة.

إن وجود قطاع صناعي متطور ومؤثر في روافد الحياة يسمح بحدوث تغيير كبير في

البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنظيمي، من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف وبالزراعة، وما يناظره من تطورٍ يبرز في ظهور نظامٍ قيميٍّ جديد مرتبط بالمناطق الحضرية وبالصناعة، فضلاً عن دوره في التغيير المستمر في نظام التعليم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة، بالإضافة إلى دوره في توسيع نطاق تحويل المجتمع المدني، ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودوره في تغيير الإطار التشريعي والقانوني، وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات المالية والضريبية، لتكون منسجمة مع التوسّع المستمر في دور الصناعة في الحياة الاقتصادية. وأخيراً فإن وجود قطاع صناعي متطور ضمن دائرة الصناعات التحويلية، يساعد على إجراء التغيير والتحسين المستمر في الأجهزة الإدارية والتنظيمية، ورفع مستوى كفاءة أدائها لتواكب التوسّع المستمر في المؤسسات الانتاجية خصوصاً والصناعية عموماً.

إضافة إلى ما ورد آنفاً، فإن قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يخفّض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي يسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري في البنيان الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن ندرك أن وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل، هو طريق صحيح يعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، بل ويمهد لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول والشركات المناظرة الأخرى.

خامساً: الضرائب

عرفت الضريبة تطوراً كبيراً في طبيعتها وأسسها وأهدافها، كما رافقت نشوء الدولة الحديثة وكانت جزءاً منها. ففي النظرية التقليدية، اقتصر دور الضريبة على تحقيق الهدف المالي، بعدما لخصّت قواعد النظام الضريبي في المردودية والحياد والمساواة واليقين والاقتصاد. وعليه، كان دور الضريبة ينحصر في تغذية خزينة الدولة، غير أن النظرية الحديثة جعلت من الضريبة وسيلة فعالة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فأحدثت هذه النظرية تغيرات على صعيد الفكر المالي. بيد أن الدول النامية، كما هو وصف الدول المتقدمة، ترى أن أنسب مورد مالي لها يتمثل بفرض الضرائب كمورد مالي

مساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي. فالضرائب تساهم في إنعاش التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال مجموعة من العناصر نجمل أهمها في: تشجيع الاستثمار، التقليل من حدة التضخم، معالجة الركود الاقتصادي، تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية، حماية الصناعات الوطنية، والحفاظ على ميزان المدفوعات. كذلك، فإن الأهداف الاجتماعية للضريبة تعدّ من الأهداف الأساسية للمالية، ومن ثم فإن هذه الأهداف تبقى من أهم أركان التنظيم الضريبي الأمثل في ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب، ومعنى العدالة الاجتماعية هو الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلَّف، بحيث لا تترتب على فرض الضرائب أية آثار اجتماعية ضارة، أي تخفيض مستوى المعيشة.

بهذا المفهوم، نجد أن هذه الفلسفة تنطوي على إمكانية إعفاء المعوزين من الأفراد وبذلك يكون مبدأ العدالة الضريبية من أهم أهداف السياسة الضريبية، إلا أن تطور الحياة الاقتصادية واتساع مجال تدخل الدولة أدى إلى ظهور أهداف اجتماعية أخرى يمكن تحقيقها عن طريق استخدام الضرائب، وتتمحور هذه الأهداف حول مسألة إعادة توزيع الدخول بزيادة أسعار الضرائب على السلع الكمالية، والتي تعيد إنفاق حصيلتها الدولة لصالح الطبقات الفقيرة. وهنا تؤدي الضرائب التصاعدية على الدخل وإعفاء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية من الضريبة لمحدودي الدخل دوراً مهماً لتحقيق هذا الغرض، فتكون الضريبة أداة مهمة لتقريب الفوارق بين الطبقات وتعديل الهيكل الاجتماعي. وبناءً على هذا التقديم ينبغي العمل بالتنويع الآتي لتنمية الضريبة:

١ - إلزام المكلف بإخبار الدوائر المالية عن جميع المعاملات التي يتوقف عليها فرض الضريبة، وتطبيق مبدأ العقاب والجزاءات المتنوعة على المخالفين.

٢ - قيام مصلحة الضرائب بحملات إعلانية واسعة ومكثفة في جميع وسائل الإعلام، لنشر الوعي الضريبي بين المواطنين، لإقناعهم بأن الضريبة هي جزء من واجب المواطنة والانتماء، وإنها تستخدم لتقديم الخدمات العامة للمجتمع وبدونها سيحرم المجتمع من مثل هذه الخدمات.

٣ - تقسيط مبلغ الضريبة على شكل أقساط شهرية أو فصلية أو نصف سنوية بحسب رغبة المكلف، بعد تقدير هذا المبلغ وتبليغ المكلف بمقداره خطياً، وإعطاءه الخيار في أن يدفع المبلغ كاملاً نقداً أو بصك أو بالأقساط، بغية تخفيف العبء عن

كاهله.

٤ - تسهيل عملية الدفع، بإعطاء المكلفّ الخيار بدفع قسط الضريبة بتوسيط المصارف الحكومية أو الأهلية أو دوائر البريد، كل في المكان الذي يرغب، لقاء وصولات نظامية رسمية، وفق آلية تتفق عليها الدوائر الضريبية والبنوك في المحافظات، دون تحميل المواطن أية رسوم أو فوائد إضافية، إنما تتحملها الدوائر الضريبية، أو حضوره شخصياً أو من يوكله إلى دائرة الضريبة لدفع المبلغ المستحق عليه.

٥ - توكيل التقدير للوعاء الخاضع للضريبة إلى موظفين ذوي اختصاص، مشهود لهم بالكفاءة العالية والنزاهة، مدرَّبين تدريباً جيداً في مجالات العلاقات العامة للتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة؛ إذ يجب أن يقوم هؤلاء بتقدير الوعاء الضريبي بشكل غير متعسف، بعد أخذ ظروف كل مكلّف بنظر الاعتبار، بعيداً عن استهداف جمع أكبر قدر ممكن من المال على شكل ضرائب، بل يجب أن يكون الهدف هو إقامة علاقات طيبة وزرع الثقة وروح التعاون والتفاهم مع المواطنين، وصولاً إلى اقتناع المكلفّ بدفع المبالغ المستحقة عليه طواعية، في مواعيدها بعد إشعاره بأحقيتها وصحتها ومناسبتها من حيث المقدار والتوقيت، حتى لو حصل ذلك في المدى المتوسط أو البعيد.

٦ - متابعة وتنشيط دور الجهات الرقابية لعملية ربط وتحصيل ضريبة مبيعات القات، من خلال التواجد العملي في الميدان بغرض التأكد من سلامة إجراءات ربط وتحصيل هذه الضريبة، مع التذكير بأهمية تصفية المبالغ المرّحلة لدى متحصّلي ضريبة مبيعات القات، وعدم السماح بنشوء مدوّرات جديدة.

٧ - فرض ضرائب تصاعدية على السجائر المنتجة وطنيا أو المستوردة من الخارج.

٨ - إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة، في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة ثانية، وللحد من ظاهرة التهرّب الضريبي باستغلال الإعفاءات الممنوحة قانوناً من جهة ثالثة.

سادساً: التهريب الجمركي وصور الرقابة الجمركية وموجباتها

من المعلوم أن المهمة الأساسية لمصلحة الجمارك هي استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على البضائع المستوردة أو المصّدرة، والحيلولة دون إدخال

البضائع أو إخراجها بصورة مخالفة لأحكام القانون، كما أنها، بسبب انتشار موظفيها على كافة حدود الدولة، تلعب دوراً رياديا في مؤازرة المصالح الأخرى للدولة. ولذلك كان من الطبيعي أن تفرض الرقابة الجمركية لتحقيق هذه الأغراض. والرقابة ظاهرة قديمة ترتبط نشأتها بنشأة المجتمعات المنظمّة، فقد عرفتها الدول جميعاً ولجأت إليها في مختلف العصور. وللرقابة الجمركية في العصر الحديث ثلاث صور هي:

الأولى: المنع المطلق للبضاعة غير المصرّح بها قانوناً، أي منع استيرادها أو منع تصديرها منعاً مطلقاً.

الثانية: التقييد، أي تعليق دخول البضائع للبلاد أو إخراجها منها باستيفاء إجراءات معينة تنظمّها قوانين الاستيراد والتصدير.

الثالثة: إخضاع البضائع لضريبة جمركية تجبى عند دخولها البلاد أو لدى خروجها منها.

جدير بالذكر هنا، أن الرقابة الجمركية لها أسباب عديدة، وفي مقدمتها الأسباب الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية؛ إذ أصبحت الرسوم الجمركية في عصرنا الحاضر أكثر الأدوات فاعلية في:

١ - حماية السوق الوطنية: فالرقابة على الواردات تمكنها من حماية السوق الوطنية والصناعات الوطنية من منافسة السلع الأجنبية المستوردة، وهي للصناعة الوطنية أداة تشجيع وحماية، فالمواد الأولية والآلات المعّدة للاستعمال الصناعي معفاة أساساً من الرسوم الجمركية أو خاضعة لرسوم مخفضة. أما المصنوعات الأجنبية المماثلة للمنتجات الوطنية، فهي مثقلة - غالباً - بالفرق بين كلفة الإنتاج الأجنبي وكلفة الإنتاج الوطني المحلي، مما يتيح للصناعات الوطنية الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية. كما أنها تميز بين الدول وبعضها في الاستيراد والتصدير، من حيث نوع البضاعة المستوردة، تشجيعاً للمنتجات الوطنية، ويتم ذلك عن طريق رفض الاستيراد أو الترخيص بالاستيراد وفقاً لإجراءات معينة. وكذلك قد تفرض الدولة رسوماً جمركية مرتفعة على البضائع التي تقصد الدولة إبعادها عن أسواقها الوطنية المحلية.

٢ - زيادة الاستثمارات الأجنبية: الرقابة الجمركية تستخدم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلاد، فحينما يتعلق الأمر بإقامة مشروعات استثمارية

داخل البلاد يتم إعفاء المعدات والآلات والتقنيات من الجمارك، أو قد تتخذ الرقابة الجمركية قراراً بمنع استيراد السلع التي تنتجها المشروعات الاستثمارية.

٣ - المحافظة على ثروة البلاد: يعتبر رأس المال من أهم العوامل المؤثرة في التنمية، فقد لعب رأس المال دوراً هاماً في رفع إنتاجية الدول المتقدمة. ولعل من أهم أسباب فرض الرقابة الجمركية هو المحافظة على ثروة البلاد الموجودة بها، ومنع تهريبها إلى الخارج، للمحافظة على استثمارها داخل البلاد. وإن ما تسعى الدول إلى مكافحة تهريبه بالرقابة الجمركية الحازمة، هو الطوابع البريدية، والأعمال الفنية ذات القيمة الكبيرة والذهب والمشغولات الذهبية، والأحجار الكريمة مثل الماس، والياقوت، والزمرد، والزبرجد، والفيروز، واللآلئ والتحف الأثرية، وذلك لأن جميع هذه الأشياء يسهل بيعها في جميع دول العالم. لذلك نجد أن خروج هذه الأشياء يعد من أهم وسائل تهريب رؤوس الأموال، ومن الصعب ضبطها لخفة وزنها وسهولة إخفائها عن الجمارك.

٤ - انخفاض أسعار المنتجات الوطنية المحلية: إذ أن سعر الصرف داخل الدول، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على المواد الأولية، يؤدي إلى انخفاض أسعار البيع الداخلة فيها المواد الأولية المستوردة. إذاً، الرقابة الجمركية تحقق تخفيض أسعار البضائع، وذلك حينما لا تفرض رسوماً جمركية على المواد الخام الواردة من الخارج، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع التي تدخل فيها هذه المواد الخام.

٥ - زيادة الصادرات وانخفاض الواردات: حيث يقسّم ميزان المدفوعات لدى الدول إلى ثلاثة أنواع (الميزان الفائض، والقاصر، والمتوازن)؛ إذ يعتبر ميزان المدفوعات (فائضاً) عندما تكون حصيلة صادراتها إلى دول العالم تزيد عن جملة وارداتها، وبالعكس يكون ميزان مدفوعاتها (قاصراً) إذا أصبحت حصيلة صادراتها أقل من وارداتها، ويقال أن ميزان مدفوعاتها (متوازناً) إذا تساوت حصيلة صادراتها مع حصيلة وارداتها للعمليات التجارية مع الدول الأخرى. وعليه فإن جميع الدول تحاول زيادة صادراتها عن وارداتها حتى تعالج ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تسهيلات جمركية، وإلغاء الرسوم على الصادرات، وزيادة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على الواردات، وذلك للتقليل من الواردات، وبالتالي

التأثير على ميزان المدفوعات.

٦ - فرض رسوم جمركية عالية على الكماليات وانخفاضها على التقنيات الإنتاجية: معلوم أن سلوك الحكومة يلعب دوراً هاماً في تشجيع أو تثبيط الأنشطة الاقتصادية؛ إذ كلما زادت التسهيلات زاد النشاط التجاري. من ناحية ثانية، تساعد الرقابة الجمركية على حل بعض المشاكل الاقتصادية للدولة، وذلك بالحد من استيراد السلع الكمالية، وفرض رسوم جمركية منخفضة على سلع الإنتاج والآلات والتقنيات اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

٧ - المحافظة على توازن الميزان التجاري: تلجأ الدول إلى الرقابة الجمركية لتقليل العجز في الميزان التجاري، وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لأن الميزان التجاري جزءٌ من ميزان المدفوعات، والميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات فقط، وهناك فرق بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وقد عرف البعض ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن حركة تعامل الدولة مع الخارج. أما أسلوب الرقابة الجمركية الذي يتبع لزيادة الصادرات عن الواردات، فيتم من خلال تشجيع سياسة التصدير للخارج بإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات مثلاً أو إعطاء إعانات تصدير (Export Subsidies) للمصدرّين، حتى يكون للصادرات القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، فاليابان مثلاً تعطي للمصدّرين تخفيضاً في رسوم التصدير بمقدار (١٠٪) عند قيامهم بالتصدير للخارج، وإسرائيل تعطي (١٠٪) إعانة تصدير للمصدرين إذا كان التصدير إلى أي بلد من بلاد العالم، وتزيد هذه النسبة إلى (٢٠٪) إذا كان التصدير لأحد الدول العربية، وذلك بهدف غزو أسواق الدول العربية. وإذا تم اتباع السياسات التصديرية مع إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على الصادرات، سوف تتمكن الدولة من فتح أسواق عالمية للمنتجات الوطنية، وبالتالي يحدث توازن في الميزان التجاري.

٨ - زيادة الصفقات المتكافئة مع دول العالم الخارجي: إن أسلوب الصفقات المتكافئة بالنسبة لدول العالم النامي هو أحد الأساليب الناجحة لتنشيط تجارتها الخارجية، حيث تستخدم الرقابة الجمركية في زيادة الصفقات المتكافئة مع دول العالم الخارجي، وذلك من خلال التسهيلات الجمركية وعدم فرض رسوم جمركية على

السلع المصدرة، وبالتالي السلع المستوردة، ضمن صفقة متكافئة، وذلك من خلال تصدير سلع وطنية والاستيراد بقيمتها سلعاً وآلات أجنبية. وبذلك يخف الضغط على الميزان التجاري.

نقاط القوة ومواطن الضعف في الجمارك الوطنية والتحديات الخارجية:

بما أن مصلحة الجمارك تقوم بوظائف وأعمال إدارية وفنية ومهنية لإحداث التوازن بين هذه الوظائف والأعمال الخاصة والعامة، ضمن بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، وما يتصل بهما من مؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقنية وتشريعية تؤثر ايجاباً أو سلباً على تحقيق الرسالة المؤسسية للجمارك؛ فإن المصلحة توظفّ وتستثمر هذه الأعمال والوظائف، لتعزيز نقاط القوة فيها والفرص، ومعالجة مواطن الضعف والتحديات الخارجية. ومن المناسب - في الصدد ذاته - أن نشير إلى الجوانب الآتية:

الجانب الأول: نقاط القوة في العمل الجمركي

١. وجود تشريعات جمركية شاملة وواضحة.
٢. تراكم وطني من الخبرات الإدارية والفنية والجمركية وإرث جمركي عريق.
٣. التعامل والاستثمار المتوازن للتقنيات والأجهزة الحديثة.
٤. توفر فرص جيدة من الدورات التدريبية والتأهيل العلمي والفني للكادر البشري.
٥. الانضباط المحمود للقوى البشرية العاملة في المصلحة كقوة نظامية.

الجانب الثاني: مواطن الضعف في العمل الجمركي

١. عدم كفاية الموارد المادية المتاحة للمصلحة لتكفل لها التحسين والتطوير للأعمال.
٢. وجود فجوة بين مهمات المصلحة وتنفيذها على مستوى البلاد، لأسباب ذاتية وموضوعية، خاصة وعامة.
٣. ركون بعض العاملين في مفاصل التنظيم الجمركي إلى عدم المواكبة الجادة والنشيطة للتطور في تقنية المعلومات.
٤. ضعف آليات التنسيق مع المؤسسات والأجهزة الأخرى ذات الصلة بالعمل الجمركي وجباية الضرائب والرسوم الجمركية.

الجانب الثالث: الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للعمل الجمركي

١. التطبيقات العلمية والعملية والفنية في قنوات الاتصالات الحديثة وتقنية المعلومات.

٢. امكانيات الاستثمار الأمثل والمتوازن للاتفاقيات الدولية والثنائية للتعاون الجمركي.
٣. الاستفادة من وجود الخبرات والتجارب الجمركية العربية والإقليمية والعالمية.
٤. توفر الدعم الفني والتقني المتاح من المنظمات الإقليمية والدولية.
٥. تطوير وتحسين وإدامة الفرص الممكنة للشراكة مع القطاع الخاص اليمني.
٦. اتساع دائرة التطوير والتحديث في تطبيقات النظم الجمركية الحديثة.
٧. توفر الدعم السياسي والمساندة من كافة مستويات الدولة لمهمات مصلحة الجمارك.

الجانب الرابع: التحديات في البيئة الخارجية

١. اتساع دائرة الجغرافية للحدود اليمنية وصعوبة مراقبتها.
٢. عدم استقرار السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية، لاسيما في ظروف الحرب العدوانية المفروضة على بلادنا، والحصار على مقدرات اليمن.
٣. زيادة وتائر وعمليات التهريب الجمركي وتنوعها، خاصة في ظروفنا الاستثنائية الحالية التي يصعب السيطرة فيها على جغرافية الوطن وامتداداتها البرية والبحرية.
٤. الوجود المشوّه والمتنامي لمؤشرات الاعفاءات الجمركية والضريبية، وما يستتبعها من تهريب للقدرات الوطنية (المادية والمالية والطبيعية).

أما التصورات المتعلقة للنهوض بالمسؤولية ومواجهة التهريب، فهي كالآتي:

الأولى: التصورات العامة

١. المساهمة الفاعلة والمحافظة الوطنية على العوامل المتصلة بالاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو شامل ومستدام.
٢. العمل والتنسيق بين الأطراف الوطنية المختصة لتخفيض عجز الموازنة ليكون في الحدود الآمنة، وذلك بزيادة الإيرادات وتعظيم موارد الدولة وترشيد الانفاق معاً.
٣. إيجاد الدافعية نحو تطوير العمل والتحفيز على تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال التفتيش عن قنوات لتصدير المنتجات والموارد الطبيعية وإحلال الواردات.
٤. الجذب والتشجيع للاستثمارات الكلية وزيادة حجم وتائرها ومستوياتها الكيفية والكمية.
٥. المساهمة والعمل مع المؤسسات العامة والخاصة على تخفيض معدلات الفقر.
٦. استحداث آليات للتعاون والتنسيق المشترك مع قطاعات العمل المختلفة بما يساعد

على تخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال تطوير السياسات التي تدعم القطاع الخاص.

الثانية: التصورات الوطنية اللوجستية لمهمات الجمارك

١. التعامل المحكم والتنسيق الموجب بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والسياسية.
٢. زيادة وتائر ومعدلات الاستثمار الوطني والأجنبي، ودعم استثمارات القطاع الخاص، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإحكام اختيار المشروعات التي تتمتع بأولوية وتتوفر لها دراسات جدوى.
٣. تطوير وتحسين مؤشرات بيئة العمل وفق المعايير الدولية لإزالة معوقات تدفق الاستثمارات الأجنبية.
٤. زيادة الانتاج وتنويعه وتحديد أولوياته وقطاعاته بالتركيز على أولويات المشروعات.
٥. زيادة الانتاج في السلع الرئيسية الموجهة لزيادة الصادرات بالتركيز على قطاعات التصنيع الزراعي والثروة السمكية والنفط والغاز والذهب والمعادن وفق البرامج والأهداف الكمية للدولة.
٦. مساعدة ودعم مؤسسات وقطاعات العمل في الدولة لبناء شراكة إنتاجية موجهة للإنتاج مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدعم الصادرات وتعظيم موارد الدولة وجلب وتوطين ثقافات الإنتاج المادي.
٧. دعم القدرات البشرية والمادية للوزارات المعنية والمسؤولة عن المال العام والتخطيط الاقتصادي، وذلك في إطار التنسيق مع قوانين الرقابة المالية.
٨. إحكام وحدة الموازنة العامة، ورفع كفاءة الأداء في متابعة وتنفيذ الموازنة العامة.
٩. تعزيز دعائم التحصيل والدفع الالكتروني، والاستمرار في حوسبة النظم المالية والمحاسبية في إطار مشروعات الإصلاح والتطوير لقدرات الدولة ومواردها.
١٠. التحديث والمراجعة للقوانين المالية والضريبية والمحاسبية لمواكبة التطورات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية.
١١. تحقيق استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية واستهداف توحيده.
١٢. تنمية وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية من خلال برامج التدريب والتأهيل ذات الطابع التخصصي والمهني المرتبط بالجمارك والمؤسسات ذات العلاقة.

١٣. الاستفادة من تبادل الخبرات والشراكة مع الآخرين، لمواكبة المستجدات العلمية التطبيقية، والتطورات التقنية والمعرفية والعلمية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

الثالثة: السياسات والإجراءات المستهدفة

١. الاهتمام بتطوير وتحسين الأداء البشري والمادي للتنظيمات الجمركية، بهدف تشجيع القطاع الخاص (الأجنبي والوطني) في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
٢. إزالة أو إعادة النظر في نظام القيود الإدارية والهيكلية التي تعيق حركة الصادرات والمبادلات وتنظيم الأسواق.
٣. إعادة النظر في الأنظمة والإجراءات الجمركية، ومعالجة العقبات التشريعية والإجرائية الجمركية، بهدف تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
٤. الاستمرار في تنفيذ وتطبيق التوصيات التي جاءت بها وتوصلت إليها لجان الإصلاح الضريبي في الدولة.
٥. تعزيز القدرات الحاكمة والفاعلة في مواجهة كافة عمليات مكافحة التهريب الضريبي والجمركي.
٦. الاستمرار في عمليات المحاصرة للإعفاءات الضريبية والجمركية والاستغلال السالب لحوافز قانون تشجيع الاستثمار.
٧. إلزام كافة الجهات الحكومية والأهلية بتطبيق قوانين الضرائب ومواجهة التهريب.
٨. التكامل والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لاستدامة الاستقرار الاقتصادي.
٩. السعي المستمر لتحسين دائرة الإصلاح لنظام سعر الصرف بما يؤدي إلى استقرار العملة الوطنية وتحفيز المستثمرين من داخل اليمن ومن خارجه.
١٠. تفعيل وتنشيط اتفاقيات التعاون الاقتصادي والجمركي مع دول الجوار.

سابعاً: الخدمات اللوجستية والنقل

من بديهيات القول إن اليمن يقع في موقع جغرافي استراتيجي، تطل سواحله وبعض مدنه على خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب، مما يمكنه أن يكون مقصداً مهماً ورئيسياً في مجال النقل وتقديم الخدمات اللوجستية للراغبين بها، في منطقة الخليج

والدول المطلة على المحيط الهندي، وكذلك إلى بلدان شرقي أفريقيا وآسيا، وغيرها من الدول المستفيدة في العالم. هذا الوصف ينبغي أن يدفعنا للعمل على وضع سياسات اقتصادية واضحة في مجال الخدمات اللوجستية والنقل والاتصالات موضع التنفيذ ومتابعتها بالتنسيق والشراكة بين الجهات المعنية، وذلك لتحقيق مستويات عالية من القدرات والإمكانيات الوطنية (البشرية والمادية) في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتطوير روافد وحلقات ومجالات التقارب والتعاون الدولي عبر إنشاء وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والدولية، وتطوير وتحسين التشريعات المنظِّمة لقطاع النقل وتبسيط إجراءاته، وتنمية دوائر البحث والتطوير العلمي في مجالات النقل والخدمات واللوجستيات بكل أنواعها ومستوياتها.

ثامناً: الاتصالات والانترنت

أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تشكل محوراً رئيسياً من محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها. ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، إذ مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة، وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الكثير من شعوب العالم، وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة، مما ساهم في تقارب المجتمعات، ولينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة. ولمواكبة السباق الدولي، وللظفر بحصة من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات، سعت اليمن مثل باقي الدول، إلى بذل وتقديم كل أنواع الدعم لهذا المجال، وتذليل الصعوبات وتيسير وتسهيل الإمكانات لتحفيز شرائح المجتمع ومؤسساته المختلفة لتبنّي الخيارات التقنية وتطويرها. كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية ودعم الاقتصاد المبني على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره. ومن هذا المنطلق جرى وضع الخطط الملاءمة على المديين القصير والطويل لتطوير مفاصل العمل بالاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيل الحصول عليها في جميع المحافظات، بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. ولتحقيق الاستفادة والانتفاع من قطاع

الاتصالات والانترنت، على مستوى الدولة والأفراد والشركات، ينبغي العمل والتدبير المحسوب للخطوات والإجراءات الآتية:

١. تبّني المشاريع والبرامج والمبادرات، بالشراكة العامة والخاصة، التي تصب في دعم توجه الدولة والمجتمع نحو مجالات الاتصالات والمعلومات والتقنيات.
٢. استحداث هيئة مستقلة متخصصة في تنظيم الاتصالات وتنويع التقنيات الحديثة، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء مستقلين (محليين ودوليين).
٣. استقطاع ضريبة على كل رقم تلفون (نقال) شهرياً من شركات الاتصالات، على أن تكون النسبة غير مؤثرة بالنسبة للمستهلك.
٤. العمل على استقطاع نسبة معينة ومحددة عن كل شريحة اتصال يتم بيعها للمستفيدين، تحسب لصالح ميزانية الدولة.
٥. النظر باحتساب نسبة معينة تكون لصالح ميزانية الدولة، على كل بطاقة اشتراك أو كل تجديد اشتراك من المكاتب التابعة للقنوات التلفزيونية المشفرة.

تاسعاً: قطاع السياحة

على الرغم مما تتميز به اليمن من إمكانيات سياحية متنوعة، إلاّ أنها في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البلاد لا تشكل إضافة مادية ملموسة في الناتج القومي الإجمالي، كما كان الحال من قبل؛ إذ لم تساهم السياحة بالناتج القومي إلا بنسبة ضئيلة أو شبه معدومة وغير مرئية. وتتمثل أبرز ما يواجه قطاع السياحة في اليمن من صعوبات في المعوقات أو الاختناقات الآتية:

١. غياب التصوّر والتصرّف الصحيحين تجاه السياحة، خاصة وأن العائد من السياحة لا يحسب بالعوائد المادية فحسب، بل ينطوي على حلقات تكاملية أخرى تتعلق بالجوانب الثقافية والحضارية وسواها.
٢. عدم وضع استراتيجية سياحية واضحة على مستوى اليمن، مقترنة بخطط (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد)، وآليات عمل وفعل، على مستوى الداخل اليمني أو على مستوى الخارج اليمني.
٣. عزوف الخريجين والمتعلمين وغيرهم من أبناء اليمن، للعمل في القطاع السياحي، إلى جانب افتقار الأيدي العاملة المندمجة في قطاع السياحة إلى المهارات التي

تؤهلهم للقيام بأدوارهم الإدارية والفنية والإنتاجية ذات الصلة.

٤. ضعف أو غياب المعلومات العلمية والبيانات المقدمّة لجمهور المستثمرين أو مكاتب دراسات الجدوى، والتي من شأنها أن تجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية إليها.

٥. سلبية القطاع اليمني الخاص تجاه الاستثمار في المشروعات السياحية، ومردّ هذا الموقف السلبي وهذا العزوف إلى قلة الأرباح المحصّلة والمتحققة في هذا القطاع، وطول فترة استرداد رأس المال المستثمر، وخشية البنوك في تمويل مشاريع سياحية لوجود مشروعات أفضل سواء صناعية أو تجارية، وعدم توافر الدعم المتنوع من قبل الدولة لقطاع السياحة، وضعف سياسة التسويق والترويج السياحي وغيرها من الأسباب الداخلية والخارجية.

استناداً إلى ما تقدم، وبغرض جعل القطاع السياحي من بين القطاعات التي يعّول عليها في تنويع الموارد المالية والمادية لخزينة الدولة، ينبغي أن تبذل الجهات المعنية بالسياحة جهوداً استثنائية وغير نمطية، للعمل والتنسيق مع الشركات السياحية في الداخل والخارج، وابتكار منتجات سياحية غير تقليدية تتفوق في جاذبيتها على المناطق المنافسة الأخرى، خاصة وأن في اليمن من المقومات السياحية ما يساعد على خلق جاذبية للاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع السياحي، باعتباره مثل أي قطاع اقتصادي.

عاشراً: تحسين جودة الإجراءات الإدارية والتنظيمية

١. العمل بمبدأ المرونة المتوازنة في الإجراءات النظامية والإدارية الخاصة بالتراخيص التشجيعية الممنوحة للمشروعات الأجنبية في اليمن، مع بيان النظام المواكب للمتطلبات التي تتحّدد بموجبها الشروط التي يجب توافرها في رأس المال الأجنبي للتمتع بمزايا نظام الاستثمار الحر لرأس المال ومشاريع التنمية المؤهلة للاستثمار، مع ضرورة التركيز على الصيغ العقدية الواضحة التي تمنح الطرفين حقوقهما المشروعة، ودور الحكومة التشجيعي في منح الشركات الوطنية الخاصة والدولية أحقية الاستثمار والتملك المتفق عليه للمشروعات المقامة من قبلها في البلاد، والتي قد تكون المدة الزمنية المتفق عليها تتراوح بين (١٠ - ٢٥) سنة، وبعد انتهاء الفترة الزمنية تؤول ممتلكات المشروع للدولة.

٢. تعزيز ودعم المبادرات (الفردية والجماعية) للنهوض بدور القطاع الخاص في عملية

التنمية الاقتصادية، مع الرعاية المباشرة من القطاع العام والحكومة، في توجيه هذه المبادرات وتحسينها، وتنمية القطاع الخاص وتشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعاً بالاستقرار والكفاءة والقدرة على النمو الذاتي والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. إنشاء آليات تكفل التوجيه والتدبير العقلاني للإنفاق العام للدولة بكل مفرداته، مع دراسة إلغاء وحذف النفقات غير الضرورية من موازنة الدولة، ليكون الإنفاق أكثر فعالية وجدوى، وصولاً إلى أفضل مستوى من الأداء البشري والمادي، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يعود بالنفع العام على الدولة والمجتمع.

٤. إيجاد آليات تعاونية وتشاركية مختلطة مع القطاع الخاص على مستوى عمليات الإدارة والتشغيل للموانئ وصيانتها، وبما يسهم في تحسين كفاءة الأداء البشري والمادي. الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تقليل الأعباء المالية على الدولة، وزيادة العوائد الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل جديدة لليمنيين.

٥. الاستفادة من موقع اليمن الجغرافي في إنشاء مناطق اقتصادية ومناطق حرة للصناعات المختلفة، باعتبارها بوابة مفتوحة لجذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال المحلية الوطنية والأجنبية، ومن خلال ما تقدمه من مزايا وحوافز وتسهيلات تجارية ولوجستية للمشروعات المقامة بها. مع بيان أن المناطق الاقتصادية المتخصّصة والصناعية والمناطق الحرة في موانئ الجمهورية الرئيسية وغيرها من مناطق البلاد، تساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية والسياحية، وفتح أسواق التصدير أمام الصناعات التحويلية وسواها، لكونها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في التنويع بالموارد والتجديد بالمصادر، إضافة إلى نقل الخبرات والمعارف والتقنيات، وتنويع موارد ومصادر الدخل الفردي والقومي، وتوفير فرص العمل الإضافية للمواطنين اليمنيين.

٦. تنمية وتطوير المؤسسات والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها على مستوى مساحة الدولة، وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل مالي وخدمات ومستلزمات انتاجية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، من أجل تعزيز قدراتها، وتمكينها من الحصول على الدعم الذي تحتاج إليه آنياً ولاحقاً. إضافة إلى تقديم القروض للمشروعات والجمعيات

الإنتاجية الصغيرة التي تؤسسها العوائل اليمنية أو يؤسسها الشباب في المحافظات، وتمويل مشروعات المهنيين والحرفيين في مجال الصناعات الحرفية، وكذلك للمرأة الريفية، ولأية فئات يمنية أخرى.

الحادي عشر: تنمية وتطوير العلاقات التجارية الخارجية

تسعى الجمهورية اليمنية إلى إيجاد روابط متكافئة وعادلة وقابلة للتطور في تعاملها مع شركائها التجاريين من الدول العربية والإسلامية والصديقة، والعمل على تقنين هذه العلاقات في بعض الأحيان عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات مميزات تفضيلية للدول المتضامنة مع اليمن في ظروفه الحالية، في إطار البحث عن بدائل لتنشيط الصادرات اليمنية، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية في الأسواق المصدّرة إليها، وتطوير السياسات التجارية الخارجية من خلال ما يأتي:

١. التطوير والتحسين المستمر للإطار المؤسسي للتجارة الخارجية، وزيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وترسيخ مستويات التنسيق بينها، وذلك من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تحسّن من القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية، وبصفة خاصة في مجالات التعدين والثروة السمكية والصناعات التحويلية وسواها من إمكانيات متاحة.
٢. دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية لمواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، وذلك بتحسين العمل بدائرة الجودة النوعية، إضافة إلى تكثيف الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة في منشآت الأعمال الوطنية.
٣. العمل على استثمار حجم التحويلات الجارية لليمنيين في الخارج، وذلك من خلال إتاحة قنوات وأوعية استثمارية مجزية لاستيعاب هذه التحويلات. وكذلك تحفيز مدخرات العمالة الأجنبية وتوظيفها توظيفاً منتجاً داخل الجمهورية اليمنية.
٤. توسيع أواصر التعاون المشترك في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول، على أساس المصالح والمنافع المشتركة.
٥. فتح قنوات تحفيزية لتدفق مرن نحو الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في

المشروعات الإنتاجية، مع منح الأولوية للمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات، وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد، وتحويل عمليات تشغيل الموانئ وصيانتها إلى قطاع مختلط أو قطاع خاص، لتحسين كفاءة الأداء البشري والمادي، وما يستتبعه من تطوير لقدرات الدولة والمجتمع.

٦. إدامة التعاون التجاري مع دول مجلس التعاون الخليج العربية، وبخاصة التي لم تشترك في العدوان على اليمن، من خلال تحقيق المزيد من الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس والتوسع في المشروعات المشتركة.

الثاني عشر: تقديم الأفكار المتصلة بتعظيم القدرات المادية للدولة

إلزام القيادات والمستويات الإدارية العليا في الوحدات الاقتصادية بتقديم الأفكار والمقترحات والمشروعات (الريادية) العملية التي تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية، وتساعد على تعظيم وتنويع الموارد والمصادر المادية للبلاد. كذلك دعوة المسؤولين في قطاعات الدولة المختلفة للمساهمة في الواجب نفسه عبر تقديم الأفكار والمقترحات والمشروعات (الريادية) القابلة للتطبيق، والتي تصبّ في دعم قدرات البلاد وقطاعاتها ومؤسساتها الاقتصادية وغيرها، على ألا تتحمل ميزانية الدولة أية نفقات وتكاليف عن تنفيذ الأفكار والمشروعات المقترحة، والتي ينبغي أن تركز على المصادر والموارد والإمكانيات الوطنية فحسب. ولغرض تنظيم هذه الفعالية وإنجاحها تُشكَّل لجنة عليا لاختيار الأفكار والمشروعات (الريادية) الموضوعية القابلة للتطبيق، والتي تحقق وفورات للدولة، وتزيد من قدراتها المادية. مع الإشارة إلى أن أصحاب الأفكار والمشروعات المقترحة والفائزة في المراتب الأولى يصار إلى تكريمهم لاحقاً من قبل رئاسة الدولة والحكومة، وفق آلية علمية وموضوعية توضع لهذا الغرض.

فرص بناء السلام في اليمن:

قراءة تحليلية في معطيات السياسة والحرب

د. سامي محمد السياغي
أستاذ العلوم السياسية المساعد،
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء،
مدير تحرير مجلة "مقاربات سياسية"
e-mail: sami20077@hotmail.com

سأحاول في هذه الدراسة تقديم قراءة تحليلية (واقعية وموضوعية) لطبيعة الوضع اليمني الراهن المرتبط بمعطيات كلٍ من السياسة والحرب. وذلك من خلال منظور تقييمي يركز على طبيعة ميزان القوى الراهن على الساحة اليمنية[١].

الهدف الأصيل من وراء إعداد هذه الدراسة هو المساهمة المتواضعة[٢] في تسليط الضوء على الفرص الماثلة أو المحتملة أمام أطراف الصراع والحرب في اليمن للعمل على إحلال السلام. وذلك على أمل أن تساعد هذه المساهمة في تحفيز أطراف الصراع[٣] على القيام بإعادة الترتيب لمفردات خارطة إدراكهم الذهني إزاء مسألة جوهرية تتعلق - تحديداً – بالحرب العدوانية الراهنة على اليمن. ويمكن التعبير عن تلك المسألة من خلال التساؤل الآتي:

١- بصفة عامة، من المعلوم أن ميزان القوى القائم في اليمن أفرزته (ولا تزال) مخرجات دورات الصراع السياسي والعسكري بين القوى السياسية والفاعلين على الساحة السياسية منذ العام ١٩٩٣م وحتى اللحظة الراهنة.

٢- سأعتمد في التصدي لتلك المهمة على خبرتي المتواضعة بالشأن السياسي اليمني كمتابع لتطوراته ومحطاته المتتالية منذ العام ١٩٩٣م وحتى الوقت الراهن، وكذا تخصصي العلمي ونشاطي البحثي والأكاديمي القريب – إلى درجةٍ ما – من أروقة ذلك الشأن.

٣- خاصةً معسكر (واشنطن – الرياض – أبوظبي) الذي بادر بشن عدوانه على اليمن دون مبرر، وهو وحده – في واقع الحال – من يمتلك القرار الفعلي لوقف هذه الحرب.

- هل من جدوى حقيقة لهذه الحرب في تحقيق أهداف أطرافها؟!

فالبحث عن إجابة منطقية وواقعية لذلك التساؤل، قد يدفع بأطراف الصراع - بصورة غير مباشرة - نحو التفتيش الجاد والعقلاني ضمن خارطة إدراكهم الذهني عن أي أفكار واقعية ومتزنة يمكن أن تقنعهم بجدوى الانحياز الجاد والفعَّال نحو خيار بناء السلام الشامل في اليمن، السلام الذي يضمن تحقيق المصالح المشروعة للجميع. فلا أظن حصيفاً يرضى استبدال الخسارة المؤكدة (الحرب) بالربح المضمون (السلام)!

فمشكلتنا الرئيسية إذاً - وفقاً للمنطلق التحليلي سالف الذكر - تكمن في غياب المنطق والواقعية ضمن حسابات ومساعي العديد من أطراف الصراع لإيجاد حل للأزمة والحرب، وبناء السلام في اليمن؛ إذ يبدو أن أولئك الأطراف، وخاصةً طرف الرياض[1]، غير مدركين أو ربما متجاهلين لمعطيات المنطق والواقع عند تعاطيهم مع مسألة البحث عن الحلول وإحلال السلام. وهم في ذلك - للأسف - أشبه بمن يعاني كساحاً فكرياً! فكيف إذا ما تحالف ذلك الكساح الفكري لدى بعضٍ منهم مع تطلعات الارتهان للخارج والبحث عن المال المدنس مقابل مباركة هذه الحرب العدوانية على وطنهم! لا ريب حينها، سيكون الوضع أسوأ.

إن مدخل الخروج من الوضع الحالي شديد التأزم والتعقيد، ومن حالة الحرب العدوانية العبثية الراهنة على اليمن، لن يتوفر إلا من خلال النظر بواقعية ومنطق سليم إلى معطيات الأزمة وتطوراتها، والتمحيص كذلك في معطيات ميزان القوى القائم على الميدان وتحولاته. وذلك من أجل تقرير حدود ما يمكن إنجازه فعلياً لحل الأزمة وبناء السلام العادل والشامل، والانطلاق نحو طي هذه الصفحة العبثية والمؤلمة في تاريخنا السياسي، وكتابة صفحة جديدة تحتوي تفاصيل رؤيتنا كيمنيين لصورة مستقبل اليمن، وذلك ضمن إطار موضوعي يحتوي وجوب استفادتنا من خلاصة ما وصلنا إليه جرَّاء تجارب الصراعات والحروب خلال الخمسة العقود الماضية.

وفقا لما تقدم، سيجري التحليل في هذه الدراسة ضمن مسار نقدي، وفي إطار ثلاثة

١- سيعتمد الباحث ضمن هذه الدراسة تسمية (طرف الرياض) في الإشارة إلى هادي وحلفائه من القوى اليمنية والسعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية، وسيلجأ الباحث إلى تحديد أي عنصر في هذا الطرف على حدة متى ما كان ذلك لازماً. أما (طرف صنعاء) فالمقصود به أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفائهما.

محاور: حيث يعرض المحور الأول لطبيعة رؤية الباحث لمدلول مفهومي الواقعية السياسية وتوازن القوى في هذا الدراسة. فيما يهتم المحور الثاني بتسليط الضوء على واقع ما يجري في اليمن عبر استعراض طبيعة أبرز معطيات ذلك الواقع المتعلقة بمسألتي السياسة والحرب، ومن ثَم تحليل مدى موضوعية ما يتم طرحه - حالياً - من قبل أطراف الصراع بخصوص تلك المعطيات، وذلك بالاعتماد على موجبات المنطق والواقع، ومن خلال منظور يركز على طبيعة ميزان القوى القائم على الساحة اليمنية وتحولاته (سياسياً وميدانياً). في حين يستعرض المحور الثالث مسألة فرص بناء السلام في اليمن، وذلك من خلال استخدام خلاصات العرض والتحليل الواردة في المحور الثاني كمدخل موضوعي يعمل الباحث على توظيفه لدعم ما سيطرحه من رؤى وتصورات بخصوص ما يراه فرصاً ممكنة لتوفير حل منصف للأزمة وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام العادل والشامل المنشود في اليمن.

المحور الأول: مدلول مفهومي الواقعية السياسية وتوازن القوى

المتابع لتداعيات أزمات متعددة عانت منها (أو لا تزال) دول ومجتمعات تنتمي للعالم الثالث، وبالذات عندما تكون السياسة هي موضوع الأزمة؛ عادةً ما يلاحظ وجود ما يشبه الحاجز المصطنع الذي يقف حائلاً أمام قدرة تعاطي أطراف تلك الأزمات على حلها من منطلقي الموضوعية والمنطق! فإما أن ينطلق أولئك الأطراف في تعاطيهم مع أزماتهم من محاولة البعض فرض إراداته على الآخر دون مراعاة لمعطيات الواقع التي قد تكون مجافية لإمكانية نفاذ تلك الإرادات، أو أن يتوه تعاطيهم ذاك في سراديب البحث عما يعتبرونه "حلاً مثالياً" لأزماتهم، معتقدين إمكانية توافر مثل ذلك الحل[1]. وذلك في ظل عدم إدراكهم أن المدخلات البيئية الواقعية لما يعتقدونه حلاً مثالياً تفتقر أصلاً لأي من المقومات التي تعد ضرورية - بطبيعتها - لإمكانية تحَقُّقه وتنفيذه على أرض الواقع، ومن تلك المقومات - على سبيل المثال - ما يتعلق بمعطيات تطور الأحداث، وطبيعة ميزان القوى على الأرض.

بصفة عامة، لا يبدو أن أزماتنا العربية تخرج عن إطار الملاحظات سالفة الذكر. ولعلها

١- في مثل هذه المسائل ذات الطابع السياسي، عادةً ما يشير واقع الحال إلى وجود صراع بين رؤيتين: مثالية وأخرى واقعية. وغالباً ما يكون الإصرار على تحقيق الوضع المثالي (غير الواقعي) مجرد محاولة للهروب من الواقع، أو محاولة لإبقاء الوضع القائم، أو التستر وراء ذلك الطرح لإخفاء رغبات ونوايا خلاف الأهداف المعلنة.

تتجلى بشكل أوضح في الأزمة اليمنية الراهنة، وخاصةً مع اتساع دائرة غياب التعامل الواقعي مع معطياتها ومع واقع ميزان القوى القائم. وذلك في ظل اتساع دائرة أطراف الأزمة في اليمن بعد دخول عامل الحرب العدوانية المدمرة وغير المبررة إلى مشهد الأزمة، ليمارس دوراً مصعِّداً لها ومعقِّدا لإمكانيات حلها[1]، ومخلفاً كذلك حجماً هائلاً من التداعيات الكارثية على اليمن (أرضاً وإنساناً).

سأحاول شرح وجهة النظر سالفة الذكر من خلال نقطتين؛ أتناول في أولهما مسألة "الواقعية السياسية"، فيما أتناول في الثانية مسألة "توازن القوى"؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الواقعية السياسية: درس تاريخي واجب الاستيعاب

مسألة تغيير الواقع السياسي السلبي في أي مجتمع هي - بلا ريب - فكرة جذابة؛ إذ تستمد جاذبية تبنيها من درجة الوطأة التي يكون قد وصل إليها تأثير ذلك الواقع على حياة البشر وتطلعاتهم الإنسانية. وستظل تلك الفكرة حاضرة في حراك المجتمعات البشرية ما استمرت التشوهات في الظهور على صفحات حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المجتمع اليمني اختبر بدوره فكرة التغيير بمفهومها الواسع عبر ثورة ٢٠١١م وما تلاها من أحداث وتحولات كان أبرزها: عملية التسوية السياسية الانتقالية، وصول هادي للرئاسة، تجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. لكن، خلفية تلك الأحداث والتحولات، لا يزال هناك تساؤل مركزي جدير بالإجابة؛ ومفاد ذلك التساؤل هو:

- هل من تفسير منطقي لتطور الأحداث في اليمن باتجاه معاكس لفكرة تغيير الواقع السلبي، ومن ثَم السير نحو التأزم والصراع منذ ٢٠١٢م، وصولاً إلى العدوان والحرب على اليمن في الوقت الراهن؟!

في سبيل الإجابة عن التساؤل سالف الذكر، لدي قناعة موضوعية راسخة (كباحث ومراقب عن كثب لتطور أوضاعنا السياسية) بأن مظاهر العبث الحقيقي بمقومات الأمن والاستقرار السياسي ومن ثَم العبث بفكرة التغيير ذاتها، قد تم تدشينها عملياً بوصول

١- الأزمة اليمنية بمعطياتها الراهنة (شديدة التعقيد) لم تعد ذات طابع داخلي صرف (على خلاف ما يحاول طرف العدوان تصويرها للعالم)؛ إذ أن شن الحرب من قبل قوى إقليمية حليفة لأحد أطراف الأزمة (المحليين) قد نقل مستواها - بالتبعية - لتصبح بمثابة أزمة ذات بعد دولي. الأمر الذي يجعل الحديث عن إمكانية حلها بعيداً عن واقع تعقيدات المشهد التي فرضها ذلك العدوان، حديثاً غير واقعي ولا حتى منطقي.

عبدربه منصور هادي إلى كرسي الرئاسة عبر التزكية الشعبية التي نالها في العام ٢٠١٢م[1]؛ إذ باشر هادي حكمه لليمن في إطار ما يمكن تسميته بـ"تحالف قوى ٢٠١١" عبر نهج تبريري غير منطقي ولا واقعي (بل وانتهازي أحياناً)، حيث تجلى ذلك النهج في أساليب تعامل ذلك التحالف الحاكم مع معطيات فكرة التغيير ذاتها.

فبالرغم من حقيقة أن الواقع السياسي اليمني ظل متسماً بعدد من مظاهر الخلل والفساد البنيوي والسياسي الذي أنتجته عقود طويلة من الأداء السياسي والإداري غير الكفؤ ولا الناضج لحكومات النظام الجمهوري المتعاقبة التي فشلت - للأسف - في تمثُّل الجوهر الكامل لمنطلقات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر وأهدافهما؛ إلا إن سعي تحالف قوى ٢٠١١ الحاكم لإحداث التغيير (المرغوب شعبياً) لذلك الواقع، لم يتضمن - للأسف - أي محاولة لقراءة معطيات ذلك الواقع بشكل منطقي ومنصف. حيث لم تعمل تلك القوى على صياغة آليات التغيير المنشود وفقاً لتلك المعطيات، بل دأبت في واقع الحال على رسم ملامح إضافية (أكثر سوداويةً) على صفحة ذلك الواقع.

لقد تمثلت أولى مناسبات القراءة غير الواقعية تلك (ولا المنصفة أيضاً) من جانب قوى ٢٠١١ الحاكمة، في تجاهلها لحقيقة معطيات واستحقاقات مرحلة التسوية السياسية الانتقالية آنذاك، خاصةً وأن تلك المرحلة قد تأسست على مبدأ (الشراكة والتوافق) الذي أنتجته المبادرة الخليجية، وهو المبدأ الذي كان يعني ضمان عدم استثناء أو اقصاء أيٍ من القوى والأطراف السياسية على الساحة اليمنية.

بصورة عامة وموجزة، يمكن القول بأن أخطاء هادي وحلفائه خلال الفترة الانتقالية كانت سبباً مباشراً في تدمير محتوى مبدأ الشراكة والتوافق الذي بنيت عليه المبادرة الخليجية، فهم لم يكونوا أمناء على تنفيذ استحقاقات مطلب التغيير الذي حملته ثورة ٢٠١١م، ووصلوا بموجبه إلى كرسي السلطة. بل على العكس من ذلك، عمل هادي وحلفاؤه على العديد من الممارسات المجافية لمعطيات المبادرة الخليجية وواقع التطلعات الشعبية.

١- مسألة منح هادي تلك التزكية كانت من ضمن برنامج المبادرة الخليجية، لكن بوقفة تأمل وتحليل يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها أن تلك الخطوة كانت مجرد التفاف على الإرادة الشعبية وعلى الآليات الديمقراطية؛ فأي شرعية ديمقراطية يمكن اكتسابها بمرشح وحيد، ودون أي منافس، وبشكل متعمد!! كما أنه كان بمقدور المبادرة الخليجية تسمية هادي رئيساً في إطار مبادئ التسوية ودون الحاجة لتلك المسرحية الهزلية، خاصة وأن طرف الرياض لا يزال حتى الآن يربط شرعية هادي المزعومة بالمبادرة الخليجية.

كما تجاهل هادي وحلفاؤه (حزب الإصلاح بالذات) الاستجابة للاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي قادها أنصار الله خلال العام ٢٠١٤م، وتضمنت عدداً من المطالب التي أتت كرد فعل (شعبي وسياسي ونخبوي) على نهج هادي وحلفائه سالف الذكر. حيث تضمنت تلك المطالب ضرورة الإصلاح الهيكلي لمسار العملية السياسية الانتقالية (معالجة الانتهاكات بحق مبدأ الشراكة والتوافق)، إلى جانب مطالب أخرى تعلقت بمواجهة الفساد الإداري والمالي، وإلغاء قرارات حكومية تعلقت بزيادة الأعباء المعيشية على كاهل المواطن اليمني.

في واقع الحال، لم يقف رد فعل هادي وحلفائه عند نقطة عدم الاستجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية والسياسية، بل وصل الأمر حد استخدام العنف والقتل في مواجهة المسيرات الشعبية السلمية، ما جرّ المشهد باتجاه التصعيد، ونحو فعل الثورة التي اندلعت في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م[1]. وبالرغم مما نتج عن ذلك المآل الثوري من تحول واضح وحاسم في توازنات القوى لصالح أنصار الله؛ إلا أن هادي وحلفاءه لم يستوعبوا ذلك التحول بصورة واقعية، كما لم يتعاملوا بموضوعية وإنصاف مع معطياته التي أظهرت حرصاً من جانب أنصار الله على عدم المساس بالمكون الدستوري والشرعي القائم للنظام السياسي، ورغبةً مُلحّةً من طرفهم لمواصلة تنفيذ استحقاقات الفترة الانتقالية آنذاك. بل إن هادي وحلفاءه ذهبوا في الاتجاه المعاكس لمعطيات الواقع الجديد؛ إذ عملوا على تأزيم الوضع السياسي من خلال الاصرار على استمرار سياساتهم السابقة من خلال الاستحواذ على القرار والاقصاء للأطراف الأخرى، ومحاولات فرض الأمر الواقع بخصوص بعض القضايا الخلافية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها مسألة تقسيم الأقاليم، وتشكيل الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ تلك المخرجات، ومحاولتهم تمرير مسودة الدستور الاتحادي بالرغم من عدم حل الخلاف القائم حينها.

لقد استمر ذلك التعامل غير الواقعي ولا الموضوعي ولا المنصف (ولا النزيه إجمالاً) من

١- توجهت ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م بصورة مباشرة وشفافة نحو هدف انتزاع قدرات مراكز القوى والنفوذ المعطلة لمسار التغيير والميسرة للتدخل الخارجي (على رأس تلك المراكز: علي محسن وأولاد الأحمر)، ولم يكن من ضمن مطالب الثورة أي مساس بمكون الشرعية الدستورية لسلطات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، حيث اقتصرت مطالبها على ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتوسيع إطار المشاركة في صنع القرار تحت عنوان الشراكة الوطنية، ومحاربة الفساد. و كان من الواضح أن هناك قدراً كبيراً من الاستيعاب لمسألة واقعية التغيير من طرف قيادة الثورة، لكن هادي وحلفاءه لم يستوعبوا طبيعة ذلك التحول بصورة واقعية.

قبل هادي وحلفائه مع معطيات التحول الذي حدث آنذاك في ميزان القوى، كما تواصل انتهاكهم لمبدأ الشراكة والتوافق، مع تعزيزهم - في الوقت ذاته - للتدخل الخارجي في مواجهة معارضيهم (أنصار الله والمؤتمر وحلفائهما). الأمر الذي وقف حجر عثرة أمام محاولات أولئك المعارضين لحل الخلافات والعودة إلى استئناف عملية الانتقال السياسي (مفاوضات موفمبيك)، وذلك إلى أن وصل الأمر حد تقديم هادي ورئيس حكومته لاستقالتيهما بهدف خلق حالة من الفراغ الدستوري، ومن ثم استدعاء التدخل الخارجي ومباركة عدوانه الراهن على اليمن، وليتحول أولئك في نهاية المطاف إلى مجرد مرتهني قرار لدى دول العدوان برسم تحقيق تلك الدول لأهدافها في اليمن.

مجمل العرض السابق يظهر أن مشكلة ساستنا الرئيسية تتبلور في عدم القدرة على انتهاج سبيل الواقعية والمنطق والموضوعية في سعيهم لتغيير الواقع، بل وسعي البعض منهم إلى الاستقواء بدول وقوى خارجية لتمكينه من لي ذراع الواقع في مقابل دفع الوطن لاستحقاقات مثل ذلك الدور على حساب سيادته واستقلاله وكرامة مواطنيه وحياتهم.

يمكن استعراض مشاهد المشكلة - سالفة الذكر - منذ العام ٢٠١١م، وذلك بعبارات بسيطة: فأنت أيها السياسي اليمني العتيد قد اعتمدت في سعيك لتغيير واقعنا السلبي على مبدأ "الهدم وإعادة البناء"، وتجاهلت - آنذاك - حقيقة إمكانية البناء على ما كان إيجابياً في ذلك الواقع وتغيير السلبي منه فحسب. وذهبت حينها تبشر اليمنيين ببناء "دولة مدنية حديثة عادلة" في وقت أنت من أفقدها مقومات الدولة من الأساس.

على الجانب الآخر، لقد حملت نفسك أيها السياسي اليمني العتيد وزر مهمة كبيرة صعبة (بناء الدولة المدنية الحديثة)، ويستلزم تنفيذها أعواماً طوال، فما بالك وأنت أصلاً غير كفؤٍ ولا نزيه، فلا أنت استطعت استشعار أفضل الآليات لتحقيق التغيير المنشود، ولا كفيت الشعب مؤونة فسادك وإفسادك لمسار عملية الانتقال السياسي، ولا حتى كفيت اليمن شر استدعائك للخارج وارتهانك لإرادته وأهدافه في اليمن. فهل لمثل ذلك النهج أن يؤتي تغييراً ينشده اليمنيون؟!

الإجابة على التساؤل سالف الذكر هي بالتأكيد (لا). فقد أصبح ذلك السياسي العتيد جزءاً من الواقع السلبي بل ومنتجاً جديداً لمعطياته، والسبب في ذلك هو عدم واقعية ذلك السياسي ولا موضوعيته ولا إنصافه، بل والأدهى من ذلك هو ارتهانه للخارج (العدو).

بالتالي، لا حل لواقعنا الراهن في ظل ما نعانيه من أزمة وحرب إلا بالتعامل مع معطيات واقعنا من خلال منظور واقعي موضوعي منطقي وطني وغير مرتهن للخارج، وذلك في سبيل البحث عن الحلول الناجعة لأزمتنا الراهنة، وإنهاء الحرب والعدوان، وتحقيق الشراكة الوطنية الفعلية، وبناء السلام العادل والشامل، وصولاً - في المستقبل المنظور - إلى بناء دولة اليمن الحديثة والقادرة على ضمان مستقبل مواطنيها وحماية تطلعاتهم المشروعة ضمن حدود وطنهم وفي المحيطين الإقليمي والدولي.

ثانياً: توازنات القوى

هناك حقيقتان سياسيتان مجردتان تتعلقان بمسألة توازن القوى في أي مجتمع؛ إحداهما أنه يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ملامح وحدود أدوار الفاعلين السياسيين، والأخرى أنه بطبيعته يظل عرضة للتحول والتبدل المستمر كاستجابة موضوعية لمخرجات الحراك السياسي في المجتمع، سواء كان ذلك الحراك بطيئاً أم سريعاً. وعادة ما تتم ترجمة ذلك التحول في ميزان القوى من خلال نهجين سلوكيين: أحدهما نظامي، كما يحدث في إطار المجتمعات التي تعتمد آليات ديمقراطية للتغيير؛ والآخر غير نظامي، وذلك عبر استخدام القوة أو كنتيجة لاندلاع ثورة شعبية سلمية.

بالنظر في تاريخ واقعنا المعاصر في اليمن (منذ ثورتي سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٧م)، من الملاحظ أن أغلب مناسبات التحول في ميزان القوى ظلت رهناً باستخدام القوة أو عبر الثورة الشعبية. وفي واقع الحال لم تتح الفرصة لتجربة التعدد الحزبي والمشاركة السياسية التي نشأت مع إعلان دولة الوحدة ١٩٩٠م لبلورة أي تحول جوهري سلمي في توازن القوى، وذلك نتيجة لتأثير العديد من العوامل التي كان من أبرزها حداثة التجربة الديمقراطية في اليمن[1].

عبر ما يزيد عن خمسة عقود من تاريخنا السياسي المعاصر، تنقل زمام ميزان القوى بين

١- من تلك العوامل: عدم نضوج التجربة الحزبية، وعدم استيعاب قادة الأحزاب لمفهوم الديمقراطية من خلال إصرارهم المستمر على الوجود داخل الحكومة كشركاء للحزب الحاكم وخارج الحكومة كمعارضين، وطبيعة التحالفات غير المستقرة بين المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، ووجود أحزاب ضعيفة هي أقرب إلى الأحزاب الشخصية تحتل مساحة في الحيز الكمي للخارطة الحزبية، وضعف الوعي السياسي وتشوش مكونات الثقافة السياسية للمجتمع اليمني في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي المزمنة في اليمن منذ قرون عدة، وعدم قدرة الحزب الاشتراكي اليمني على تعزيز مساحة وجودة الجماهيري وركونه إلى العمل تحت مظلة اللقاء المشترك الذي بالرغم من كونه تجربة فريدة في العمل السياسي المعارض، إلا أن ضعف حضور أحزاب اليسار في توجيه مساره جعله في نهاية المطاف عاملاً معطلاً للعمل السياسي في ظل سيطرة تيار اليمين الديني (حزب الإصلاح) عليه.

العديد من الأطراف والقوى السياسية، كما تنوعت حصيلة قسمة مكونات ذلك الميزان أو عناصره بين تلك الأطراف والقوى من فترة زمنية لأخرى. حيث أخذ أسلوب إحداث التحول في ميزان القوى كلا النهجين: النظامي وغير النظامي. وقد تجلى ذلك الوضع المتحول في ظهور وسيطرة رموز سياسية وحكام وتيارات وحركات وأحزاب سياسية وأطراف ومشائخ قبلية خلال فترة معينة من الزمن، ومن ثَم تراجعها أو زوالها واندثارها أو تغيرها وتبدل مواقعها من محصلة ميزان القوى في فترة أخرى. وكذلك، ظهور مشاريع سياسية بزخم كبير في فترات زمنية معينة، ومن ثَم تراجعها وضعفها في فترات أخرى. وتلك هي سنة الله سبحانه في تمكين القوة والسلطان لعباده.

في السياق ذاته، تجلى التحول الراهن في ميزان القوى بعد تراجع الحضور السياسي والمجتمعي لقوى ٢٠١١ الحاكمة نتيجة أخطائهم، وظهور أنصار الله كتيار سياسي مجتمعي ولاعب رئيسي في الساحة السياسية اليمنية. وذلك بعد أن كان أنصار الله إلى سنوات قليلة مضت هدفاً لحروب ست شنتها عليها الدولة على خلفية اتهامها بالتمرد والخروج عن سلطان الدولة.

لقد أصبح أنصار الله في صدارة الامساك بميزان القوى كقوة ضاربة استطاعت أن تشكل اصطفافاً شعبياً ونخبوياً واسع إبان ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومن ثم اصطفاف وطني عسكري صلب وعنيد لمواجهة العدوان الراهن في ما يزيد عن ٤٠ جبهة مشتعلة، وأن تدير كذلك الدولة منفردة من خلال اللجنة الثورية العليا، ومن ثم متحالفةً في الوقت الراهن مع حزب المؤتمر الشعبي في إطار المجلس السياسي الأعلى.

تظل الحقيقة الماثلة للعيان أن أي تغير في ميزان القوى في اليمن كان يأتي - بصفة عامة - كمحصلة تلقائية وطبيعية لأداء السلطات الحاكمة، ولمدخلات ومخرجات الصراع السياسي الذي شاركت فيه كل الأطراف والقوى السياسية والعسكرية أو معظمها. وفي ظل الوضع الراهن، من الواضح أن طرف الرياض يتعامل بصورة غير واقعية مع حقيقة التحول القائم في ميزان القوى، ويصر على إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء بالعودة إلى ما قبل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م[1]. وعموماً، لكي يكون مثل ذلك التعامل والإصرار واقعيين

١- **حقيقة**: كما أتاحت أخطاء نظام علي عبدالله صالح الفرصة لقوى ٢٠١١ لتغيير ميزان القوى بإزاحته عن رأس النظام واقتسام السلطة مع حزبه بناء على المبادرة الخليجية، ومن ثم إقصاء ممثلي حزبه عن مفاصل السلطة بالمخالفة للمبادرة الخليجية. فقد تكرر ذلك الأمر بالمثل، حيث أتاحت

وقابلين للتحقق؛ فليس أمام طرف الرياض سوى وسيلتين لتعديل ميزان القوى القائم، وذلك إما بتحقيقه نصراً حاسماً على قوات طرف صنعاء وبسط سيطرته على محافظات الجمهورية كافة وفي مقدمتها العاصمة صنعاء، أو أن يستطيع حشد أغلبية الإرادة الشعبية ضد طرف صنعاء وتوظيفها في تعزيز إمكانية وصول قواته إلى صنعاء!

التساؤل الموضوعي والمركَّب الذي يفرض نفسه هنا:

- هل يملك طرف الرياض أي أفق واضح وواقعي لتحقيق الانتصار الحاسم في هذه الحرب، وهل يستطيع حشد أغلبية الشعب اليمني وراء إرادته وأهدافه؟!

يمكن تقديم إجابة على التساؤل سالف الذكر بصورة مباشرة ومقتضبة، وذلك من خلال تحليل معطيات الواقع على الأرض من منظور استراتيجي عام (كماً وكيفاً)؛ إذ من الواضح جداً مدى الفشل العسكري لقوات طرف الرياض، فبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام من القصف والتدمير ومحاولات اختراق جبهات القتال وصولاً إلى صنعاء، وكذا عشرات المليارات (إن لم يكن المئات منها) التي أنفقتها دول العدوان، لا يزال طرف صنعاء ممسكاً بزمام المسار الاستراتيجي للمعارك ونتائجها، ومتمتعاً بالتفاف ودعم شعبي واسع، ناهيك عن وجود قواته على الأراضي السعودية وشنها لهجمات استنزاف متواصلة بحق القوات السعودية، بل وتطويره المتواصل لقدراته الصاروخية التي استطاع استخدامها لمهاجمة أهداف عسكرية حيوية في أقصى عمق ممكن داخل الأراضي السعودية بما فيها العاصمة السعودية (الرياض).

على الجانب الآخر، لا يبدو من الصعب تحديد العديد من المظاهر الموضوعية بخصوص مدى افتقار طرف الرياض وحلفائه اليمنيين للقبول من جانب المواطنين اليمنيين في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم؛ إذ أصبح جلياً للعيان أن شرعية هادي "المزعومة" و"النعمة" التي جاد بها تحالف دول العدوان على الشعب اليمني عبر عاصفة الحزم، لم تستطيعا مجرد إقناع أبناء المحافظات الجنوبية - وفي مقدمتهم أبناء مدينة عدن - بمؤازرة هادي في مواجهة عدم سماح الإمارات له بالبقاء في عدن "عاصمته المؤقتة"، بل واقناعهم أصلاً بقبول وجوده

=أخطاء هادي وحلفائه الفرصة أمام قوى الحراك الشعبي الذي قادته جماعة أنصار الله وتبلور فيما بعد في إطار ثورة ٢١ سبتمبر لتغيير ميزان القوى، وإن لم تصل حد إزاحة هادي عن السلطة أو إجراء أي تغيير دستوري كما فعلت قوى ٢٠١١ بنظام صالح، فكيف بقوى ٢٠١١ تقبل هناك ولا تقبل هنا! لَعَمري إن ذلك مخالف للواقع والمنطق.

بين ظهرانيهم كرئيس يزعم شرعية تمثيله لهم باعتبارهم مواطنين يمنيين.

ناهيك عن وجود ملامح موضوعية أخرى تؤكد مدى اهتراء مكانة هادي السياسية لدى حلفائه من دول العدوان؛ فقد مارسوا إزاءه عدداً من الإجراءات التي تنتقص من شرعيته المزعومة، حيث منعت طائرته من الهبوط في مطار عدن، ومنع من السفر إلى مدينة عدن بعد الإعلان عن عزمه مغادرة الرياض، ناهيك عن استهداف الإمارات وحلفائها (الحزام الأمني) لقواته في عدن (الحماية الرئاسية) وإجلائهم عن مطار عدن وعن معظم النقاط الأمنية في المدينة وحصرهم ضمن زمام المقر الرئاسي (قصر المعاشيق)، وتعطيل الإمارات لدور المحافظين اللذين يعينهم هادي لمدينة عدن والضغط عليه مراراً لتغييرهم.

خلاصة القول في ما يتعلق بمسألة توازن القوى الراهن على الساحة اليمنية، أن على طرف الرياض (بمكوناته اليمنية والإقليمية والدولية) أن يدركوا بأن لا جدوى من عدم الاعتراف بحقيقة التحول القائم في ميزان القوى على الأرض، وأنه قد أصبح من غير المجدي حديثهم عن نصر منتظر لقواتهم وامكانية اجتثاثهم لمعطيات ميزان القوى ذاك وتحويله لصالحهم جذرياً في الوقت الراهن، وذلك في ظل استمرار المسلسل (الممل) لمراوحة قواتهم على الجبهات كافة منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، وخسائرهم الكبيرة والمتصاعدة بشريا ومادياً ومعنوياً.

كما أن على ذلك الطرف أيضاً - وبخاصة هادي وحلفائه - أن يعيدوا حساباتهم المتعلقة بزعم تمثيلهم الشرعي المزعوم لأغلبية الشعب اليمني، وذلك من خلال توقفهم لبرهة من الزمن عند المعطيات الواقعية للمدلول الجغرافي والديموغرافي لهذه الحرب (منطقياً وحسابياً). فهم وإن كانوا يجادلون بحجة سيطرتهم على ما يزعمون بأن نسبته تساوي ٨٠٪ من أراضي الجمهورية اليمنية (النسبة الدقيقة هي ٧٧٪)، إلا أنهم في حقيقة الأمر لا يمثلون ديموغرافياً (بالمنطق نفسه وبالحساب المجرد) سوى نسبة ٢٣٪ من الشعب اليمني (٦ ملايين نسمة هم سكان المحافظات التي يسيطرون عليها من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية البالغة تقديرات تعدادهم في الوقت الراهن حوالي ٢٧ مليون نسمة)[1]. ناهيك عن أن ما

١- النسب الواردة مستقاة من: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول الإسقاطات السكانية المحدثة (١٩٩٩م – ٢٠١١م)؛ وكذلك من: بيانات البنك الدولي حول السكان في دول العالم (٢٠١٦م). وسيتم التعرض لمضمون تلك النسب وتحليلها بشكل موسع في إطار تناول معطيات الحرب ضمن المحور الثاني من الدراسة.

يسيطرون عليه من الأراضي يضم في الأصل مساحة ثلاث محافظات (حضرموت، المهرة، أبين) تشكل لوحدها ما نسبته ٥٠٪ من أراضي الجمهورية، كما أن المحافظات الثلاث تلك لم تطلها منذ بداية العدوان أي مظاهر لمعارك بين الطرفين، ولم تكن تتواجد بها من حينه أي قوات لطرف صنعاء. وبالتالي، فإن نسبة ٨٠٪ المزعومة تعد مؤشراً خادعاً ومضللاً، وغير ذي مدلول واقعي في إطار ميزان القوى لا جغرافياً ولا ديموغرافياً. وذلك ما سنناقشه باستفاضة ضمن المحور الثاني من الدراسة.

أما في ما يتعلق بطرف صنعاء (أنصار الله بالذات)؛ فإنه من الواقعي والمنطقي والمنصف أيضا الاعتقاد بضرورة إحداث تعديل نسبي (واقعي ومنطقي) في ميزان القوى القائم لصالح مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية والفاعلة مع الطرف الآخر، وذلك كاستحقاق مبدأي تتطلبه الفترة الانتقالية المفترض إقرارها كمخرج متوقع لأي مفاوضات تسوية محتملة، وكاستجابة موضوعية لحقيقة مفادها استحالة قدرة أي طرف سياسي على الانفراد بحكم اليمن (المستقل، الآمن، المستقر، الموحد) دون شراكة حقيقية مع الآخرين. فتلك الشراكة الوطنية تعد مطلباً طبيعياً وحقاً وطنياً يستحيل التنازل عنه، وهي أيضا شرط حاسم لضمان الأمن والاستقرار والاستقلال والوحدة الوطنية، كما أن الشراكة تعد ثمرة نضال سياسي وثوري طويل خاضه اليمنيون تحت راية الحرية والكرامة والحق في الانتماء إلى الوطن عبر أحداث سياسية وثورية عديدة خلال تاريخنا المعاصر، ولعل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م آخر ثمرات النضال من أجل تلك الشراكة.

- خلاصة الواقع:

من خلال ما تقدم بخصوص مدلول مسألتي الواقعية وتوازن القوى في هذه الدراسة، من الواضح أنه لن تجدي نفعاً في التعاطي مع الأزمة اليمنية وحلها أي محاولات لفرض الإرادة من قبل أيٍ من أطرافها بالمخالفة لمعطيات الواقع السياسي والميداني. كما لن يجدي نفعاً كذلك إصرار أي طرف فيها على رسم صورة مثالية لحلها ما لم تكن هناك إمكانية فعلية لتوفير أدنى المقومات الضرورية لتحقُّق ذلك الحل أو تنفيذه على أرض الواقع اليمني، وتنفيذ مثل ذلك الحل المثالي يبدو بالطبع أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن شبه مستحيل في ظل الواقع الراهن لبيئة الصراع والأزمة وتعقيداتهما.

ذلك كله يعني أنه لا مناص لأطراف الصراع كافة من إعمال متطلبات التفكير

العقلاني المنطقي، إن كانوا بالفعل يريدون نهاية لهذه المأساة والكارثة الإنسانية التي حلت باليمن (الأرض والإنسان). وإعمال متطلبات التفكير العقلاني والمنطقي لا ريب سيعني ضمان خروج تلك الأطراف من الدائرة النمطية السلبية السائدة في التعاطي مع الأزمات في دول العالم الثالث المثخنة بجراحات التناحر والحروب والفقر والبؤس. وتحقيق ذلك يمكن أن يتم من خلال الوصول لرؤى وتصورات ومواقف عقلانية ومنطقية بخصوص التعاطي مع معطيات الأزمة وأبعادها كافة بما يتفق مع البيئة اليمنية بعناصرها الراهنة (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ...إلخ)، وكذلك بخصوص التعاطي مع حقيقة التغير القائم في ميزان القوى على الساحة اليمنية وعدم تجاهله، والانتقال من هدف اجتثاثه إلى هدف تعديله وتخفيف حدته لصالح مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق.

المحور الثاني: معطيات السياسة والحرب

الهدف من العرض هنا لما أسميه "معطيات السياسة والحرب" التي يتشكل منها واقعنا الراهن، ليس مجرد التعداد أو الوصف فحسب؛ بل أيضاً وضع تلك المعطيات على محك مدلول مفهومي الواقعية وتوازن القوى الذي تناولته في المحور السابق. وذلك من خلال تقديم قراءة واقعية موضوعية (من منظور توازن القوى) لإمكانية إحداث تعديل أو تغيير في اتجاه أو درجة التأثير السلبي الذي تمارسه تلك المعطيات على المشهد الراهن للأزمة والحرب في اليمن. فلعل ذلك يساعد على إعادة النظر إلى مضمون تلك المعطيات من قبل أطراف الصراع انطلاقاً من منظور واقعي وموضوعي، ووفقاً لموقع تلك المعطيات ضمن أجندات ومواقف واعتقادات أولئك الأطراف كافة. الأمر الذي يمكن أن يسهم في تحول تلك المعطيات من عناصر معطلة إلى قوى دافعة باتجاه حل الأزمة وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام الشامل.

أولاً: معطيات السياسة

لا ريب أن هناك طيف واسع من المعطيات السياسية التي تثقل كاهل واقعنا الراهن، وتدخل ضمن تعقيدات الأزمة التي نعيش في أتونها منذ سنوات مضت؛ لكني سأركز هنا على أبرزها وأكثرها تأثيراً في المجريات الراهنة، وذلك على النحو الآتي:

١- معطيات تتعلق بمرجعيات عملية التفاوض والتسوية السياسية:

كثيرة هي التصريحات الصادرة عن طرف الرياض بخصوص المرجعيات الثلاث لعملية

التفاوض والتسوية السياسية في اليمن. ولا يفهم من ذلك سوى أن طرف صنعاء ما يزال غير قابل بتلك المرجعيات؛ وتلك بلا شك إيحاءات غير نزيهة ولا واقعية أو موضوعية، فمن المفروغ منه أن الاطراف كافة قد قبلت بتلك المرجعيات بما فيها طرف صنعاء، وأي تكرار لإعادة الحديث عن هذه المسألة إنما تعد محاولة للتشويش على أي جهد يمكن أن يُبذل في سبيل تحريك عملية التفاوض والتسوية.

إن كانت الحكمة من وراء تكرار طرف الرياض لذلك التصريح هي تأكيد اصراره السابق على عدم اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن الوثائق المرجعية للتفاوض والتسوية؛ فذلك هو الأمر الجدير بالنقاش والجدل حوله. إذ كان من حق طرف صنعاء خلال المشاورات التمهيدية للتفاوض أن يتمسك بالاتفاق كوثيقة مرجعية بعد أن كان قد حظي بموافقة وتوقيع الأطراف اليمنية كافة، وحاز كذلك ترحيباً إقليمياً ودولياً واسعاً حتى من الدول التي تشن العدوان الراهن على اليمن. بل وماذا سيستفيد طرف الرياض أصلاً من رفضه لاتفاق السلم والشراكة في هذا التوقيت بالذات، وذلك في ظل ما تحققه بنوده بالفعل من شراكة وطنية حقيقية، وما تحتويه من حلول ناجعة ومنصفة لعدد من القضايا الموجودة حالياً على أجندة التفاوض، خاصة ومعظم تلك القضايا تبدو من وجهة نظر طرف الرياض غاية في التعقيد، كمسألة الترتيبات الأمنية والعسكرية، وتسليم السلاح للدولة، والضمانات خلال الفترة الانتقالية.

من جانب آخر، ولعله الأجدر بالنقاش والجدل حول مسألة المرجعيات الثلاث الراهنة، على طرف الرياض أن يعي أن هناك الكثير من المحاذير الموضوعية والقانونية والسياسية بخصوص المعطيات الراهنة للمرجعيات الثلاث. فبعضها (كالمبادرة الخليجية) قد استنفذت من النواحي الوظيفية والموضوعية والقانونية معظم معطيات دورها وتأثيرها على الواقع السياسي الراهن؛ وذلك كون معظم بنودها قد تم تطبيقه بالفعل، ولم يعد قائما من متطلبات آليتها التنفيذية سوى إشارات جاءت في معظمها عامة وبدون تفاصيل، وهي تلك المتعلقة بالخطوات التنفيذية النهائية من مسار عملية الانتقال السياسي آنذاك (الشروع في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، واقرار الدستور الاتحادي، وإجراء الانتخابات الرئاسية ومن ثم البرلمانية).

بالتالي، من الممكن لطرف صنعاء الدفع بحجة منطقية بخصوص عدم واقعية استمرار

تنفيذ ما تبقى من مهام الدور الوظيفي والقانوني لآلية المبادرة الخليجية (الخطوات الثلاث سالفة الذكر)، وذلك من منطلق أن تفجر الصراع بين الأطراف السياسية خلال العام ٢٠١٤م، ومن ثم الحرب العدوانية التي تشن على اليمن من مارس ٢٠١٥م، كان السبب وراءها الخلاف حول مسائل تعلقت في حينه بمعارضة ما نتج عن قرارات هادي بخصوص تشكيل هيئة تنفيذ مخرجات الحوار، وإقرار الأقاليم الستة، والشروع في إجراءات إقرار مسودة الدستور الاتحادي. ولعل أهم مرتكز يمكن لطرف صنعاء الدفع به لإثبات عدم المنطقية تلك، هو القول بأن المفترض بأي مفاوضات يمكن أن تجرى في الوقت الراهن أن تتضمن البحث عن حلول لأسباب الصراع سالفة الذكر. وبالتالي، استكمال أطراف التفاوض حل ما تعثرت آلية المبادرة الخليجية في حله، وذلك يعني أن المبادرة الخليجية لم تعد صالحة للاستمرار في تسيير عملية انتقال سياسي جديدة من المتوقع أن تفرزها مخرجات أي تفاوض وتسوية واتفاق لإنهاء الأزمة والحرب وإحلال السلام، ووفقاً لمعطيات الواقع الراهن وتوازن القوى القائم.

بالتالي، لا جدوى من إصرار طرف الرياض على إيهام العالم بأن هناك إشكالية حول قبول طرف صنعاء بمرجعيات التفاوض الثلاث. إذ بالرغم مما في اتفاق السلم والشراكة من مكاسب تتعلق بتحقيق الشراكة الوطنية وتعزيز سلطان الدولة، وبالرغم من حق طرف صنعاء في التمسك به كمرجعية وطنية للتفاوض والتسوية إلى جانب المرجعيات الأخرى، وبالرغم مما يمكن تسجيله من مآخذ موضوعية ومنطقية وقانونية وسياسية على استمرار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كمرجعية للتفاوض والتسوية السياسية؛ فإن الجميع يعلم بأن طرف صنعاء قد أعطى الأمم المتحدة موافقة مكتوبة تتضمن قبوله بتلك المرجعيات الثلاث.

طرف صنعاء بذلك الالتزام الوطني الذي يعني حرصه على إنجاح التفاوض والتسوية وإحلال السلام، يدرك أيضاً أنه من المنطقي والواقعي أن يتم التعامل مع تلك المرجعيات الثلاث وفقاً لمضامينها الحقيقية المباشرة ومؤداها القانوني الصرف وأهدافها الوظيفية المنشودة دون أي زيادة أو نقصان. ويدخل ضمن ذلك الإدراك ما تمت الإشارة إليه آنفاً بخصوص بعض المآخذ الواردة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بالإضافة كذلك لما اعترى مضامين بنود القرار (٢٢١٦) وأهدافه من تجاوزات صارخة تمارسها قوى العدوان من خلال حصارها المفروض على اليمن وجرائمها بحق اليمنيين، ومحاولاتها التملص من

مسئولياتها وفقاً للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني باعتبارها طرفاً رئيسياً في هذه الحرب العدوانية.

٢- معطيات تتعلق بقضايا الأزمة والصراع:

هناك الكثير من المعطيات السياسية التي تثقل كاهل واقعنا الراهن، وتدخل ضمن تعقيدات الأزمة التي نعيش في أتونها منذ سنوات مضت؛ لكني سأركز هنا على أبرزها وأكثرها تأثيراً في المجريات الراهنة، وذلك على النحو الآتي:

(أ) قضايا ذات علاقة مباشرة بعملية التفاوض والتسوية:

هي القضايا ذات الصلة المباشرة بأسباب الأزمة والصراع، وتستوجب اتفاقاً حولها خلال عملية التفاوض، ومن ثم خلال عملية الحوار والتسوية السياسية بما فيها الفترة الانتقالية. وبالنظر إلى الواقع الراهن لتلك القضايا، وموقعها من محتوى الأزمة ومواقف أطراف الصراع إزاءها، يمكن الإشارة إلى الآتي:

- الفيدرالية والأقاليم:

بإيجاز شديد، من المفروغ منه أن الأطراف السياسية كافة كانت قد وافقت خلال مؤتمر الحوار الوطني على الأخذ بالنمط الفيدرالي لشكل الدولة في اليمن، وذلك يتسق مع طبيعة التعقيدات التي وصلت إليها القضية الجنوبية. ولكن، مما لا ريب فيه أن إخراج هادي وحلفائه ذلك الاتفاق بقرار تقسيم الأقاليم الستة لم يكن موفقاً ولا واقعياً ولا منطقياً ولا منصفاً، إن لم يكن في الأصل تآمرياً على مستقبل الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية. وقد مثل قرار التقسيم بالفعل عاملاً أصيلاً في تفجير الصراع في حينه.

بالتالي، من شبه المستحيل أن يوافق طرف صنعاء على أي محاولة لإعادة فرض نمط تقسيم الأقاليم الستة، ولا بد من إعادة النظر في مسألة التقسيم وفقاً لأهداف ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وبصورة علمية وموضوعية، وبما يحقق مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة، ويعزز من إمكانات التنمية الاقتصادية والمجتمعية لأبناء الشعب كافة، ويدعم مقومات التكامل الوطني، ويعالج في المقام الأول القضية الجنوبية ويحافظ على مكتسب الوحدة اليمنية.

- الدستور الاتحادي:

في الوقع لم يكن هناك أي خلاف جوهري بين الأطراف السياسية حول محتوى

الدستور بصفة عامة، لكن لم يكن من المنطقي أو الواقعي أن يسعى هادي إلى الاستمرار في اجراءات إقرار مسودة الدستور تمهيداً لطرحه للاستفتاء الشعبي دون أن يولي أي اهتمام لما أبداه بعض الأطراف الشريكة في مؤتمر الحوار الوطني من معارضة لمسألة تقسيم الأقاليم بطلبهم التريث في الإجراءات حتى يتم التوافق حول تلك المسألة. فمن نافلة القول التأكيد على أن مسألة إقرار مسودة الدستور تعد بمثابة الخطوة المفصلية في صياغة مستقبل الدولة والشعب، ومن ثم مستقبل العمل السياسي بصفة عامة، وبالتالي، فإن أي حديث بخصوص الدستور عند استئناف عملية التفاوض يجب أن يتبلور حول إعادة النظر في المسائل التي أثارت الاعتراض بخصوص تقسيم الأقاليم. فمسودة الدستور بصفة عامة لا تشكل معضلة بحد ذاتها.

- تنفيذ مخرجات الحوار الوطني:

من الثابت أنه لم يكن هناك أي إشكالية بين الأطراف السياسية حول ضرورة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، فتلك المخرجات كانت في نهاية المطاف نتاجاً لإرادات الأطراف وبمشاركتها كافة. لكن، من غير الواقعي ولا المنطقي ولا المنصف أن يستأثر هادي وحلفاؤه بالقرارات المصيرية المتعلقة بأهم مخرجات الحوار وأكثرها مصيرية، واستحواذهم غير المنصف على الهيئة المنوط بها تنفيذ تلك المخرجات؛ فمن المنطق والإنصاف أنه كان للأطراف كافة الحق في المشاركة في تلك القرارات المصيرية والموافقة عليها، وذلك وفقاً لمبدأ الشراكة الوطنية والتوافق الذي أقرته المبادرة الخليجية، وقام على أساسه مؤتمر الحوار الوطني.

بالتالي، فإن الحديث عن مسألة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بشكل مصمت، ودون استشعار للواقع سالف الذكر، يصبح مجرد قفزٍ على معطيات الواقع، ومحاولة لإيجاد المبررات لإعادة إنتاج الصراع مجدداً، وذلك أمر لا يمكن احتسابه ضمن أي جهد لإنجاح عملية التفاوض. فلا جدال في أهمية تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، ولكن لا طاقة لطرف صنعاء بذر كمية جديدة من الملح على جراحه الناكئة جرَّاء تسلط وانتهازية هادي وحلفائه من قوى ٢٠١١.

- بسط سلطان الدولة وسيادة القانون:

تعد هذه القضية من أكثر القضايا حيوية لتوفير مناخ آمن ومستقر. وتحتوي هذه القضية

عناصر عدة من أهمها سيطرة الدولة على أجهزتها ومؤسساتها، وامتلاكها - حصراً - حق استخدام القوة لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية السيادة وتنفيذ القانون، بما في ذلك حصر السلاح الثقيل بيد الدولة. ولكي يتحقق للدولة بسط سلطانها وفرض سيادة القانون، لا بد من وجود سلطة سياسية تعمل على تحقيق ذلك، وذلك باعتبار السلطة (ممثلةً بالحكومة) تعد بمثابة الأداة لتنفيذ إرادة الدولة، ولكي تستطيع السلطة ممارسة ذلك الدور لا بد أن تتمتع بقبول الشعب بصفة عامة.

بالنسبة لموقع قضية بسط سلطان الدولة وسيادة القانون ضمن معطيات الأزمة والصراع في اليمن، لا بد من التأكيد على أن العودة إلى الوضع المقبول من الأطراف السياسية كافة يستوجب في المقام الأول، ومن ناحية منطقية أيضاً، وجود حكومة مقبولة من تلك الأطراف، بحيث تتولى هذه الحكومة تمثيل سلطة الدولة في احتكار القوة والسلاح. ووجود هذه الحكومة سيعد بمثابة المرجعية المادية التي سيؤول إليها مهمة تجريد كافة أطراف الصراع من كل أنواع السلاح الثقيل، ومن كل مظاهر ممارسة السلطة.

بالتالي، فإن أي حديث من جانب طرف الرياض عن شرط تسليم طرف صنعاء للسلاح وما يصفوه بالانسحاب من مؤسسات الدولة دون أن يكون هناك أي اتفاق بينهما على تشكيل حكومة تمثل الجميع، إنما يعد حديثاً غير واقعي ولا منطقي، بل ومعطل لأي احتمال للوصول إلى اتفاق حول تلك المسألة خلال المفاوضات. كما أن الحديث عن إمكانية تنفيذ طرف صنعاء لذلك الشرط عبر تسليم ومؤسسات الدولة لما تسمى بالشرعية، إنما يعد حديثاً سمجاً (بالمعنى السياسي لهذا الوصف)، فأي عاقل هذا الذي يمكن أن يستوعب مثل هذا الطرح!

- **مهام الفترة الانتقالية**[1]:

في ما يتعلق بالقضايا التي يفترض أن تتم مناقشتها خلال التفاوض حول أجندة الحوار السياسي لترتيبات الفترة الانتقالية، يمكن القول بأن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قد أرست العديد من الرؤى جول معظم تلك القضايا. ولكن، من الطبيعي أن تكون هناك بعض الاستثناءات المحدودة فيما يخص قضايا بعينها، وذلك استجابة للظروف السياسية

١- لعل من أبرزها القضايا الآتية:

مكافحة الفساد، مواجهة الإرهاب والتطرف، إعادة تنظيم الجيش والأمن، السجل الانتخابي، النظام الانتخابي، شكل النظام السياسي، قانون الأحزاب.

والاقتصادية المعقدة التي تركتها تداعيات تطور الصراع بين الأطراف، والتدمير الكارثي الذي خلفته الحرب العدوانية على مقدرات اليمن.

(ب) قضايا مركزية ذات بعد وطني استراتيجي

- القضية الجنوبية:

على جميع الأطراف الانتقال من مربع التعامل مع القضية الجنوبية باعتبارها مشكلة وأزمة، إلى كونها استحقاق وطني يتضمن وضع معالجات وطنية شاملة بناءً على مبدأ العدالة والمواطنة المتساوية. ومن الواقعي والمنطقي في الصدد ذاته أن يتم استيعاب كافة التطورات السلبية التي تلبست مسار تلك القضية جراء اختراق مكونات الحراك الجنوبي من قبل دول العدوان، وبالذات دولة الإمارات، بالإضافة لتداعيات وآثار الوجود العسكري لقوات تلك الدول على أراضي المحافظات الجنوبية والشرقية ومحاولاتها إقامة قواعد عسكرية دائمة لها على تلك الأراضي، وقيامها بالعبث بمكون النسيج القبلي من خلال التلاعب بولاءات بعض قبائل الجنوب على حساب قبائل أخرى لتذكية منابت الصراع التاريخي الكامنة خدمة للأهداف المشبوهة لتلك الدول.

بالتالي، وبناءً على المعطيات الواقعية سالفة الذكر، ستظل القضية الجنوبية قضية وطنية بامتياز، وذلك نظراً لارتباطها العضوي المباشر بالوحدة اليمنية التي تمثل المكون الجوهري للوجدان الوطني التاريخي للشعب اليمني. ما يعني أنه من غير المقبول أن تكون القضية الجنوبية مثاراً لأي مزايدات أو ابتزاز سياسي من قبل أي طرف أثناء المفاوضات. وعلى طرف الرياض بصفة خاصة تحمل مسئولياته إزاء إيقاف العبث بمكونات القضية واستحقاقاتها الوطنية.

- قضية صعدة:

في الوقت الذي ينظر طرف الرياض إلى أنصار الله باعتبارهم خصماً يتوجب القضاء عليه وعلى مشروعه الفكري والسياسي وإزاحته عن مشهد توازن القوى، لا يجب أن يتجاوز ذلك الطرف (من منطلقات الواقع والمنطق) أن ذلك الطرف ظل صاحب قضية مشروعة وممثلا لها خلال مؤتمر الحوار الوطني. فقضية صعدة قد احتلت حيزاً مؤثراً ضمن اهتمامات ومخرجات مؤتمر الحوار، ولا تزال استحقاقات تلك القضية معلقة منذ تلكأ هادي عن القيام بمهامه حيال اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذاً لتوصيات المؤتمر أسوة

بالقضية الجنوبية.

بالتالي، على طرف الرياض استشعار مسؤوليته الوطنية إزاء قضية صعدة باعتبارها قضية وطنية، والانتقال من مربع شيطنة أنصار الله ومحاولة إخراجهم من النسيج الوطني للشعب اليمني عبر ادعاءات طائفية مقيتة، إلى مربع التعامل الوطني والإنساني المنصف والعادل مع قضية صعدة، الأمر الذي سيخفف بلا ريب من حدة الاستقطاب والصراع، ويساعد على إعادة ترتيب معطيات توازن القوى، وتعزيز إمكانيات نجاح الشراكة الوطنية ومن ثم المصالحة الوطنية.

- الشراكة الوطنية:

لقد مثل اتفاق السلم والشراكة أقوى الوثائق تعبيراً عن مضمون الشراكة الوطنية الحقيقية، لكنه لم يأخذ مساحته الزمنية الكافية للتطبيق، إذ عاجله هادي والعدوان مبكراً. وبالتالي، ليس لأي طرف سياسي في الوقت الراهن الحق في الحديث عن امتلاكه لرؤية جامعة مانعة لتحقيق تلك الشراكة، ولا الحق في ادعاء ممارسته للشراكة على أرض الواقع، وخاصة هادي وحلفائه من قوى ٢٠١١ الذين أخذوا فرصتهم الواسعة في الإمساك بزمام الحكم، وكانت قضية الشراكة والتوافق من ضمن أسس حكمهم، فعملوا بخلافها وانتهجوا سلوكاً سياسياً استحواذياً وإقصائياً للآخر، فضيعوا فرصة تجذير مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق.

والمطلوب في الوقت الراهن من الأطراف اليمنية كافة الاتفاق على ضرورة التوصل إلى نمط مبتكر وواقعي بخصوص موضوع الشراكة الوطنية وآليات تطبيقها وضمان فاعليتها واستمرارها. وبالتالي، لا بد من الحرص على وضع آليات تضمن عدم التفرد بالسلطة والاقصاء والتهميش للآخرين.

ثانياً: معطيات الحرب

على المنوال نفسه الوارد بخصوص معطيات السياسة سالفة الذكر، سأركز في تناولي لمعطيات الحرب على المسائل الآتية:

١- المشهد العسكري الميداني العام:

(أ) خلاصة الوضع العسكري الاستراتيجي:

يقاس هذا الوضع لكلا الطرفين بمدى تحقيق كل طرف منهما لأهدافه العسكرية

الاستراتيجية المعلنة:

- أهداف طرف الرياض المعلنة:

تتمحور أهداف طرف الرياض حول ما يطلق عليها "إعادة الشرعية إلى اليمن"، وذلك يتضمن هزيمة ما يسميه بـ"الانقلاب"، تدمير القوة الصاروخية، وإرغام طرف صنعاء على تسليم العاصمة، ودخول صنعاء وإعادة هادي إلى دار الرئاسة بصنعاء كرئيس للجمهورية.

- أهداف طرف صنعاء:

تتمحور أهداف طرف صنعاء حول مسألة مركزية تتعلق بالصمود في وجه الهجمة العسكرية الغاشمة والعدوانية بالغة التدمير، والتي بدأت بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، حيث أن عدم تمكين طرف الرياض (الذي بدأ بشن الحرب دون مبرر) من تحقيق أهدافه المعلنة، يعد أهم هدف لطرف صنعاء. وبالتالي، عدم تمكين طرف الرياض من دخول العاصمة صنعاء، وإجهاض أي أمل بعودة هادي إلى دار الرئاسة، والاحتفاظ بالقدرات الصاروخية.

ب - حجم السيطرة الميدانية للطرفين:

تتضمن معطيات حجم السيطرة الميدانية للطرفين العديد من المؤشرات والأبعاد الاستراتيجية التي تتعلق بالحسابات العسكرية للطرفين، واحتمالات تحقيق كلٍ منهما لأهدافه. وسأتناول ذلك كله من خلال تحليل بيانات الجدولين الآتيين اللذين قمت بإعدادهما بغرض توضيح صورة تلك المعطيات ومدلول تلك المؤشرات والأبعاد، وذلك لكي يمكن للقارئ تكوين رؤية أوضح حول الوضع الميداني لكل طرف، والمآلات المحتملة بخصوص مدى إمكانية تحقيق كل طرف لأهدافه المعلنة.

جدول (١): حجم سيطرة طرف الرياض (جغرافيا وديموغرافيا)

م	المحافظة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (تعداد ٢٠٠٩م)	حجم السيطرة
١	**عدن**	٦,٩٨٠	٦٨٤,٣٢٢	كاملة
٢	**حضرموت**	١٦٢,٣٧٦	١,١٨١,٨٦٣	كاملة
٣	**المهرة**	٦٦,٥٨٠	١٠١,٧٠١	كاملة
٤	**أبين**	٢١,٢٨٩	٤٩٧,٢٣١	كاملة
٥	**شبوة**	٧٣,٩٠٨	٥٣٦,٥٩٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود البيضاء الشرقية (بيحان وعسيلان).
٦	**مأرب**	٣١,٤١٨	٢٧١,٨٥٥	أغلبها ما عدا أجزاء بسيطة محادة لمحافظتي صنعاء والبيضاء.
٧	**الضالع**	٤,١٠٢	٥٣٧,٢٤٣	معظمها ما عدا أجزاء بسيطة على حدود البيضاء وإب.
٨	**الجوف**	٤٨,٧٧٠	٥٠٣,١٥١	أغلبها ما عدا حوالي ربع مساحتها المحاذي لمحافظات صنعاء وعمران وصعدة.
٩	**لحج**	١٢,١٣١	٨٢٥,٧٩٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط على الحدود الجنوبية الغربية لمحافظة تعز (كرش).
	إجمالي	٤٢٧,٥٥٤	٦,٣٤٢,٤٥٦	مضافاً إلى الإجمالي نسبة الزيادة السكانية حتى العام ٢٠١٦م وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي.
	النسبة المئوية	٧٧% من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي ٥٥٥,٠٠٠ كم^2	٢٣% من عدد سكان الجمهورية اليمنية البالغ حوالي ٢٧ مليون نسمة	

جدول (٢): حجم سيطرة طرف صنعاء (جغرافياً وديموغرافياً)

م	المحافظة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (تعداد ٢٠٠٩م)	حجم السيطرة الميدانية
١	أمانة العاصمة	٩٢٨	٢,٠٢٢,٨٦٧	كاملة
٢	محافظة صنعاء	٢٦,١١٨	١,٠٤٨,٣١٠	أغلبها ما عدا جزء بسيط منها على حدود مأرب (ضمن مديرية نهم)
٣	ذمار	٧,٨٨٧	١,٥١٤,٢٩٧	كاملة
٤	صعدة	٢٨,٩٤١	٧٩١,٨٢٣	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود الجوف.
٥	حجة	٩,٦١٢	١,٦٨٣,٥٥٤	أغلبها ما عدا جزء بسيط في شمال صحراء ميدي.
٦	إب	٥,٢٥٣	٢,٤٢٢,٠١٣	كاملة
٧	البيضاء	١٠,٤٦٨	٦٥٦,٨١١	أغلبها ما عدا جزء بسيط على حدود مأرب.
٨	الحديدة	١٣,٣٢٦	٢,٤٧٠,٧٠٣	أغلبها ما عدا بعض الجزر.
٩	تعز	١٠,٦٧٧	٢,٧٢٧,١٨٦	أغلبها ما عدا حوالي ربع مساحتها يسيطر عليه طرف الرياض وهذا الربع منقسم إلى جزأين منفصلين (جزء ممتد من المدينة إلى الحدود مع محافظة لحج، والآخر ممتد على معظم أجزاء ساحل محافظة تعز على البحر الأحمر ويحاول طرف الرياض تحقيق تواصل والتحام بين الجزأين منذ فترة طويلة ولكن دون جدوى)
١٠	ريمة	٢,٤٤٥	٤٤٨,٥٥٠	كاملة
١١	عمران	٧,١٩٥	١,٠٠٢,٠٩٩	كاملة
١٢	المحويت	٢,٢٨٥	٥٦٤,٠٦٧	كاملة
	إجمالي	١٢٥,١٣٥	٢١,٤١٢,٧١٣	مضافاً إلى الإجمالي نسبة الزيادة السكانية السنوية حتى العام ٢٠١٦م وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي.
	النسبة المئوية	٢٣% من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي ٥٥٥,٠٠٠ كم^2	٧٧% من عدد سكان الجمهورية اليمنية البالغ حوالي ٢٧ مليون نسمة	

- تحليل بيانات الجدولين السابقين:

(مدلول المساحة الجغرافية):

وفقاً للتوزيع الجغرافي لمساحة الجمهورية اليمنية على المحافظات الـ ٢١؛ فإن حجم المساحة التي يسيطر عليها كل من طرفي الرياض وصنعاء هي كالآتي:

- طرف الرياض:

يسيطر طرف الرياض على عدد ٩ محافظات، منها (٤) محافظات سيطرة كاملة، والباقي شبه كاملة ماعدا أجزاء بسيطة، إلى جانب عدم سيطرته على حوالي ربع مساحة الجوف. ويبلغ إجمالي مساحة المحافظات التسع حوالي (٤٢٨,٠٠٠) كم^{٢}، وبما نسبته حوالي ٧٧٪ من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي (٥٥٥,٠٠٠) كم^{٢}.

- طرف صنعاء:

يسيطر طرف صنعاء على عدد (١٢) محافظة، منها (٦) محافظات سيطرة كاملة والباقي شبه كاملة ماعدا أجزاء بسيطة، إلى جانب عدم سيطرته على حوالي ثلاثة أرباع مساحة محافظة تعز. ويبلغ إجمالي مساحة المحافظات الـــ ١٢ حوالي (١٢٥,١٣٥) كم^{٢}، وبما نسبته حوالي ٢٣٪ من مساحة الجمهورية اليمنية البالغة حوالي (٥٥٥,٠٠٠) كم^{٢}.

(مدلول عدد السكان):

وفقاً للإسقاطات السكانية المحدثة لعام (١٩٩٦م - ٢٠١١م) الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء، وباحتساب نسبة الزيادة السكانية السنوية وفقاً لبيانات الجهاز ولتقديرات البنك الدولي، فقد بلغت تقديرات عدد سكان اليمن عام ٢٠١٦م حوالي ٢٧ مليون نسمة.

ووفقاً لنسب التوزيع السكاني على المحافظات الـــ ٢١، فإن عدد السكان في المحافظات التي يسيطر عليها كل من طرفي الرياض وصنعاء هي كالآتي:

- طرف الرياض:

عدد السكان في المحافظات الـ ٩ التي يسيطر عليها طرف الرياض يبلغ حوالي ٦ مليون نسمة، وبنسبة قدرها حوالي ٢٣٪ من إجمالي تقديرات عدد السكان في الجمهورية اليمنية (٢٧ مليون نسمة).

- **طرف صنعاء:**

عدد السكان في المحافظات الـ ١٢ التي يسيطر عليها طرف صنعاء يبلغ حوالي ٢١ مليون نسمة، وبنسبة قدرها حوالي ٧٧٪ من إجمالي تقديرات عدد السكان في الجمهورية اليمنية (٢٧ مليون نسمة).

وتبدو هنا المفارقة الحسابية الإحصائية، حيث يتبادل الطرفان النسب نفسها ما بين المساحة وعدد السكان، فطرف الرياض يسيطر على ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي المساحة التي يقطنها ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي السكان. في حين تتبدل النسب نفسها لدى طرف صنعاء، حيث يسيطر على ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي المساحة التي يقطنها ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي السكان.

(ج) - **تحليل معطيات المساحة وعدد السكان:**

وهنا لا بد من وقفة تحليلية في دلالات تلك الأرقام والنسب، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على محتوى الوضع الاستراتيجي الميداني لكل طرف في الحرب الدائرة، وذلك على النحو الآتي:

- سيطرة طرف الرياض على ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي مساحة الجمهورية اليمنية لا يشكل في واقع الحال تفوقاً استراتيجياً لذلك الطرف وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: معظم تلك المساحة لم تكن أصلاً ساحة لأي معارك بين الطرفين، ولم توجد بها أي قوات لطرف صنعاء مطلقاً. وثلاث من المحافظات التي يسيطر عليها طرف الرياض لا تزال حتى اللحظة خالية من أي مواجهات عسكرية (حضرموت، المهرة، أبين)، وتشكل بمجموع مساحتها البالغة (٢٥٠,٥٧٣) كم^{٢}، أي ما نسبته حوالي ٥٠٪ من إجمالي مساحة الجمهورية. بالتالي، فإن طرف الرياض فعلياً لا يسيطر من ناحية استراتيجية سوى على ما نسبته ٢٧٪ من مساحة الجمهورية إذا ما أخرجنا من نطاق حساباته تلك المحافظات الثلاث التي تعد وفقا للأمر الواقع مناطق محايدة في الصراع والحرب.

السبب الثاني: حتى سيطرة طرف الرياض على مساحة ٧٧٪ من مساحة الجمهورية ليست في واقع الحال سيطرة فعلية؛ فهناك بعض من المحافظات الـ ٩ تقع فعلياً تحت سيطرة مباشرة للقوات الإماراتية. كما أن باقي المحافظات لا يتمتع فيها هادي بأي سيادة فعلية،

وذلك في ما عدا مدينة مأرب التي لا تكاد تشكل بمساحتها أي مدلول وتخضع بنسبة ملموسة لسيطرة حزب الإصلاح (حليف هادي الرئيسي). ناهيك أيضاً عن ما يشكله وجود التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش) ونشاطها ضمن المحافظات التي يسيطر عليها طرف الرياض من عبء استراتيجي، وذلك بالرغم من حقيقة أن الأطراف المتنافسة ضمن مكون الرياض تلجأ إلى توظيف تلك التنظيمات للقيام بهجمات عديدة ضد هذا الطرف أو ذاك من المكون نفسه، وذلك على خلفية تقاسم ولاءات تلك الأطراف بين السعودية والإمارات، ومن ثم تنسيق الدولتين مع تلك التنظيمات، حيث تم استهداف قوات هادي والإصلاح (حلفاء السعودية) من قبل داعش، فيما تم استهداف قوات الحزام الأمني (حلفاء الإمارات) من قبل القاعدة.

السبب الثالث: بمنطق مفهوم العمق الاستراتيجي للقدرة على استلام زمام المبادرة في العمليات العسكرية والمواجهة (هجوماً وصداً) تصبح مسألة السيطرة على المساحات الواسعة عبئاً على المهاجم، فما بالك إذا تزامن ذلك مع كثافة سكانية قليلة في تلك المساحات ما يحرم المهاجم وجود حاضنة سكانية تدعم هجومه؛ إذ لا يسكن المساحات التي يسيطر عليها طرف الرياض سوى ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي السكان.

- أما سيطرة طرف صنعاء على ما نسبته ٢٣٪ من اجمالي مساحة الجمهورية اليمنية، فيشكل في واقع الحال تفوقاً استراتيجياً لذلك الطرف، وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: تتميز أغلب مناطق تلك الرقعة الجغرافية بأنها ذات طبيعة جبلية وعرة بما يشكل عاملاً استراتيجيا بالنسبة لتحديد مآلات السيطرة الجيواستراتيجية وتعزيز قدرة طرف صنعاء على تحديد المخرج النهائي للمواجهات العسكرية على أغلب الجبهات.

السبب الثاني: جود كثافة سكانية عالية ضمن تلك المساحة (٧٧٪ من إجمالي عدد السكان)، يساعد على التئام جبهات المقاومة والهجوم لقوات طرف صنعاء، وذلك في ظل ما تتمتع به تلك القوات من حاضنة شعبية وتلاحم ومشاركة فاعلة وواسعة في القتال من قبل المتطوعين من أبناء القبائل في تلك المناطق.

السبب الثالث: بالنسبة لمن يتخذ وضع الدفاع أصلاً (طرف صنعاء)، لا ريب أن صغر المساحة تقلل من كلفة الدفاع وتعزز من إمكانيات كسر محاولات اختراق صفوف

المدافعين، بل وتمكن المدافعين من القيام بهجمات مباغتة وخاطفة بعد كل انكسار وأثناء محاولات المهاجمين تجميع صفوفهم واستعادة توازنهم.

السبب الرابع: تضاف إلى الأسباب السابقة مسائل أخرى يمكن احتسابها ضمن مصادر الضعف الاستراتيجي لطرف الرياض. وتأتي في مقدمتها مسألة وجود قوات طرف صنعاء داخل الأراضي السعودية وسيطرتها الميدانية لأكثر من عامين على مناطق عديدة ضمن نجران وعسير وجيزان، لتشكل بذلك اختراقاً عميقاً وواسعاً لمضمون الدور السعودي المفترض به مؤازرة هادي وشرعيته المزعومة؛ فكيف لمن لم يستطع حماية حدوده أن يتمكن من حسم معركة داخل حدود الآخرين!

٢- تداعيات عمليات القصف الجوي:

بالنسبة لحجم القصف الجوي الهائل والمدمر الذي تقوم به طائرات السعودية والإمارات في ظل دعم لوجستي كبير تتلقاه من القوات المسلحة الأمريكية، من الثابت ميدانياً أن نسبة تحقيق ذلك القصف لأهدافه العسكرية لا تكاد تذكر، حيث فشل ذلك القصف حتى الآن في تحقيق أي ميزة استراتيجية ميدانية للقوات البرية التابعة لطرف الرياض، وتلك حقيقة ميدانية غير قابلة للجدال.

لكن في المقابل، أصبح وزر الجرائم التي ارتكبتها طائرات السعودية والإمارات بحق المدنيين والبنية التحتية والخدمية والأعيان الاثرية والثقافية، طاغياً على مشهد المعركة من جانب ملف التداعيات الإنسانية الكارثية لتلك الجرائم، ومما يحمل - من جانب آخر - من دلالات قوية على مصداقية ما يطرحه طرف صنعاء بخصوص أن الهدف الحقيقي لهذه الحرب العدوانية هو تدمير مقدرات اليمن على المستويين الإنساني والمادي، بغية إضعافه واستلاب استقلاله وإرادته الوطنية المستقلة، ليصبح بمثابة الجار الضعيف والمفكك وشديد الفقر، الأمر الذي انعكس في صورة مزيد من الصمود والالتفاف الشعبي حول طرف صنعاء، ومزيد من التعزيز لجبهته الداخلية.

٣- الانعكاسات الاقتصادية للحرب:

مما لاريب فيه أن التداعيات الاقتصادية للحرب تبدو بالغة الوطأة على طرف صنعاء وعلى المجتمع اليمني عامة، وذلك في ظل الممارسات المخالفة للقانون الدولي التي يمارسها طرف الرياض منذ بداية حربه العدوانية من خلال الحصار الاقتصادي وحظر الطيران المدني

والتجاري عبر اغلاق مطار صنعاء، ناهيك عن قيام حكومة هادي بنقل البنك المركزي إلى مدينة عدن، والاستحواذ على أغلب الموارد السيادية، وكذا تعويم البنك المركزي للريال اليمني والاستمرار في طباعة العملة ما أدى إلى تفشي الاختلالات والتلاعب في سوق صرف العملة والتدهور الحاد في قيمة الريال أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى.

لكن بالرغم من تلك التداعيات والمصاعب التي يواجهها الاقتصاد اليمني، والمتاعب المعيشية التي يرزح تحت نيرها المواطن اليمني، إلا أن طرف الرياض لم ينجح مطلقاً في تحقيق غايته الاستراتيجية من وراء ذلك الحصار والتضييق الذي وصل مؤخراً حد الخنق الاقتصادي؛ إذ فشلت كل محاولاته لاستثمار سياسة العقاب الجماعي التي ينتهجها لتأليب المواطنين ضد طرف صنعاء، وخلق حالة من الاحتجاجات والفوضى لخلخلة صف الجبهة الداخلية، وتمكينه حينها من تحقيق النصر الذي عجز عن تحقيقه في جبهات المواجهة العسكرية.

في المقابل، طرف الرياض نفسه، وبالتحديد السعودية، لم يكن بعيداً عن استحقاقات الفاتورة الاقتصادية الهائلة جداً لتدخله في اليمن؛ حيث تجمع العديد من المصادر ذات الصلة بالشأن الاقتصادي السعودي أن هناك استنزاف متواصل وبمعدلات مقلقة لموارد وأصول ذلك الاقتصاد، وذلك في ظل تحمل السعودية دفع فواتير تدخلها وعدوانها القائم على أكثر من جهة، فهي تتحمل - في المقام الأول - غالبية تكاليف الجبهات العسكرية التي تديرها مع الإمارات من ناحية التسليح والإمداد والتموين والمرتبات، كما تتحمل غالبية تكاليف نفقات حكومة هادي ببنودها المتعددة[1]، وتتحمل أيضاً نفقات هائلة نظير تكاليف الآلاف من غارات طائراتها المقاتلة بما في ذلك تكاليف الذخيرة المتطورة، ناهيك أيضاً عن التكاليف الكبيرة لحالة الاستنفار الدائم في إطار قواتها العسكرية والأمنية والاستخبارية، ويضاف إلى ذلك مئات المليارات من الدولارات التي أنفقتها (ولا تزال) لشراء الأسلحة الأمريكية والغربية، كذا ما دفعته (ولا تزال) من مئات المليارات لإدارة الرئيس الأمريكي ترامب نظير في شكل استثمارات وعقود تجارية وائتمانية لدعم الاقتصاد الأمريكي، ومليارات أخرى أنفقتها (ولا تزال) لشراء المواقف الإقليمية والدولية المساندة لها

١- في الوقت ذاته، تركت السعودية الباب مشرعاً أمام فساد هادي وحكومته للعبث بموارد اليمن السيادية التي يسيطرون على تحصيلها، ويتصرفون في أوجه صرفها ويستحوذون عليها دون وجلٍ من أحد أو مراعاةٍ لأيٍ كان.

أو الساكتة عن الآثار الكارثية لتدخلها وعدوانها على اليمن أرضاً وإنساناً.

بالتالي، من المؤكد - بمفهوم المقارنة المجردة - أن خسائر الاقتصاد السعودي جراء تدخله وحربه العدوانية على اليمن تفوق في تداعياتها الاستراتيجية ما يعانيه الاقتصاد اليمني ببون شاسع جداً، ولعل قادم الأيام تحمل ما هو أسوأ لذلك الاقتصاد المستنزف والمتعثر في حال استمر مسلسل العبث بموارد السعودية وأصولها المالية نظير تحقيق أهداف غير مبررة أصلاً، ولا أمل أيضاً في تحققها بعد أن مر من السنين والأحداث ما يجعل كل ذي لب يفقد مثل ذلك الأمل بالمطلق.

٤- فاعلية العمل الاستخباري:

من الواضح أن طرف صنعاء يثبت على الدوام مدى تمكنه من استخدام الأداة الاستخبارية والاستطلاعية على المستويين الأمني والعسكري، وذلك في ظل العديد من النجاحات التي حققها ميدانياً من خلال استهدافه الصاروخي المسدد، وقصف المدفعي الدقيق والمؤثر للعديد من الأهداف والقيادات العسكرية (من الصف الأول) التابعة لطرف الرياض، وكذا نجاحه في كشف العديد من شبكات الرصد وتحديد المواقع التي جندها طرف الرياض داخل المناطق التي يسيطر عليها طرف صنعاء. يضاف إلى تلك النجاحات ما استطاع طرف صنعاء كشفه من خطط الهجوم التي أعدتها قوات طرف الرياض لشن هجمات وزحوفات مكثفة ومتكررة على العديد من جبهات المواجهة وفي مقدمتها جبهة نهم، ما يؤدي إلى افشالها وانكسارها على الدوام.

في المقابل، يظهر فشل أداء قوات طرف الرياض البرية، وكذا حملات القصف الجوي والبحري والصاروخي، مدى فشل الأداء الاستخباري والاستطلاعي لهذا الطرف؛ إذ غالباً ما تنكشف نتائج الأداء البري لتلك القوات وعمليات القصف الجوي هائلة العدد وبالغة التدمير، عن انتكاسات ميدانية متوالية، وذلك في ظل عجز تلك القوات عن تحقيق أي تقدم ميداني يذكر على امتداد الجبهات وطيلة ما يقارب الثلاثة أعوام.

٥- تطوير القدرات العسكرية:

من المعلوم أن قوات طرف الرياض البرية والجوية والبحرية قد استخدمت كافة إمكاناتها العسكرية التدميرية من خلال أحدث الأسلحة الأمريكية والغربية، ولكنها لم تستطع حسم المعركة لصالحها رغم مرور هذه الفترة الطويلة، وهي بالتأكيد لم تدخر

استخدام أي سلاح تقني متطور استطاعت الحصول عليه ضمن منظومة السلاح الأمريكي والغربي، ابتداء من الطائرات المقاتلة والصواريخ بعيدة المدى، ومروراً بأحدث الآليات والمدرعات والمدفعية، وانتهاءً بالقنابل المحرمة دولياً. ومع ذلك لا تزال قوات ذلك الطرف في حالة من المراوحة والعجز والتكرار الممل لمسلسل الخسائر والانتكاسات على الجبهات كافة.

في المقابل، وعلى غير ما يتوقعه طرف الرياض، استطاع طرف صنعاء تعزيز قدراته العسكرية الهجومية بشكل لافت، وذلك من خلال تطوير القدرات الصاروخية البرية والبحرية، وتنويعها لتعالج الأهداف الميدانية ضمن مديات متعددة تبدأ بساحات المواجهة العسكرية في الجبهات ضمن دائرة استهداف تبلغ عشرات الكيلومترات، وصولاً إلى دوائر أكثر اتساعاً تجاوزت مراحلها ما يقارب الألف كيلومتر. ومن الثابت ميدانياً أن تطوير طرف صنعاء لقدراته الصاروخية واستخدامها عملياً ضمن حدود الجبهات الداخلية وإلى عمق أراضي السعودية وصولاً إلى الرياض وغيرها من المدن، قد مثل تحولاً استراتيجياً في ميزان المواجهة لصالحه. كما استطاع طرف صنعاء تطوير قدراته في مجال الأسلحة القناصة وبصورة نوعية ومبتكرة إلى أبعد الحدود. ومن الواضح أن مسار تطوير كل تلك القدرات لا يزال في تصاعد مستمر.

المحور الثالث: واقع فرص بناء السلام في اليمن (رؤية مقترحة)

بناء على ما توصل إليه المحور السابق من خلاصات تحليلية نقدية بخصوص واقع معطيات السياسة والحرب في اليمن من منظور توازن القوى القائم، وانطلاقاً من واقع الجمود الراهن في مسار البحث الأممي عن حل للأزمة وإحلال السلام في اليمن عبر استئناف مفاوضات السلام التي توقفت بعد فشل جولة الكويت التي استمرت لأكثر من تسعين يوماً (منذ ٢١ ابريل ٢٠١٦م)، سيهتم هذا المحور بمحاولة تقديم إجابة واقعية عن التساؤل الآتي:

- هل من فرص حقيقية في الوقت الراهن لبناء السلام المنشود في اليمن؟!

وفي سبيل تقديم الباحث لتصوره بخصوص الإجابة عن ذلك التساؤل، سيسلط الضوء في هذا المحور على النقاط الآتية:

١- عرض موجز لمظاهر المشهد العام (الواقعية) بخصوص مسألة إحلال السلام في اليمن.
٢- عرض تقييمي موجز لواقع مخرجات جولات النقاش والمشاورات والتفاوض في الإطار الأممي، وتحديد مكامن ونقاط الاختلاف بين أطراف التفاوض.
٣- عرض لتصور مقترح من قبل الباحث بخصوص إمكانية توصل أطراف الصراع (خلال أي مفاوضات قادمة) إلى اتفاقات واقعية ومنطقية حول الحد الأعلى الممكن من استحقاقات حل الأزمة وإنهاء الحرب وتحقيق التسوية السياسية وبناء السلام العادل والشامل.

أولاً: مظاهر المشهد العام بخصوص مسألة إحلال السلام في اليمن

بالنظر إلى تعثر جولات التفاوض والحوارات التي عقدت بين أطراف الصراع حتى الآن، سنحاول استعراض أبرز عناصر المشهد القائم بخصوص التعامل مع مسألة حل الأزمة وبناء السلام بصفة عامة، متضمنةً معطيات ما يحتويه ذلك المشهد من معالم تتعلق بمسار الأزمة والحرب والعدوان، ومن مواقف وظروف تفرضها طبيعة تطور الأحداث على الأرض، وذلك وفقاً للنقاط الآتية:

١ - بلا شك أن الأزمة اليمنية معقدة جداً، وما يزيد من تعقيدها - في حقيقة الأمر - ليس قضاياها الخلافية (كما يحاول طرف الرياض الترويج)، بل دخول عنصر التحول الواضح والمستمر في موازين القوى على خط العلاقة بين فرقاء الأزمة، وهو التحول الذي يحسب لصالح جماعة أنصار الله منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وحتى اللحظة الراهنة.
٢ - إصرار طرف الرياض (بمكوناته اليمنية والإقليمية والدولية) على عدم الاعتراف بواقع التحول في ميزان القوى لغير صالحه، وذلك بالرغم من تجلياته الميدانية الواضحة التي كان من أهم مظاهرها فشل ذلك الطرف في تحقيق أيٍ من أهداف الحرب التي يستمر في شنها منذ ثلاث سنوات. وتتجلى حالة الإصرار تلك من خلال استمرار طرف الرياض رفعه (غير الواقعي ولا المنطقي) لسقف الشروط الاستباقية للتفاوض التنازلات التي يطالب طرف صنعاء بتقديمها للوصول إلى حل للأزمة ووقف الحرب، وذلك إلى الحد الذي يمكن اعتباره فرضاً لحالة الاستسلام على ذلك

الطرف.

٣ - تناقض مواقف طرف الرياض (السعودية بالذات) إزاء مسألة التفاوض والسلام، فهو يتحدث مراراً عن أهمية التفاوض والتوصل لحل سلمي للأزمة والحرب، ويطالب طرف صنعاء بتقديم ما يمكن اعتبارها خطوات تطمينية من قبيل القبول بمرجعيات التفاوض بما فيها القرار الأممي (٢٢١٦)؛ وفي الوقت نفسه، نجده (أي طرف الرياض) يتراجع دوماً عن الالتزام بحديثه ذاك بمجرد حصوله على تلك التطمينات. وكأن المسألة مجرد كيد سياسي أو محاولات تعجيز لطرف صنعاء ودفعه نحو التشدد وتحميله مسؤولية تعطيل إمكانيات الوصول إلى حل للأزمة وإنهاء الحرب.

٤ - مع كل مناسبة للتفاوض والحديث من قبل طرف الرياض عن ضرورة الحل السلمي، يتم تصعيد ذلك الطرف لعملياته العسكرية ضد طرف صنعاء، وذلك بالتزامن مع تكرار وسائل إعلامه لحملاتها التصعيدية تحت عنوان: الإصرار على اقتحام صنعاء وإعادة ما يسمى بالشرعية.

٥ - ضعف أداء مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة (إسماعيل ولد الشيخ)، وفشله المهني والدبلوماسي وعدم حياديته التي أجهضت (ولا تزال تجهض حتى اللحظة) أي احتمال لقدرته على طرح حلول ابتكارية وواقعية، وإضاعته بالتالي لإمكانية قيامه بإقناع أطراف الصراع بتنفيذ مثل تلك الحلول المحتملة عبر استخدامه لسلطات مجلس الأمن في الصدد ذاته.

٦ - دخول عامل التدخل العسكري الخارجي على خط الأزمة وما خلفه من تدمير كارثي على اليمن (الأرض والإنسان)؛ فأصبح بذلك طرفاً أصيلاً في تصعيد الأزمة وتعقيدها.

٧ - سعي أطراف التدخل الخارجي (السعودية والإمارات بالذات) بشكل علني واضح لتنفيذ أجندات خاصة بها على حساب سيادة واستقلال اليمن وموارده الاستراتيجية؛ فأصبحت بذلك خصماً أصيلاً ليس لطرف صنعاء فحسب، بل وللشعب اليمني كافة.

٨ - إصرار أطراف التدخل الخارجي (السعودية والإمارات في المقام الأول) على النأي بنفسها عن استحقاقات عملية التفاوض والتسوية وبناء السلام، وذلك في وقت هي

فيه المسيطرة فعلياً على قرار الأطراف اليمنية المتحالفة معها، وهي أيضاً من تتولى إدارة العمليات العسكرية وتمويلها، وتشن عدوانها على اليمن بشكل مباشر عبر القصف من طائراتها وبوارجها الحربية ومدفعيتها، ومن خلال وجود قواتها على الأراضي اليمنية. وبالمناسبة، تبدو محاولة أطراف التدخل الخارجي النأي بأنفسهم عن استحقاقات السلام أقرب ما تكون إلى مدلول المثل الشعبي الدارج: (داخلين في المكسب [تحقيق هدفهم بتدمير اليمن] خارجين من الخسارة [استحقاقات الحل والتسوية وبناء السلام)!

ثانياً: تقييم مخرجات جولات التفاوض:

تهتم هذه النقطة بتقديم عرض تقييمي موجز لواقع مخرجات جولات التفاوض في الإطار الأممي، من خلال عدد من الجداول التي تحتوي خلاصات كل جولة تفاوضية على حدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تقييم مفاوضات جنيف١ (١٩ يونيو ٢٠١٥م)

أجندة التفاوض:	**١- إجراءات بناء الثقة:** (إجراءات فورية لتحسين الوضع الإنساني، إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد، إطلاق المعتقلين، وقف إطلاق نار محلي). **٢- أجندة التفاوض:** (وقف إطلاق نار شامل، انسحاب متفاوض عليه للقوات العسكرية والاتفاق على إجراءات أمنية مؤقتة، التعامل مع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، استعادة سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة، استئناف الحوار السياسي).
موقف وفد الرياض:	لا تفاوض قبل تنفيذ طرف صنعاء لبنود القرار (٢٢١٦) المتعلقة بالانسحاب من المدن وتسليم السلاح الثقيل.
موقف وفد صنعاء:	وقف الحرب أولاً، ومن ثم الاتفاق على مسار الحل السياسي ومن ثم المسار الأمني، وضرورة اعتبار السعودية طرف في المفاوضات بسبب عدوانها، ولا يمكن تنفيذ شرط وفد الرياض بخصوص الانسحاب وتسليم السلاح.
مكامن الخلاف:	تعنت وتعالي وفد الرياض عن الحديث في أي أفق للتفاوض، وتحويل جولة التفاوض إلى جولة مساومة وضغط على طرف صنعاء للاستسلام والانسحاب.
مخرجات التفاوض:	لا شيء.
تقييم:	**١-** انطلاق التفاوض كان يعني تراجع في موقف طرف الرياض الرافض لأي تفاوض، وذلك انعكاساً لأول موجات الانكسار التي أصابت خططه للحسم العسكري والانتصار خلال

	أسابيع معدودة، **٢–** غموض في أجندة التفاوض التي طرحها ولد الشيخ بخصوص مضمون الانسحاب المتفاوض عليه، وكذا عدم طرحه مسألة ايجاد حكومة توافقية جديدة، والحديث عن استعادة سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة، **٣–** بالرغم من ذلك الغموض، تميزت الأجندة بوضوح وكثافة إجراءات بناء الثقة، وهو الأمر الذي لم يتكرر في أي أجندة لاحقة لولد الشيخ، ومثل نقطة ضعف كبيرة في أدائه حتى الوقت الراهن.

ثانياً: تقييم مفاوضات جنيف٢ (١٥ ديسمبر ٢٠١٥م)

أجندة التفاوض:	**١–** وقف دائم وشامل لإطلاق النار، **٢–** السعي لتحسين الوضع الإنساني، **٣–** العودة إلى انتقال سياسي سلمي ومنظم.
موقف وفد الرياض:	الإصرار على شرط تنفيذ طرف صنعاء لبنود القرار (٢٢١٦) المتعلقة بالانسحاب من المدن وتسليم السلاح الثقيل، مع القبول الشكلي بإعلان وقف إطلاق النار الشامل، وتخفيف القيود على دخول المساعدات الإنسانية، والافراج المحدود عن بعض المعتقلين.
موقف وفد صنعاء:	القبول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار (٢٢١٦)، وذلك على أساس وقف الحرب والحصار مع القبول بمبدأ عودة حكومة بحاح لممارسة مهامها كحكومة تصريف أعمال لمدة محددة يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك بالتوازي مع استئناف المفاوضات بين الأطراف بواسطة الأمم المتحدة، والتزام كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.
مكامن الخلاف:	بالرغم من قدرة وفد صنعاء على إعطاء المفاوضات دفعة إلى الأمام من خلال مهارته في توظيف التنازلات التي قدمها في إطار مبتكر لا يمس بثوابته الوطنية، وبما يتفق مع روح وثيقة مبادئ مسقط التي سبق ووافق عليها في ١٥ نوفمبر ٢٠١٥م؛ إلا أن طرف الرياض اضطر إلى التراجع في منتصف الطريق في ظل انكشاف مدى ارتهانه للإرادة الخارجية بعد تدخل السفير الأمريكي وضغطه على وفد الرياض للانسحاب من المشاورات بزعم تعنت وفد صنعاء.
مخرجات التفاوض:	لم تسفر عن شيءٍ يذكر سوى اتفاق متواضع بشأن إيصال المساعدات، والإفراج عن عدد محدود من المعتقلين.
تقييم:	**١–** كشفت المفاوضات مدى مصداقية طرف صنعاء في التوصل إلى حلول، وتقديم تنازلات واقعية لا تمس بثوابته الوطنية، **٢–** كشف أداء وفد صنعاء المرن والواقعي مدى الارتهان الذي يبديه وفد هادي لإرادة واشنطن والرياض المتعنتة، **٣–** في ظل استثمار وفد صنعاء لروح وثيقة مبادئ مسقط التي قدمها ولد الشيخ ورفضها طرف الرياض في حينه (١٥ نوفمبر ٢٠١٥)، استطاع تحقيق اختراق واضح يكشف مدى عدم واقعية تعنت طرف الرياض حيال مسألة الفصل بين المسارين الأمني والسياسي.

ثالثاً: تقييم مفاوضات الكويت (٢١ أبريل ٢٠١٦م)

أجندة التفاوض:	تميزت مفاوضات الكويت بأن كل وفد تقدم برؤيته للحل، وذلك بطلب من ولد الشيخ، وساعد طول الفترة الزمنية لانعقاد المفاوضات (أكثر من تسعين يوماً) على استفاضة الوفدين في طرح الرؤى والتفاصيل بخصوص كل قضية في أجندة التفاوض على حدة.
موقف وفد الرياض:	تذبذب حول الموقف من مسألة ترافق الحلين الأمني والسياسي، وذلك ما بين القبول ثم الرفض ثم القبول بمقترح ولد الشيخ بالبحث فيهما بالتوازي، ثم الإصرار في آخر المفوضات على ضرورة توقيع طرف صنعاء على اتفاق الحل الأمني أولاً وقبل البت في اتفاق الحل السياسي، والعودة بالتالي إلى نقطة الصفر.
موقف وفد صنعاء:	ضرورة قيام الحل على مرتكزات عدة: **١–** القبول بالمرجعيات الثلاث للتفاوض (بحسب طرف الرياض) بالإضافة لاتفاق السلم والشراكة، **٢–** ترافق المسارين الأمني والسياسي، **٣–** تشكيل حكومة توافقية ومجلس رئاسة وفقاً لقاعدة الشراكة والتوافق، **٤–** تشكيل لجان مهنية وفقاً لمبدأ الشراكة والتوافق، ووضع آليات واضحة ومزمنة لمباشرة مهام سحب السلاح الثقيل والانسحاب والافراج الأسرى والمعتقلين.
مكامن الخلاف:	عودة طرف الرياض مجدداً لاشتراط فصل المسارين الأمني والسياسي بعد أن أوشك الوفدان على تجاوز ذلك التعقيد غير المبرر من خلال اتفاقات تفصيلية وآليات مزمنة وضمانات موضوعية، والإصرار على التمسك بمسألة "شرعية هادي وحكومته"، وبالتالي عدم استيعاب أهمية وضرورة وجود سلطة توافقية جديدة، وبشرعية ينتجها التوافق والشراكة.
مخرجات التفاوض:	لم تسفر عن أي اتفاق نهائي حول أي من القضايا التي تمت مناقشتها، بالرغم من أنها أنجح جولات التفاوض، بالنظر إلى ما تم خلالها من نقاشات مطولة وتبادل للرؤى والوثائق والمقترحات حول معظم قضايا أجندة التفاوض.
تقييم:	**١–** تعززت ثقة وفد صنعاء في صواب نهجه التفاوضي، وذلك من خلال قدرته على تقديم رؤى ومقترحات عملية وواقعية وبآليات تفصيلية، **٢–** استطاع وفد صنعاء إعادة التركيز مجدداً على مبدأ الشراكة الوطنية والتوافق، باعتباره المبدأ المحوري لعملية الانتقال السياسي وفقاً للمبادرة الخليجية، **٣–** تراجعت مسألة ضرورة توازي المفاوضات مع اتخاذ تدابير وإجراءات لبناء الثقة، حيث استمرت مظاهر العدوان وتصاعدت وتيرة الحصار الاقتصادي، وقد أظهر ذلك الأمر مدى ضعف الأداء المهني والدبلوماسي لولد الشيخ وانحيازه لطرف الرياض، ناهيك هن تنصل ولد الشيخ عن الالتزام بمقترحاته التي تم اتفاق الوفدين عليها وجاء طرف التدخل الخارجي ليلغيها، **٤–** تعززت صورة التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية ومدى ارتهان هادي وحكومته لأطراف التدخل، وذلك من خلال تذبذب واهتزاز موقف وفد الرياض إزاء الاتفاق حول ترافق المسارين الأمني والسياسي، وكذا تدخل السفير الأمريكي مجدداً، وبشكل سافر هذه المرة، ليوقف المفاوضات، بل ويهدد وفد صنعاء بحرب اقتصادية شعواء إن لم يرضخ ويوقع اتفاق المسار الأمني أولاً وقبل أي اتفاق حول المسار السياسي.

ثالثاً: رؤية مقترحة للحل وبناء السلام

من وجهة نظري، وبصورة استباقية لما سيتناوله هذا المحور من الدراسة، أعتقد بأن الاجابة عن التساؤل الوارد في مقدمة هذا المحور (**هل من فرص حقيقية في الوقت الراهن لبناء السلام المنشود في اليمن؟!**) هي "نعم". لكن تحقُّق (نعم) تلك يظل رهناً بضرورة استيعاب أطراف الصراع لمعطيات الواقع السياسي والعسكري ومضمون توازن القوى القائم على الأرض، فذلك من الناحية الموضوعية يعد بمثابة "كلمة السر" التي يمكن أن تفك طلاسم الصراع القائم، وتقودنا نحو إنهائه وتحقيق التسوية السياسية والسلام المقبولين للأطراف كافة.

في واقع الحال، الاجابة التفاؤلية سالفة الذكر تستمد روحها الإيجابية من حقيقة ما تكتنفه ظاهرة "الحرب والسلام" على امتداد خارطة التاريخ الإنساني، حيث تشير أهم معطيات تلك الظاهرة إلى أن السلام يظل هو القاعدة وتبقى الحرب مجرد استثناء، وأن أي حرب مهما طال أمدها فإن مصيرها إلى نهاية، وأن أسوأ نهايات الحروب هي تلك التي تصل بمشعليها إلى نموذج المحصلة الصفرية للحرب، فمثل تلك الحروب لا تجد لها في التاريخ من تقييم سوى وصفها بـ"العبثية".

في ما يتعلق بالحالة اليمنية، وبالنظر إلى الحقيقة التاريخية سالفة الذكر، يبدو من الواضح - تحليلياً - أن المحصلة الراهنة لمعادلة الصراع والحرب بين جناحي ظاهرة "الحرب والسلام" (طرفي الرياض وصنعاء) أصبحت أقرب إلى النموذج الصفري (صفر مقابل صفر). ويظهر ذلك من حالة المراوحة الميدانية التي تعانيها القوات المهاجمة (قوات طرف الرياض) منذ ما يقارب الثلاثة أعوام، وذلك في ظل عجزها المزمن عن تحقيق أي إنجاز ميداني ملموس، أو قدرتها على تقديم أي مؤشر موضوعي يمكن من خلاله القول بوجود حالة من النجاح العسكري التراكمي لتلك القوات على امتداد جبهات المعارك، حتى ولو بمعدل تراكمي ضئيل يمكن لتلك القوات اقناع أي مراقب أو متخصص في شؤون الحرب والاستراتيجيا بتحققه خلال الفترة الممتدة منذ مارس ٢٠١٥م إلى أواخر ٢٠١٧م.

أما عن تجليات تلك المعادلة الصفرية بالنسبة لطرف صنعاء، فمن نافلة القول أنه فيما عدا نجاح هذا الطرف في إصراره على التمسك بمكسب تحقيق استقلال القرار السياسي لليمن في وجه التدخلات الخارجية التي حاولت رسم مستقبل اليمنيين على أسس من التفرقة والتمييز والتفتيت للسيادة الوطنية عبر مشروع الأقاليم الستة سيء الصيت؛ فإنه لا مكسب مطلقاً لهذا الطرف من استمرار الحرب، بل ومن اندلاعها أصلاً. فطرف صنعاء لم يكن هو البادئ بهذه الحرب ولا حتى متوقعاً لاندلاعها. وبالتالي، ستظل مسألة إنهاء الحرب بالنسبة له هدفاً جوهرياً؛ إذ لا فوائد يرجوها من هذه الحرب بعد أن ضمن تأكيد قدرته الميدانية المستمرة على إجهاض إمكانية تحقيق طرف الرياض لأيٍ من أهدافه. فمحصلة استمرار هذه الحرب بالنسبة لطرف صنعاء لا تعدو كونها معادلة صفرية، حيث يدرك تماماً أن استمرارها يعد ضرباً من اللامعقول، فهي تقع من جدول حساباته الوطنية والقومية والاسلامية ضمن خانة الحرب العدوانية العبثية ضد اليمن، بلا أي مبرر، ولا جدوى.

على منوال الأفكار التحليلية سالفة الذكر، سأحاول هنا عرض رؤيتي بخصوص إمكانيات استغلال الفرص الكامنة ضمن مشهد الأزمة والصراع والحرب في اليمن من أجل بناء السلام، وذلك من خلال النظر في الخيارات المتاحة أمام أطراف الصراع للتغلب على مكامن الخلاف القائمة فيما بينهم ضمن أجندة التفاوض والتسوية، وطرح حلول مقترحة لتجاوز ذلك الخلاف، مع الإشارة إلى مبررات الأخذ بتلك الحلول المقترحة وفقاً لواقع معطيات السياسة والحرب وتوازن القوى القائم، وذلك من خلال الجداول الآتية:

أولاً: مرجعيات التفاوض والتسوية السياسية[1]

مكمن الخلاف ونتائجه	**١– وفد صنعاء:** كان قد قبل بالمرجعيات الرئيسية الثلاث (المبادرة الخليجية، مخرجات مؤتمر الحوار، القرار ٢٢١٦) التي وضعها طرف الرياض وتبناها المبعوث الأممي كشرط لانطلاق المفاوضات في مراحل سابقة، لكن قبوله ظل مشفوعاً بتحفظات موضوعية وقانونية وإجرائية على تلك المرجعيات، كما ظل يطرح وجوب اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات. **٢– وفد الرياض:** يصر على التعاطي مع المرجعيات الثلاث الرئيسية ككتلة مصمتة، ووفقاً لرؤيته وتفسيره الخاص والحصري حول مضامينها الموضوعية والقانونية والإجرائية، كما يرفض اعتماد اتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات. **– النتيجة:** فشل مستمر للمفاوضات بسبب إصرار وفد الرياض ليس على مجرد فصل المسارين الأمني والسياسي وأن يأتي المسار السياسي تالياً للمسار الأمني فحسب؛ بل وأن يعود هادي وحكومته إلى صنعاء ليباشروا تنفيذ المسارين منذ بدايتهما وحتى انتهائهما، فيقوم طرف صنعاء (وفقاً للقرار ٢٢١٦) بتسليم السلاح الذي بحوزته وينسحب من المؤسسات والمدن ويفرج عن الأسرى والمعتقلين ويعود إلى أدراجه حيثما كان قبل يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. وذلك على أن يعود هادي وحكومته ليسحبوا تلك الأسلحة ويستلموا المؤسسات ويخرجوا طرف صنعاء من المدن، ومن ثم يقومون برعاية حوار سياسي يستهدف استئناف عملية الانتقال السياسي من خلال تنفيذ طرف صنعاء لما كان قد اعترض عليه من معطيات واجراءات تلك العملية. أي بمعنى آخر، فرض الاستسلام على طرف صنعاء.
الحل المقترح	**١–** تخلي طرف الرياض عن تلويحه الإعلامي المتواصل بعصا المرجعيات الرئيسية الثلاث تجاه طرف صنعاء بناءً على مضامين تشير إلى رؤيته (غير الواقعية) بخصوص فرض استسلام طرف صنعاء بالتوازي مع استمرار الحرب، **٢–** قبول طرف الرياض بمبدأ المرونة في النظر إلى معطيات المرجعيات الثلاث، من منطلق إمكانية المراجعة التوافقية لبعض تلك المعطيات وفقاً لأسس موضوعية ومنطقية، بل ومنهجية أيضاً، وبما يخدم عملية التفاوض، وبالتالي قبول هذا الطرف بمسألة تلازم المسارين والبحث عن حل عملي ومقبول لعقدة التمسك بـ"شرعية هادي"، **٣–** تخلي طرف صنعاء عن الأخذ باتفاق السلم والشراكة ضمن المرجعيات واستمرار التزامه من حيث المبدأ باعتماد المرجعيات الرئيسية الثلاث.

١– بالرغم مما بدا خلال المرحلة الأخيرة في مفاوضات الكويت أن وفد الرياض قد تجاوز نوعاً ما عقدة مرجعيات التفاوض والتسوية بناءً على مقترحات ما عُرف بـ"مبادرة كيري" وخارطة طريق ولد الشيخ اللتين حاولتا استيعاب مبدأ تزامن المسارين السياسي والأمني وتشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة؛ إلا أن تراجع وفد الرياض لاحقاً (بضغط أمريكي) عن بعض التفاهمات الأولية التي كان قد تم التوصل إليها آنذاك في الصدد ذاته، أعاد العقدة إلى شكلها السابق. بالتالي، فإنه لا مناص من تناولنا هنا لمسألة المرجعيات باعتبارها القضية المركزية على أجندة التفاوض، وذلك في ظل فشل كل جولات التفاوض بسبب تمترس وفد الرياض وراء تفسيراته المتصلبة وغير الموضوعية للمرجعيات، وشروطه التعجيزية بخصوص فرض تنفيذها دون مراعاة لمعطيات الواقع الراهن.

المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** الاصرار على فصل المسارين الأمني والسياسي وعودة هادي وحكومته إلى صنعاء لتطبيق القرار ٢٢١٦، يعد أمراً غير منطقي ولا يتسق مع معطيات واقع مجريات الحرب، ولا حتى مع مضامين القرار ولا المبادرة الخليجية، **٢–** القرار ٢٢١٦ – وفقاً لتحليل مضمون بنوده – لم يجز الحرب على اليمن ولا الحصار، وكل ما تم في ذلك حتى الآن يعد مخالفاً للقرار وللقانون الدولي الإنساني، **٣–** العمود الفقري للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية – وفقاً لتحليل مضمون بنودها – يقوم على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية، فهي ليست سيفاً مصلتاً على رقبة طرف صنعاء، كما أنها كانت قد استنفذت معظم بنودها ولم يتبق منها سوى تطبيق الخطوات المتعلقة بإقرار الدستور وصولاً إلى الانتخابات، وتلك مهام منوطة بالطرفين دون استثناء،، ولكن في ظل التوافق والشراكة، لا أن تتم العودة إلى المربع الذي اندلع عنده الصراع بسبب إقصاء هادي للآخرين وإصراره على فرض مشروع الأقاليم الستة وتمرير الدستور دون توافق، وكذا تشكيله للهيئة الوطنية دون عدالة في التوزيع، **٤–** كل معطيات الواقع بخصوص مجريات الحرب تؤكد استحالة النجاح في فرض طرف الرياض لإرادته ليس على المكونات السياسية لطرف صنعاء فحسب، بل وعلى ٢١ مليون يمني يرفضون العدوان بجرائمه وتدميره ورؤاه السياسية، **٥–** المعطيات الراهنة (بالغة التعقيد) للأزمة والحرب في اليمن أصبحت أكبر وأخطر بكثير من مدلول التمسك بـ"شرعية هادي"، وبالإمكان – إن كان طرف الرياض جاداً – الفصل بكل بساطة وسهولة ويسر ما بين شخص هادي وشرعيته تلك، وذلك عبر نقلها إلى شخصية سياسية توافقية قادرة على تحريك المشهد السياسي، لا أن يظل المشهد متحجراً على شخص هادي الذي أصبح أحد أصول الأزمة لا مصدراً لحلها، ورمزاً للرغبة في الانتقام والثأر لدى ٢١ مليون يمني يرزحون تحت نير الموت قصفاً ومرضاً وجوعاً منذ ما يقارب ثلاثة أعوام.

ثانياً: إجراءات بناء الثقة للتفاوض[1]

مكمن الخلاف	**١–** عدم استعداد طرف الرياض لاتخاذ أي اجراء لبناء الثقة قبل بدء التفاوض أو خلاله، حيث جرت كل جولات التفاوض في ظل أجواء تصعيدية على جبهات المواجهة الميدانية، كما تزايدت وتيرة القصف الجوي واستهداف المدنيين والأعيان المدنية، بالإضافة إلى إحكام الحصار الجوي وخنق المنفذ البحري الوحيد (ميناء الحديدة) بالرغم من انتظام عمل آلية التفتيش الأممية، **٢–** بالرغم من قبول طرف صنعاء بالأمر الواقع سالف الذكر، ومضيه قدماً في مفاوضات الكويت، إلا أن طرف الرياض لم يكتف بعدم التزامه بأي إجراء ممكن لبناء الثقة؛ بل ذهب إلى مطالبة طرف صنعاء بإجراءات لبناء الثقة من وجهة نظره، وتتضمن أبسط تلك الإجراءات الإفراج عن الأسرى من العسكريين القياديين (على رأسهم اللواء الصبيحي وزير الدفاع) دون أي مقابل من طرفه (أي من طرف الرياض)، **٣–** عدم حيادية ولد الشيخ في تمسكه بمقترحاته بخصوص إجراءات بناء الثقة التي ما إن يضعها حتى يتنكر طرف الرياض لالتزامه بها ويخترقها دون أدنى لوم أو محاسبة من ولد الشيخ أو مجلس الأمن.
الحل المقترح	شروع ولد الشيخ في مناقشة الإجراءات والترتيبات الممكنة لبناء الثقة بين الطرفين، ولعل من أهم ما يمكن تنفيذه من إجراءات وترتيبات في الصدد ذاته ما يأتي: **١–** الوقف الشامل لإطلاق النار، **٢–** إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والتقصي بشأن المخفيين قسرياً والمختطفين، **٣–** رفع الحصار البحري والجوي، ووضع معالجات إسعافية للحالة الإنسانية بما في ذلك الجانب الصحي والوبائي والمساعدات الغذائية، وخدمات النظافة والصرف الصحي، ودفع مرتبات الموظفين، **٤–** إلغاء أي إجراءات عقابية تم اتخاذها من قبل طرف صنعاء بحق أي موظف أو قيادي في أجهزة الدولة أو مؤسساتها، **٥–** الاتفاق على تخفيف حدة الخطاب الإعلامي من الطرفين بما يواكب استحقاقات أهداف التفاوض والتسوية، **٦–** تدشين مشاورات إقليمية ودولية وملتقيات للخبرات بخصوص مسألة إعادة الإعمار، **٧–** تدشين نقاشات ومنتديات سياسية وفكرية وأكاديمية بخصوص المستقبل السياسي والاقتصادي لليمن ودوره في إطار محيطه الإقليمي والعالمي من منطلق الثوابت الوطنية والعربية والاسلامية والإنسانية بصفة عامة، **٨–** تدشين برنامج موسع برعاية المانحين والأمم المتحدة لإعادة النظر في برامج الضمان الاجتماعي ورعاية النازحين، ومباشرة تعزيز المستوى المعيشي للشريحتين

١– هي إجراءات يمكن أن تسبق أو تتزامن مع بدء المفاوضات، وتعد ضرورية لخلق جو من الثقة والاطمئنان لدى طرفي التفاوض من أجل المضي قدماً في إحراز النجاح للمفاوضات وضمان تنفيذ مخرجاتها. لكن من المعلوم خلال كل جولات التفاوض أن ولد الشيخ قد فشل في فرض تنفيذ أي من الإجراءات اللازمة لبناء الثقة، ولم يستطع حتى ضمان التزام طرف الرياض بتعهداته المتكررة بوقف إطلاق النار. ومن أبرز إجراءات بناء الثقة المفترض اتخاذها في إطار المفاوضات: **١–** الوقف الشامل لإطلاق النار، **٢–** إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والتقصي بشأن المخفيين قسرياً والمختطفين، **٣–** رفع الحصار البحري والجوي، ووضع معالجات اسعافية للحالة الإنسانية بما في ذلك الجانب الصحي والوبائي والمساعدات الغذائية، وخدمات النظافة والصرف الصحي، ودفع مرتبات الموظفين.

	دون تأخير.
المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** وقف اطلاق النار، بما فيه القصف الجوي، لن يعني أي خسارة لطرف الرياض، لأن استمراره لا يجلب اي مكاسب عسكرية ميدانية، ولا يبشر بأي احتمال لتحقيق النصر، بل ويكلف خسائر كبيرة لذلك الطرف، **٢–** وقف اطلاق النار والقصف والتدمير وقتل المدنيين، وكذا رفع الحصار ومعالجة الوضع الإنساني، واطلاق الأسرى وأشباههم، وتخفيف حدة الخطاب الإعلامي، كل ذلك لن يحتسب مطلقاً في خانة الخسائر لطرف الرياض، فقد أثبتت كل تلك الوسائل عدم جدواها في كسر إرادة صمود طرف صنعاء وتحديه للعدوان، ولم تسهم بأي فرصة لتحقيق أي نصر لطرف الرياض، **٣–** في المقابل، اتخاذ طرف الرياض لتلك الإجراءات سيخفف بلا ريب من حالة الغضب والرغبة في الثأر والانتقام لدى ٢١ مليون يمني، ما سيمهد عملياً لاستتباب أي تسوية قد يتم التوصل إليها، ويهدأ من الشعور بالنقمة على الدول التي تقود التحالف، ويشكل أيضا دفعة حقيقية لطاولة المفاوضات للاهتمام بالمسائل التنفيذية لأي اتفاق سلام محتمل، **٤–** رعاية ولد الشيخ لتنفيذ اي اجراءات لبناء الثقة سيعطي لدور الأمم المتحدة ثقلا معتبرا في حل الأزمة وعملية التفاوض، الأمر الذي سيحسب بلا ريب في خانة تعزيز احتمالات نجاح المفاوضات.

ثالثاً: مسار إحلال سلطة تنفيذية بديلة لسلطة صنعاء

مكمن الخلاف	١– تلكؤ طرف الرياض عن استيعاب حقيقة استحالة تسليم طرف صنعاء لمقاليد السلطة التنفيذية لـ"شرعية هادي" المزعومة، ٢– بل وإصرار طرف الرياض على إمكانية فرضه لرؤيته غير المنطقية التي تتضمن إمكانية الفصل بين المسارين الأمني والسياسي عبر قفزه أولاً على السلطة في صنعاء (خلال الفسحة من الزمن التي سيتيحها انسحاب طرف صنعاء منها)، ومن ثم الاستئثار ثانياً بمباشرة تنفيذ المسار السياسي من التسوية، ٣– في حين يرى طرف صنعاء أنه لا خيار متاح سوى أن تتم معالجة مسألة شرعية هادي واستحالة عودته شخصياً إلى مهامه كرئيس للجمهورية وذلك من خلال أي تخريجةٍ ممكنة بما فيها أفكار "مبادرة كيري"، ومن ثم تشكيل هيئة تنفيذية توافقية (رئاسية وحكومية) وفقاً لأي نمط ممكن الاتفاق عليه، لتتولى تلك الهيئة استلام السلطة من طرف صنعاء، وكذا استلام السلاح والمؤسسات والأرض (عبر لجنة متفق عليها) من كل الأطراف على امتداد مساحة الجمهورية كافة، ولتتولى تلك الهيئة أيضا الاشراف على تنفيذ كل ما سيتم الاتفاق والتوافق عليه بين الأطراف كافة بخصوص حل الأزمة واستكمال عملية الانتقال السياسي خلال فترة انتقالية محددة وصولاً إلى صندوق الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات الرئاسية والنيابية.
الحل المقترح	**١–** منطقياً وعملياً، ووفقاً لمعطيات الواقع السياسي والحربي القائم، لا حل ممكن سوى أن يتنحى هادي ونائبه على محسن الأحمر عن طريق التسوية والسلام وفقاً لمبدأ حفظ ماء الوجه للأطراف كافة

	(الرياض وصنعاء)، وذلك بأن يعين هادي نائباً جديداً متوافق عليه من الطرفين (وأقترح الرئيس علي ناصر محمد)، بصلاحيات يحددها مرسوم التعيين وتتفق مع المهام المنتظرة لعملية التسوية والفترة الانتقالية المحددة زمنياً (هو المخرج نفسه الذي ابتكرته المبادرة الخليجية عندما استبق الرئيس السابق صالح التوقيع على المبادرة بإصداره تفويضاً لنائبه هادي)، **٢–** يعد الطرفان (الرياض وصنعاء) قائمتان ويقدمانهما لنائب الرئيس؛ إحداهما تتضمن أسماء ثلاثة شخصيات وطنية متوافق على ترشيحها لتولي منصب رئيس الحكومة، والأخرى تتضمن مرشحي كل طرف لتولي المناصب الوزارية بعدد إجمالي الوزارات كلها لكل طرف ما عدا السيادية منها، **٣–** يختار نائب الرئيس الذي بدوره الشخصية المناسبة، ويصدر قراراً بتكليفها تشكيل حكومة توافقية، **٤–** بالتشاور مع الطرفين (الرياض وصنعاء) واعتماداً على قائمتي مرشحيهما للمناصب الوزارية؛ يعد رئيس الوزراء قائمة بتشكيلة حكومته المقترحة بالمناصفة ما بين الطرفين، ويرفعها لرئيس الجمهورية، **٥–** خلال ذلك يكون نائب الرئيس قد أنهى مشاوراته بخصوص عرض مقترحاته عليهما وموافقتهما بخصوص الشخصيات الوطنية الحيادية الذي سيقوم بتعيينها في تلك المناصب، **٦–** يصدر نائب الرئيس قراراً بتسمية أعضاء الحكومة وتعيينهم وفقاً لقائمة رئيس الوزراء المقترحة وما تم الاتفاق بشأنه مع الطرفين (الرياض وصنعاء) بخصوص الوزارات السيادية، **٧–** تتم مباشرة إجراءات تسليم السلطة من المجلس السياسي الأعلى إلى نائب الرئيس وحكومته التوافقية، ويصدر نائب الرئيس مرسوماً في التوقيت نفسه لتكليف حكومتي صنعاء والرياض لتسيير الأعمال لحين وصوله برفقة حكومة التوافق الجديدة إلى صنعاء لاستلام مهامهم خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخه.
المبررات الواقعية للحل المقترح	**١–** المنطق والواقع يستلزم وجود سلطة متوافق عليها لتصبح مرجعاً للعمليتين السياسية والأمنية، **٢–** لا معنى لقبول طرف صنعاء بعودة سلطة هادي إلى صنعاء سوى الاستسلام، وذلك يبدو ضرباً من الخيال في ظل معطيات الواقع السياسي والعسكري الميداني، **٣–** هادي وعلي محسن الأحمر أثبتا أنهما عنوانان للتأزيم والفشل العسكري الميداني لحلفائهما، ولا فائدة إذاً ترجى من شخصيهما، ولا خسارة بالتالي في انسحابهما من المشهد السياسي، بل أن في ذلك كل الفائدة للأطراف كافة (وفي هذا التوقيت بالذات، لعل في استقالة قيادات المعارضة السورية مؤخراً مثالاً يمكن أخذه في الاعتبار)، **٤–** وجود سلطة تنفيذية توافقية وبوجوه جديدة يمكن أن يؤسس لمناخ سياسي جديد يساعد على تجاوز تركة الصراع والحرب ومسبباتهما، ما سيشكل فائدة للأطراف كافة داخلياً وخارجياً.

رابعاً: تمكين السلطة التنفيذية التوافقية الجديدة في صنعاء (المسار الأمني للحل)

مكمن الخلاف	نفس الاعتبارات السابقة، وبالذات ما أشارا إليه نصاً رؤية طرف الرياض التي قدمها خلال مفاوضات الكويت، والتي تضمنت إصراره على أن تتولى شرعيته المزعومة تنفيذ المسار الأمني بعد استلامها السلطة من طرف صنعاء وانسحابه من مؤسسات الدولة، لتعمل هي ليس على استلام الأسلحة واستئناف العملية السياسية فحسب، بل وأيضاً معاقبة طرف صنعاء في حال ثبتت أي انتهاكات قام بها خلال ما يسمى بـ"الانقلاب"، وكذا محاسبته على أي نقص في تسليمه للسلاح وفقاً لكشوفات تعدها سلطات الدفاع والأمن التابعة لطرف الرياض .
الحل المقترح	**١-** بمجرد انتهاء إجراءات تشكيل السلطة التنفيذية البديلة لسلطة صنعاء (وهو ما سيتم بالطبع خارج اليمن)، يتم تشكيل لجنة أمنية وعسكرية عليا، يرشح أعضاءها الطرفان (الرياض وصنعاء) من خلال تبادلهما لقائمتين تضم كل منهما عددا من المرشحين يساوي ضعف نصيب كل طرف من عدد أعضاء اللجنة (المتفق عليه مسبقاً)، بحيث يتسلم كل طرف قائمة الطرف الآخر ليختار منها عدد النصف من المرشحين حيث سيقوم كل طرف باختيار ممثلي الطرف الآخر، وذلك زيادة في بناء الثقة ولضمان حيادية اللجنة، ومن ثم يرفع الطرفان قائمتي مرشحيهما لنائب الرئيس، ليقوم بدوره بإصدار قرار تعيين اللجنة بالتزامن مع قرار تشكيل الحكومة، على أن تكون اللجنة تابعة في أعمالها لسلطة مباشرة من نائب الرئيس، وللرقابة من وزيري الدفاع والداخلية **٢-** قبل ذلك، ستكون الأطراف (بالتعاون مع الأمم المتحدة) قد وضعت مجموعة من الأسس الموضوعية والفنية لتشكيل اللجنة العسكرية والأمنية وتحديد قوامها (المعقول) وآليات محددة لعملها، وذلك وفقاً لمبدأ التوافق والمهنية والخبرة والحياد **٣-** تتولى اللجنة خلال أسبوع من وصولها صنعاء مباشرة استلام مؤسسات الدولة وأجهزتها كافة من طرف صنعاء وتستعين في ذلك بقوات ولجان أمنية فرعية يتفق على تشكيلها ضمن توافق الطرفين (الرياض وصنعاء). **٤-** تقوم اللجنة العسكرية بتأمين وصول نائب الرئيس والحكومة إلى صنعاء خلال الفترة المحددة وتتولى تأمين عملية تمكينها من مباشرة أعمالها في المؤسسات والجهات في العصمة والمدن الأخرى، والإشراف على تنفيذ توجيهات الجهات الأمنية والعسكرية في الحكومة الجديدة بخصوص استتباب الأمن في صنعاء والمدن الرئيسية، **٥-** تدشن اللجنة أعمال سحب السلاح الثقيل من الأطراف كافة وفي توقيت زمني محدود ومحدد للعمل في المدن ومناطق المواجهات كافة، وجمعها ضمن معسكرات يتم مسبقاً تحديد مواقعها وطريقة حمايتها بتوافق الطرفين. **٦-** تدشن اللجنة عملية حصر ودعوة واعادة توزيع لقوات الجيش والأمن المثبتة في السجلات الرسمية

	لوزارتي الدفاع والأمن قبل فبراير ٢٠١٢م، **٧–** من أجل حل إشكالية وجود قوات مسلحة حاربت في صفوف الطرفين، وفي حدود عدد إجمالي معقول، يتم لمدة زمنية محددة فتح باب التجنيد ضمن قوات الجيش والأمن بعدد محدد ووفق شروط موضوعية موحدة يتفق عليها الطرفان، وتتم إجراءات القبول وفقاً لاستمارات تتضمن (إلى جانب الشروط الموضوعية المتفق عليها) خانة لموافقة أي من الطرفين على قبول أي مجند، وبأعداد متساوية للطرفين. على أن يتم توزيع القوة الجديدة بصورة تعزز مبدأ الانتماء للوطن وبصورة عادلة بالنسبة للطرفين.
المبررات الواقعية للحل المقترح	من الواضح أن لا ضرورة هنا لبيان مبررات الواقع للأخذ بهذه الحلول، إذ يبدو أن هذه الحلول تتضمن عملاً توافقياً جماعياً يمكن أن يعيد صياغة العلاقة بين الأطراف ويعيد للدولة سلطانها الشامل على الجميع.

خامساً: مسار الحوار وعملية الانتقال السياسي (المسار السياسي للحل)

مكمن الخلاف	**١–** رفض طرف صنعاء لمشروع الأقاليم الستة (رفض نمط وحدود التقسيم وشكله الجغرافي)، **٢–** تحفظ الحزب الاشتراكي على مشروع الأقاليم الستة (يحبذ فكرة الإقليمين شمالي وجنوبي)، **٣–** تحفظ طرف صنعاء على أسس تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني ونسب التمثيل في قوامها، والمطالبة باستئناف عملية الانتقال السياسي من اللحظة التي توقفت عندها مفاوضات (موفمبيك) على إثر اندلاع العدوان في ٢٦ مارس ٢٠١٥، **٤–** إصرار طرف الرياض على استكمال عملية الانتقال السياسي من حيث توقفت في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، دون النظر في أي اعتراضات لطرف صنعاء على المسائل سالفة الذكر، والمضي بالتالي في استكمال عملية الاستفتاء على الدستور.
الحل المقترح	**١–** إعادة التأكيد على التزام الأطراف كافة بخيار الفيدرالية من ناحية مبدئية، مع الإقرار بالحاجة (منطقياً وموضوعياً) إلى بناء مقترح التقسيم على دراسة متأنية ووفقاً للأسس التي نصت عليها وثيقة مخرجات الحوار الوطني، **٢–** يتم استئناف عملية الانتقال السياسي من النقطة التي صدر عندها قراري تشكيل لجنة تقسيم الأقاليم والهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، حيث يقوم نائب الرئيس بإصدار قرارين بديلين بخصوص اللجنة والهيئة ووفقاً لتوافق الأطراف كافة، **٣–** يدعو نائب الرئيس لالتئام لجنة صياغة الدستور مجدداً لمواصلة أعمالها في استيعاب الحلول التي سيتوصل إليها الأطراف بخصوص المسائل الخلافية، وللنائب تعيين أعضاء بديلين في اللجنة في حال تعذر اكتمال نصابها لأي سبب، على أن يراعي في ذلك المرجعيات الفئوية نفسها في قوام اللجنة.

	٤– يتم النص في مشروع الدستور الاتحادي على تأكيد الشكل الاتحادي (الفيدرالي للدولة) ووفقاً للمبادئ العامة نفسها التي تضمنتها وثيقة مخرجات الحوار الوطني. **٥–** يتم ترحيل مسألة البت في تقسيم الأقاليم وعددها وحدودها إلى بند الأحكام الختامية في الدستور، وذلك بالنص على أن يتولى مجلس النواب القادم تشكيل لجنة علمية متخصصة لدراسة تلك المسألة وفق الأسس التي وردت في وثيقة مخرجات الحوار، وتتشكل اللجنة من خبراء يمثلون جامعات الجمهورية كافة والمستشارين المتخصصين في الوزارات المختصة وخبراء ممثلين لتجارب كل من (كندا، ألمانيا الاتحادية، جنوب أفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، العراق)، وتعطى اللجنة فترة زمنية لا تتجاوز منتصف ولاية مجلس النواب (على سبيل المثال، استغرق مثل هذا الأمر في جنوب أفريقيا بضع سنوات من الدراسة الرسمية قبل الأخذ بخيار الفيدرالية، أما لدى هادي فلم يستغرق الأمر سوى بضعة أيام للبت في مصير اليمن وشعبه!!). **٦–** يتم النظر في تضمين الأحكام الانتقالية في الدستور الاتحادي بعض النصوص التي يمكن أن تعزز الصلاحيات الإدارية والمالية للمحافظات والمديريات في إطار أقصى حدود اللامركزية الممكنة، وذلك كعلاج مؤقت ريثما يتم استكمال مشروع تقسيم الأقاليم بما يخدم المصلحة الوطنية ومستقبل اليمن واليمنيين. كما يتم تضمين تلك الأحكام مواداً بخصوص اعتماد قوائم تسجيل الناخبين الحالية وفتح المجال لتسجيل من بلغ السن القانونية ولم يسجل، وكذا النص على بقاء اللجنة العليا للانتخابات بشكلها الحالي مع إعادة النظر في شغلها بقيادات جديدة وفقاً لتوافق الأطراف. **٧–** فور استلام نائب الرئيس وحكومة التوافق لمهامهم يتم الشروع في تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر الحوار ونقاطه بخصوص القضية الجنوبية وقضية صعدة، وبمساهمة فاعلة من الدول الراعية لعملية السلام والانتقال السياسي والمانحين كافة. **٨–** يتم التوافق حول مشروع الدستور الاتحادي يتم الاعداد لعملية الاستفتاء عليه، ومن ثم إقراره شعبياً، تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية الجديدة.
المبررات الواقعية للحل	من الواضح أن لا ضرورة هنا لبيان مبررات الواقع للأخذ بهذه الحلول، إذ يبدو أن هذه الحلول تتضمن عملاً توافقياً جماعياً يمكن أن يعيد صياغة العلاقة بين الأطراف ويبني سلاماً دائماً وشاملاً وعادلاً.

- وثائق ودراسات ومصادر استند إليها الباحث:

١- مشروع الدستور الاتحادي الصادر عن لجنة صياغة الدستور.
٢- المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.
٣- اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني.
٤- نص مسودة وقف إطلاق النار في اليمن، ١٠ ابريل ٢٠١٦م.
٥- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٢١ يونيو ٢٠١٦م.
٦- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م.
٧- نص إحاطة ولد الشيخ إلى مجلس الأمن، ٢٧ يناير ٢٠١٧م.
٨- مبادرة كيري، ١٠ اكتوبر ٢٠١٦م.
٩- مقترحات ولد الشيخ (خارطة طريق ولد الشيخ أو الأمم المتحدة)، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٠- وثيقة موافقة وفد صنعاء على المشاركة في مفاوضات الكويت، ١٩ ابريل ٢٠١٦م.
١١- نص المؤتمر الصحفي المشترك بين وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) ونظيره الأمريكي (جون كيري)، الرياض، ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م.
١٢- بيان الخارجية حول اجتماع الرياض بين وزيري الخارجية السعودي (عادل الجبير) والأمريكي (جون كيري)، ١٩ ديسمبر ٢٠١٦م.
١٣- وثيقة (بيان) الوفد الوطني حول التزامه بوثيقة مسقط (١٠ ابريل ٢٠١٦م)، ١٦ نوفمبر ٢٠١٦م.
١٤- وثيقة رؤية وفد الرياض المقدمة لمفاوضات الكويت، "مشاورات السلام اليمنية، الكويت ١٨ أبريل ٢٠١٦".
١٥- وثيقة رؤية وفد صنعاء المقدمة لمفاوضات الكويت، "رؤية الحل السياسي والأمني وآلياته الأربع الملحقة".
١٦- نص مقترح اتفاق الكويت المقدم من ولد الشيخ لإنهاء النزاع المسلح في اليمن، الكويت، ٣١ يوليو ٢٠١٧م.
١٧- سامي محمد السياغي، "خيار الفيدرالية في اليمن وأقاليمها الستة: الترياق القاتل"، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد الثاني، يناير - مارس ٢٠١٧م.
١٨- سامي محمد السياغي، "قراءة في مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (٢٢١٦)"، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد الأول، يوليو - ديسمبر ٢٠١٦م.

أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن (٢٠١٥م – ٢٠١٧م)

أ/ نبيل محمد الطيري*
باحث اقتصادي

يكتسب تقييم أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية للأسر في اليمن أهمية خاصة، نظراً لارتفاع مستوى الفقر وسوء التغذية المزمن في البلاد، واعتماد اليمن بشكل أساسي على استيراد الأغذية. حيث تعرضت اليمن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ للتدمير الشامل لبنيته التحتية ومقوماته الاقتصادية بسبب العدوان السعودي الأمريكي، ما جعل المجتمع اليمني أكثر عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبات الأسعار، وانعدام المواد الغذائية نتيجة للحصار الاقتصادي الشامل البري والبحري والجوي مما أدى إلى مزيد من التدهور الحاد في الأمن الغذائي، حيث تعاني ما نسبته ٧٨% من الأسر في اليمن من أزمة اقتصادية خانقة أسوأ مما كانت عليه في فترة ما قبل الحرب[١]،

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الموارد وتوقف الصادرات الزراعية وغير الزراعية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة بسبب صعوبة تصدير المنتجات الى الخارج وزيادة الواردات والتي يتم تغطيتها بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يحمل الحكومة اليمنية عبئاً كبيراً في توفير النقد الأجنبي لتغطية الواردات من السلع الغذائية الأساسية، والتي يفتقر إليها البنك المركزي بسبب انقطاع موارد النفط والغاز والتي كانت تساهم في

١- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: ملخص النتائج والأساليب والخطوات، **الجزء الثاني: النتائج والقضايا الرئيسية**، مارس ٢٠١٧م.

تمويل الموازنة العامة للدولة بنسبة ٨٠٪[1]، وتراجع التحويلات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات والتي كان لها الدور الأساسي في تغذية البلد بالموارد من النقد الأجنبي، علاوة على استمرار تعرض القطاعات الإنتاجية الزراعية والسمكية والصناعية والطرقات وغيرها من المرافق الخدمية للتدمير، وتراجع الناتج المحلي، مما تسبب في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النفقات الحكومية وتأخر صرف مرتبات موظفي الدولة من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، وانهيار نظام الحماية الاجتماعية، وأزمة السيولة المحلية، وانخفاض قيمة الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي، ونفاذ احتياطيات البنك المركزي، كل تلك العوامل أثرت على الأمن الغذائي والتغذية بجميع أبعادهما وخصوصاً توفر الغذاء والوصول إليه.

وتتناول الورقة هذا الموضوع من خلال الأقسام التالية:

القسم الأول: مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في اليمن قبل الحرب وخلالها.
القسم الثاني: عوامل وأدوات الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.
القسم الثالث: المساعدات الإنسانية والإغاثية.
القسم الرابع: السياسات والاجراءات العاجلة وطويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.

القسم الأول:
مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في اليمن قبل الحرب وخلالها

يتناول هذا القسم من الدراسة تحليل ومناقشة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية قبل الحرب وخلالها طبقاً لنتائج المسوحات والبيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات الدولية المهتمة بالأمن الغذائي والتغذية.

الحرب والأزمات السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن:

بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي ٢٢٪ من السكان عام ٢٠٠٣، وارتفعت إلى الضعف لتصل إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٨م بسبب الأزمة الثلاثية المتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للوقود والغذاء والأزمة المالية العالمية، ثم انخفضت إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٩م، ثم ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي بعد ذلك إلى٤٤.٥٪ بسبب التداعيات السلبية التي رافقت أحداث عام ٢٠١١م،

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٨)، سبتمبر ٢٠١٦م.

وذلك بمعدل زيادة بلغ ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م. وفي ٢٠١٤م تراجع انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٨٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م لتصل الى ٤١.١٪ من السكان.

شكل (١) أثر الحرب والأزمات على انعدام الأمن الغذائي في اليمن

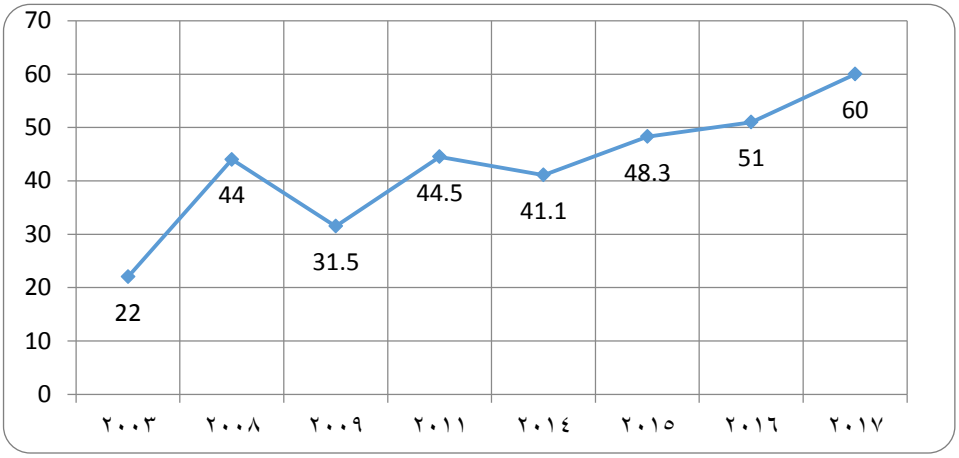

المصدر: المسح الشامل للأمن الغذائي (٢٠١٤م)؛ والتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (٢٠١٥م – ٢٠١٦م، ٢٠١٧م).

لقد انتكست آفاق الحد من انعدام الأمن الغذائي في اليمن بسبب الحرب وعدم الاستقرار السياسي، فالإنتاجية الزراعية المتدنية تساهم في عدم كفاية الغذاء وزيادة الفقر بقدر كبير، خاصة وأن ثلثي السكان في اليمن يعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

ففي عام ٢٠١٥، تفاقم وضع الأمن الغذائي بصورة غير مسبوقة حيث ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي ٤٨.٣٪ من السكان ، بنسبة زيادة بلغت ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٦، تفاقم وضع الأمن الغذائي مع استمرار الحرب، حيث ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى ٥١٪ من السكان ، بنسبة زيادة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٥م.

وفي عام ٢٠١٧، شهد الأمن الغذائي المزيد من التدهور مع استمرار الحرب والحصار الاقتصادي الشامل. ووفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل مارس عام ٢٠١٧م، ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي أو عدم كفاية الغذاء إلى ٦٠٪ من السكان ، وبنسبة زيادة بلغت ٦١٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

مراحل انعدام الأمن الغذائي في اليمن

تقسم مراحل انعدام الأمن الغذائي إلى خمس مراحل، المرحلة الأولى الحد الأدنى،

المرحلة الثانية الشدة، المرحلة الثالثة الأزمة، المرحلة الرابعة الطوارئ، المرحلة الخامسة المجاعة.

جدول (١) مراحل انعدام الأمن الغذائي في اليمن								
البيان / الزمن	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
مراحل انعدام الأمن الغذائي	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان
الطوارئ (المرحلة ٤)	٤.٨	١٨.٣	٦.١	٢٢.٧	٦.٨	٢٤	٧	٢٥
الأزمة (المرحلة ٣)	٥.٨	٢١.٩	٦.٨	٢٥.٦	٧.١	٢٦	١٠.٢	٣٦
المرحلتين ٣+٤ (انعدام أمن غذائي)	١٠.٦	٤٠.١	١٢.٩	٤٨.٣	١٤.١	٥١	١٧	٦٠
الشدة والحد الأدنى (المرحلة ١و٢)	١٥.٤	٥٩.٢	١٣.٨	٥١.٧	١٣.٣	٤٩	١١.٢	٤٠

المصدر: مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م).

طبقا لنتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، تزايد عدد السكان في مرحلة الطوارئ المرحلة الرابعة من ٤.٨ مليون شخص بنسبة ١٨.٣٪ من السكان عام ٢٠١٤م إلى ٢٢.٧٪ من السكان عام ٢٠١٥م ليرتفع مع استمرار الحرب إلى ٢٤٪ عام ٢٠١٦م، وفي عام ٢٠١٧م وصل إلى ٢٥ ٪ من السكان. وهذا يعني أن استمرار الحرب على اليمن منذ مارس ٢٠١٥م والمترافق مع التدمير للقطاع الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية، والحصار الاقتصادي الشامل، قد أدى إلى ارتفاع عدد السكان في ٢٠١٧م في مرحلة الطوارئ بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

وطبقاً لنتائج التصنيف المرحلي المتكامل مارس٢٠١٧، لم يدخل اليمن المرحلة الخامسة (مرحلة المجاعة)، حيث تشير النتائج إلى أن حوالي ٢٥٪ من إجمالي السكان يقعون في المرحلة الرابعة "الطوارئ" بينما يصنف ٣٦٪ من إجمالي السكان في المرحلة الثالثة " الأزمة" وفي مرحلة الشدة والحد الأدنى (المرحلة ١و٢) فهناك حوالي ٤٠٪ من السكان في هذه المرحلة.

إن العامل الشديد الخطورة الذي يتعين أن يُنظر فيه يتمثل في أثر ارتفاع أسعار الأغذية على قدرة الفقراء الشرائية، كما يلاحظ التدهور المتزايد والمستمر في مراحل انعدام

الأمن الغذائي نتيجة التأثير الكبير للحرب وتزايد عدد الذين يعانون من نقص التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية أو شراؤها.

الأمن الغذائي على مستوى المحافظات:

تؤكد نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في مارس ٢٠١٧م، على أن أكثر من نصف عدد السكان يمرون في مرحلة "الأزمة" أو مرحلة "الطوارئ" من مراحل انعدام الأمن الغذائي، حيث أن ما يصل إلى ٧٠٪ من السكان في بعض المحافظات يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الطعام. حيث تتفاوت نسبة انعدام الأمن الغذائي من محافظة إلى أخرى، كما يلي:

-تصنيف ٧ محافظات في مرحلة الطوارئ (المرحلة ٤) باعتبارها الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي، وتحتاج إلى معونات طارئة منقذة للحياة وسبل المعيشة وهي: لحج وتعز وأبين وصعدة وحجة والحديدة وشبوة.

-تصنيف ١٠ محافظات في مرحلة الأزمة (المرحلة ٣) أي تحتاج إلى معونات عاجلة للحد من فجوات استهلاك الغذاء وسوء التغذية الحاد وهي: عدن، عمران، ذمار، صنعاء المحافظة، الأمانة، إب، مأرب، ريمة، المحويت وحضرموت.

-تصنيف ٣ محافظات في مرحلة الشدة (المرحلة ٢)، وتعد الأقل تضرراً مقارنة بالمحافظات الأخرى وهي: الجوف، الضالع والبيضاء.

انتشار سوء التغذية:

إن سوء التغذية هو جزء من حلقة مفرغة تنطوي على أسباب كامنة وراء حدوثها، ليست فقط بيولوجية ولكن أيضاً اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن الأسباب المباشرة لسوء التغذية عدم كفاية الغذاء والإصابة بالأمراض، ويوجد أسباب ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية تؤثر في ظروف تغذية الأطفال، فمثلاً، يمكن أن يؤدي الفقر إلى مستويات متدنية من تعليم الأبوين، ونقص توافر وجودة الغذاء، ومحدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية الملائمة، وكل هذا يزيد من المرض وسوء التغذية، وتوفر هشاشة الوضع السياسي ودورات الصراع بيئة مواتية لتفاقم سوء التغذية بكل أشكاله.

يعد سوء التغذية الحاد نتيجة رئيسية لاستمرار الحرب التي أدت إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي الحاد والذي بلغ مستويات مثيرة للقلق وقد مثل سوء التغذية مشكلة خطيرة في

اليمن لفترة طويلة، وخاصة سوء التغذية المزمن (التقزم)، مع ذلك فإن معدل انتشار سوء التغذية الحاد (الهزال) قد ارتفع وبلغ ذروته في السنوات الثلاث الماضية. حيث أشارت التقديرات الأولية لمجموعة التغذية في أكتوبر ٢٠١٦م إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى ٢.٢ مليون طفل ويحتاجون إلى العناية العاجلة بزيادة قدرها ١٥٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م، منهم ٤٦٢ ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهي زيادة كبيرة تصل إلى ١٨٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

شكل (٢): عدد الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد (بالألف)

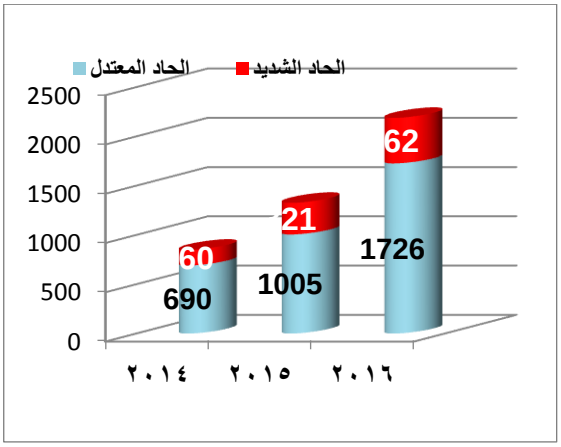

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٩)، أكتوبر ٢٠١٦م.

وتظهر تقارير منظمة اليونيسيف أن معدلات سوء التغذية في اليمن هي الأعلى والأكثر تصاعداً من أي وقت مضى، وصحة أطفال البلد الأفقر في الشرق الأوسط لم تشهد مطلقاً مثل هذه الأرقام الكارثية التي نشهدها اليوم، حيث أن أعلى معدلات سوء التغذية الحاد تظهر بين أطفال محافظات الحديدة وصعدة وتعز وحجة ولحج، حيث تشكل هذه المحافظات الخمس أكبر عدد من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم في اليمن، في حين تسجل محافظة صعدة أعلى معدلات التقزم بين الأطفال على مستوى العالم، إذ يعاني ٨ من أصل كل ١٠ أطفال في المحافظة من سوء التغذية المزمن في نسبة لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل[1].

الجدير بالذكر أن سوء التغذية الحاد الشديد يؤثر على القدرات العقلية للأطفال ويجعلهم أكثر عرضة للوفاة بتسع مرات مقارنة بنظرائهم الأصحاء، وهذا يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل التنمية البشرية في اليمن.

1 -https://www.unicef.org/arabic/media/24327_94162.html

القسم الثاني: عوامل وأدوات الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن

تدمر أدوات الحرب وآثارها والمخاطر التي تتعرض لها السلسلة الغذائية سبل عيش الناس والأمن الغذائي والتغذية في اليمن، وتتضمن العوامل والأدوات التي يستخدمها التحالف الدولي بقيادة السعودية للحرب على الأمن الغذائي في اليمن: الحصار الاقتصادي الشامل، تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي، وتدمير قطاع النقل، وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويتناول هذا القسم هذه الأدوات وأبرز آثارها على الأمن الغذائي.

١- الحصار الاقتصادي الشامل

تتركز أبرز آثار الحصار الاقتصادي على انعدام الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

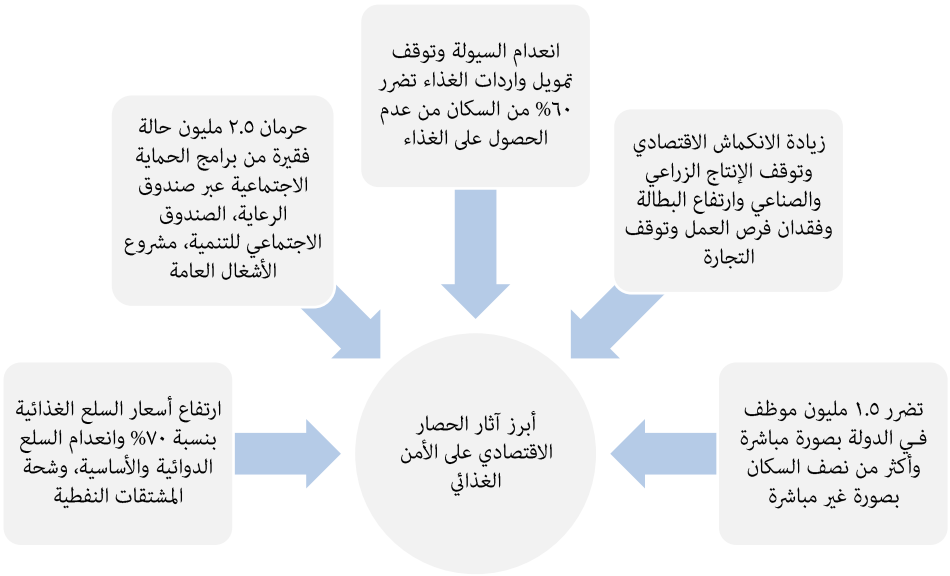

-أدى الحصار الاقتصادي إلى أزمة سيولة حادة في العملة المحلية وكذلك شحة في النقد الأجنبي، وأدت أزمة السيولة إلى تعليق ليس فقط مرتبات موظفي الدولة ولكن أيضاً نفقات الموازنة العامة للدولة بوجه عام، مما ترتب على ذلك مخاطر كبيرة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ومزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي لتصل عدم كفاية الغذاء إلى ٦٠٪ من السكان عام ٢٠١٧م [١].

- تأثر حوالي ١.٥ مليون موظف حكومي بصورة مباشرة بسبب تأخر صرف مرتباتهم

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي اليمن"، مارس ٢٠١٧م.

وأكثر من نصف السكان بصورة غير مباشرة، وهذا يُصعب وصولهم إلى السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية، خاصة أن ٣٢٪ منهم يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي[١]. وتبلغ فاتورة المرتبات والأجور حوالي ٧٥ مليار ريال شهرياً.

-حرمان حوالي ٢.٥ مليون حالة من الفقراء من برامج الحماية الاجتماعية، منهم ١.٥ مليون حالة فقيرة من الإعانات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية منذ بداية عام ٢٠١٥م. مما يعرضهم للمزيد من الحرمان خاصة أن ٦٣٪ منهم يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي، وتبلغ المتطلبات التمويلية للإعانات النقدية للفقراء حوالي ٢٢.٧ مليار ريال كل ثلاثة شهور بمعدل (٧.٥٧ مليار ريال شهرياً)[٢].

-منذ نهاية مارس من عام ٢٠١٥م، يشهد الاقتصاد اليمني أزمة حادة في الوقود والغذاء، بدأت الأزمة باختفاء البنزين والديزل وكذلك القمح بصورة مفاجئة من الأسواق المحلية. حيث تشير المعلومات الصادرة عن برنامج الغذاء العالمي إلى ارتفاع الأسعار المحلية لسلع الغذاء خلال فترة الحرب ٢٠١٥-٢٠١٧ مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب أي في العام ٢٠١٤م، وبالنتيجة، ارتفعت تكلفة سلة الغذاء (الجزئية) بحوالي ٧٠٪ في المتوسط خلال نفس الفترة[٣]، وهذا يجعل ذوي الدخل المحدود والفقراء أكثر عرضة لعدم القدرة على

شكل (٣): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)، ونسبة انعدام الأمن الغذائي (%)

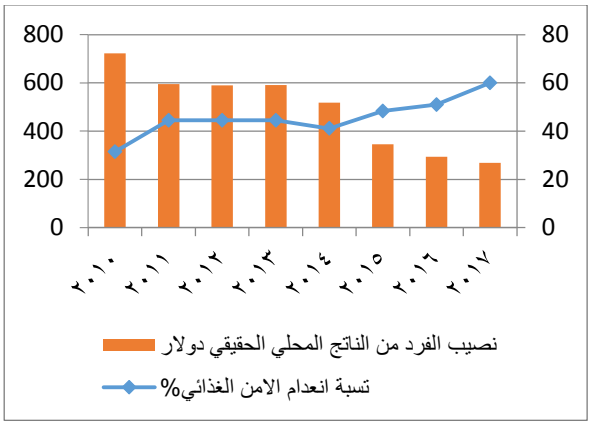

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٧م (تقديرات أولية)؛ والتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي اليمن (٢٠١٧م).

1- FAO, Yemen, SITUATION REPORT, APRIL 2017.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (٢١)، ديسمبر ٢٠١٦م.

3 -WFP, YEMEN, Market Watch Report, 2015-2017.

الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي.

- صعوبة توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، فقد دأب البنك المركزي على تمويل استيراد القمح والرز والسكر والوقود بسعر الصرف الرسمي (٢١٤.٩ ريال/دولار) خلال السنوات الماضية. ونتيجة شحة النقد الأجنبي، اضطر البنك المركزي إلى التوقف عن تمويل استيراد الوقود والسكر بسعر الصرف الرسمي في أغسطس من عام ٢٠١٥م وفبراير من عام ٢٠١٦م على التوالي، ومع ذلك، فقد استمر في تمويل استيراد القمح والرز لكنه رفع سعر الصرف الرسمي لاستيراد تلك السلعتين إلى ٢٥٠ ريال/دولار منذ بداية مايو من عام ٢٠١٦م، وحالياً لم يعد البنك المركزي في العاصمة صنعاء قادراً على أن يمول استيراد المواد الأساسية وكذا المشتقات النفطية بالنقد الأجنبي كما كان يقوم به سابقاً، بسبب نقل مهام ووظائف البنك المركزي إلى فرع البنك في عدن، وإغلاق نظام التحويلات الخارجية (سويفت)على البنك في العاصمة صنعاء، وسيطرة هادي وحكومته غير الشرعية على ما تبقى لدى البلد من احتياطي خارجي من النقد الأجنبي، بتخطيط من دول العدوان، وبتواطؤ من قبل المجتمع الدولي، ونظراً لارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي إلى أكثر من ٣٥٠ ريال/دولار، واعتماد اليمن على استيراد حوالي ٩٠٪ و١٠٠٪ من احتياجاته من القمح والرز على التوالي، فسيكون مزيد من السكان معرضين لانعدام الأمن الغذائي[1].

أدى الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرضه العدوان السعودي الأمريكي على اليمن إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٣٤٪ خلال العام ٢٠١٥م، نتج عن تدني الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي والاستثماري)، وجمود ما تبقى من حركة في النشاط الاقتصادي، وتدهور فرص العمل والدخل وصعوبة وصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وارتفاع مستويات البطالة والفقر. ومع تدهور دخل الفرد بسبب الحرب وحدوث أزمات غير مسبوقة في الغذاء والدواء والمياه والوقود والكهرباء، وتراجع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بنسبة -٣٣,٢٪ عام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي بشكل مضاعف من ١٢.٩ مليون شخص (٤٨ ٪ من السكان) بزيادة ٣٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م، لتصل إلى ١٧ مليون شخص (٦٠ ٪ من السكان) عام ٢٠١٧م.

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٨)، سبتمبر ٢٠١٦م.

٢- تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:

يمثل القطاع الزراعي أهمية بالغة لكل من الاقتصاد الكلي والتخفيف من حدة الفقر في اليمن، حيث أغلبية الأسر وبما يعادل ٦٠٪ من الأسر اليمنية تمارس الزراعة (إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني)[١].

استهدفت الغارات الجوية حوالي (٥) آلاف موقعاً زراعياً في مختلف المحافظات اليمنية، معظمها في محافظة صعدة التي تعرضت مزارعها للتدمير، كما تم استهداف ١٩ سداً وحاجزاً مائياً وقناة للري، منها سد مأرب القديم، كما منع التحالف تدفق الصادرات الزراعية إلى الأَسْوَاق الخارجية، ما أَدَّى إلى ارتفاع الفاقد في الإنتاج الزراعي إلى مستويات غير مسبوقة، وتسببت أزمة المشتقات النفطية التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في العام الأول من العدوان بتلف العشرات من المزارع، وأدت إلى تراجع الإنتاج المحلي من الحبوب بنسبة ٥٠٪، كما أَدَّت إلى تراجع إنتاج العسل اليمني الأصيل الذي وصل إنتاجه خلال الأعوام الماضية إلى ٢٥ ألف طن في العام ولكن بسبب الحرب والحصار تراجعت مزارع النحالين وتوقفت منافذ التصدير للخارج فتكبدوا خسائر فادحة، ولذات السبب تراجعت إنْتَاجية اليمن من البن اليمني الأصيل إلى أدنى المستويات، بالإضَافَة إلى أضْرَار الحصار التي أَدَّت إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنْتَاج الزراعي[٢].

القطاع السمكي:

يمثل صيد الأسماك نشاطاً رئيسياً لكسب العيش في اليمن، خاصة في المجتمعات الواقعة على سواحل البحر الأحمر والبحر العربي، وقد أدت الحرب إلى حظر نشاط الصيد التقليدي في ١٢ منطقة بحرية منذ اليوم الأول، وتسببت بحرمان ما يزيد على ٥٠ ألف صياد تقليدي من ممارسة أعْمَالهم، بل استهدف العدوان قواربهم ودمر الموانئ البحرية، والأَسْوَاق ومراكز التجميع، ولذات السبب انخفض الصيد التقليدي بنسبة ٧٥ ٪ في تعز والحديدة، كما أدت الغارات الجوية والصواريخ البحرية إلي تدمير ٩٣ موقعاً لإنزال الأسماك باستهداف مباشر، إضافة إلي محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج

١- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**، مارس ٢٠١٧م.

٢- وزارة الزراعة والري، **الأضرار والخسائر**، عامان من الاستهداف الممنهج: القطاع الزراعي في دائرة العدوان، مارس ٢٠١٧م.

للصيد وإغلاق منافذ التصدير، الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الأسعار مما ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني[١].

القطاع الصناعي الغذائي:

يكتسب قطاع الصناعات الغذائية أهمية كبيرة في الأمن الغذائي وتوفير مصادر دخل هامة وفرص عمل وسبل كسب العيش، وقد أدت الحرب إلى تدمير وتضرر أعداد كبيرة من المنشآت الحكومية والخاصة، إضافة إلى مخازن الغذاء، وناقلات المواد الغذائية، ومزارع الدجاج، كما أن المصانع والمنشآت الصناعية التي تضررت جراء الحرب والحصار تعد بالمئات، كما تراجع الإنْتَاج المحلي إلى أدنى المستويات نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنْتَاج وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وارتفاع تكاليف التسويق.

أبرز آثار تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي على الأمن الغذائي:

- انخفضت المساحات المزروعة والإنتاج عام ٢٠١٦ بنسبة ٣٨٪ مقارنة مع فترة قبل الحرب، مما أثر على توافر المواد الغذائية ومخزون الأسر[٢]، خاصة وأن القطاع الزرعي اليمني يعد مورداً رئيسياً لـ ٧٠٪ من السكان ويعمل فيه حوالي ٢.٩ مليون نسمة.
- تدني نسبة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سنويا للفرد الواحد على مستوى الجمهورية، حيث كان متوسط ما يحصل عليه الفرد قبل الحرب ١٤ كغ سنوياً حتى وصل أثناء الحرب إلى ٢.٥ كغ سنوياً أي بنسبة انخفاض بلغت ٨٥٪[٣].
- فقد معظم الصيادين أ صول الاصطياد الخاصة بهم مثل القوارب والشباك وتضررت معدات الاصطياد والبنية التحتية الأساسية للاصطياد.
- ارتفاع معدل البطالة وتدني فرص التوظيف وتسريح العمال: ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأشد تضرراً، حيث خسر حوالي ٥٠٪ من المشتغلين فيه أعمالهم، وينجم عن تلك النتائج المباشرة آثاراً طويلة الأجل[٤]. الأمم المتحدة أكدت في تقرير صادر

١- وزارة الثروة السمكية، الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، "تقرير عن الأضرار التي لحقت بالقطاع السمكي في البحر الأحمر نتيجة استهداف قوات تحالف العدوان للصيادين والمنشآت السمكية"، مارس ٢٠١٧م.

٢- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**.

٣- وزارة الثروة السمكية، الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، **مرجع سابق**.

4 - http://assafir.com/Article/8/471473/SameChannel

نهاية مارس من عام ٢٠١٦م أن عاماً كاملاً من الحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية على اليمن أدى إلى تدهور شديد في الاقتصاد وإغلاق واحدة من كل ٤ شركات وتسريح ٧٠٪ من العمالة لدى شركات القطاع الخاص، وقد أوقفت آلاف المنشآت نشاطها بشكل كلي أو جزئي في كافة أرجاء البلاد نتيجة هذه الحرب المستمرة، وألقت بعمالها إلى رصيف البطالة، وسرحت ٤٨٪ من المنشآت ٥٥٪ من موظفيها[١]، ويظهر المسح التتبعي[٢] أن حوالي ثلثي العاملين يعملون في وظائف دائمة في حين يعمل ٢٢.٤٪ في وظائف متقطعة، وتعمل النسبة الـ ١٣٪ المتبقية في أعمال مؤقته وموسمية، وقد عانى أصحاب الوظائف الدائمة من الضرر الأكبر من هذه الأزمة، حيث بلغت نسبة من فقدوا وظائفهم ٨٥٪، مما أضعف قدرتهم في الحصول على الغذاء.

- أصبحت أهم القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة خارج عملية الإنتاج الأمر الذي كلف الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وخلق أزمة في الأمن الغذائي.

٣- تدمير قطاع النقل

يعد قطاع النقل عنصراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد عليه إلى حد كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والوصول إلى الغذاء، لما يقدمه من مساندة لقطاعات التنمية الزراعية والصناعية والتعدين والتجارة، وما يحققه من ربط للتجمعات السكانية، هذا إلى جانب الدور الهام الذي يلعبه النقل في التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر تسهيل انتقال السلع والخدمات وتيسير الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والوصول الميسر إلى الأسواق، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية وبين أوساط الفقراء.

الطرق والنقل البري

تمثل الطرق والجسور شريان الحياة، وتعتبر من أهم أدوات الوصول المادي والفيزيائي إلى الغذاء، لذا كان لها نصيب وافر من هذا العدوان السافر الذي جعل منها هدفاً له ولغاراته، الأمر الذي أضر كثيراً بالمواطن وزاد من معاناته. وكشفت الإحصاءات التي قام

١- منظمة العمل الدولية، "أثر ظروف الهشاشة والنزاع في اليمن على العمل اللائق"، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، ابريل ٢٠١٧م.

٢- "الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن"، ٢٠١٥م.

بها صندوق صيانة الطرق للأضرار التي تعرضت لها شبكة الطرق والجسور عن تضرر ٢٩ طريقاً بطول ٨٤٢ كم، و٣٤ جسراً بشكل كلي أو جزئي في مختلف مناطق الجمهورية، فضلاً عن ارتفاع أسعار نقل البضائع بسبب انعدام الوقود[١].

الموانئ والنقل البحري: أدت الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الخدمية في ميناء الحديدة وميناء المخاء إلى توقف العمل في بعضها بشكل كلي وفي البعض الآخر بشكل جزئي، وشملت تلك الأضرار المباني والمنشآت ومستودعات البضائع والرافعات وشبكات الكهرباء والمياه ومخازن قطع الغيار وسيارات الإطفاء وكرينات الحاويات، فضلاً عن توقف العمل في رصيف الميناء بسبب استمرار القصف.

المطارات والنقل الجوي

لقد تضرر النقل الجوي بصورة فادحة من خلال استهداف القطاعات التابعة للهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وتدميره لستة مطارات، كما أن الأضرار التي تعرضت لها المطارات شملت البنى التحتية وتعرض بعضها لتدمير كلي وإخراجها عن العمل، وبعضها تعرض لتدمير جزئي، حيث تسبب العدوان في تدمير مدارج الهبوط والمدارج الموازية والمرسى وصالات الركاب والمباني والأبراج وإتلاف أجهزة الهبوط الآلي والاتصالات، إضافة إلى منظومات كاميرات المراقبة وشاشات عرض الرحلات وسيارات الإطفاء وبوابات التفتيش الأمنية وأجهزة تفتيش العفش والشحن ومنظومات إضاءة المدارج[٢].

أبرز آثار تدمير قطاع النقل على الأمن الغذائي[٣]:

-منذ مارس من عام ٢٠١٥م أصبحت الطرق المتضررة والجسور المدمرة عائقاً أمام وصول اليمنيين إلى الغذاء، وأثرت على نقل السلع إلى الأسواق في أنحاء البلد، ولا تزال أسعار الوقود والمواد الغذائية أعلى من مستويات ما قبل الحرب، كما أن أسعار السلع الأساسية المرتفعة يجعلها بعيدة عن متناول اليمنيين الأشد فقراً، كما أن فرض أسعار نقل تفوق المستويات المقبولة اقتصادياً يشكل إحدى المعوقات الأساسية للوصول إلى الغذاء.

-إعاقة الوصول إلى الغذاء من خلال التأخير والتعطيل في الموانئ، فالحصار الذي

1- http://www.almshhadalyemeni.com/8683

2- http://www.almersad.net/2013-10-31-22-27-27/7090-2017-04-01-00-36-15

٣- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**؛ وتقرير: "تحديث مستجدات الامن الغذائي في اليمن"، اكتوبر ٢٠١٦م.

فرضه العدوان ولد تأثيراً كبيراً على الاقتصاد وعلى الوضع الإنساني والوصول إلى الغذاء، فشحنات البضائع ومنها القمح التي تظل محتجزة في البحر أكثر من شهر، تكلف الاقتصاد اليمني غرامات تأخير يصل معدلها إلى ١٥٠٠٠ دولار في اليوم، وتتسبب في رفع أسعار السلع والغذائية منها مما يضاعف من أزمة الغذاء المتفاقمة والتي يواجهها اليمنيون.

- خلقت القيود المفروضة على الواردات نقصاً شديداً في البذور والمبيدات الحشرية الزراعية؛ وانخفاض المخزون، حيث يؤثر الافتقار إلى الإمدادات الزراعية تأثيراً مدمراً على الإنتاج الغذائي.
- كان تفريغ السفن في ميناء الحديدة يستغرق ما بين ١-٢ يوم في الماضي، ولكن مع تدمير الرافعات أصبحت المدة تتراوح ما بين ٦-٨ أيام مما يؤدي إلى تشكل طوابير طويلة من السفن تستمر لحوالي (٣٠ - ٤٠ يوماً) الأمر الذي يسبب نفقات إضافية ورفع في أسعار السلع في السوق المحلي.
- التجار يستوردون السلع بالعملة الأجنبية بعد الحصول عليها من السوق الموازي الذي يشهد تقلبات وعدم استقرار في أسعار الصرف، وذلك يضيف على التكاليف ويرفع أسعار السلع في السوق المحلي.
- ارتفاع تكاليف تأمين السفن بشكل كبير بسبب المخاطر المصاحبة للإبحار إلى الموانئ اليمنية.
- إن الوصول الفعلي إلى الأسواق يمثل إحدى العقبات الرئيسية وخاصة في المحافظات الأكثر تضرراً من الحرب، فالبنية التحتية المدمرة من طرق وجسور أثر سلباً على نقل وتوزيع الأغذية وأدى إلى زيادة الأسعار وعدم توفر بعض السلع الغذائية بشكل منتظم، ما يمثل أبرز العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي.

تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية

الكهرباء: تعتبر الطاقة الكهربائية محركاً أساسياً لعملية التنمية، ومدخلاً هاماً للوصول إلى الغذاء، ومنذ مارس ٢٠١٥م تفاقمت أوضاع قطاع الكهرباء بل توقف بصورة نهائية في معظم المحافظات، حيث تعرضت البنية التحتية لقطاع الكهرباء لأضرار ودمار كبيرين في مكوناتها وبالتالي حرم المواطنون من الاستفادة منها.

النفط والغاز: يلعب قطاع إنتاج النفط الخام والغاز أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية في اليمن حيث تقدر مساهمته بحوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م. وخلال العام ٢٠١٥م انخفضت إلى ١٢,٦٪، وتمثل الصادرات النفطية أكثر من ٨٣.٣ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية، كما أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من٤٥.٣ ٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، كما يمثل النفط والغاز مورداً مهماً للنقد الأجنبي. وتشير البيانات الأولية إلى تراجع واردات الوقود بحوالي٦٠.٧ ٪ عام ٢٠١٥م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م بسبب القيود على الاستيراد ومحدودية النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود، كما أن توقف الإنتاج المحلي ولد الحاجة لاستيراد معظم احتياجات السوق المحلي من الوقود من الخارج. وتستهلك واردات الوقود مليارات الدولارات من النقد الأجنبي سنوياً، وبالتالي تساهم في استنفاد احتياطيات البلد من النقد الأجنبي. إن تراجع إنتاج النفط الخام في مقابل تزايد الاستهلاك المحلي وواردات المشتقات يؤدي إلى مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي. وبالتالي ضعف القدرة لتأمين الوصول للغذاء[١].

النظام الصحي: أدت الحرب منذ مارس ٢٠١٥م إلى تدمير النظام الصحي، حيث يظهر تقييم الوضع الصحي في ١٦ من أصل ٢٢ محافظة أن النظام الصحي يعمل بأقل من نصف طاقته، فمن أصل ٣.٥٠٧ مرفقاً صحياً يوجد حوالي ٤٥٪ فقط تعمل بطاقتها الكاملة، والبقية لا تعمل جزئياً أو كلياً، إضافة لذلك فإن ٦ من كل ١٠ مرافق صحية غير قادرة على توفير خدمات التغذية وصحة الطفل[٢].

وأصبحت الرعاية الطبية في اليمن تقتصر على أقل من ثلث عدد السكان، بينما أكثر من نصف المرافق الصحية فيها معطلة، ولم يتلقَ العاملون في مجال الصحة رواتبهم منذ عدة شهور، كما تواجه وكالات الإغاثة صعوبة في إيصال الإمدادات المنقذة للحياة للناس بسبب الحرب، ويموت في اليمن على الأقل طفل واحد كل عشر دقائق بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، مثل الإسهال وسوء التغذية والتهاب الجهاز التنفس. لقد أدت الحرب والعنف والنزاع إلى فقدان مكاسب كبيرة تَمكن اليمن من تحقيقها خلال العقد الماضي في مجال صحة وتغذية الأطفال، فقد انتشرت الأوبئة مثل الكوليرا والحصبة، ونظراً لتوفر

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٦م.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٩)، أكتوبر ٢٠١٦م.

عدد قليل من المرافق الصحية العاملة زاد تفشي هذه الأمراض ليشكل كارثة كبيرة على السكان والأطفال منهم على وجه الخصوص[1].

أبرز آثار تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية على الأمن الغذائي[2]:

-انخفاض إنتاج المنشآت الصناعية والخدمية بحوالي ٦٩٪.

-٢٢٪ من المنشآت أوقفت نشاطها نهائياً، و٥٪ علقت نشاطها مؤقتاً، و٣٢٪ خفضت دوامها إلى النصف، و٣٨٪ تمارس أعمالها بصورة متقطعة، في حين ٣٪ فقط من المنشآت تمارس أعمالها بصورة طبيعية.

-تعطل بعض مطاحن الحبوب والبعض تعمل عند مستويات متدنية للغاية، وبالتالي ارتفع سعر طحن الحبوب بشدة.

-إعاقة أنشطة ري ونقل وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية وارتفاع تكاليفها وأسعارها.

-تأثر واستهداف مرافق إنتاج الثلج وتخزين السمك، مما صعب تسويقه وانخفض إنتاج السمك وارتفعت أسعاره.

-إعاقة الأنشطة الاقتصادية والإنسانية، وتراجع فرص العمل والدخل.

-ارتفاع أسعار النقل بنسبة ٤٠٪ أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

-وفي عام ٢٠١٥م، أدى شحة الوقود الذي تزامن مع انقطاع الكهرباء إلى غياب شبه كلي للمياه من الشبكة العامة، ويحتاج ١٩ مليون شخص من اليمنيين للوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وتم اللجوء إلى المياه المنقولة بالشاحنات (وايتات) وبالتالي ارتفع سعر(وايت) الماء بحوالي ٢٠٠ - ٤٠٠ ٪ خلال العام ٢٠١٥م، مما حرم المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود من حقهم في الحصول على المياه.

القسم الثالث:

المساعدات الإنسانية والإغاثية

بلغ إجمالي تعهدات المانحين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م حوالي ١٠.٩ مليار دولار، سحب منها مبلغ ٤.٩ مليار دولار فقط وبما يمثل ٤٥.١٪ من إجمالي التعهدات خلال نفس الفترة،

1- https://www.unicef.org/arabic/media/24327_94162.html

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية** (أعداد متفرقة).

موزعة على قطاعات عدة تشمل: التعليم، الصحة، الأسماك، الكهرباء، الطرق، المياه، الصرف الصحي، والوضع الإنساني، إضافة إلى البرنامج العاجل لإعادة الإعمار ودعم الموازنة العامة للدولة، ودعم استقرار سعر الصرف، وكان معظم دعم المانحين في شكل منح بنسبة ٧٥٪ من إجمالي التعهدات بينما شكلت القروض الخارجية حوالي ٢٥٪ من إجمالي التعهدات[١].

تعليق تعهدات المانحين:

نظراً لمستجدات الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدها اليمن منذ مارس ٢٠١٥م، علق المانحون دعمهم لبلادنا عدا الدعم الإنساني الذي ارتفع لكنه يظل محدوداً للغاية لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة بسبب العدوان والحرب على اليمن.

ومن دون شك فقد ساهم تعليق الدعم من طرف المانحين الإقليميين والدوليين في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتوقف مشاريع التنمية ومنها مشاريع استراتيجية كانت تحت التنفيذ بل وتدمير بعضها، ما يعني عدم الاستفادة من تلك المشاريع والتضحية بما أنفق عليها من جهد ووقت ومال، إضافة إلى فقدان فرص العمل في تلك المشاريع.

لقد أدت الحرب الجارية على اليمن وتعليق دعم المانحين للبرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية إلى تعميق التحديات التنموية وتفشي الفقر وتفاقم الأوضاع المعيشية للسكان وحرمانهم من الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتظهر تجارب الدول الأخرى المتأثرة بالحروب بما فيها ليبيريا وسيراليون وأفغانستان أن الدعم المقدم من المانحين يمكن أن يساعد بصورة فعالة في تقوية الاستقرار وتعزيز فرص السلام والتنمية، ويلاحظ بشكل متزايد أن حشد الموارد المالية للفئات المتضررة والأطفال على وجه الخصوص، يمكن أن يساعد ليس فقط في حفظ حياتهم، ولكن أيضاً كسر حلقة الفقر الممتدة عبر الأجيال، وتحقيق فوائد إيجابية للاقتصاد والمجتمع.

نصيب الفرد من المساعدات التنموية:

لعب دعم المانحين دوراً هاماً في تمويل الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الانتقالية ٢٠١٢-٢٠١٤م، ومقارنة بدول أخرى، فإن نصيب الفرد اليمني من صافي المساعدات التنموية الرسمية يظل منخفضاً مقارنة بدول مشابهة للاقتصاد اليمني (نصيب الفرد اليمني من

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٦)، يوليو ٢٠١٦م.

المساعدات التنموية الرسمية لا يتجاوز ٤٤ دولار عام ٢٠١٤م)، وأن المساعدات التنموية تتدفق بمستويات عالية إلى الدول التي تمر بحروب ونزاعات، بينما علق المانحون دعمهم التنموي لليمن عام ٢٠١٥م رغم ارتفاع عدد السكان المحتاجين إلى مساعدة إنسانية من ١٥.٩ مليون فرد عام ٢٠١٤م إلى٢١.٢ مليون فرد عام ٢٠١٥م، وهذا يستدعي وفاء مجتمع المانحين بالتزاماته تجاه دعم اليمن أسوة بباقي الدول التي تمر بحروب ونزاعات[١].

النزوح الداخلي وتزايد الاحتياجات،

يقدر عدد السكان الذين نزحوا داخلياً نتيجة الحرب الجارية بحوالي ٢.١٨ مليون شخص في سبتمبر من عام ٢٠١٦، وأغلبهم (٥١ ٪) في محافظات حجة وتعز وصنعاء، وعند ترتيب احتياجات النازحين حسب الأولوية، كان ٦٦٪ من النازحين يحتاجون إلى الغذاء كأولوية أولى، و١٦٪ إلى مياه للشرب والنظافة، ويحتاج ١٠٪ إلى فرص عمل ودعم

شكل (٤): اتجاهات عدد النازحين داخلياً (بالمليون)

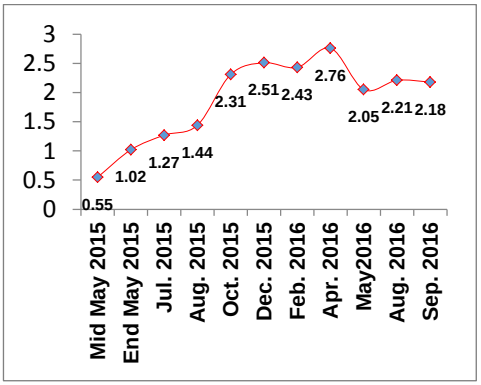

شكل (٥): الاحتياجات ذات الأولوية للنازحين

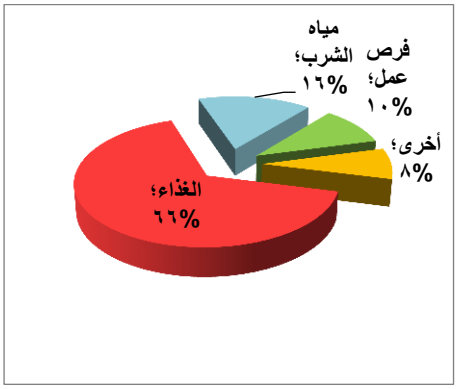

المصدر: التقرير الثالث عشر فريق التحركات السكانية (TFPM) ، مارس ٢٠١٧م.

مالي، إذ أن ٨٥٪ من النازحين اضطروا لمغادرة مناطقهم لفترة أكثر من سنة. ويعاني النازحون من فقدان سبل العيش، مما يعرضهم لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

تمويل الاحتياجات الغذائية والإنسانية:

ارتفع إجمالي الاحتياجات التمويلية لخطط الاستجابة الإنسانية في اليمن نظراً لتزايد الاحتياجات خلال الحرب المستمرة خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧م أكثر من ثلاثة أضعاف حيث بلغت ٢.٠٦٨ مليون دولار عام ٢٠١٧م.

١- المرجع السابق.

ومع ذلك، لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات الإنسانية حيث بلغت نسبة التمويل غير المغطى حوالي ٤٥٪ في المتوسط من إجمالي المتطلبات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧م، لترتفع هذه النسبة إلى ٥٥٪ خلال فترة الحرب ٢٠١٥-٢٠١٧م. ولا شك أن سد الفجوة التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية وتقديم الإعانات العينية والنقدية الكافية تعتبر ضرورة لتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية والأزمات الاقتصادية وإنقاذ حياة ملايين اليمنيين من الجوع. وعلى الرغم من ارتفاع حجم التمويلات من خارج خطة الاستجابة إلا أنها لا تلبي الاحتياجات المتزايدة لتوفير الغذاء والاحتياجات الإنسانية الإغاثية في ظل استمرار وتزايد تداعيات العدوان الخارجي والصراعات المسلحة التي تشهدها اليمن، وهذا يستدعي قيام المانحين بسد الفجوة التمويلية من أجل التخفيف من معاناة أطفال اليمن والأسر الفقيرة والمتضررة من الحرب.

شكل (٦): خطة الاستجابة الانسانية اليمن

التمويل خارج الخطة وداخل الخطة

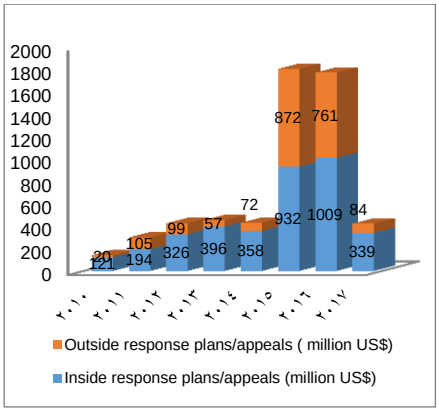

الاحتياجات التمويلية والفجوة

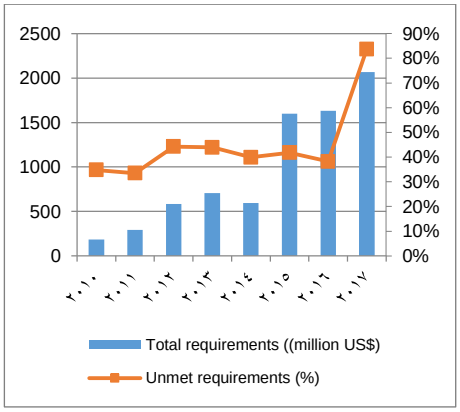

Source:https://fts.unocha.org/appeals/542/summary

الصعوبات والتحديات المتعلقة بوصول المساعدات والغذاء أثناء الطوارئ

- غياب الحيادية في الاستجابة لطوارئ الأمن الغذائي والتغذية: الاستجابات لوصول الفقراء إلى الغذاء لا تتوافق مع الاحتياجات.
- هيمنة المساعدة الغذائية: تمثل المساعدة الغذائية أكثر المجالات التي تستقطب تمويلاً في التدخلات الإنسانية.
- معوقات الوصول إلى السكان المحتاجين يكون في بعض الأحيان صعباً لأسباب عديدة منها: الأسباب الأمنية واستمرار العمليات العسكرية، وضعف البنية التحتية

وانعدام الأمن

-غياب قاعدة بيانات للتدخلات.

-غياب المهارات والخبرة أثناء الطوارئ.

وعموماً فإن المنح المالية التي تم التبرع بها لن تصل قريباً وفي العادة سيتم التأجيل والتسويف ولنا في مؤتمر المانحين بنيويورك عبرة، مع أن اليمن بحاجة إلى موقف دولي من الأمم المتحدة بوقف الحرب وفك الحصار بدلاً عن حشد الموارد المالية والشعب اليمني يتعرض للقتل والتدمير والتجويع، مع العلم أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد وجيوب الجوع آخذة في التزايد كل يوم، وبدون حشد المتطلبات التمويلية بصورة عاجلة، فإن مئات الآلاف من الأطفال والأمهات معرضون لمضاعفات سوء التغذية الحاد طويل المدى بما في ذلك المرض والموت.

القسم الرابع:

السياسات والإجراءات العاجلة وطويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في اليمن

قضية الأمن الغذائي والتغذية من القضايا التقاطعية التي يتطلب معالجتها استراتيجيات وبرامج تنموية طارئة وقصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وفيما يلي أهم التدخلات العاجلة لتفادي اتساع مشكلة انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية في اليمن:

القضايا الرئيسية	السياسات والأولــويات
التخفيف من انعدام الأمن الغذائي	١) رفع الحصار الاقتصادي الشامل. وإزالة القيود الماثلة أمام حركة التجارة الخارجية وخاصة استيراد الغذاء والوقود. ٢) ضمان استيراد السلع الغذائية الأساسية بسعر الصرف الرسمي. ٣) استئناف دعم المانحين لبرامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. ٤) زيادة الدعم الإنساني للنازحين والمناطق الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي. ٥) دعم سبل المعيشة والأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء ذي القيمة الغذائية العالية مع التركيز على المرأة الريفية. ٦) تحديث الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بالتركيز على سياسات الأمن الغذائي الطارئ. ٧) تحفيز استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل مضخات المياه الزراعية. ٨) استكمال تنفيذ مسح الأمن الغذائي من أجل توفير قاعدة بيانات فعلية.

القضايا الرئيسية	السياسات والأولــويات
	٩) زيادة حملات تقديم مكملات فيتامين (أ) ومكملات الحديد للأطفال والمرأة الحامل.
التخفيف من سوء التغذية	١) توسيع تدخلات التغذية مع التركيز على المناطق المتضررة. ٢) زيادة حملات الفرق المتنقلة لتقديم حزمة خدمات الصحة والتغذية المتكاملة إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم والنازحين. ٣) تقديم حزمة تدخلات قطاعية متكاملة (بما فيها المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والصحة والممارسات السليمة لتغذية الأطفال) في المناطق الأكثر تأثراً بسوء التغذية. ٤) إعطاء أولوية لتقديم المكملات الغذائية للأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات. ٥) فتح المراكز الصحية المغلقة لمعالجة الأطفال المصابين بسوء التغذية. ٦) توسيع تغطية برامج التغذية الموجودة حالياً مع إعطاء الأولوية لمناطق تركز سوء التغذية.
حشد الموارد والمتطلبات التمويلية	١) حشد المتطلبات التمويلية اللازمة للحد من انعدام الأمن الغذائي للفقراء والنازحين. ٢) دعوة المانحين لاستئناف تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق المستقرة أمنياً. وتمويل متطلبات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية من (مياه، كهرباء، رعاية صحية، تعليم). ٣) عقد اجتماعات دورية مع المانحين لاطلاعهم على الاحتياجات الإنسانية في اليمن وحثهم على زيادة دعمهم الإنساني بما يفي باحتياجات الفئات الفقيرة والمتضررة. ٤) زيادة مخصصات البرامج وثيقة الصلة بالتغذية مثل المياه والصحة وسبل المعيشة والنقد مقابل العمل. إضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء. ٥) تعزيز جهود توفير الدعم الإنساني للنازحين ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر. ٦) التنسيق مع المانحين لاستئناف دعم المشاريع التي تلامس حياة الفقراء مثل مشروع النقد مقابل العمل وغيره من مشاريع شبكة الأمان الاجتماعي. ٧) توفير نفقات التشغيل لمرافق تقديم خدمات التغذية وصحة الطفل. ٨) دفع مرتبات موظفي الدولة (٧٥ مليار ريال شهرياً) بانتظام. وحشد دعم المانحين للإعانات النقدية للحالات المقيدة في صندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ ٢٢.٧ مليار

القضايا الرئيسية	السياسات والأولـــويات
	ريال كل ثلاثة أشهر.
حشـــد التأييـــد والمناصرة	١) حشد الدعم الرسمي ودعم القطاع الخاص للأسر الأشد تضرراً من سوء التغذية. ٢) إعطاء مساحة كافية في الإعلام للقضايا الإنسانية والاقتصادية الحرجة بصورة مستمرة، ومنها جيوب المجاعة. ٣) رفع الوعي بالممارسات التغذية السليمة للأطفال.
في المدى المتوسط والطويل	٤) إعادة النظر في برامج دعم المانحين بحيث تعطى الأولوية للمناطق المنكوبة. ٥) تخصيص موارد مباشرة وكافية في الموازنة العامة للقيام بتدخلات متكاملة في التغذية والقطاعات ذات العلاقة. ٦) وضع مؤشرات التغذية ضمن برامج الحكومات بما يسمح للمواطن بمحاسبتها على الانجازات. ٧) تبني استراتيجية للتنمية المتوازنة الحساسة لانعدام الأمن الغذائي والتغذية. ٨) إعادة النظر في برامج التنمية المستقبلية بحيث تعطى أولوية لمناطق تهامة.

محور المقاومة وخارطة الشرق الأوسط:

إجهاض المشروع الصهيو - أميركي

أ. د. نسيب حطيط
أستاذ مشرف في معهد الدكتوراه للآداب والعلوم الاجتماعية والإعلام والفنون، الجامعة اللبنانية - لبنان
dr.nahoteit@hotmail.com
www.alnnasib.com

ظهر مصطلح (محور المقاومة) كمصطلح سياسي - عسكري مستجد ضمن المصطلحات السياسية والإعلامية المتداولة بخصوص قضايا منطقة الشرق الأوسط. حيث أصبح مفهوماً يعبّر عن محور مواجه للمشروع الأميركي المسمى (الشرق الأوسط الجديد) أو للمشروع الإسرائيلي الذي أطلقه الرئيس الإسرائيلي السابق (شمعون بيريز) في عام ١٩٩٢م. وقد سار هذا المشروع على قائمتين رئيسيتين تمثلت في حرب تموز عام ٢٠٠٦م ضد المقاومة في لبنان، وما يعرف بـ"الربيع العربي" في بدايات العام ٢٠١١م.

جاء الإعلان الصريح عن ولادة الشرق الأوسط الجديد على أنقاض الشرق الأوسط القديم على لسان (كونداليزا رايس) وزيرة الخارجية الأميركية في عهد المحافظين الجدد إبان ولاية جورج بوش (الابن)؛ عندما صرحت في مؤتمر صحفي خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦م بأن: "ما نراه هنا [في إشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان] ما هو إلا آلام المخاض لولادة الشرق الأوسط الجديد، ويجب أن نكون على يقين من أننا ندفع نحو شرق أوسط جديد ولن نعود إلى القديم".

الجدير بالإشارة هنا، أن مشروع الشرق الأوسط الجديد لا يختلف كثيراً عن مشروع

(الشرق الوسط الكبير) الذي طرحه الرئيس الإسرائيلي الأسبق (شمعون بيريز) عندما قال: "لقد جرّب العرب قيادة مصر للمنطقة مدة نصف قرن، فليجربوا قيادة إسرائيل إذاً"، وهذه - بالمناسبة - هي الرؤية ذاتها التي طرحها برنارد لويس منذ السبعينيات، والتي تبناها المحافظون الجدد وتدور السياسة الأميركية في إطارها[1]. وهي رؤية تسفر عن بعض تفاصيلها في العديد من الوثائق الأميركية الرسمية والكتابات والتصريحات الإعلامية، وفي ذلك يقول رالف بيترز: "سيستمر جنودنا رجالاً ونساءً في الحرب من أجل الأمن والسلام، ضد الإرهاب، من أجل فرصة نشر الديمقراطية، ومن أجل حرية الوصول إلى منابع النفط بمنطقة مقدر لها أن تحارب نفسها"[2]. وفي تأكيد على ما تتضمنه تلك الرؤية الأميركية من أبعاد تآمرية على محور المقاومة، يقول المعلق الأميركي (بول كريغ روبرتس) في مقال له بعنوان (الولايات المتحدة متواطئة مع إسرائيل في تحطيم لبنان): "إن ما نشاهده في الشرق الأوسط هو تحقُّق خطة المحافظين الجدد في تحطيم أي أثر للاستقلال العربي الإسلامي، والقضاء على أي معارضة للأجندة الإسرائيلية".

التعريف بمحور المقاومة:

كانت الركائز الأساسية لمحور المقاومة منذ العام ١٩٨٢م تتمثل في المقاومة في كلٍّ من: لبنان (حزب الله) وسوريا والجمهورية الإسلامية في إيران. لكن مصطلح (محور المقاومة) لم يتبلور بشكل جدي وميداني إلا بعد انطلاق ما سمي الثورات العربية أو (الربيع العربي)، حيث اشترك الثلاثي المقاوم (سوريا – إيران – حزب الله) في ميدان عسكري واحد (الجغرافيا السورية)، وذلك بعد أن كان قد اشترك - بشكل أكثر وضوحاً - في القتال في لبنان إبان الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م، حيث قاتل الجيش السوري إلى جانب المقاومة اللبنانية ودخلت طلائع الحرس الثوري إلى لبنان من مدينة بعلبك حيث أطلق ما سمي (المقاومة الإسلامية – حزب الله).

لقد توسع محور المقاومة بعد الثورات العربية والغزو الأميركي للعراق، وبعد الأحداث اليمنية والغزو السعودي لليمن، حيث زادت ركائز المحور وتحولت من ثلاثية إلى خماسية:

١- عمر الحسان، **الديمقراطية الجديدة**، عمّان، أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٢- رالف بيترز هو ضابط أميركي متقاعد من الاستخبارات العسكرية، وضع مخططاً لإعادة تقسيم الشرق الأوسط في مقال نشر بمجلة القوات المسلحة الأميركية في عدد شهر يونيو ٢٠٠٦م.

إيران، سوريا، العراق (الحشد الشعبي)، لبنان (حزب الله)، اليمن (أنصار الله والجيش اليمني)، فأصبح المحور يضم خمس دول وثلاث حركات مقاومة رديفة. وتوسعت بذلك جغرافيا محور المقاومة؛ فبعد أن كان ضمن الجغرافيا اللبنانية والسورية (من دول الطوق للعدو الإسرائيلي)، صار له عمق جغرافي وبشري وقدرات عسكرية كبيرة وتوسُّع جيوسياسي واقتصادي مؤثر عالمياً، حيث تمتلك بعض دوله مضائق بحرية استراتيجية تتحكم في طرق نقل النفط والتجارة الدولية (مضيق هرمز في إيران، مضيق باب المندب في اليمن)، ويمتلك البعض الآخر حدوداً مباشرة مع الكيان الصهيوني ويشكل تهديداً مباشراً له (سوريا، لبنان)، كما يبلغ تعداد سكان محور المقاومة حوالي (١٥٠ مليون نسمة)، وتتميز مجتمعاته بزيادة نسبة الشباب في الميدان العام.

التعريف الجغرافي للشرق الأوسط:

الشرق الأوسط هو المنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان غرب آسيا ومصر[1]، وتطلّ على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي. وتعود التسمية الأولى للشرق الأوسط إلى الإنكليز (مكتب الهند البريطاني) الذين أطلقوها على المنطقة في خمسينات القرن التاسع عشر. وتمثّل منطقة الشرق الأوسط ما يعرف بالعالم القديم، وهي المنطقة التي احتضنت الرسالات السماوية الثلاث (اليهودية، المسيحية، الإسلام).

التعريف بالشرق الأوسط الجديد:

أصدر رئيس الكيان الصهيوني (السابق) شمعون بيريز في العام ١٩٩٣م كتاباً بعنوان: (الشرق الأوسط الكبير)، وكان بمثابة توصيات للمدير الإقليمي المنتدب من قبل أميركا لقيادة العالم العربي، لكي يجعل منها خريطة طريق لإحداث تغيير في أنظمة الدول العربية والإسلامية بهدف الإبقاء على الهيمنة. ويتضمن الكتاب عدة أفكار وتوصيات منها:

- دمقرطة العالم العربي (نشر الديمقراطية التي تخدم المشروع (الأميركي – الصهيوني).
- محو الهوية الوطنية والجذور التاريخية.
- إنشاء مجتمع معرفي (وفق النظرة الصهيو- أميركية)

١- (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، العراق، الكويت، اليمن، إيران، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، تركيا، الأردن).

- إشراك المرأة في الحكم والقرار (وفق النظرة الغربية).
- إقامة سوق عربية إسرائيلية مشتركة تكون تحت هيمنة الكيان الصهيوني.
- تزاوج العقل الصهيوني (الذكي وفق نظرة بيريز) مع المال والنفط العربي.

لقد صرّح شمعون بيريز خلال زيارة له إلى واشنطن بأن مصلحة إسرائيل هي دعم ومساعدة ما سمي الربيع العربي أو الصحوات العربية؛ حيث يقول: "إن انتشار الديموقراطية في المنطقة يمكن أن يحسّن بشكل كبير الوضع في إسرائيل". كما ورد في تصريح لبيريز بعد لقاء في الكابيتول مع مسؤولي الكونغرس قوله: "نعتقد أن الصحوة التي يشهدها العالم العربي فرصة كبيرة، وعلينا بذل كل ما نستطيع لمساعدة من يسعون إلى الحرية والكرامة في حياتهم". وقال أيضاً أمام الصحافيين: "في الوقت الذي يصبح فيه العالم العربي حراً ومنفتحاً ومسالماً فإنها ستكون لحظة تغيير كبيرة في العالم وفي تاريخ الشرق الأوسط".

فيما كانت الحرب العراقية - الإيرانية مستعرة عام ١٩٨٠م صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي (بريجنسكي) بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن [١٩٨٠م] هي كيف يمكن **من** جديد تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس-بيكو". وبالفعل فقد اشتعلت حرب الخليج الثانية بتشجيع أميركي للرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت عام ١٩٩٠م. عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) باشر المؤرخ الصهيوني (برنارد لويس) بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً كلاً على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. وقد أرفق بمشروعه المفصّل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح (بريجنسكي) الخاص بتسعير حرب خليجية ثانية تستطيع الولايات المتحدة من خلالها تصحيح حدود سايكس – بيكو، بحيث يكون هذا التصحيح متسقاً مع الصالح الصهيو- أمريكي. وقد اعتمدت أميركا هذا المشروع في عام

١٩٨٣م، حيث وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور برنارد لويس، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة. وتم تعديل اسمه واستبدال "الكبير" بـ"الجديد" لترك الباب مفتوحاً لتمدده الجغرافي وفق النتائج وتحقيق الأهداف والقدرة الأميركية على التوسعة والإدارة الناجحة له لتفتيت العالم الإسلامي.

كشرط لانسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧م، صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي على تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظةً كردية، وقد نال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠م، والمعروف عقب احتلال العراق في مارس- أبريل ٢٠٠٣م أن دستور "بريمر" وحلفاءه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: (شيعية في الجنوب)، (سنية في الوسط)، (كردية في الشمال).

الجغرافيا الاستراتيجية للمحور المقاوم:

تتوزع جهات محور المقاومة الخماسية (إيران – سوريا – اليمن – العراق – لبنان) على جغرافيا الشرق الأوسط في الجنوب والشرق، وتمسك باثنين من المضائق هرمز (إيران) وباب المندب (اليمن)، وتجاور المضيق الثالث (مضيق البوسفور) من خلال الساحل السوري؛ ولذا فهي تمتلك موقعاً استراتيجياً على مستوى المنافذ البحرية الطبيعية للمنطقة والتي تتحكم بخطوط النفط العالمية وكذلك حركة التجارة العالمية، حيث إن باب المندب تمر فيه نسبة ٧٪ من التجارة العالمية بالإضافة لإمدادات النفط حيث يُنقَل عبره ٣.٨ مليون برميل نفط يومياً، أي ما يعادل ٦.٧ في المائة من مجمل تجارة النفط العالمية[١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن باب المندب يتحكم بالبوابة البحرية للبحر الأحمر، وبالتالي يهدد التجارة وحرية الملاحة للعدو الإسرائيلي، وكان بن غوريون (الرئيس الإسرائيلي وأبو الدولة الإسرائيلية) يسعى للسيطرة على منفذ البحر الأحمر حيث يقول عنه بأنه: "الطريق الوحيد لاتصال إسرائيل بشرق الكرة الأرضية"، وأنه: "المنفذ الوحيد لنجاة إسرائيل من

١- يُقّدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين بأكثر من ٢١٠٠٠ قطعة بحرية سنوياً (٥٧ قطعة يومياً).

الحصار الاقتصادي والتجاري والملاحة البحرية سيكون البحر الأحمر إذا قامت الدول العربية بحصار إسرائيل"، كما يضيف: "إن بوابة إسرائيل على القارة الأفريقية تتمثل بالبحر الأحمر". ولذا نرى اليوم الجهد الإسرائيلي المستميت من أجل السيطرة على جزيرتي(تيران وصنافير) المصريتين، وذلك بطريقة غير مباشرة عبر تنازل مصر عنها للسعودية والتي ستضعها عملياً بتصرف وخدمة العدو الإسرائيلي على أن يكون القناع هو العلم السعودي.

إن الدعامة (المستجدة) لمحور المقاومة المتمثلة بالدعامة اليمنية قد أعطت زخماً وقوة كانت غير محسوبة أميركياً وإسرائيلياً أو على الأقل لم يظنوا أنها ستكون بهذه الفعالية والخطورة. ويمكن القول إن المشروع الأميركي للشرق الأوسط والمشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد قد تلقى ضربة مزدوجة على الرأس من الجبهة اليمنية.

المؤثرات في إسقاط المشروع الأميركي:

يمكن القول إن السبب الرئيس في إسقاط المشروع الأميركي في الشرق الأوسط وبالتالي تحجيمه دولياً يكاد ينحصر ابتداءً بمحور المقاومة، وذلك عبر التصدي والصمود أمام الحرب العالمية على المقاومة في الميدان السوري والذي استطاع مشاغلة المشروع الأميركي وحيداً في سوريا قبل أن يلتحق الروس عام ٢٠١٥م بمحور المقاومة وبشكل خجول بدايةً، والذي سبقه استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لأكثر من مرة وليس بالشكل المطلوب، وبعد انضمام روسيا إلى محور المقاومة كحليف "انتقائي" تعززت القدرات لدى محور المقاومة فأُعطي الصراع بعداً دولياً بعدما تطور من المحلي إلى الإقليمي، وبعدما تم تحريك الميدانين العراقي واليمني، فقد تم إنهاك الأدوات الإقليمية للمشروع الأميركي في خضم تبعات عدوانها على اليمن، وهذا ما خفّف عن محور المقاومة في الساحة السورية خصوصاً والعراقية.

إفشال المشروع الأميركي وتقطيع الأوصال:

إن الهدف الرئيسي للمشروع الأميركي يتمثل بقطع طريق إمداد المقاومة والتواصل بين (طهران – بغداد – دمشق – بيروت)، ليسهل عملية حصار المقاومة في لبنان التي تشكل القلق الرئيسي والتهديد الحقيقي الواقعي والمخيف للعدو الإسرائيلي، وبعد فشل حرب

تموز ٢٠٠٦م في هزيمة المقاومة تحولت أميركا إلى ضرب المفصل الاستراتيجي للمقاومة المتمثل بسوريا بعد تأمين الأميركيين للساحة العراقية واعتقادهم أنها تحت سيطرتهم وخارج سيطرة لمحور المقاومة، وذلك بسبب وجود الأكراد المتحالفين مع أميركا بانتظار الانفصال وتأسيس دولتهم الكردية، وبسبب الفتنة المذهبية التي أشعلها الأميركيون بعد غزو العراق، وبسبب تشتت الصف الشيعي وعدم وحدته وافتقاره للقوة العسكرية الموحدة، وعدم وجود جيش عراقي حقيقي موّحد وذي عقيدة قتالية واضحة، وبالتالي اعتبروا العراق منطقة فاصلة بين إيران وسوريا، وتم تأمين قطع الطريق في الجغرافيا العراقية، وتوجهت أميركا لسوريا لقطع الطريق بمسافة أطول، وللتواجد قرب الحدود اللبنانية – السورية، وحصر المقاومة بين فكي كماشة (إسرائيل في الجنوب وأميركا وأدواتها في الشرق والشمال)، يضاف إليها الطابور السياسي المؤيد للمشروع الأميركي المتمثل بقوى ١٤ آذار مدعوماً بالنازحين السوريين (المسلحين) وبالمخيمات الفلسطينية التي ستسخرها حركة حماس لصالح الانقلاب على المقاومة كما فعلت في سوريا مباشرة وبشكل غير مباشر.

لقد استطاع محور المقاومة إفشال المشروع الأميركي في الساحتين العراقية والسورية، ففي سوريا صمد محور المقاومة ما يقارب سبع سنوات، واستنزف كل القدرات للمحور الأميركي، واستوعب كل السيناريوهات وأفشل كل الخطط وأحرق كل الأوراق الأميركية المدنية والسياسية والعسكرية والمذهبية والكيماوية والاقتصادية، بحيث إن لعبة الشطرنج في سوريا بين محوري المقاومة والأميركيين لا زالت مستمرة طوال سبع سنوات، والآن بدل أن يُحاصَر الملك المقاوم (الرئيس الأسد)، فإن المحور المقاوم يكاد أن يقول للأميركيين "كش ملك"، فنتيجة صمود محور المقاومة في سوريا سقوط المشروع الأميركي في سوريا ضد المقاومة.

الساحة العراقية:

إن المفاجأة الكبيرة للمشروع الأميركي كانت في العراق، حيث اطمأن الأميركيون إلى إمساكهم بالساحة العراقية، وأن محور المقاومة غير قادر على اختراقها للأسباب التالية:

١ – عدم وجود دولة موحدة في العراق وتوزعها طائفياً على ثلاث جهات (السنة، الشيعة، الأكراد).

٢ - عدم وجود جيش عراقي حقيقي بعدما حلّ الأميركيون الجيش العراقي، ثم بدأ تجميعه ولمّ شمله ولكن ليس بالمستوى المطلوب.

٣ - وجود العنصر الكردي كحصان طروادة داخل العراق تحت عنوان: "دولة ضمن الدولة"، وارتباطه العضوي بالمشروع الأميركي كوجه آخر مقابل ومكمّل للدور والوظيفة التي يقوم بها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

٤ - تشتت القوى الوطنية العراقية خاصة في الدائرة الشيعية (تعدد الأحزاب، تعدد القيادات، الحداثة في العمل العسكري والسياسي بعد ١٤٠٠ عام من القهر)

٥ - وجود القوى التكفيرية من القاعدة ومواليدها وتحالفهم مع بقايا البعث العراقي والمخابرات الأميركية والبريطانية التي تعمل على إحداث الثقوب وحفر الخنادق في الوحدة الوطنية ومنع أي تقارب بين أطياف الشعب العراقي.

بعدما شعرت أميركا بأنها لا تستطيع الحسم في سوريا أوعزت للمارينز التكفيري (داعش) بغزو العراق، وقامت بتسهيل ما سمي "غزوة داعش" في يونيو ٢٠١٤م عبر الزعامات السنية – العراقية التي تآمرت وسلّمت الجغرافيا العراقية التي سيطرت (داعش) عليها خلال أيام، والتي لم يكن عديدها "كافياً" لتغطية الجغرافيا التي احتلتها، والتي كان جنودها في أغلبيتهم من العراقيين إما بسبب العصبية المذهبية أو بسبب الدور التعبوي للبعث العراقي الذي يريد استغلال الظروف للعودة إلى الحكم في العراق .

الساحة اليمنية:

لقد حاولت الإدارة الأميركية بعد عجزها من حسم الميدان السوري لمصلحتها طيلة ثلاث سنوات (٢٠١١م – ٢٠١٤م) تشتيت قوى المقاومة وحرق المراحل عبر الهجوم المتعدد الرؤوس والمحاور من خلال الهجوم الشامل، ففتحت جبهتين إضافيتين للتعويض عن خسارتها وفشلها وعجزها عن تدمير المقاومة (سوريا) وقطع الطريق (حبل السرة) بين طهران وبيروت مروراً ببغداد ودمشق، فقامت بغزوة داعش في يونيو ٢٠١٤م في العراق لقطع الطريق والوصول للحدود الإيرانية عبر الجغرافيا العراقية، لكن الأهم والأخطر كان تكليف السعودية بغزو اليمن تحت عنوان التحالف الإسلامي الذي فشل فتم استبداله بالتحالف العربي المبتور الذي اقتصر على (السعودية، الإمارات، قطر)، وفي مرحلة لاحقة بالمرتزقة السودانيين والجماعات التكفيرية بهدف احتلال اليمن والسيطرة (بالمعطى الاقتصادي) على ثرواته

الوطنية من النفط والغاز والزراعة والأحجار الكريمة، وتأمين مصلحة العدو الإسرائيلي بالسيطرة على باب المندب والبحر الأحمر الذي يشكل "الرئة" الاستراتيجية لحفظ الأمن الإسرائيلي والتواصل مع العالم الخارجي والدخول إلى أفريقيا. وقد أثبت الشعب اليمني عبر جيشه الوطني وقواه الوطنية وفي مقدمتهم أنصار الله وحزب المؤتمر والقبائل اليمنية الشريفة قدرتهم على الصمود الأسطوري الذي يرتقي إلى مستوى تحقيق المستحيل أو المعجزة (برعاية الله سبحانه) ، وقد استطاع الإخوة اليمنيون إسقاط أهداف الخطة (ب) الأميركية - الوهابية - الصهيونية، وتحملوا هذا العبء الأكبر ودفعوا الأثمان الباهظة من شعبهم وتراثهم التاريخي.

الساحة السورية:

يمكن اعتبار الساحة السورية الميدان المركزي لإسقاط واستنزاف المشروع الأميركي بدون منازع، حيث تركزت ضربات المشروع الأميركي بكل أشكاله ووسائله وحروبه الناعمة والساخنة (العلنية منها والسرية) التي قاربت السبع سنوات، حيث اُستنزفت كل القوة الأميركية المتعددة الجنسيات والأنواع وبقيت سوريا هدفاً "أوحد" ومركزياً للهجوم الأميركي من العام ٢٠١١م حتى يونيو ٢٠١٤م عندما دفعت أميركا جحافلها التكفيرية (داعش) لغزوة العراق لقطع الطريق بين طهران وبيروت بدلاً من قطعها في سوريا، ثم أشعلت الحرب على اليمن في مارس ٢٠١٥م بقيادة السعودية "ظاهراً" وبقيادة أميركية في الحقيقة.

إن الساحة السورية كانت ساحة المعركة المركزية ضد المشروع الأميركي في المنطقة والذي لو نجح وفق التقديرات والمهل الزمنية التي حددها لكانت المنطقة قد سقطت بمجملها في القبضة الأميركية وبقيت روسيا محاصرة وعلى طريق التقسيم وكذلك إيران، ثم العمل على تثبيت الكيان الصهيوني كقائد ومرشد أوحد للكيانات الضعيفة المولودة من رحم الشرق الأوسط الجديد.

المحور الأميركي (الأدوات والوسائل):

إن المشروع الأميركي يعتمد على أدوات تنفيذية وفق وسائل وأعمال علنية وسرية، وتتوزع هذه الأدوات على عدة مستويات (نظامية، ميليشيا إرهابية ومسلحة، أحزاب، أطروحات

وفتاوى دينية)، ويمكن تقسيمها وفق الآتي:

١- الأنظمة والدول:

إن الأدوات التنفيذية للمشروع الأميركي على مستوى الدول والأنظمة الحاكمة تتمثل إقليمياً في الدول الآتية: (العدو الإسرائيلي، المملكة السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، البحرين، قطر)، وعلى المستوى الدولي: (فرنسا، بريطانيا، ...).

٢- الأحزاب والتنظيمات:

(جماعة الإخوان المسلمون، حزب التحرير، حزب العدالة والتنمية التركي، حزب الإصلاح اليمني، قوى ١٤ آذار في لبنان، المعارضات السورية المتعددة الولاءات، الجماعة الإسلامية، ....)

٣- الجماعات التكفيرية:

(القاعدة، داعش، جبهة النصرة، بوكو حرام، أنصار بيت المقدس في مصر، أكناف بيت المقدس في سوريا، أنصار الشريعة في تونس، الجماعة الليبية المقاتلة، ....).

٤- رجال الدين:

- الشيخ يوسف القرضاوي (رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين).
- الشيخ محمد العريفي، الشيخ صالح اللحيدان (السعودية).
- الشيخ عدنان العرعور (سوريا).
- الشيخ ياسر الحبيب (الكويت).
- هيئة علماء المسلمين (لبنان).

٥- أجهزة المخابرات:

وكالة المخابرات الأميركية (CIA)، المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، المخابرات البريطانية (SIS)[1]، المخابرات التركية (MIT)، ومعظم المخابرات الخليجية والعالمية.

٦- وسائل الإعلام:

(قناة الجزيرة القطرية، قناة العربية السعودية، قناة وصال، الفضائيات الإسرائيلية، وكالة أعماق التابعة لداعش، عربي ٢١، المستقبل اللبنانية، صحيفة الشرق الأوسط،

١- مما يثير الدهشة أو المصادفة المخطط لها أن الرمز المختصر لداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) بالإنكليزية هو (**ISIS**).

بالإضافة إلى عشرات الفضائيات والصحف والمواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفايسبوك وتويتر وغيرها).

محور المقاومة وإنهاء أدوات المشروع:

إن الإشارات المهمة والأساسية لفشل المشروع الأميركي في الشرق الأوسط تظهر عبر إنهاء وهزيمة الأدوات الأساسية التي تمثل العمود الفقري لهذا المشروع المتمثلة بالسلفية التكفيرية بنسخها الجديدة والمتطورة مثال داعش والنصرة وجماعة الإخوان المسلمين على مستوى الجماعات والتنظيمات. وقد تولت مهمة هزيمتهم قوى محور المقاومة في سوريا والعراق ولبنان بالتعاون مع إيران، ولكن الأهم في هزيمة المشروع هو استنزاف الأدوات الكبرى على صعيد الدول وفي مقدمتها السعودية والإمارات العربية وقطر، وقد تولت مهمة استنزافها وهزيمتها قوى المقاومة في اليمن التي صمدت في أصعب الظروف بالتلازم مع تآمر المجتمع الدولي وصمته الغير أخلاقي عن المجازر والحصار الغير الإنساني لأكثر من عشرين مليون يمني وذلك بالتنسيق مع العدو الإسرائيلي .

إن قطع الأذرع الأميركية المتمثلة بالجماعات التكفيرية التي يتعامل معها الجيش والمخابرات الأميركية ويعتبرها إحدى فرقه العسكرية خارج الحدود والتي يمكن تسميتها (المارينز التكفيري)[1] الذي تستند عليه الاستراتيجية الأميركية بما يسمى الحرب البديلة والتي أطلقها (زبغنيو بريجنسكي) مستشار الأمن الأميركي (الأسبق)، حيث يقول عن الاستراتيجية التي اتخذتها إدارة كارتر ضد السوفيات في عام ١٩٧٩م: "عندما سمعنا أن السوفيات دخلوا أفغانستان، أطلقنا على الفور عملية مزدوجة، وتناولت ردود الفعل الأولى المباشرة وفرض العقوبات التي تركز على الاتحاد السوفياتي، حيث أعد كل من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي قوائم طويلة من العقوبات والخطوات التي يتعين اتخاذها لزيادة التكاليف الدولية لقيام الاتحاد السوفياتي باحتلال أفغانستان. أما بالنسبة لرد الفعل المباشر، فقد سافرتُ لمدة شهر إلى باكستان بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، وذلك بهدف التنسيق مع الباكستانيين لوضع رد فعل سريع على الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وجعل السوفييت ينزفون إلى أقصى حد ممكن، طالما كان ذلك ممكناً وقد شاركنا في هذا الجهد بمعنى تعاوني مع السعوديين والمصريين والبريطانيين والصينيين، وبدأنا في تقديم

١- القاعدة والأفغان العرب.

الأسلحة إلى المجاهدين من مصادر مختلفة، على سبيل المثال، بعض الأسلحة السوفياتية من المصريين والصينيين[1].

لقد عاد بريجنسكي وطرح استراتيجية "قيادة العالم" بدل استراتيجية "السيطرة على العالم " بعد الفشل والخسائر التي منيت بها أميركا في غزو أفغانستان والعراق، وذلك في كتابه: (الاختيار بين السيطرة على العالم أو قيادة العالم). وترتكز نظريته على منظومة إسقاط الأنظمة من الداخل بعناوين خادعة كالإصلاح والديمقراطية أو القيم والحكم الديني، وتنصيب أنظمة كرتونية ضعيفة تقودها شخصيات ضعيفة ومرتبطة بالغرب وخاصة بالإدارة والمخابرات الأميركية، حيث تديرها أميركا من الخلف وتبقى هذه الأنظمة في مواجهة الجمهور وحكمه وسلبه ثرواته الوطنية والعمل على محو هويته الوطنية في إطار العولمة الثقافية، واستباحة صناعته وإنتاجه المحلي وفق منظومة (اتفاقية التجارة العالمية). وقد نجحت أميركا في ذلك عبر "الثورات الملونة" في أكثر الساحات، وكادت تنجح في ساحات محور المقاومة.

محور المقاومة وإفشال منظومة الجماعات التكفيرية:

لقد اعتمدت أميركا منذ ثمانينات القرن الماضي أسلوب تفجير الدول والأنظمة والمخيمات، وتنفيذ سياستها العدوانية عبر الجماعات التكفيرية في مصر والجماعات الإسلامية (التكفير والهجرة، الإخوان المسلمون)، وفي التسعينات في الجزائر بما عرف بـ"العشرية السوداء"[2] (الجماعات التكفيرية، الجيش الإسلامي للإنقاذ، ...)، ثم ما عرف بـ"الأفغان العرب" في أفغانستان من خلال "الرحم" الرئيس المعروف باسم (القاعدة) بقيادة أسامة بن لادن ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان، ومن ثم غزو العراق، حتى أصبحت الجماعات التكفيرية والخطاب الديني المتشدد يسيطر على المنطقة حوالى أربعة عقود، وذلك لتحقيق هدفين اثنين:

- إنجاز الحروب لصالح أميركا دون كلفة بشرية أميركية.
- إشعال الفتنة المذهبية وتفجير الإسلام من الداخل ودعم الحركة الوهابية للسيطرة

١- مقابلة أجرتها شبكة CNN، **أرشيف الأمن القومي**، ١٩٩٧م.

٢- الحرب الأهلية الجزائرية أو العشرية السوداء في الجزائر (١٩٩٢م – ٢٠٠٢م) هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري وفصائل متعددة تتبنى أفكار موالية لـ (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، منها الجماعة الإسلامية المسلحة والحركة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح والجيش الإسلامي للإنقاذ وهو الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد بلغ عدد الضحايا ما يقارب مائتي ألف ضحية.

على المذاهب الإسلامية السنية والشيعية بمذاهبها المتعددة للتمكن من السيطرة على الخطاب والفتوى الدينية وتطويعها لصالح المصالح الأميركية والصهيونية، ومحو الهوية الإسلامية واصطناع (الإسلامو- فوبيا) العالمية بعد ما نجحت في تفكيك الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري والجهوي.

لقد استطاع محور المقاومة النجاة من الفتنة المذهبية والصراع الديني وإبقاء الصراع في النطاق السياسي عبر اجتناب الخطاب المذهبي والبقاء في خندق التأييد والدعم للمقاومة الفلسطينية (السنية) بالرغم من كل الطعنات التي وجهت من قبلها لأطراف هذا المحور. بالإضافة إلى انكشاف "عورة" المشروع الأميركي برحمة إلهية من خلال الصراع المستمر في ليبيا الواقعة تحت السيطرة الأميركية وحلفائها من الغربيين والعرب، حيث لا وجود للشيعة أو إيران في ساحتها، وكذلك في مصر بين الجيش المصري (السني) وبين الجماعات التكفيرية (أنصار بيت المقدس، الإخوان المسلمون) من السنة أيضاً، وكذلك في الصومال وفي تونس (الجيش التونسي وأنصار الشريعة)؛ مما دحض كل الادعاءات الأميركية والوهابية إن الجماعات التكفيرية تقاتل لنصرة أهل السنة واسترداد حقوقهم، فكانت النتيجة أن الأقوى من أهل السنة قد دفعوا أثماناً باهظة تكاد تجاوز ما دفعته بقية المذاهب والطوائف وتعرضت من "حماتها" المخادعين والكذبة إلى القتل والاغتصاب والتكفير بدل الحماية والرعاية.

محور المقاومة والبحور الأربعة:

-البحر الأبيض المتوسط

-البحر الأحمر

-بحر العرب (المحيط الهادي).

-بحر قزوين.

يعتقد البعض أن دور المحور الإقليمي إما موضعي (وطني) وإما إقليمي فقط، وأنه بعيد عن التأثير الدولي، وهذا مجافٍ للحقيقة والوقائع، وبسبب اشتغال الإعلام والمراقبين بالمعارك الميدانية الساخنة في منطقة الشرق الأوسط. ولكن الوقائع التاريخية والمعاصرة والتي جعلت من العالم "قرية كونية" بسبب العولمة، تشطب من القاموس السياسي والاقتصادي ما يسمى الجهات المعزولة أو الإقليمية وتتعامل مع أي جغرافيا بأنها جغرافيا عالمية وليست جهوية أو إقليمية فقط بسبب تشابك المصالح الدولية وطرق التجارة العالمية

ومنابع الطاقة. وقد استطاعت أميركا بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية تقاسم النفوذ والتواجد في الشرق الأوسط مع الاتحاد السوفياتي، ثم حققت أميركا الأرجحية على روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ومن خلال سيطرتها السياسية والأمنية على منابع النفط في منطقة الخليج خصوصاً ربحت أوراق الاقتصادي على أوروبا واليابان والصين.

إن هذه المضائق والبحور الأربعة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر قزوين، وبحر العرب) بما تشكله من شريان حيوي للتجارة العالمية وإمدادات النفط، تجعل من محور المقاومة شريكاً مؤثراً في استقرار الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الإمساك بورقة اقتصادية عالمية وإقليمية تستطيع من خلالها حماية مصالحها الاقتصادية وفق توازن الخسارة المتبادلة أو الربح المتبادل. وبما إن السياسة مرتبطة بالاقتصاد والذي يتأثر بدوره بالأمن، فإن هذا الترابط التسلسلي يجعل للموقع الجيو - سياسي لأطراف المقاومة تأثيراً على المستوى السياسي الدولي، ويجعل دورها السياسي والاقتصادي يتجاوز موقعها الجغرافي الإقليمي.

محور المقاومة منظومة جديدة في الشرق الأوسط:

لقد عرف الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي منظومة إقليمية هي (جامعة الدول العربية) وذلك في العام ١٩٤٥م، وأضيف إليها كمنظومة مستقلة ما عرف بـ(مجلس التعاون الخليجي) الذي تأسس في العام ١٩٨١م، فيما تنتسب الدول الإسلامية إلى منظمة التعاون الإسلامي، ويمكن الحديث الآن إن منظومة جديدة هي (محور المقاومة) قد ولدت من الميدان العسكري والسياسي وتتمثل بدول وحركات محور المقاومة (إيران، سوريا، العراق، اليمن، لبنان)، ويمكن أن تتوسع مستقبلاً لتضم الجزائر بشكل خاص، وهي بحاجة لتتبلور أكثر في القادم من الأيام للترابط الاقتصادي والسياسي والثقافي بعدما ترسخت العلاقات الميدانية بكل أشكالها ولأول مرة في تاريخ العالم العربي أو الشرق الأوسط القديم.

الخلاصـــــة:

- إفشال المشروع الأميركي بإسقاط سوريا قلب محور المقاومة بعد سبع سنوات من الحرب العالمية عليها.
- إفشال تقسيم العراق بعد غزوة داعش للأراضي العراقية عام ٢٠١٤م لإقامة الإقليم

السني إلى جانب الإقليم الكردي الذي يعمل بالتعاون مع أميركا وبشكل خجول مع الكيان الصهيوني لإقامة دولة مستقلة مما يدفع العراقيين الشيعة للقبول بالأمر الواقع وإقامة دولة مستقلة أو القبول بالرجوع إلى الماضي والبقاء خارج الحكم.

- إنقاذ اليمن من القبضة الأميركية - السعودية- الإسرائيلية، وتهديد الداخل السعودي لأول مرة منذ حرب اليمن في ستينيات القرن الماضي ومنذ عهد الدولة السعودية.
- تأمين الحماية المعنوية والعسكرية لسلطنة عمان من الأطماع السعودية والإماراتية.
- قطع الأذرع العسكرية التكفيرية للإدارة والمخابرات الأميركية في العالم العربي.
- إعادة روسيا من البوابة السورية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد خروجها عند سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠م، مما أحدث بعض التوازن الدولي في المنطقة وكسر احتكار أميركا لمجلس الأمن وكذلك احتكار القرار السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط.
- توحيد جبهات المقاومة ومنع تقطيع الأوصال، ومنع الاستفراد وحصار قوى المقاومة في بلدانها لتسهيل القضاء عليها.
- القضاء على الحلم والمخطط الإسرائيلي بالتحكم بالبحر الأحمر كمنفذ إلى أفريقيا والعالم الخارجي، وتأمين للأمن الاستراتيجي الإسرائيلي للنجاة من أي حصار يمكن أن تفرضه الدول العربية المحيطة يوماً ما.
- كسر الادعاء الذي حاولت الجماعات التكفيرية وفي مقدمتها (داعش) والذي ثبتته في عقول الرأي العام بأنها لا تهزم ولا تستسلم.
- منع الفتنة المذهبية وكشف عورة المشروع الأميركي بأنه مشروع استعماري سياسي واقتصادي وأن الصراع هو سياسي بامتياز وليس صراعاً مذهبياً.
- تعميم نموذج المقاومة الشعبية (المقاومة الإسلامية في لبنان، الحشد الشعبي في العراق، أنصار الله واللجان الشعبية في اليمن، الدفاع الوطني في سوريا) إلى جانب الجيوش النظامية والحاضنة الشعبية التي ترفع الشعار الذهبي (جيش- شعب- مقاومة).
- إلغاء وإفشال الاستراتيجية الأميركية تحت عنوان: (قيادة العالم أم السيطرة عليه) التي أطلقها زبغنيو بريجنسكي.
- تأسيس منظومة إقليمية جديدة ولدت من الميدان العسكري والسياسي تتمثل بدول وحركات محور المقاومة (إيران، سوريا، العراق، اليمن، لبنان).

تحديات الاقتصاد اليمني

د. إبراهيم محمد المؤيد
باحث اقتصادي يمني

يعاني الاقتصاد اليمني - بصفة عامة - من ضعف موارده العامة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الإنتاج وتدني الصادرات، وذلك كنتاج لسوء الإدارة التي يعاني منها القطاع الحكومي. وعلى الرغم من طموحات ثورة الـ ٢١ من سبتمبر التي هدفت إلى إحداث إصلاحات في المجال الاقتصادي؛ فإن ما ترتب على العدوان السعودي الأمريكي منذ نهاية مارس ٢٠١٥م من آثار اقتصادية كارثية كان لها انعكاسات على المالية العامة والسياسة النقدية، قد زاد الأمر حِدَّة، حيث انتهج العدوان استراتيجية الحرب الاقتصادية الشاملة على كافة محاور ومجالات الاقتصاد القومي، وبمشاركةٍ من القوى الدولية ومؤسساتها المالية.

لقد هدف العدوان إلى الاستيلاء على كافة مصادر موارد الموازنة العام للدولة والسيطرة على مصادر موارد الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي، ليجر الاقتصاد اليمني إلى حلبة الفقر المدقع، متجاوزاً بذلك كافة القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية.

ستوضح الدراسة التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال الفترة (أبريل ٢٠١٥م - أغسطس ٢٠١٦م)، حيث تضمن التحدي الأول الآثار الناجمة عن العدوان التي أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة، وأثرت على السياسة النقدية، فيما تمثل التحدي الثاني في الأعباء التي خلفتها الحكومات السابقة على الموازنة العامة. كما ستحاول الدراسة تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية العليا في مواجهة تلك التحديات الاقتصادية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للعدوان على السياسة المالية والنقدية

١- آثار العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة:

يوضح الجدول والرسم البياني الآتيان حجم تأثير العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة:

البيان	العام		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
إجمالي الإيرادات	٢,٢٠٤,٧٥١	١,٠٢١,٢٧١	٨٧٧,٤٠٢
إيرادات الجمارك	١٠٩,٩٥٦	٦٦,٤١٠	٨٣,٥٩٨
إيرادات الضرائب	٥٣٥,٢٥٧	٤٠٥,٦١٢	٣٦٢,٦٢٧
إيرادات الضرائب من الفائدة على حساب الحكومة	–	٣٧,٤٩٧	٦٦,٥٩٣
إيرادات نفطية	١,٠٣٩,١٧٠	٢٣٧,٥٤٨	٥٣,٢١٠
إيرادات اعتمادات مركزية	٦٨,١٤٧	٢٧,٣٩٧	١٤,٧٥٩
إيرادات فائض الأرباح	١٧٣,٠٠٨	٥٢,٢٣٣	٢٧,٨٥٣
إيرادات فائض الأرباح من الفائدة على حساب الحكومة	–	١٤٩,٩٩١	٢٦٦,٣٧٢
إيرادات أخرى	١٤,٩٦١	٦,٨٧٤	٢,٣٩٠
المنح	٢١٨,٧٦٩	٣٧,٦٦٧	–
القروض	٤٥,٤٨٣	٤٢	–

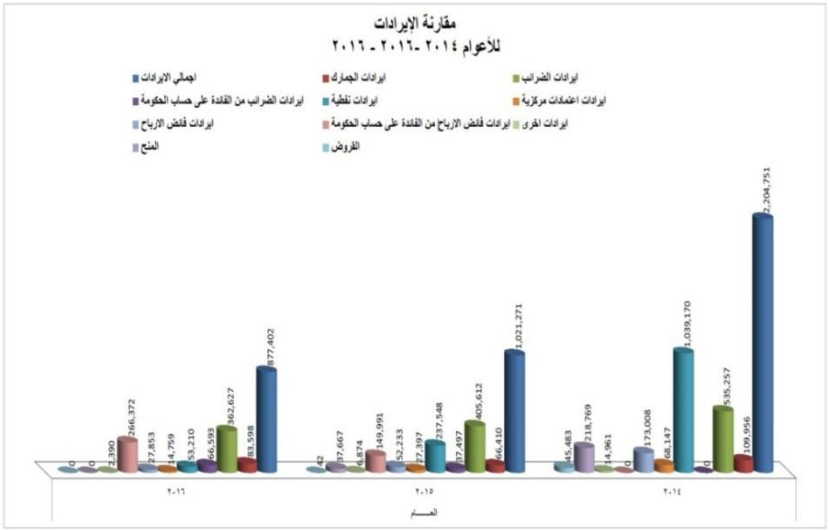

حيث توضح بيانات الجدول حجم الآثار المباشرة التي لحقت بالموازنة العامة نتيجة تدهور الأوعية الإيرادية؛ فقد تراجع إجمالي الإيرادات والمنح خلال العام ٢٠١٥م تراجعاً حاداً بمعدل (٥٣.١٪) أي أكثر من النصف، وانخفضت نسبة تغطيتها للنفقات العامة

من حوالي (٨٦.٤٪) عام ٢٠١٤م إلى حوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة تدهور كافة المصادر والأوعية الإيرادية الرئيسية. وتظهر البيانات أن العامل الرئيسي لترجع الإيرادات هو التراجع في الإيرادات النفطية بنسبة (٧٧.١٪)، وبالتالي تراجع وزنها النسبي من إجمالي الإيرادات العامة من حوالي (٤٦.٦٪) عام ٢٠١٤م، إلى حوالي (٢٢.٨٪) عام ٢٠١٥م، كما تراجعت الإيرادات الضريبية بحوالي (٢٣٪)، والإيرادات الأخرى بحوالي (٨٪)، والمنح بحوالي (٨٣.٤٪)، إلى جانب التراجع الكبير في السحب من القروض الخارجية.

في العام ٢٠١٦م تراجع الإيراد العام بمعدل (١٦.٦٪)، وتراجعت نسبة تغطيته للنفقات إلى حوالي (٥٠.٣٪) مقارنة بحوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥م؛ حيث تركز التراجع في الإيرادات النفطية بشكل رئيسي نتيجة التوقف النهائي لعائدات النفط والغاز فيما عدا الغاز المحلي (المنزلي) والذي يورد إلى مأرب من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، كما حصل تراجع بسيط في إيرادات مصلحة الضرائب جراء تراجع إيرادات ضرائب الدخل نتيجة تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة والقطاع العام بعد شهر أغسطس، وتراجع كذلك التمويل الخارجي من المنح والقروض بشكل كبير. في المقابل، حصل نمو محدود في الإيرادات الجمركية نتيجة تنفيذ حملة الترسيم للسيارات الغير مرسمة، كما ازدادت الإيرادات الذاتية غير النفطية وغير الضريبية بسبب زيادة حصة الدولة من فائض أرباح الوحدات الاقتصادية وتركزت في الحصة من البنك المركزي.

٢- آثار العدوان الاقتصادي على السياسة النقدية

أ -انخفاض تدفقات العملة الأجنبية:

أدى توقف تصدير النفط والغاز إلى توقف تدفق أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد، والذي كان يمثل كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٤م) ما نسبته (٢٣٪) من الناتج المحلي الاسمي و(٧٠٪) من عائدات الصادرات من السلع والخدمات و(٥٠٪) من عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي و(٧٠٪) من متحصلات البنك المركزي من النقد الأجنبي، و(٥١٪) من الإيرادات العامة لموازنة الدولة.

لقد كان للعدوان والحصار الاقتصادي العديد من التأثيرات على السياسة النقدية، منها:

- انخفاض عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي من (١٩,٢) مليار دولار عام ٢٠١٤م

إلى (٦,٤) مليار دولار عام ٢٠١٥م، وبنسبة انخفاض تصل إلى (٦٦,٧٪).

- انخفاض عائدات الدولة من النقد الأجنبي نتيجة توقف تصدير النفط والغاز من (٣,٨١٧) ثلاثة مليار وثمانمائة وسبعة عشر مليون دولار عام ٢٠١٤م إلى (٨٠٢) ثمانمائة واثنين مليون دولار عام ٢٠١٥م، ثم إلى (٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٦م، وبنسب انخفاض (مقارنة بعام ٢٠١٤م) تصل إلى (٧٩٪) عام ٢٠١٥م و(٩٩,٣٪) عام٢٠١٦م.
- على الرغم من شهادة البنك الدولي وصندوق النقد الأجنبي على حيادية البنك المركزي اليمني في الصراع القائم؛ فإن العدوان عمل على الحد من قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية للدولة والحفاظ على مستوى سعر العملة الوطنية، حيث حاول إيقاف تدفقات النقد الأجنبي إلى البنك المركزي لعرقلة توفير احتياجات السوق المحلي من السلع الأساسية المستوردة، وذلك بهدف إيصال الاقتصاد القومي إلى مرحلة الانهيار والمجتمع إلى مرحلة المجاعة.

ب -فقدان البنك المركزي دوره في سحب السيولة النقدية من السوق المحلية:

تعد إيرادات الدولة من تصدير النفط والغاز بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة بالنقد الأجنبي، حيث توجه العملة الأجنبية لتلبية متطلبات السوق من السلع والمواد من خلال ضخ العملة الأجنبية إلى حسابات البنوك بالخارج لفتح اعتمادات لمستوردات القطاع التجاري والصناعي، ويتم إيداع مقابل قيمتها من العملة المحلية، كما يضخ البنك المركزي العملة الأجنبية للبنوك للعمل على سحب السيولة النقدية من السوق المحلية إلى القطاع البنكي. وقد أدى توقف تدفقات النقد الأجنبي إلى فقدان البنك المركزي أحد أهم أدواره لإدارة السياسة النقدية، والمتمثل بسحب السيولة النقدية من القطاع التجاري والخاص والأفراد، ما أدى إلى توجه السيولة النقدية من القطاع المصرفي إلى الصرافين أو الاحتفاظ بها لدى التجار في "البدرومات"، وهذا كان أحد عوامل ظهور أزمة السيولة النقدية.

مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، تشير الإحصائيات إلى ارتفاع إجمالي العرض النقدي خارج البنوك في العام ٢٠١٥م إلى حوالي ٢٧,٥٪ وبمبلغ (٢٢٢,٨) مليار ريال، كما أن هذه النسبة ارتفعت خلال الفترة (يناير – يونيو ٢٠١٦م) إلى (٢٩٨) مليار ريال، وهذا الأمر ترتب عليه ضغوط شديدة تعرضت له السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، وهو ما يحمل في طياته الدلالة على الاستهداف المنظم والمخطط له للورقة المصرفية.

ثانياً: أعباء الموازنة العامة

إلى جانب الآثار الناتجة عن العدوان على الاقتصاد اليمني، والمتمثلة في انخفاض الإيرادات، فإن هنالك أعباءً أثقلت كاهل الموازنة العامة نتيجة سياسات الحكومات السابقة. وسيتم توضيح أبرز تلك الأعباء من واقع تنفيذ الموازنة الفعلية للعام ٢٠١٤م، وذلك على النحو الآتي:

- **دعم المشتقات النفطية:** بلغ إجمالي دعم المشتقات النفطية في عام ٢٠١٤م حوالي (٤٧٩,٤١٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال، فيما بلغ ذلك الدعم في عام ٢٠١٥م (١٨,٧٨٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال.
- **فوائد الدين العام:** بلغ إجمالي فوائد الدين العام عام ٢٠١٤م حوالي (٥٢٤,٠٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال فيما بلغت تلك الفوائد في عام ٢٠١٥م (٤١٨,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وفي عام ٢٠١٦م (٤٤١,٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

يشكل دعم المشتقات النفطية ما يقارب ٢٠٪ من النفقات العامة في موازنة عام ٢٠١٤م، والذي تم التخلص منه بتحرير أسعار المشتقات النفطية. بينما ظلت فوائد الدين العام من النفقات المرهقة لموازنة الدولة نتيجة فشل السياسات السابقة في إدارة النظام المالي، وإدخال عمليات "الربا" في السياسية المالية والنقدية تنفيذاً لأجندة أجنبية تعمد إلى أن يظل الشعب مديوناً، وذلك على الرغم من توفر موارد كبيرة للدولة في السنوات السابقة لو كان تم تحصيها بطريقة صحيحة لاستطاعت أن تغطي النفقات الأساسية لمؤسسات الدولة دون الحاجة إلى تغطية العجز بالدين العام (أذون الخزانة)، حيث أصبحت مدفوعات فوائد الدين العام تمثل حوالي أكثر من ٢٢٪ من الإنفاق العام.

ثالثاً: الصمود في مواجهة الحرب الاقتصادية (تجربة اللجنة الثورية العليا)

فُرض العدوان على الشعب اليمني فجأة دون سابق إنذار، وألحق دماراً شاملاً في الجانب البشري وفي مقدرات الشعب من بنية تحتية وممتلكات الأفراد الخاصة ومنشآت تجارية وصناعية وزراعية. وأحدث ذلك بدوره اختلالاً اقتصادياً أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة، وانخفاض موارد النقد الأجنبي، إضافة إلى الأعباء التي أثقلت كاهل الموازنة العامة.

لقد تحملت اللجنة الثورية العليا مسؤولية إدارة البلاد في ظروف صعبة وبالغة التعقيد، حيث عملت خلال المرحلة (أبريل ٢٠١٥م - أغسطس ٢٠١٦م) على مواجهة كل التحديات الناشئة من العدوان المباشر المتمثل بالقصف والتدمير، وغير المباشر المتمثل بالحصار والإضرار بالاقتصاد القومي، وذلك من خلال الإشراف على تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية وعوائد الدولة الأخرى، بهدف توفير المقومات الأساسية من رواتب لجميع موظفي الدولة، والعمل على استمرار عمل جميع مؤسسات الدولة، ومواجهة العدوان في مختلف الجبهات العسكرية. وسنحاول تسليط الضوء على تلك الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية العليا من خلال ما يأتي:

١- متابعة تحصيل الإيرادات الجمركية:

سنوضح حجم الإيرادات الجمركية للأعوام: ٢٠١٤م - ٢٠١٥م - ٢٠١٦م، مع تحليل للجهود التي بذلت في تحصيل إيرادات الأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، على الرغم من الآثار التي ألحقتها الحرب الاقتصادية الشاملة على الاقتصاد اليمني:

العام	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
الإيرادات الجمركية	١٠٩,٨٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٤١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣,٥٩٨,٠٠٠,٠٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح حجم الإيرادات المحصلة وحجم الفارق. وللتوضيح أكثر عن الجهود التي بذلت في التحصيل ودلالتها بالنسبة للفارق، سنقارن في الجدول التالي بين الظروف التي كانت قائمة في عام ٢٠١٤م وتلك التي صاحبت تحصيل الإيرادات الجمركية للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، وذلك على النحو الآتي:

معيار المقارنة	الأوضاع خلال عام ٢٠١٤م	الأوضاع خلال الأعوام: ٢٠١٥م – ٢٠١٦م
عدد الدوائر الجمركية	(٤٧) دائرة جمركية.	خروج (٣٠) دائرة جمركية، منها دوائر: تحت سلطة قوات العدوان أبرزها: - جمرك المنطقة الحرة عدن. - جمرك الوديعة. - جمرك شحن. - جمرك المخاء. - جمرك ميناء المكلا. - جمرك مطار سيئون. - جمرك ميناء عدن.

معيار المقارنة	الأوضاع خلال عام ٢٠١٤م	الأوضاع خلال الأعوام: ٢٠١٥م – ٢٠١٦م
		وهنالك دوائر أخرى متوقفة أبرزها: - جمرك مطار صنعاء. - جمرك الطوال. - جمرك علب، وغيرها.
حجم النقد الأجنبي للواردات	بلغ إجمالي قيمة الواردات بالعملة الأجنبية (١٢,٥٠٠.٢) مليون دولار (ما يزيد عن اثني عشر مليار دولار ونصف)	بلغ إجمالي قيمة حجم الواردات للعام ٢٠١٥م (٦,٤٢٢,٨) مليون دولار (حوالي ستة مليار دولار ونصف)، وإجمالي قيمة الواردات للعام ٢٠١٦م (٦,٨٧٩) مليون دولار (حوالي سبعة مليار دولار).
التهرب الجمركي	كانت جميع الدوائر الجمركية تحت سيطرة مصلحة الجمارك.	تم إغراق السوق المحلية بالسلع الواردة من الخارج عبر منافذ: (الوديعة – عدن – المكلا – الشحن) لعدم تحصيل جميع الرسوم الجمركية القانونية في تلك المناطق وعلى وجه الخصوص في المكلا، ما أدى إلى دخول معظم البضائع عبر تلك المنافذ وأفقد خزينة الدولة مبالغ كبيرة.
الحصار للمنافذ البحرية والبرية والمطارات	دخول جميع السلع والمواد الخام ووسائل الإنتاج من جميع المنافذ بشكل طبيعي.	منع دخول السلع والمواد الأساسية والمشتقات النفطية والمواد الخام بشكل كلي في بداية العدوان أو بشكل جزئي فيما بعد.

من خلال ما تم توضيحه يتبين حجم التحديات التي أعاقت تحصيل الإيرادات الجمركية، ابتداءً من حجم قيمة الواردات التي انخفضت بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠١٤م، وكذلك العوامل الأخرى، وهذا ما يؤكد حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية والمؤسسات الإيرادية في تحصيل الإيرادات الجمركية، وصمودها أمام الحرب الاقتصادية بهدف توفير مرتبات موظفي الدولة. ومن المقارنة يتبين مؤشران:

أ- حجم الضعف في تحصيل الإيرادات للأعوام السابقة:

مقارنة حجم قيمة الواردات البالغ (١٢) مليار دولار عام ٢٠١٤م، وحجم قيمة الواردات البالغ (٦) مليار دولار عام ٢٠١٦م مع حجم الإيرادات البالغة عام ٢٠١٤م (١٠٩) مليار وحجم الإيرادات عام ٢٠١٦م البالغ (٨٠) مليار، علماً بأن مصلحة الجمارك اعتمدت في تحديدها للرسوم الجمركية على سعر الصرف الرسمي، ومن خلال هذه المقارنة يتبين حجم التهرب

الجمركي عام ٢٠١٤م، فإذا كان حجم الواردات (١٢) مليار فمن المفترض أن تكون الرسوم الجمركية تقريباً (٢٠٠) مليار عام ٢٠١٤م، وليس مائة مليار ريال.

ب- حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات:

بحسب الجدول أدناه، لو تم مقارنة حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٤م) مع حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٦م) على الرغم من اختلاف الأوضاع والظروف خلال نفس الفترة؛ لاتضح جلياً حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل موارد الدولة ومحاربة التهرب الجمركي والقضاء على الفساد، حيث تبين أن الفارق بسيط لا يتعدى نسبة ١٢٪، لو افترضنا أن الفارق حصيلة أحد الموانئ الواقعة تحت سيطرة قوات العدوان (ميناء عدن والمكلا)، فكم كان سيبلغ حجم الإيرادات لو كانت جميع المنافذ تورد إلى صنعاء، بالتأكيد مضاعفة.

إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٤م)	إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٦م)	الفارق
٧٤,٧٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,١٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٥٨,٠٠٠,٠٠٠

٢- متابعة تحصيل الإيرادات الضريبية:

يبين الجدول أدناه حجم الإيرادات الضريبية للأعوام (٢٠١٤م - ٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، مع الفارق وطبيعة الظروف التي تم التحصيل فيها، ومن خلاله يتبين الجهود التي بذلت في تحصيل موارد الدولة على الرغم من الظروف والتحديات وحجم الحرب الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

البيان	العام		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
حجم الإيرادات	٥٣٥,٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٣,٤٧١,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٩,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المحافظات تحت السيطرة	(٢٣) محافظة، إضافة إلى ديون المصلحة – وكبار المكلفين .	المحافظات تحت سيطرة قوات العدوان (٨) محافظات.	
الأضرار الناجمة عن القصف مباشر	لا يوجد	خسائر القطاع التجاري والصناعي بحسب تقرير غرفة التجارة والصناعة من بدء العدوان وحتى منتصف ٢٠١٦م بلغ (٣٩) مليار دولار.	

		– تم استهداف (١٩٦) مصنعاً ومنشأة صناعية وتجارية. –استهداف (٧) صوامع غلال. –استهدف (٥٤٦) مخزناً للأغذية. – استهدف (١٢٣) منشأة سياحية وفندقية. –استهدف (٢٤٠) محطة وقود. – عدد من شبكات الاتصالات. – توقف ما يزيد على (٣٥%) من المنشآت المتوسطة. – توقفت (٢٧%) من المنشآت الصغيرة. – سرحت المنشآت حوالي ٥٥% من عمالها حتى أكتوبر ٢٠١٥م. – استهدف (٥٤٣٣) موقعاً زراعياً وسمكياً. – استهدف (١٢٨) منشأة مائية. – مغادرة جميع الشركات الأجنبية النفطية.

من خلال هذا الجدول الذي أوضح الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة في عام ٢٠١٤ م (أثناء الظروف الطبيعية) مع حجم الإيرادات المحصلة خلال فترة العدوان للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، والذي تبين أن الفارق بحجم الإيرادات بسيط مقارنة بحجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الخاص والنشاط الصناعي والتجاري والزراعي، إضافة إلى الحصار البري والبحري والجوي. وتظهر آثار ذلك في انخفاض حجم قيمة الواردات إلى ٥٠٪ مقارنه بعام ٢٠١٤م، ما يعنى انخفاض حجم النشاط التجاري والصناعي إلى ٥٠٪ مما كان عليه عام ٢٠١٤م، وهذا يوضح جلياً الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات.

٣- صرف المرتبات لجميع موظفي الدولة حتى أغسطس ٢٠١٦م:

استهدف العدوان جميع موظفي الدولة في رواتبهم من خلال عملياته في حصار الموانئ والمطارات وتوقيف تصدير النفط والغاز، ويشكّل توقف هذه الأخيرة أحد أقوى أدوات الحرب الاقتصادية، حيث أفقد موازنة ٢٠١٥م ما يقارب (٨٠١,٥٦٢,٠٠٠) ثمانمائة وواحد مليار وخمسمائة واثنين وستين مليون ريال، كما فقدت موازنة عام ٢٠١٦م ما يقارب (٩٨٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعمائة وخمسة وثمانون مليار وتسعمائة مليون ريال تقريباً. وحجم ما فقدته الموازنة العامة بسبب توقف تصدير النفط الخام والغاز يعادل حجم نفقات الباب الأول في الموازنة العامة (المرتبات والأجور) البالغ (٩١٦,٤٨١,٠٠٠,٠٠٠) للعام ٢٠١٥م، وهو ما يؤكد استهداف العدوان توقيف مرتبات جميع موظفي الدولة في أولى مراحله؛ حيث يُقدر

موظفو الخدمة العامة (المدنية والعسكرية ووحدات القطاع العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة) بنحو (١٥٣٠٠٠٠) مليون وخمسمائة وثلاثون ألف موظف تقريباً، وفي ظل معدل الإعالة الاقتصادية المقدر بـ (٦٠٠٪) يقدر عدد السكان المتعيشين بدرجة رئيسية على دخولهم من المرتبات والأجور من الموازنة العامة بنحو (٩١٨٠٠٠٠) تسعة مليون ومائة وثمانين ألف نسمة، ما نسبته (٣١.٥٪) من إجمالي عدد السكان.

على الرغم من ذلك، وكما تبين سابقاً، فقد نجحت الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في متابعة تحصيل إيرادات الدولة بهدف توفير مرتبات جميع موظفي الدولة حتى في المناطق التي تحت سيطرة قوات العدوان.

٤- جهود أخرى:

- التخلص من عبء دعم المشتقات النفطية والذي كان يمثل نسبة ٢٠٪ تقريباً من نفقات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٤م، وذلك من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وفقاً لقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية والذي أيدته حكومة الإنقاذ في مذكرتها بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢م الموجهة لوزير النفط ووزير المالية والمتضمنة العمل بقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية.
- توجيه السيولة النقدية لوعاء واحد (مبيعات المشتقات النفطية) من يونيو ٢٠١٦م حتى ديسمبر ٢٠١٦م بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.
- تمويل تنفيذ امتحانات الشهادتين الثانوية والأساسية بعموم محافظات الجمهورية اليمنية للأعوام: (٢٠١٥م / ٢٠١٦م) و (٢٠١٦م / ٢٠١٧م).
- تقليص نفقات الباب الثاني للموازنة العامة من ٢٠٤ مليار ريال في العام ٢٠١٤م إلى ١٠٠ مليار في العام ٢٠١٦م.
- استمرار عمل مؤسسات الدولة رغم الظروف المصاحبة للعدوان والحصار ونزوح المواطنين والآثار المترتبة عليها.
- اعترافات مقدمة لمجلس الأمن الدولي في تقارير لمنظمات دولية تشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية خلال الفترة من أبريل ٢٠١٥م حتى أغسطس ٢٠١٦م، في مختلف الجوانب الاقتصادية والإنسانية والإدارية.
- الاعترافات الدولية بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية لتحييد عمل البنك المركزي

وتيسير صرف مرتبات جميع موظفي الدولة بما فيهم الموظفين في المناطق الواقعة تحت احتلال قوات العدوان.

مراجع ومصادر استند إليها الباحث:

- بيانات البنك المركزي للتنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للأعوام (٢٠١٤م – ٢٠١٥م – ٢٠١٦م).
- أحمد حجر، الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة.
- أحمد حجر، تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الوضع المالي.
- توقعات التطورات الاقتصادية والمالية في العام ٢٠١٧م، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، وزارة المالية.
- د. محمد علي عوض الحرازي، الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن وانعكاساتها على الوضع الإنساني.

محددات سيناريو الخروج من الحرب في اليمن:

"رؤية استشرافية عـــامة"

عبدالخالق النقيب
كاتب ومحلل سياسي.

ثمة إدراك دولي وإقليمي متزايد بأن استمرار الحرب والصراع بغية تحقيق أهداف سياسية في اليمن لم يعد ذا جدوى، وأن الحل السياسي انتقل من طور المساومة والابتزاز إلى واقع أصبح بموجبه بمثابة خيار حتمي ومطلب إقليمي ودولي، وأن هناك أيضاً ثمة محددات تبدو في الوقت الراهن أكثر استشرافاً لسيناريوهات الخروج من الحرب في اليمن.

في الوقت نفسه، تواجه التسوية السياسية في اليمن تحديات مزدوجة بشقيها الداخلي والخارجي، فالأبعاد الجيوسياسية لليمن مثلت مثار اهتمام وأولوية في أجندات النفوذ العالمي، وأدت إلى تباين إدارة القوى الإقليمية والدولية وطبيعة الدور التنافسي الذي تقوم به حيال حرب اليمن، وصولاً إلى استثمارها والتعاطي مع عواملها المؤثرة كأدوات اعتبارية فاعلة، تمريراً لمصالح تلك القوى وتحالفاتها التقسيمية على نطاق أوسع، دون أخذ الاعتبارات الإنسانية وجرائم الحرب على محمل الحسم كأولوية تستدعي فرض حالة من السلم والتدخل الإنساني والدولي الطارئ.

في خضم البيئة الداخلية المتعلقة بالتطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية على أرض الواقع اليمني، فشل عدوان التحالف العسكري السعودي في إجبار القوى الوطنية المناهضة (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفائهما) للجلوس على طاولة الحوار وفق

إملاءات التحالف وتصوراته للحل الذي يتفق مع منطق الهيمنة السياسية على اليمن بعد فشل محاولات الهيمنة بالقوة، وهو الأمر الذي دفع بالتحالف لمواصلة الاعتماد على القوة العسكرية وتبني مسارات بديلة لإعاقة الدور الأممي والتأثير على توجه الدول الراعية لعملية السلام في اليمن .

التسوية السياسية على وقع آلة الحرب:

عدم واقعية الحلول المطروحة ومحاولة فرض خيارات لا تتفق مع التطورات العسكرية والإنسانية على أرض الواقع اليمني، هو نوع من الالتفاف على أي تقارب في مسار التسوية السياسية لصالح القرار العسكري، وإبقاءٌ للملف اليمني مفتوحاً ومحكوماً عليه باستمرار الحرب والقتال بغطاء أممي.

- تعدُّد اللاعبين الإقليميين والدوليين وتناقض أجنداتهم في اليمن لايزال يمثل تهديداً محورياً للتسوية السياسية في اليمن.
- تتحكم دول التحالف العسكري الذي تتزعمه السعودية في أضخم ترسانة عسكرية، وباللعب على مدارات التأثير الدولي، لكن قدرتها فشلت في إجبار القوى الوطنية المناهضة لعدوانها بالجلوس على طاولة الحوار وفق إملاءات التحالف وتصوره للحل.
- تتعرض أنظمة التحالف العسكري لموجة انتقاد تتسع دائرتها على نحو متنامٍ، وتتوعدها منظمات دولية غير رسمية بملاحقة انتهاكاتها الإنسانية وجرائمها في اليمن، غير أن أنظمة التحالف الذي تقوده السعودية تجد ملاذاً في الأنظمة العالمية الموالية لها كـ"الولايات المتحدة والمملكة المتحدة"، أو أنظمة الدول التي ترغب بالارتباط معها كسوق ضخم لمنتجاتها من الأسلحة، ما يضيف مزيداً من التعقيد على مجريات الحرب والصراع في اليمن.
- إضعاف الدور الأممي في إدارة الملف اليمني يعود إلى تفوق دولتي التحالف (السعودية والإمارات) في استخدام القوة الناعمة (المال والتأثير) لملاءمة الدور الأممي والتأثير على توجه الدول الراعية للسلام وفق الاعتبارات الاستراتيجية لخطط التحالف العسكرية في مختلف مناطق ومدن اليمن، مما يقوض جهود تلك المنظمات ويجعلها تبدو مجرد إجراء شكلي لإيهام الرأي العام العالمي بأن هناك تحركاً سياسيّاً ومساعٍ

تصب باتجاه إحلال السلام في اليمن.

- مصير أي تسوية سياسية لم يعد مرتبطاً بمدى توافق الأطراف اليمنية، بل بمدى رغبة القوى العالمية ذات النفوذ، وقناعتها بأن الوقت قد حان لتسوية الملف اليمني وطي النزاع والحرب القائمة، ثم بمدى رغبة تحالف العدوان العسكري السعودي الذي يرى في التوجه نحو عملية سياسية تطوراً منطقياً لفشله الذريع في الحسم العسكري .

آفاق الخيارات والتوجهات المستقبلية للقوى الوطنية المناهضة للعدوان:

- تكثيف عمليات الهجوم العسكري داخل المناطق السعودية الجنوبية، ورفع منسوب الخطر الذي يتهددها ويطال أهداف عسكرية واقتصادية في العمق السعودي، باعتباره أكثر الأسباب استشرافاً لإجبار المملكة على الدخول في مفاوضات مباشرة وإعلانها إيقاف شن العمليات العسكرية على اليمن.
- رفع وتيرة الاستهداف العسكري وتوظيف استخدامه في دقة اصطياد الأهداف العسكرية النوعية التابعة لقوات التحالف لا سيما القطع البحرية والبارجات اللوجستية المقاتلة التابعة للتحالف، إضافة لاستهداف القواعد العسكرية التي تستخدمها التحالف في قيادة عملياتها العسكرية.
- تعزيز صلابة القوة العسكرية، وإيجاد قواسم قوة إضافية تؤسس لتماسك الجبهة الداخلية، وتفرض حالة تهديد دائمة تطال المرتزقة وحلفاء ومعسكرات التحالف الداخلية والخارجية.
- تحفيز التخاطب المباشر مع الدول الصديقة ذات الثقل الدولي والمتعاطفة مع قضية الشعب اليمني كروسيا والصين، باعتبارهما تتفهمان الحالة السياسية التي تم إغراق اليمن فيها، واستخدامها لاحقاً لشن عمليات عسكرية خارج قواعد وأخلاقيات الحرب.
- إعادة ضبط العلاقات والتواصل مع الدول المناهضة للتحالف السعودي الإماراتي، والاستفادة القصوى من أبعاد الأزمة الخليجية باعتبارها تحولاً مهمّاً، أسهمت قطر من خلالها إلى حد كبير في تعرية الأدوار السعودية والإماراتية، وكشف تورطها بجرائم حرب وانتهاكات إنسانية مروعة، إضافة لكشف فشلها المتواصل عسكرياً.
- الوضع الإنساني يتطلب العمل بتركيز أكبر، يصاحبه امتلاك رؤية بديلة تعمل على

تعطيل قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، أو العمل على تجميده للحد من معاناة الشعب اليمني وصولاً لإيقاف الحرب.

- فهم معطيات القوانين الدولية المحركة للقضية اليمنية داخلياً وخارجياً، إذ أن زحزحة الملف اليمني أممياً ودولياً يقتضي تجاوز معوقات القوانين الدولية، وتهيئة بيئة ملائمة أمام أي فرص دولية حقيقية قادمة.
- استيعاب الوعي المتزايد لأبناء الجنوب إزاء انكشاف المخططات الإماراتية الاحتلالية في جنوب الوطن، وباتت تمس سيادة وأراضي اليمن بشكل فاضح.

مقدمة:

بالنظر إلى الانكماش السياسي العالمي الحالي، لم تعد الحرب في اليمن أزمة يمكن فصلها بشكل جزئي أو كلي عن الأزمة العالمية وانعكاساتها على تعقيدات المشهد السياسي والعسكري في المنطقة، سواءً أكان ذلك بالبعد السياسي أم البعد الجيوستراتيجي، وهو ما كثف رغبة قوى النفوذ الخارجية في إسقاط أجنداتها المتعارضة على مجريات الحرب والحصار في اليمن كجزء من سياسات الإدارة الإمبريالية للمنطقة.

أسفر هذا التحوّل عن توغل الحرب اليمنية في أزمات متعددة وعميقة، وأدخل تبدلات إضافية على المشهد السياسي، وبدخول لاعبين إقليميين ودوليين في اليمن وفق أجندات متعارضة لها علاقة بحسابات الأبعاد الجيوسياسية حمايةً لمصالحها وحضورها في معادلة التأثير العالمي، وهو ما يمثل تهديداً جوهرياً لمستقبل التسوية السياسية في اليمن، ويحول دون تحقيق أي تقارب يمكن التعويل عليه في إحداث أي خرق جدي في جدار الجمود السياسي الراهن. حيث ترى قوى النفوذ الخارجية في استمرار المعارك فرصة ممكنة للعب دور أبرز يجري العمل عليه لربط تسوية الملعب اليمني بما ستؤول إليه ملفات المنطقة في سوريا والعراق وليبيا وقطر، وملاءمتها مع المشروعين السائدين والجاري تطبيقهما كأكثر التوجهات استشرافاً في المنطقة، وذلك بهدف خلق حالة سياسية منسجمة مع مشروع التطبيع الإسرائيلي ومشروع إعادة صياغة تحالفات المنطقة وترتيب وضعها العسكري والسياسي وفرضها على الواقع بناءً على توافق إرادة الأطراف الدولية ذات النفوذ والتأثير.

الجولات التي تم خوضها للتوصل إلى تسوية سياسية في اليمن ظلت بعيدة عن فضاءات الحل، وكلما اقتربت من مراحل اكتمال التشكل والنضج وبدأت باستشراف الحقائق

التي يجب التسليم بها ابتداءً ليتم البناء عليها في ذهاب الأطراف نحو أرضية صلبة ومتماسكة للحل، تعرضت مسارات التسوية لتعليق مفتعل وإيقاف شبه كلي، وهو ما كان يحدث بعد جولات ومبادرات عديدة تتوافق مع إعلان قوات التحالف العسكري فتح جبهات جديدة وشن عمليات عسكرية مفتوحة مدعومة بكل أشكال الدعم اللوجستي كخطوة إضافية نحو فرض المشروع التقسيمي للأقاليم، في محاولة لفرض الهيمنة العسكرية على ميدي، والسواحل والمدن الغربية، ومأرب، والجوف، وذلك بهدف حصر القوى المناهضة للعدوان في ما سمي (إقليم آزال)، وبالتالي نجاح مشروع الأقاليم عملياً على الأرض، حتى يتسنى على إثرها استئناف العملية السياسية بناءً على واقع جديد، وجعله أساساً لأي تسوية سياسية قادمة، لتبدو منسجمة مع تصور التحالف للحل وانسياقه مع منطق التبعية والهيمنة السياسية على اليمن، وهو ما لم يتحقق في ظل انسداد أفق الخيارات العسكرية للتحالف المسنود عالمياً، واصطدامها بقدرة عسكرية مقاومة تمكنت بفضلها القوى الوطنية من فرض إرادتها في معادلة ميزان القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية على حدٍ سواء.

انتكاسة السلام الدولي والدور الأممي:

جانب كبير من الغموض الذي يكتنف مستقبل إنهاء الحرب وإحلال السلام في اليمن يتعلق بمهمة الأمم المتحدة ولعبها أدوار مثيرة للجدل عبر مبعوثها إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ، وتماهيها مع انحدار مؤشرات السلام الدولي في ظل تعدد وتنامي صور النزاع والحروب واتساع رقعتها في المنطقة وعدد من دول العالم، وسط تدنٍ ملحوظ لمستوى تحرك المجتمع الدولي في سبيل تعزيز فرص الأمن والسلام الدوليين، وهو ما انعكس سلباً على حالة التأزم وتعقيداتها في المشهد السياسي والعسكري والاقتصادي في اليمن.

تخبط المبعوث الدولي إلى اليمن وتفاعله الغير منسجم مع التطورات الإنسانية والعسكرية على الأرض بمواقف بدا فيها ولد الشيخ منتهكاً لمعايير أداء الوسيط، ومنتهكاً لضوابط المساعي الأممية والتزاماتها المبدئية والأخلاقية تجاه حالات الحروب والنزاع المسلح. وفي أحيان كثيرة كانت تثار تقييمات قوية حيال مواقف مكشوفة تفسّر تحرك الموفد الدولي إلى اليمن وهو مرغم على مسايرة الاعتبارات الاستراتيجية لخطط التحالف العسكري الذي تتزعمه السعودية ومعاركها الميدانية، وهو خرق فاضح أخلّ

بمنطقية الحياد تجاه التعاطي مع الملف اليمني والانحراف بأبعاده، إما عبر الذهاب إلى جزئيات وتشكيل لجان من قبيل الالتفاف على أي مقترح أممي أو مسودة للحل باتت الأطراف الوطنية (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤهما) على مقربة من القبول بها كأرضية للحوار، أو بالذهاب لتبني مبادرة اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات)، ومؤخراً انخراطه في تبني مبدأ المقايضة وربط سلامة ميناء الحديدة بدفع مرتبات موظفي القطاع العام للدولة، والذي تحوّل فيه السيد ولد الشيخ مؤخراً إلى مبعوث للعربية السعودية، باعتبارها خطوة صادمة لا علاقة لها بأي دور أممي أو مهمة إنسانية من شأنها إنهاء الحرب وإيقاف معاناة الملايين من المدنيين. وبالتالي فإن أداء الأمم المتحدة وفق هذا التصور بات يتعامل مع المدنيين وقضاياهم الإنسانية البحتة كجزء من أدوات الحرب وطرف في الصراع وليس باعتبارهم ضحايا.

مجمل تلك الانتكاسات شكلت منعطفاً خطيراً في المهمة الأممية، كونها تضر بسلامة مسار العمل السلمي الوحيد في حرب اليمن، وخروجه من دائرة الاشتباه إلى دوامة التناقض الذي لا يمكن الوصول معه إلى حل سياسي برعاية أممية ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية.

الأداء غير السليم إزاء القضايا والتحولات التي سايرت أداء الأمم المتحدة وضعت القوى الوطنية (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفاءهما) أمام خيار مدروس تمثل ابتداءً بمقاطعة المبعوث الدولي إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ، ثم المطالبة بإنهاء مهمته في اليمن واستبداله بمبعوث يرعى التزامات مساعي الوسيط، وهو توجه واضح أعلنته القوى الوطنية في إطار خياراتها المتاحة، غير أن طبيعة الدور الأممي الحالي تسبب بنسبة عالية في حالة الجمود السياسي الذي اعترى جهود السلام في اليمن، وساعده في ذلك حالة الانتكاسة المجتمعية للسلام الدولي.

الجولات المكوكية للمبعوث الدولي واستحداث نائبٍ له:

ثبت مراراً إلى يومنا هذا أن الإطار الحالي الذي يعمل فيه المبعوث الدولي إلى اليمن مشوب بالكثير من المراوغة والمغالطات وأسلوب الترضية لطرف بعينه، الأمر الذي يعده مراقبون عقبة كبرى في طريق التسوية السياسية، ويستحيل معه بلورة أفكار جديدة تساعد على ابتكار الحلول وخلق فرص حقيقية أمام مساعي إحلال السلام في اليمن. وهنا

بات واضحاً للكثير أن الجولات المكوكية للمبعوث الدولي الذي يقصد بها عواصم دول المنطقة ومنها طهران أنها ليست إلا اختزالاً روتينياً بطيئاً ومملاً، ويأتي في إطار تحركه المعتاد قبيل انعقاد أي جلسة يتقرر فيها مناقشة الملف اليمني أمام مجلس الأمن، وهو تحرك استباقي للجلسة يساعده في الحصول على مادة جيدة تجعل من تقريره المقدم مزدحم بالأعمال البيروقراطية.

في الملمح العام للدور الذي تحضر من خلاله الأمم المتحدة في اليمن وتماهيه مع الفشل، يأتي استحداث منصب نائب للمبعوث الدولي إلى اليمن (الذي تم التمديد له نهاية شهر سبتمبر الماضي)، كتطور إضافي ليس باعتباره فعلاً مفاجئاً بل لكونه تجلياً واضحاً لاستمرار الأمم المتحدة ومواصلة إصرارها على تقديم أداء لا ينسجم مع مسار ومعطيات الحل، باعتبار أن تعيين (معين شريم) كمساعد (نائب) لولد الشيخ لم يأتِ لمواجهة الضغط الذي تفرضه طبيعة المهمة المعطلة أساساً، إنما - بحسب العارفين - أن مثل هذا الإجراء في هذا التوقيت جاء للالتفاف على مطالب القوى الوطنية بتبديل المبعوث الدولي، وبعد تسريب تقارير دولية نشرتها وكالات أنباء منها (وكالة الأناضول) تحدثت عن تعامل مشبوه للمبعوث الدولي إلى اليمن مع قيادة التحالف العسكري الذي تتزعمه السعودية، وأن استعارة منصب جديد في ظل ضغوط تمارسها منظمات دولية على الأمم المتحدة يبدو مجرد إجراء شكلي لإيهام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأن هناك تحركاً سياسيّاً وأنها مستمرة وماضية في مساعيها لإحلال السلام في اليمن.

الحل السياسي: من "طور المساومة والابتزاز" إلى "خيار إقليمي ودولي"

توالت مؤخراً المواقف الإقليمية والدولية المشددة على أن الحل لأزمة الحرب في اليمن سياسي حصراً، فبعد ثلاثة أعوام تقريباً أفضت الحرب إلى تفكك التحالف، وفيما تبقى منه أصبح أكثر شتاتاً وانقساماً على نفسه وأعجز من قدرته على تكوين رؤية واضحة مشتركة. ولا يبدو اليوم أن هناك طريقاً صالحاً للسلام في اليمن، فبينما ينتقل الحديث عن الحل السياسي من طور المساومة والابتزاز إلى اعتباره خياراً حتمياً ومطلباً إقليمياً ودولياً، باعتباره الخيار الوحيد الذي سيضع حداً للحرب التي تسببت في إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم؛ إلا أن دولتي التحالف (السعودية والإمارات) تصران على مواصلة الاعتماد على القوة العسكرية بحجة أن هناك حاجة للضغط العسكري المتواصل

على القوى الوطنية المناهضة لها، والتي لم تستسلم لأي من اشتراطاتها.

ورغم تغير الموقف الأمريكي بعد صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة، إلا أن السفير الأمريكي (ماثيو تولر) أكد أن الإدارة الجديدة تلتزم بمبادرة السلام المقدمة من وزير الخارجية السابق جون كيري، والتي نص أحد بنودها على تنحية هادي وتسليم صلاحياته لنائب توافقي، ما يعني أنه بعد كل الفرص التي تم إتاحتها أمام خيارات الحسم العسكري دون أن تتمكن من إنجاز مهمتها في فرض الهيمنة بالقوة، جاءت المواقف الدولية والإقليمية أكثر ليونة، خصوصاً بعد فشل قوات التحالف العسكري السعودي من السيطرة على المخا والوصول إلى ميناء الحديدة، أو كسر الجمود في الجبهات العسكرية المتاخمة للعاصمة صنعاء.

يظهر الحل السياسي في اليمن وقد بات مطلباً إقليمياً ودولياً عبرت عنه الأمم المتحدة بطريقة أكثر جدية، على لسان مبعوثها السيد ولد الشيخ الذي جاء في تصريحه الأخير: "استحالة الحل العسكري في اليمن لإنهاء الانقلاب، وضرورة دفع أطراف الأزمة إلى التشاور وطاولة المفاوضات، بما يفضي إلى وقف الحرب التي أدت إلى أسوأ كارثة إنسانية في العالم".

تحت سطوة الضغوط الدولية ذاتها، ظهر أول إعلان "صريح" من طرف وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) ضمن كلمته التي ألقاها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً؛ إذ بدا متجاوباً مع تلك الضغوط عندما قال: "إننا نرى أنه لا سبيل لإنهاء هذه الأزمة إلا من خلال حل سياسي"، مضيفاً كذلك: "إن الحل العسكري لن ينهي الأزمة في اليمن". وعلى المنوال نفسه، دعا وزير الشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش في كلمته بالمناسبة ذاتها إلى تقديم حل سياسي شامل للأزمة اليمنية. ومن نافل القول التأكيد هنا على أنه بالرغم مما تحمله تلك التصريحات من دلالات على وجود حالة من اليأس والإحباط لدى السعودية والامارات إزاء إمكانية تحقيق النصر في معركتهم العدوانية على اليمن؛ إلا أن الواقع يشير إلى استمرار تصعيدهم لعدوانهم وانتهاكاتهم في اليمن.

بصفة عامة، مجمل تلك التوجهات تحمل إقراراً بأن الحرب في اليمن فشلت عسكرياً أمام مقاومة القوى المناهضة للتحالف، ولن تتمكن القوة العسكرية لاحقاً على تحقيق ما عجزت عنه في السابق، ولن تنجح محاولاتها في فرض أي هيمنة عسكرية أو سياسية،

وأن البحث جارٍ عن خيارات بديلة أبرزها البحث عن حلول سلمية مقبولة.

الهزيمة الضمنية للتحالف في مسرح العمليات العسكرية:

في جردة الحساب تتجلى المعادلة العسكرية الأكثر قساوة بالنسبة للرياض وأبوظبي؛ فالحرب التي تم خوضها في اليمن بناءً على خطة لإنجاز أهدافها في زمن قياسي وتدخل سريع، اختبرت فيها الدولتان شتى أنواع التموضع والتجارب العسكرية واعتمدتا خيارات وبدائل استراتيجية متعددة دون أن تحققا أيّاً من أهدافهما الرئيسية. وما يبدو صادماً وثقيلاً على التحالف العسكري السعودي هو الاعتراف والإقرار بندية القوى الوطنية المناهضة لعدوانها، وما أبدته تلك القوى من مقاومة شرسة وقدرة هائلة - حقيقة لا مجازاً - حتى غاب وجود منتصر قادر على فرض إرادته، ويحدث هذا في العام الثالث للحرب، وفي ظل انعدام ميزان عسكري يؤسس لقواسم قوة متقاربة بين تحالف مسنود بطفرة مالية وقوة عسكرية وتقنية ضاربة، وبين القوى الوطنية المناهضة والتي تخضع لحصار محكم الخناق، ولا تزال تعلن عن خيارات استراتيجية جديدة وتقدّم عسكري.

لقد أصبحت أهداف التحالف خارج سياق الحرب التي طال أمدها، وبدلاً من أن تنجح في إعادة الشرعية إلى صنعاء، فقدت المملكة السعودية سيطرتها على جزء من أراضيها وتفاقم عجزها العسكري في تأمين حدودها الجنوبية مع اليمن، والتي باتت في مرمى نيران الجيش المسنود باللجان الشعبية، وأخفقت قواتها العسكرية في حسم أي من المعارك المفتوحة، مما وسّع أمامها دائرة الانتكاسات المتكررة والهزائم العسكرية في ظل تطورات الوضع العسكري.

- تطورات الوضع العسكري:

في ضوء التطورات العسكرية التي حدثت في مسرح العمليات براً وبحراً وعلى الحدود الجنوبية للمملكة مع اليمن تنعكس تأثيرات الصراع ونتائج المعارك على الأرض بوصفها نقطة تحوّل مهمة لقراءة أي المسافات أقرب؛ الحسم العسكري أو الذهاب نحو تسوية سياسية حتمية.

- مسرح العمليات الحدودي:

استفاد الجيش اليمني واللجان الشعبية من تنامي القدرة الصاروخية وتحييدها لمنظومة الدفاع التابعة للقوات السعودية في تكثيف هجماته الصاروخية على أهداف عسكرية

واقتصادية داخل العمق السعودي، وكان آخرها ما كشفت عنه تقارير البنتاغون الأمريكية إثر استهداف مصافي (ينبع) السعودية وما سبقها من أهداف، وهو تطور يهدد أمن المملكة السعودية ويجعل مدنها في مرمى نيران الجيش واللجان الشعبية، ما يعني أنه تكتيك قادر على إجبار المملكة العربية السعودية على الدخول في مفاوضات مباشرة، بعد نجاح هذا النوع من الخيارات الاستراتيجية في إرغام السلطات السعودية على إفراغ المناطق الحدودية من سكانها ما يترتب عليه تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية.

- مسرح العمليات البحرية:

عزز الجيش اليمني واللجان الشعبية القدرة على اصطياد القوات البحرية المتطورة للتحالف العسكري السعودي، وكان آخرها النجاح المتمثل في استهداف إحدى السفن الحربية المقاتلة التي كانت ترسو في رصيف ميناء المخا، وقبلها هجوم مارس قبل الماضي على فرقاطة تابعة للبحرية الملكية السعودية، وكذا مقاتلة لوجستية تابعة للبحرية الإماراتية في يونيو كأبرز الضربات الموجعة التي تلقاها التحالف وهو النجاح الذي يغيّر من موازين القوى، وأفشل مخطط العدوان الرامي للسيطرة على الساحل الغربي وميناء ومدينة الحديدة، وبالتالي إحباط وإفشال محاولاتهم العسكرية المتكررة في فرض مخطط الأقاليم بالقوة وحصر القوى الوطنية (أنصار الله والمؤتمر) في الإقليم المسمى (إقليم آزال)، والذهاب لاحقاً إلى حوار محسوم النتائج.

- مسرح العمليات البرية:

التطور المستمر للقدرة الصاروخية التابعة للجيش اليمني واللجان الشعبية لعب دوراً بارزاً في مجريات الحرب الدائرة وكسب المعارك، ونجاحها في فرض حالة تهديد دائمة تطال المرتزقة وحلفاء معسكر التحالف السعودي، ونجاحها الفريد في اختراق وكسر التفوق الهائل لفارق ونوعية التسليح المتطور للعدوان وتحقيق توازن عسكري مذهل، وذلك بعد أن ألحقت بهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. كما أن الجيش اليمني واللجان الشعبية أظهرا براعة في التخطيط لها وتوظيف استخدامها في دقة اصطياد الأهداف النوعية التي أودت بحياة العشرات من الجنود الإماراتيين والبحرينيين والسودانيين والسعوديين وشركائهم من الجنسيات الأخرى في مختلف الجبهات.

هندسة الصراع في المناطق والمحافظات الجنوبية:

في معادلة الصراع في المناطق والمحافظات الجنوبية تحضر السعودية عن طريق هادي وحكومته، بينما تحضر الإمارات عن طريق قيادات الحراك الجنوبي وقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية وفي الفترة الأخيرة قوات النخبة الشبوانية، وبناءً على جملة من الحسابات والأهداف الاستراتيجية الغير معلنة فليس هناك وجود لما يسمى الشرعية.

بالنظر إلى الملابسات الجارية في المناطق والمحافظات الجنوبية وتمايزها بعد الأزمة الخليجية (القطرية)، فقد قبلت السعودية بالعمل مع الإمارات ضد الإخوان واتفقتا على استبدال ملعب المناطق والمحافظات الجنوبية بتسوية ملعب ما يسمى "السلطة الشرعية". فما سيتم هو إبراء الشرعية من المسخ الذي أصيبت به من قبل السعودية قبل الذهاب إلى الكويت، وإعادة بحاح باعتباره الرجل المدعوم بالقرار الأممي وبالمبادرة الخليجية، وبالتدرج سيتم التخلص من منظومة الإخوان مقابل تخلي الإمارات عن فصيل الحراك الجنوبي، مستفيدة من حالة الفوضى والاقتتال اليومي المسلح وتدهور المعيشة وانقطاع الخدمات. ورغم أنه مر على احتلالها عامان، لم تبدأ مرحلة الإعمار الملزم لدول التحالف وفق التزاماتها الدولية. وهكذا تعيد دولتا التحالف ترتيب خططها لاستخدام عدن والمحافظات الجنوبية كقاعدة لوجستية وبشرية تقاتل بها وتصنع منها حاميات وكتائب وأحزمة وجناحات مسلحة ترضخ لتعليماتها العسكرية لتتمكن من استهلاكها وفق التزامات مزدوجة، تارة لقواعد الاشتباك التي فرضها الصراع على السلطة في اليمن، وتارة أخرى لخيارات قتالية تفرضها الأطماع والطموحات التي يتم التنازع عليها داخل دول التحالف كأهداف استراتيجية احتلالية تقف وراء الحرب على اليمن! وما الشرعية وخطر المد الإيراني إلا مشجب لهذه الحرب المدمرة.

الأزمة الخليجية مع قطر وارتداداتها على حرب اليمن:

إن قرار السعودية والإمارات بخوض أزمة مفتوحة مع قطر، وبدخولها في طور التصعيد والتدويل، يفسر حالة الاندفاع غير المنطقية في إدارتها لكل ملفات المنطقة، بما فيها ملف اليمن وعمليات التحالف العسكري فيها، ما يعني افتقارها لاستراتيجية واضحة المعالم والرؤى وتنقلها بين الملفات للعب أدوار متعارضة ومزدوجة، الأمر الذي يعزز فرضية انحسار وتضاؤل الفرص المتبقية أمام عاصفة الحزم، وبعثرة أهدافها التي عجزت عن تحقيقها منذ

أكثر من عامين ونصف العام، على اعتبار أن التوترات الحاصلة في منطقة الخليج ستنعكس بالضرورة على عمليات التحالف التي ستشهد تحولاً كبيراً في العلاقات وعملية الاستقطابات الجديدة، وظهور تصنيفات بينية بدأت تطفو على السطح في صفوف مرتزقة التحالف وتأخذ نصيبها من الجدل والتصادم وربما الاقتتال البيني وتفريخ الجماعات المسلحة.

السعودية تبحث عن دور كبير وتفكر في زعامة العالم العربي والإسلامي، فهي تمضي في استهلاك هذا الطموح كمبرر لهذا الصراع العبثي الذي يدفع بها إلى المقامرة، معتمدة على ثروتها في خوض مغامرات للوصول إلى ما تريد، دون أن يعنيها القفز على التزاماتها السابقة والحالية، وبالتالي تحويلها إلى أعباء إضافية وجديدة، وفي النهاية لن تحصل على انتصارات يمكن ترجمتها إلى حقائق عملية من أي نوع، سوى الضجيج الإعلامي المكلف والباهض الثمن.

اليمن ليست بعيدة عن توترات الأزمة الخليجية مع قطر باعتبار أن الأولوية باتت الآن في التركيز على مآلاتها الآخذة في التصعيد بعد رفض قطر الاستسلام، وانتقال الأزمة إلى دائرة التدويل، وعلى أساسها وجدت قطر نفسها مضطرة للاندفاع نحو تعاون وثيق مع إيران تحديداً، وأكثر استفادة من حرب اليمن كملف ثري وثمين لاستخدامه كورقة مجدية في مواجهة السعودية والإمارات، وذلك لمعرفتها الجيدة بحجم الانتهاكات وجرائم الحرب بحق المدنيين والإنسانية في اليمن، سواءً بقصف الطيران المتكرر لأهداف مدنية معظم ضحاياها من النساء والأطفال أو بكشف السجون السرية وعمليات الاعتقال والإخفاء القسري، وأيضاً عبر مراقبتها لكل التحركات الإماراتية التي تتوجه إلى إقامة مشاريع احتلالية بعيدة عن أهداف عاصفة الحزم المعلنة، وقد دفعها ذلك إلى توسيع رقعة القطيعة والعداء الفج مع قطر وخنقها دون أن تدرك الدول الثلاث أنها بذلك تدفعها إلى الزاوية التي تخدم إيران وتمنحها فرصة استثمارها جيداً.

كما أن هذه الحالة من التصعيد تجبر السعودية والإمارات على ضرورة مواجهتها دبلوماسياً ودولياً وبتمويل حملاتها واستعداداتها على حساب عمليات التحالف العسكري في اليمن، وهو الأمر الذي سيحدث تغييراً كبيراً في أداء المعارك وإدارة الحرب. وبإنهاء مشاركة قطر في عمليات التحالف وانسحاب قواتها وإيقاف تمويلها المادي، تقلصت معارك

"عاصفة الحزم" وتراجعت إلى السعودية والإمارات، ما يفقد مستوى وقيمة المشاركة للدول الخليجية.

ظهرت قطر بحاجة لتغيير قواعد اللعبة كلياً وتوسيع قاعدة استقطاباتها في المنطقة، وذلك لبناء تحالفات جديدة تضمن من خلالها القدرة على التأثير وتعديل ميزان القوى مع السعودية والإمارات، وهذا لن يتأتى إلا عبر انفتاح قطر على خصوم السعودية والإمارات في المنطقة، ومنها اليمن التي بات الاعتماد على فصيل الإخوان فيها أمراً لا يمكن الرهان عليه، لا سيما وأن الإخوان في اليمن ليس لديهم رؤية للتعاطي مع المتغيرات الجديدة، غير أنهم مضطرون لمواصلة القتال تحت سقف التحالف العربي الذي يخوض حرباً علنية ومفتوحة ضد الإخوان وعلى نطاق دولي أوسع، وستتجه قطر لتعزيز وتقوية حضورها في الداخل اليمني بصيغة جديدة، باعتبار اليمن أهم ملفات التأثير والاستحواذ في المنطقة والخليج.

قراءة في الداخل السعودي:

أراد محمد بن سلمان من خلال "عاصفة الحزم" أن يدشن بها حضوره الدولي، وأن يفتح الأبواب واسعة أمام تطلعه نحو منصة التتويج وحلمه بأن يكون الملك الثامن للمملكة بلا منازع أو منافس. ورغم أن عاصفة الحزم قد فشلت في تحقيق أي من أهدافها المعلنة، إلا أنه استطاع بأريحية تامة استخدامها في إخماد أصوات الجميع، وليصبح بعدها الحاكم الفعلي للمملكة. لذلك عمل على خلط الأوراق وإرباك المنطقة بالأزمات، بل وتعنيف المشهد سياسياً وعسكرياً لخلق حالة تأزم شديدة في المجتمع السعودي تجرُّه نحو تأثيرات مفتعله من شأنها إنتاج مجموعة عوامل شديدة التأثير يتم استهلاكها كشواهد مفزعة تمس السلم الأهلي للبلاد، كما يسهل تحويرها إلى تبريرات وازنة تتيح تسريع خطوات تغيير النظام الأساسي للحكم. وبدون تلك الفوضى والاختلالات لا يمكن ضمان انتقال الحكم الملكي إلى عائلة سلمان بشكل مريح، فليس من حق (سلمان) وهو الملك السابع للملكة تنفيذ انقلاب على مستوى من الخطورة قبل إنجاز ترتيبات حاسمة مع الإدارة الأمريكية من جهة، والمؤسسة الدينية المتمثلة بهيئة كبار العلماء من جهة ثانية، ومنظومة الأسرة الحاكمة من جهة أخرى، واسترضائها قبيل تنصيب محمد بن سلمان ولي للعهد ليصبح وريثاً للعرش بعد والده سلمان.

لقد صار محمد بن سلمان ولياً للعهد كأمر مفروض يصعب تجاوزه، وبات بديهياً أن

يتنازل الملك سلمان عن الحكم لصالح نجله محمد ويبقى الجدل منحصراً في التوقيت فقط. هذا ما يخطط له الملك سلمان ليطمئن على مشروعه المتمثل بتثبيت عرش نجله وهو لا يزال على قيد الحياة، ما يعني أنها المرة الأولى في تاريخ المملكة السعودية التي ينجح ملك من أبناء المؤسس عبد العزيز في افتعال سلسلة من الأزمات والإرهاصات الواسعة تمهد لتنصيب ابنه ولياً للعهد، فيما حاول الملوك (سعود، فيصل، فهد، عبد الله) فعل ذلك وفشلوا! باعتبار أن حصر السلطة في فرع واحد من أبناء الملك وليس في العائلة المالكة أمر يستحيل تحقيقه في حال تعيش المملكة ظروفاً طبيعية، بوصفه تحوّل يغيّر تاريخ حكم آل سعود ويجعل الخاسرين من نمط التغيير يتكاثرون إلى قدر يصعب التكهن بما سوف تكون عليه ردود الفعل والمقاومة من البنية القديمة داخل أسرة آل سعود! ما استدعى اللعب على "مدارات التأثير" والاندفاعة الشديدة في شكل ومستوى التدخل العسكري في حروب دول المنطقة، والارتكاز على حرب اليمن كمحور أساس لإعادة إنتاج الحكم بالطريقة السلمانية!

حرب اليمن التي أطلقها محمد بن سلمان عقب ثلاثة أشهر من تولي والده عرش المملكة، وضعت تحت يده أضخم ميزانية تسليح تاريخية على الإطلاق، وحققت رغبته في إغراء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي التقاه في ١٤ مارس الماضي بصفقات تسليح مفتوحة، جعلت منه رجل أمريكا الأول في السعودية بدلاً عن محمد بن نايف الذي كانت تعوّل عليه أمريكا لحكم البلاد. وبعد زيارة ترامب للرياض الذي عاد بعدها إلى بلاده مبشراً بغنيمة باهظة الثمن لقاء صفقة سميت ـ"صفقة القرن"، فضمن الأمير موافقة حاسمة من الإدارة الأمريكية على توليه العرش.

منذ وقت مبكر اشتغلت آلة دعائية فتاكة بصحبة المؤسسة الدينية المتمثلة في هيئة كبار العلماء عزفت على وتر الخطر الإيراني المجوسي على الحد الجنوبي للمملكة، وانسجمت المؤسسة الدينية في مسايرتها بحماسة منقطعة النظير، وبذلك يكون الأمير قد حصل على الموافقة الثانية التي تربطه بمنصة التتويج، وتبقى تقديم ضمانات شكلية وترضيات داخل منظومة الأسرة الحاكمة أتت لاحقاً بتعديل المادة الخامسة من النظام الأساسي السعودي. ثمة احتمال يقول إن محمد بن سلمان ربط مصير وصوله إلى الحكم وتثبيت عرشه بمصير الحرب في اليمن، ما يعني بنظر نخبة المراقبين أنه لايزال هناك متسع

من الوقت أمام الحرب في اليمن، وسيكون من الصعب على محمد بن سلمان التخلي عن حرب اليمن بسهولة، وذلك لضمان استثمارها في مواجهة أي تقلبات مباغتة قد تنحرف بمسار توليه الحكم في أي لحظة من اللحظات.

هزائم المحور (السعودي - الداعشي) في العراق وسوريا:

بالنظر إلى المحور السعودي في المنطقة فقد أخذت تتسع دائرة الهزائم العسكرية التي تتلقاها المملكة في المنطقة ومنيت بها بصورة متلاحقة، فبعد أن أُلحِقَت الهزائم بدولة داعش في الكثير من مناطق ومدن العراق وسوريا، خسرت المملكة أهم أوراق اللعب التي ظلت تراهن عليها في المنطقة وفق منهجيتها المتطرفة، ووجدت نفسها الآن مضطرة للتعامل مع مسألة بقاء الرئيس السوري بشار الأسد كأمر واقع لا يمكن تجاوزه، بعد أن كانت لا تقبل مجرد الخوض والنقاش فيها، ما سيدفع المملكة لإدارة الملف اليمني ضمن دائرة الملعب في المنطقة، وفي حال ذهبت الأمور في الشأن السوري إلى اتفاقات تسوية مع المعارضة وحكومة النظام السوري، ففي المقابل ستذهب المملكة لتسوية الملف اليمني وفق آخر المتغيرات التي يفرضها ميدان المعارك.

وتيرة التحرك الدولي:

يجري حالياً تأطير التحرك الدولي باتجاه إخضاع جرائم الحرب والانتهاكات الإنسانية بحق اليمن لتدقيق دولي صارم، حتى وإن جرت محاولات للقفز عليها كما حدث مؤخراً بضغط أكبر مارسته السعودية والإمارات، إلا أن هذا النوع من التحرك وبوتيرة متزايدة يعد تطوراً لافتاً، ويأتي بسياق مختلف من خلال التعاطي مع ملف حقوق الإنسان التي ظلت السعودية تعطله مبكراً وتعارضه بشكل متكرر لأكثر من عامين، وبعد أن فاضت رائحتها من الجرائم والفاشية وبلغت الحد الذي لن يتم القبول به أو التراجع عن مواجهته إلا بثمن باهض الكلفة تدفعه السعودية، ومما لا ريب فيه أنه سيصعب لاحقاً على دول السعودية ودول العدوان الإيفاء بذلك الثمن لقاء استمرار الصمت الدولي عن جرائمها المستمرة بحق الإنسانية في اليمن.

تراجع هولندا وكندا عن مسودة مشروعهما الأخير بشأن تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في جرائم الحرب التي يرتكبها التحالف في اليمن بعد أن كان مقرراً عرضها في٢٩ سبتمبر الفائت، يحمل أبعاداً لا يمكن تجاهلها وأقلها يتمثل بأن حجم خطر

الانتهاكات قد تجاوز حدها، وأن الثمن المسحوب لصالح التراجع كان باهض الكلفة بما يجعل هولندا وكندا تعدلان عن طلبهما بالتحقيق عما وصفتاه بـ "الفظائع والظروف المروعة واللاإنسانية في اليمن".

لم يعد هناك وقت طويل، وسيتجاوز الأمر مسرحية حقوق الإنسان إلى ما هو أبعد من تصفية الخصوم ولعبة القضاء على معسكرات انتهى دورها وبات تصفيتها ضمن آخر مهمة تفرضها قواعد اللعبة، وهذا التحرك الدولي بمنسوب غير مسبوق هو أحد الأوراق التي تم بها تعبيد الطريق للقادم المؤلم على تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات.

رؤية الوفد الوطني وتجربة مشاورات الكويت:

هل ضاعت فرصة السلام في اليمن؟

عبدالله علي صبري
عضو مؤتمر الحوار الوطني،
عضو الفريق الإعلامي إلى مشاورات الكويت
Abdullah.sabry@gmail.com

واليمن على عتبة العام الثالث من العدوان السعودي الأمريكي، تتضاءل فرص السلام، وذلك برغم أن الحسم العسكري الذي يتطلع إليه آل سعود ومرتزقتهم قد وصل - باعترافهم وحلفائهم - إلى طريق مسدود.

لقد رشحت زيارة العاهل السعودي الأخيرة إلى روسيا (٤ أكتوبر ٢٠١٧م) عن مؤشرات حول إمكانية تحريك مسار الحوار والتفاوض بوساطة روسية، فيما لا يزال المبعوث الأممي إلى اليمن يحاول - كعادته - تمرير اشتراطات العدوان على القوى الوطنية في الداخل، وتقديمها كمقترحات أممية للحل السياسي والإنساني.

تحظى روسيا بقبول لدى مختلف الأطراف اليمنية، وقد تجد فيها الرياض الداعم الحقيقي للسلام في اليمن في ظل التخبط الذي ظهرت عليه الإدارة الأمريكية منذ وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة مطلع العام ٢٠١٧م، وهو ما يستدعي التساؤل حول طبيعة الحل السياسي المفضي إلى وقف العدوان ورفع الحصار عن الشعب اليمني، والتئام القوى الوطنية في مصالحة شاملة وحوار جامع يهدف إلى إعادة بناء الدولة وفقاً لعقد اجتماعي جديد يلبي الطموحات الشعبية في التغيير والشراكة الوطنية!

لمعرفة طبيعة الحل السياسي المنشود، تسلط هذه الورقة الضوء على رؤية الوفد الوطني

(أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفائهما) إلى مشاورات السلام اليمنية بالكويت (أبريل ٢٠١٦م)، وعلى مسار تلك المفاوضات، ومعرفة الأسباب التي حالت دون نجاح تلك الفرصة، وإمكانية الاستفادة منها مع انطلاق أية مفاوضات مقبلة ين الأطراف اليمنية فيما بينها، أو مع النظام السعودي الذي يقود تحالف العدوان على اليمن بزعم إعادة الشرعية والحد من النفوذ الإيراني وتأمين حدود المملكة، وما إلى ذلك من ذرائع ومبررات كشف الواقع زيفها وإفلاسها.

- موقف القوى الوطنية من مبادرات السلام:

من المعروف أن مرتزقة العدوان السعودي يعملون على عرقلة فرص السلام باليمن، بالتوازي مع الإيحاء الضمني والمباشر في وسائل الإعلام بأن الأطراف الداخلية ليست مستعدة ولا منفتحة على الحلول السياسية، وأنها ترفض المبادرات الأممية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعرض الشعب اليمني إلى القتل والنزوح والأمراض والأوبئة دون إحساس بالمسؤولية الوطنية.

بالرغم من تهافت هذا الطرح، إلا أنه وجد صدى في الداخل، حيث ظهرت الكثير من الأصوات التي تدعو إلى السلام، وتطلق مبادرات تنطوي على استسلام مهين لا يستقيم مع الكرامة الوطنية والتضحيات الجسيمة للشعب اليمني في مواجهة العدوان والحصار.

من تداعيات هذه المبادرات والاجتهادات أنها أوحت وكأن القوى الوطنية المتصدرة للمشهد السياسي هي المتعنت والرافض للحلول السياسية، وهذا مُجافٍ للواقع ولحقيقة انفتاح هذه القوى على الحوار في مختلف الظروف. ففي ذروة العدوان والتصعيد العسكري، استجابت القوى الوطنية للوساطة العمانية التي عملت على إدارة تفاوض غير مباشر مع أطراف الصراع والحرب، وهيأت لاستئناف حوار القوى السياسية في جنيف (يونيو ٢٠١٥م) بإشراف من الأمم المتحدة. وإذ فشلت هذه الجولة لأسباب لا يتسع المقام للتفصيل فيها، فقد انخرطت الأطراف اليمنية في جولة ثانية بمدينة "بيل" السويسرية (ديسمبر ٢٠١٦م)، وكادت أن تنجز اتفاقاً مقبولاً لولا أن السفير الأمريكي طلب من مرتزقة الرياض رفع المشاورات بزعم تعنت الطرف الآخر.

استمرت الحرب وتوالت الجرائم المروعة بحق الشعب اليمني، وظهر للجميع أن الحل

السياسي لم يعد بيد الأطراف اليمنية، خاصة أن قوى المرتزقة قد رهنت قرارها بيد الرياض. وظهرت إثر ذلك أصوات في الداخل تطالب بالتفاوض المباشر مع السعودية، الأمر الذي ساعد على إتمام ما عرف باتفاق (ظهران الجنوب)، علماً أن البعض شكك في هذه الخطوة، وكاد أن يتهم المبادرين إليها بالخيانة الوطنية.

لكن الحقيقة الموضوعية تقول إن انطلاق مفاوضات الكويت كانت بناءً على تفاهم (ظهران الجنوب). وفي الكويت اتضح للداخل والخارج أن الوفد الوطني كان جاداً ومسؤولاً في مختلف مراحل التفاوض، وقد توافرت لتلك المفاوضات عوامل كثيرة جعلت منها فرصة مهمة ما كان ينبغي لها أن تضيع على ذلك النحو.

مرة أخرى يتدخل السفير الأمريكي، فيعرقل فرصة الحل متوعداً الشعب اليمني بالمزيد من الحصار والتأزيم الاقتصادي إن لم تقبل الأطراف الوطنية في الداخل اشتراطات العدوان ومرتزقته بشأن البدء في ترتيبات أمنية تسبق الحل السياسي المطروح للنقاش. وانفضت مشاورات الكويت بعد أن قطعت شوطاً كبيراً، وكان مفاجئاً أن الأمم المتحدة تخلت عن مسؤوليتها إزاء وفد صنعاء التفاوضي والإعلامي الذي ظل عالقاً في سلطنة عمان لمدة ثلاثة أشهر حتى سمح التحالف له بالعودة إلى صنعاء.

بالرغم من الموقف المتخاذل لولد الشيخ، إلا أنه عاد مجدداً إلى صنعاء يحمل مقترحاً متوازناً يلبي الحد الأدنى من المتطلبات الموضوعية للحل السياسي والأمني. وقد صدر عن الوفد الوطني في أكتوبر ٢٠١٦م بياناً يوضح الموقف من هذا المقترح، باعتباره أرضية للنقاش يساعد على العودة إلى طاولة المفاوضات مجدداً. وأعقب ذلك دعوة عمانية لوفد صنعاء، وبالذات ممثلي أنصار الله، للتشاور حول ما عرف بـ "مبادرة كيري" وزير الخارجية الأمريكي السابق. وفي مسقط تم التوقيع على جدول زمني لإيقاف الحرب واستئناف الحوار على أساس ذلك المقترح؛ إلا أن المشهد الانتخابي المتأزم - آنذاك - في الولايات المتحدة، وموقف الرياض المتريث، قد وضعا حداً لتلك التفاهمات. ومنذ تولي ترامب السطلة وإلى الآن لم تظهر فرصة جادة لسلام حقيقي، ولم تكن مقترحات ولد الشيخ بشأن المقايضة بين ميناء الحديدة ورواتب الموظفين إلا دليلاً دامغاً على عدم جدية الرياض ومرتزقتها في التوصل إلى سلام عادل يراعي حقوق ومصلحة مختلف الأطراف.

- رؤية الوفد الوطني للحل السياسي والأمني:

مع انطلاق مفاوضات الكويت وبعد تجاوز عقدة "تثبيت وقف إطلاق النار"، طلب الوسيط الأممي (ولد الشيخ) من الأطراف تقديم رؤيتها للحل السياسي. وقد تعامل الوفد الوطني مع هذا الطلب بجدية عالية وعكف على صياغة رؤية موضوعية، تضمنت المبادئ الأساسية للحل المقترح مع أربعة ملاحق تفصيلية بشأن المسائل الآتية:

١. الترتيبات الأمنية والعسكرية المؤقتة.
٢. آلية الانسحاب وخطواته.
٣. آلية تسليم الأسلحة الثقيلة.
٤. آلية تبادل وتسليم الأسرى والمعتقلين.

لقد تمحورت رؤية الوفد الوطني للحل السياسي حول مسألة "تشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة"، وذلك باعتبار أن اليمن يمر منذ العام ٢٠١١م بمرحلة انتقالية محكومة بالتوافق، وأن مرجعيات العملية السياسية منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وإلى اتفاق السلم و الشراكة تقوم على "حاكمية مبدأ التوافق والشراكة الوطنية للمرحلة الانتقالية وسلطتها التنفيذية".

من هذا المنطلق، طالب الوفد الوطني في رؤيته بتشكيل سلطة تنفيذية توافقية تقوم بالمهام التالية:

٢. استلام مؤسسات الدولة من كل الأطراف، ومتابعة إعمار ما خلفته الحرب، والحفاظ على السيادة الوطنية وأعمال أخرى.
٣. تشكيل لجنة أمنية توافقية من مهامها الرئيسية الإشراف على الانسحاب من كل الأطراف مع ضمان محاربة القاعدة و داعش، وتسليم الأسلحة الثقيلة وأي مهام يتفق عليها .

بالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت الرؤية أربعة مبادئ رئيسية "حاكمة للنقاش في كافة القضايا"، وبما يضمن وحدة وأمن واستقرار وسيادة اليمن، وهي:

١. التثبيت لوقف الأعمال القتالية بشكل شامل وكامل، ورفع الحصار بكل أشكاله، وإزالة القيود على حرية التنقل للمواطنين داخلياً وخارجياً من وإلى اليمن.
٢. التوافق على سلطة تنفيذية توافقية جديدة.

٣. مرجعيات العملية السياسية الانتقالية المتمثلة في الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتوافق عليها، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٤. تزمين المراحل التنفيذية لكافة القضايا المطروحة للنقاش.

اشترطت الرؤية أن تناقش القضايا المطروحة على الطاولة بصورة متزامنة، بحيث تفضي إلى اتفاق شامل وموحد يتضمن كل القضايا المطروحة كحزمة واحدة، ولا يعتبر أي توافق حول أية قضية من هذه القضايا ملزماً أو نهائياً بعيداً عن التوافقات حول بقية القضايا الأخرى. وتكمن أهمية هذه النقطة في كونها شكلت ضمانة تضع حداً للعبث بالحوار والعملية التفاوضية من قبل العدوان ومرتزقته الذين كانوا يشترطون البدء في نقاش الترتيبات الأمنية والانسحاب من المدن، ويرفضون فكرة السلطة التنفيذية التوافقية. وبسبب هذا التضاد بين الرؤيتين كادت المشاورات أن تنفضّ في الأيام الأولى، إلا أن المبعوث الأممي طرح فكرة نقاش القضايا بالتوازي، وحين استجاب الوفد الوطني للمقترح، وحتى لا يبدو معرقلاً للحوار، فقد احتاط للأمر بالشرط أعلاه، الذي يجعل الوفد الوطني في حلٍ من أمره إزاء أية اتفاقات جزئية في حال لم يتم التوصل في الأخير إلى اتفاق شامل.

لقد لاحظنا من خلال سير العملية التفاوضية في الكويت أن العدوان ومرتزقته، وإن مضوا في أعمل اللجان ومناقشة القضايا، الا أنهم في الأخير عادوا إلى المربع الأول واشترطوا التوقيع على الترتيبات الأمنية أولاً، ثم الاتفاق بشأن الترتيبات السياسية. ومن المعلوم أن الترتيبات الأمنية وما تتطلبه من انسحابات مجانية، إنما تمنح العدوان ومرتزقته نصراً عسكرياً دون قتال ودون ثمن، وهذا هو الاستسلام المهين الذي يرفضه الشعب اليمني!

في التفاصيل، تضمنت رؤية الوفد الوطني الاستجابة لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الذي شرعن للعدوان والحصار ووضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ إلا أن الرؤية وضعت القرار في سياق مرجعيات العملية السياسية، وبحيث لا يكون بمفرده حاكماً للعملية التفاوضية، وذلك على عكس من رؤية وفد الرياض التي اختزلت الحل في تنفيذ قرار مجلس الأمن آنف الذكر، وبالتركيز على الترتيبات الأمنية أولاً.

رؤية الوفد الوطني تطرقت أيضاً إلى تفصيل محدود متعلق بالسلطة التنفيذية، وذلك حين

طالبت بتشكيل "مجلس رئاسي + حكومة توافق وطني"، وقد عبرت بذلك عن رفضها لاستمرار هادي في السلطة باسم الشرعية، وهو المطلب الذي أثار حفيظة هادي ووفد الرياض الذي ظل متمسكاً ولا يزال بشماعة شرعية هادي، وكرئيس معترف به دولياً للأسف الشديد.

بالنسبة للترتيبات الأمنية فقد وردت في رؤية الوفد الوطني بتفاصيل حذرة، وذلك نظراً لخطورة ما سيترتب عليها في حال التنفيذ. ويمكن إجمال ملامح وطبيعة هذه الترتيبات في النقاط التالية:

١ - تقوم السلطة التنفيذية المتوافق عليها بتشكيل لجنة أمنية وعسكرية عليا بقوام (١٣- ٢٠) عضواً، ويكون لها رئيس توافقي ونائبين.

٢ - تختص اللجنة بالإشراف على عملية الانسحاب من جميع الأطراف، وتسليم الأسلحة الثقيلة من كل الأطراف للسلطة التنفيذية التوافقية، بالإضافة إلى منع حدوث أي فراغ أمني قد يسمح للقاعدة وداعش استغلاله والتقدم على الأراضي.

٣ - إنهاء الوضع القائم سواء عسكرياً أو أمنياً و إحلال الأمن والاستقرار، وللجنة الحق في الاستعانة بلجان التهدئة (المنبثقة عن تفاهم ظهران الجنوب)، على أن تكون تحت قيادتها حتى يتم الاستغناء عنها.

٤ - تتبع هذه اللجنة كل الوحدات الأمنية والعسكرية في مناطق الصراع، وهي المسؤولة عن جميع مؤسسات الجيش والأمن فيها.

إضافة إلى ذلك، أفردت رؤية الوفد الوطني للجانب الإنساني مساحة من المقترحات المتعلقة بوضع الأسرى والمعتقلين والمفقودين، حيث طالبت بتشكيل لجنة من كل الأطراف تكون معنية بالترتيبات المتعلقة بهذا الملف، شرط أن تكون الثقة وحسن النية هما الأساس بين الطرفين.

لأن ثمة طرف ثالث هو المعتدي على اليمن، ونظراً لتعقيدات إشراكه في عملية التفاوض، فقد شددت رؤية الوفد الوطني على عدة نقاط تعد جوهرية في أي حل سياسي أو أمني، ولا يمكن لوفد الرياض أن يكون صاحب الكلمة فيها، وقد اشترطت الرؤية الوطنية تضمينها في الاتفاق الموحد والشامل، وهي:

١ - إعلان وقف دائم وشامل للأعمال العسكرية والقتالية وإطلاق النار.

٢ - انسحاب كافة القوات الخارجية دون استثناء من اليمن.

٣ - رفع اليمن من تحت الفصل السابع.

٤ - رفع الحصار بكل أشكاله.

نظراً لتعقيدات الأزمة السياسية، فقد اقترح الوفد الوطني الخروج أولاً باتفاق مبادئ يضع حداً للحرب، وبعدها يتم استئناف الحوار بين المكونات السياسية برعاية الأمم المتحدة، والاتفاق على بقية مهام المرحلة الانتقالية حسب قراري مجلس الأمن (٢٢١٦ و ٢٠٥١).

- لماذا فشلت مشاورات الكويت؟

حظيت مشاورات السلام اليمنية في الكويت باهتمام إعلامي ودبلوماسي كبيرين، وتوافرت لها الكثير من العوامل التي قد يصعب تكرارها في المستقبل، وقد نجح الوفد الوطني خلال الثلاثة الأشهر الأولى من المشاورات في الترويج لرؤية الحل السياسي والأمني، وخاض مع مختلف الأطراف في تفاصيل أثبتت جديته واقتداره على التفاوض من جهة، واستعداده من جهة أخرى لتقديم التنازلات - إن لزم الأمر - ما دامت لا تخل بالثوابت المتعلقة بسيادة البلاد وكرامة الشعب اليمني.

لقد بدد الوفد الوطني في الكويت الدعاية السوداء حول من يسميهم إعلام العدوان بـ "الانقلابيين"، وظهر بصورة مغايرة ومحرجة للأطراف الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة الموقف داخل طرفي الوفد الوطني (المؤتمر وأنصار الله) قد فوت الفرصة على العدوان الذي راهن على خلخلة الصف الوطني، فوجد أمامه قوة متماسكة وصلبة مع مرونة ذكية في التعامل مع التسريبات والإغراءات التي عادة ما تتم خلف الكواليس. ولن أبالغ إن قلت بأن مفاوضات الكويت هي التي ساعدت بشكل كبير على التقارب بين القطبين وصولاً إلى إعلان المجلس السياسي الأعلى، ومن ثم حكومة الإنقاذ.

بالرغم من تلك الايجابيات التي رافقت تجربة الكويت، إلا أنها في الأخير لم تفض إلى حل سياسي كان يتطلع إليه غالبية اليمنيين. ومن وجهة نظري، هناك ثمة عوامل رئيسة حالت دون إنجاز التسوية السياسية يمكن إيضاحها في النقاط الآتية:

١. عدم جدية النظام السعودي في التوصل إلى حل سياسي، بدليل التصعيد العسكري الكبير الذي أعقب فشل المشاورات، واستخدام الورقة الاقتصادية في الحرب على

نحو قذر، وبضوء أخضر أمريكي.

٢. انحياز الأمم المتحدة ومبعوثها إلى طرف الرياض، وهو ما جعل المبعوث (ولد الشيخ) يتراجع عن كثير من التوافقات المبدئية التي كانت ولا تزال تشكل الأرضية المناسبة للنقاش والحل المنشود.

٣. الحياد السلبي الذي ظهرت عليه دولة الكويت في استضافتها للمشاورات مع أنه كان معولاً عليها الكثير في هذا الجانب.

٤. تعنت مرتزقة الرياض، وخشيتهم من الحل الذي قد يكون على حساب مصالحهم الشخصية، بعد أن تمادوا في عمالتهم لدول العدوان.

٥. الحياد السلبي للدول الصديقة في مجلس الأمن وبالذات (روسيا والصين)، وحرصهما على التوافق مع الولايات المتحدة ومع الرياض بالنسبة للملف اليمني.

- آفاق التسوية السياسية:

في أكتوبر ٢٠١٦م تقدم المبعوث الأممي إلى اليمن بمقترح شبه شامل، حيث ينص لأول مرة على حكومة وطنية وترتيبات سياسية متوازية مع الترتيبات الأمنية المقترحة، وبرغم الملاحظات والتحفظات الكثيرة على ذلك المقترح، فقد جاء رد الوفد الوطني إزاءه إيجابياً، وذلك على أساس أن المقترح يشكل أرضية للنقاش، بينما - في المقابل - رفض طرف الرياض ذلك المقترح، ومن حينها والمبعوث الأممي يخاتل ويراوغ لصالح طرف الرياض.

مؤخراً (أكتوبر ٢٠١٧م)، رشحت مستجدات توحي بإمكانية استئناف مسار التفاوض السياسي، فقد عاد ولد الشيخ - من خلال إحاطته لمجلس الأمن - للحديث عن مقترح شامل دون التطرق إلى التفاصيل، وقالت وسائل إعلامية - نقلاً عن السفير الأمريكي - أن ثمة اجتماع مرتقب لولد الشيخ مع سفراء الدول الخمس بمجلس الأمن، بينما ربط مراقبون هذا التحرك بالتفاهم السعودي الروسي الناجم عن زيارة سلمان - التي وصفت بالتاريخية - إلى موسكو.

في الأثناء، تقدمت مجموعة الأزمات الدولية (١٧ أكتوبر ٢٠١٧م) برؤية جديدة لمعالجة النزاع في اليمن، وطالبت على ضوئها الأمم المتحدة بالتخلي عن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، نظراً لعدم واقعيته، وأكدت المجموعة على أهمية دور السعودية في المفاوضات، وقالت إنه: "إذا لم تكن السعودية على استعداد لأخذ مقعد على الطاولة، يجب عليها على الأقل أن

تقدم مبادرة سياسية لكسر الجمود الدبلوماسي القائم"، وطالبت المجموعة أيضاً بإجراء حوار بين صالح والسعودية من جهة، وبين "الحوثيين" والسعودية من جهة أخرى، لوضع الأسس والمفاهيم لاتفاق على إنهاء الأعمال القتالية.

أما محاور الحل الذي تتوقعه المجموعة، فيتلخص في النقاط الآتية:

١. الوقف الشامل لإطلاق النار، ورفع الحصار وفتح المطارات الدولية.
٢. انسحاب مقاتلي "صالح / الحوثي" من الحدود السعودية اليمنية.
٣. التزام السعودية ودول أخرى بالمساعدة في إعادة الإعمار بعد الحرب.
٤. الاتفاق على القيادة التنفيذية الجديدة بما في ذلك الرئيس المؤقت ونائب الرئيس ورئيس الوزراء وحكومة ائتلافية شاملة لفترة محدودة من الوقت حتى الانتخابات.
٥. التزام جميع الأطراف اليمنية بالنتائج التوافقية لمؤتمر الحوار الوطني بما في ذلك مبدأ اللامركزية، واستكمال المهام المستعصية للفترة الانتقالية.
٦. وضع آلية لإعادة النظر في القضايا الرئيسية العالقة كالقضية الجنوبية، والمناطق الاتحادية، والمصالحة الوطنية.

من وجهة نظري، فإن مقترحات المجموعة الدولية أعلاه تصلح كإطار للنقاش، فيما لو طرحت من قبل الأمم المتحدة على طاولة المفاوضات، فهي تراعي مصالح مختلف الأطراف، ويمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق مبادئ يضع حداً للحرب، ويفتح الباب مجدداً أمام استئناف الحوار بين المكونات السياسية والاتفاق على عقد اجتماعي جديد يشتمل على أحكام انتقاليه لفترة مؤقتة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين.

بيد أن ثمة سؤال يطرح نفسه، ماذا إن استمرت السعودية في حربها وعدوانها، وما هو الدور المطلوب من القوى الوطنية لمواجهة العدوان وإعادة بناء الدولة في الوقت ذاته؟

لقد قطعت القوى الوطنية شوطاً مهماً حين توافقت على إدارة مشتركة للبلاد عبر المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ، وبرغم أن هذا الاتفاق قد تعرض لهزة عنيفة جراء المناكفات السياسية والاعلامية والاتهامات المتبادلة بين أطرافه، فإن المطلوب - من وجهة نظري - هو تعزيز حالة التوافق الداخلية من خلال توسيع دائرة المشاركة والحوار، بهدف الانتقال بالبلد إلى الشرعية الدستورية، والحفاظ على الثوابت والمكتسبات الوطنية وفي المقدمة منها: الوحدة، والجمهورية، والنظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية

وحرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة.

من هذا المنطلق، وفي إطار تعزيز جبهة التصدي والصمود للعدوان والحصار، يتعين على الأحزاب والمكونات السياسية أن تنخرط في لقاءات ونقاشات عامة ومستفيضة تفضي إلى تفاهمات أولية بشأن أولويات المرحلة الراهنة، ومن ضمنها:

أولاً: إطلاق دعوة جادة وعملية للمصالحة الوطنية بين مختلف القوى السياسية على قاعدة الشراكة الوطنية في السلطة والثروة وفي مواجهة العدوان والتدخلات الخارجية.

ثانياً: دمج الجيش واللجان الشعبية وإعادة تنظيم القوات المسلحة في إدارة موحدة تتبع وزارة الدفاع، وتحت سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثالثاً: تشكيل جمعية وطنية توافقية لمراجعة مسودة الدستور وعرضه للاستفتاء الشعبي في المناطق الآمنة.

رابعاً: تمكين السلطة القضائية من العمل باستقلالية عن السلطة التنفيذية، وإعادة بنائها وفقاً لمخرجات الحوار الوطني، مع الإسراع في تشكيل محكمة دستورية كمرجعية نهائية في حال التنازع بين سلطات الدولة.

خامساً: تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها، وإنشاء هيئة وطنية توافقيه تراقب وتقيم مستوى تنفيذ مؤسسات وأجهزة الدولة لهذه المخرجات.

أبعاد الموقفين الروسي والصيني من سوريا مقارنة باليمن

أنس القاضي
كاتب ومحلل سياسي

يشهد الواقع الدولي الراهن صراعاً متصاعداً بين توجهين عالميين؛ حيث يسعى توجه تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تجذير هيكل النظام الدولي في إطار نمط الأحادية القطبية السائد منذ انتهاء الحرب الباردة. فيما يسعى التوجه العالمي الآخر إلى الدفع بذلك الهيكل باتجاه نمط متعدد الأقطاب، وهذا التوجه التعددي تمثله قوى كبرى كروسيا والصين وكذا تجمعات وتكتلات إقليمية مؤثرة كمنظمة "شنغهاي" وتكتل "البريكس"، ومحور المقاومة. تلك القوى والتكتلات والمحاور تنطلق في واقع الحال من رغبتها في كسر الأحادية القطبية المنعكسة سياسياً وعسكرياً عن الهيمنة الاحتكارية الاقتصادية للإمبريالية، وإرساء نظام عالمي تعددي أكثر إنصافاً، وذلك من أجل تلبية مصالحها الوطنية وتلك المشتركة والمتشعبة مع مختلف شعوب العالم.

الوضع الدولي الراهن: مخاض عالم متعدد الأقطاب

بالنظر إلى طبيعة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي والكيان الصهيوني والمشيخات الخليجية في الأزمتين السورية واليمنية وقيادتها للعدوان على البلدين، ومن منطلق الواقع سالف الذكر، يبدو أن جزءاً كبيراً من ذلك كله يأتي في إطار توجه تلك القوى ذاتها إزاء محاولتها تجذير نظام القطب الواحد. ولعل في الملف السوري مثالاً واضحاً على ذلك؛ إذ أن سوريا تعد في علاقاتها الخارجية جزءاً من التوجه نحو إرساء القطبية

التعددية، ما يجعل الدافع الرئيسي لموقفي روسيا والصين في سوريا هو الدفاع عن التعددية القطبية في النظام الدولي، فقد غدت سوريا بالفعل ميداناً لصراع القطبين. وذلك الأمر لا يعني بالطبع انتفاء الأساس الوطني في دفاع النظام السوري عن وجود الدولة السورية ووحدة أراضيها.

الطرح سالف الذكر يقود في واقع الحال إلى الالتفات نحو مثال آخر، مثال تتجلى فيه المدخلات النظرية بخصوص إمكانية انسحاب الصراع على هيكل النظام الدولي إلى ساحات صراع محلية أو إقليمية! يتجلى ذلك المثال في الملف اليمني، حيث تشهد اليمن أزمة تدخل وعدوان من الأطراف الفاعلة ذاتها في الملف السوري، فالأراضي اليمنية أصبحت ميدان حرب يستهدفها تحالف غربي - استعماري تبدت مطامعه متجاوزة لمعطيات الأزمة الداخلية، فلماذا لم نشهد موقفاً روسيا صينياً في اليمن مماثلاً لموقفيهما في سوريا؟ رغم واحدية الخصم/العدو!

أولاً: ملامح الموقف الروسي في سوريا واليمن

معلوم أن الدعم الروسي القوي لدمشق قد جاء بطلب من حكومة النظام السوري الممثلة لدى الأمم المتحدة؛ في حين أن حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء، كما كانت قبلها اللجنة الثورية العليا، لا تحظى بذلك الاعتراف الدولي بشرعيتها، وخلف هذه المسألة القانونية تواري موسكو ضعف موقفها في اليمن، وهي فعلياً أكثر تمسكاً بالقانون الدولي من غيرها.

يلخص "أندريه كورتونوف" مدير المجلس الروسي للعلاقات الدولية، الموقف الروسي تجاه الحرب على اليمن بتأكيده على قناعته بأن "روسيا لن تتدخل في اليمن، وهي ليست اللاعب الرئيسي فيه، رغم أن لها علاقات تاريخية معه".[1] وذلك المعنى هو نفسه ما تكرره الخارجية الروسية؛ إذ أكد نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف" في أكثر من مناسبة على أن موسكو ترى الحل في اليمن سياسياً لا عسكرياً، وشاملاً لمختلف الجوانب. وتتلخص السياسة الروسية إزاء ما يجري في اليمن عموماً في التأكيد على حفظ السيادة ووحدة التراب اليمني، والمطالبة بإيقاف الغارات الجوية، وضرورة محاربة الإرهاب.

١- ما مستقبل الدور الروسي في اليمن؟ **قناة الجزيرة**، برنامج ما وراء الخبر، تم بثه بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٦م؛ متوفر على موقع الجزيرة نت على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

وبالنسبة للمحافظة على وحدة أراضي اليمن فهي سياسة استراتيجية روسية تعود إلى بداية إقامة العلاقات مع اليمن (المتوكلية) في العام ١٩٢٨م، يقول الدبلوماسي الروسي المخضرم في اليمن «د. أوليغ بير يسيبكين» بأن الاتحاد السوفياتي "كان يدعو على الدوام إلى وحدة اليمن، ويدين المزاج الانفصالي". جاء هذا الكلام في معرض حديث هذا الدبلوماسي عن تهنئة قدمها أول ممثلي السوفيات «حكيموف» باسم الحكومة السوفياتية للأمير «أحمد» بعد انتصاره على قبائل الزرانيق في ١ أيار ١٩٢٩م، وينوه الدبلوماسي الروسي بأنه كان لديهم معطيات بأن لمشايخ الزرانيق ارتباطات بالبريطانيين.[١]

العلاقات السورية الروسية:

التاريخ الروسي الحديث، على خلاف الأوربي والأمريكي، مرتبط مع العالم العربي بلحظة تاريخية مميزة هي "الثورة البلشفية" التي تتسم بالعداء والمناهضة للقوى الاستعمارية الجديدة. ومعروف أن روسيا السوفيتية هي مَن كشفت معاهدة "سايكس بيكو" السرية التقسيمية للعالم العربي بين بريطانيا وفرنسا[٢] علاوة على ذلك فإن العلاقات السورية الروسية بشكل خاص تسبق مرحلة الحرب الباردة، فهي علاقات قديمة بين البلدين والشعبين تعود إلى القرن التاسع عشر ما بين الكنيسة الأرثوذكسية في البلدين، وإلى استقرار جالية شركسية أتت من شمال القوقاز الروسي في سوريا في القرن التاسع عشر أيضاً[٣].

" وتبقى سورية بالنسبة لروسيا واحداً من رؤوس الجسور المفتاحية لتوسيع النفوذ الروسي السياسي والاقتصادي والعسكري جزئياً في المنطقة"[٤]

المصالح الاقتصادية والعسكرية الروسية في سوريا:

للعلاقات الاقتصادية تأثير موضوعي قوي في العلاقات السياسية الدولية، إنما لا يُعد العامل الاقتصادي هو المحدد الوحيد والحاسم دائماً. وتُعد سوريا الجمهورية من أوائل الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الدولة الروسية السوفيتية، وتسلحت بسلاح

١- أوليغ بيريسيبكين، **اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي**، صنعاء دائرة التوجيه المعنوي، ط٢، ٢٠٠٥م، ص ٧٢.

٢- ياسين عز الدين، اتفاقية سايكس بيكو في ظل وثائق ويكيليكس، **شبكة فلسطين للحوار**؛ متوفر على الرابط:

https//: www.paldf.net

٣- شركس سوريا، **موسوعة ويكيبيديا**؛ متوفر على الرابط:

https//: ar.wikipedia.org

٤- ش. غ لوزيانين، **عودة روسيا إلى الشرق الكبير**، دمشق، دار المدى، ٢٠١٢م، ص ٤٧.

روسي، وكانت تتلقى ذلك السلاح أحياناً دون اعتبار للقيمة المالية، كما في حرب تشرين مع إسرائيل، وقد تجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا حديثاً، بعد توصّل الدولتان في العام ٢٠٠٥م إلى اتفاقات حول شطب ٨٠٪ من الديون المترتّبة على سوريا من الفترة السوفيتية.[١] وتمتلك روسيا قاعدة "حميميم" البحرية في مدينة طرطوس الساحلية، التي جرى بناؤها بموجب اتفاق تعاون مُشترك بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفيتي في العام ١٩٧١م[٢] وتمثل طرطوس المنفذ الوحيد للأسطول الروسي في مياه الأطلسي، وآخر قواعدها في الشرق، وتعتبرها روسيا نقطة دعم لوجستي وتقني بالغة الأهمية.

الاستثمار الروسي في قطاع النفط والغاز السوري:

الطابع الامبريالي (الاستعماري الجديد) طابع الحروب الغربية الراهنة، مع تعمق أزمة الموار منذ سبعينيات القرن الماضي، يُعطي لمسألة الطاقة مكانةً مميزة في الدوافع الاقتصادية السياسية للدول.

تعتبر دير الزور منطقة غنية بالموارد النفطية، وهدفاً لذاتها للدول المعتدية على سوريا. ومن جهةٍ ثانية فمن المعروف بأن الغاز الروسي يحتكر السوق الأوروبية، لكن دولة قطر أرادت أن توصل خط أنابيب غازية عبر سوريا إلى تركيا ومن ثمَّ أوروبا، إلا أن النظام السوري رفض هذا العَرض، مما أعطى قطر والأطلسي وحليفهم الأمريكي والاسرائيلي دافعاً جديداً لإسقاط النظام الوطني السوري وتمرير مثل هذه المشاريع، فدعمت دول الخليج والأطلسي وأمريكا الجماعات المُسلحة الإرهابية (الوهابية)، وعلى الجانب الأخر فإن هذه المسألة مسألة الغاز أعطت روسيا دافعاً آخراً لدعم النظام والدولة السورية، ومازال مشروع الغاز أبرز محركات العدوان على سوريا ومحاولة تقسيمها، ولن نجد استفهاماً حول الدافع الأمريكي إلى استهداف القوات السورية في دير الزور من أجل اسقاطها بيد داعش، حين نعلم بأن مشروع الغاز يمر عبر دير الزور، ففي ٢٠١٦/٩/١٧م نفذت المقاتلات الأمريكيات هجوماً على موقع الجيش السوري في "جبل الثردة" في دير الزور، راح ضحيته ٦٢ جندياً

١- آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط**، ٢٤ يناير ٢٠١٣م؛ متوافر على الرابط: http//:www.washingtoninstitute.org

٢- منصور زغيب، تجدّد الصراع الأميركي – الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (١٤)، ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط: https//:www.lebarmy.gov.lb

وأكثر من مئة جريح. وهوَ ما مكن داعش من السيطرة عليه[١].

بلغت استثمارات روسيا في سوريا في العام ٢٠٠٩م حوالي عشرين مليار دولار. ويعد مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما أهم المجالات الاقتصاديّة المدنيّة التي تخدم المصالح الروسية في سوريا، حيث تقوم حالياً شركتا "تات نفت" و"سويوزفت غاز" الروسيتين باستخراج النفط والغاز في سوريا، فقد أبرمت شركة "تات نفت" عقداً مع الحكومة السورية في العام ٢٠٠٣م، وقامت بحفر بئرها الأول في العام ٢٠١٠م في حقل كشما الجنوبية، كمال شيّدت "سويوزفت غاز" أنبوباً لنقل الغاز الطبيعي ومصنعاً لمعالجته.

كما تضطلع شركات التصنيع الروسية أيضاً بدورٍ في الاقتصاد السوري، فقد أبرمت شركة "أورال ماش" عقداً في العام ٢٠١٠م لتزويد شركة سورية بمعدات للتنقيب عن النفط[٢].

حسب المعطيات والمعلومات الرسمية السورية بلغ إنتاج سوريا من الغاز خلال العام ٢٠١٠م معدل ٣٦ مليون م^{٣} يومياً[٣] ولدى سوريا احتياطي من الغاز على اليابسة يُقدر بـ٠،٣ تريليون م^{٣} حسب أرقام العام ٢٠١١م، أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي احتياط العالم.

الموقع الجيوسياسي السوري والدرس الليبي:

الموقف الروسي الصلب مع سوريا في مواجهة المؤامرة عليها، النابع من حدة الصراع العالمي على المناطق الاستراتيجية؛ يحافظ هذا الموقف - عملياً - على وحدة الأراضي السورية، ويكبح جماح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بمنعهم من تحقيق أهدافهم الجيواستراتيجية في تحويل سوريا إلى دويلات تابعة للغرب الأمريكي الأوروبي، وكسر المحور الذي تنتمي له سوريا سواء على مستوى المنطقة (محور المقاومة) أو على المستوى العالمي (محور التعددية القطبية)، ما يجعل هذا الموقف في نهاية المطاف متناسباً مع مصلحة الشعب السوري.

يبرز بُعد آخر لذلك الموقف الروسي ألا وهو المخاوف الروسية المشروعة التي ولّدها التدخّل العسكري الغربي في ليبيا، إذ أن تعميم هذا التدخّل ليشمل سوريا سوف يهيئ

١- مقتل العشرات من الجيش السوري بغارات للتحالف في دير الزور (١٧ سبتمبر ٢٠١٦م)، **موقع قناة روسيا اليوم**؛ متوفر على الرابط: https//:arabic.rt.com

٢- منصور زغيب، تجدّد الصراع الأميركي - الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، **مرجع سابق**.

٣- **المرجع نفسه**.

لتدخّلات عسكرية غربية أُخرى في إيران والمحيط الجيوسياسي القريب من روسيا.

ولعل من أهم الأسباب السياسية التي أوردتها الخارجية الروسية في تعليقها لاستعمال حق النقض بخصوص الملف السوري في مجلس الأمن، كان اعتراضها على التفسيرات "الخاطئة" التي اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا، الذي أدى إلى وقوع ليبيا في يد الفوضى والناتو. المندوب الروسي الراحل «تشوركين» صرحَ بعد أول فيتو استخدمته روسيا لمنع فرض عقوبات على دمشق في أكتوبر ٢٠١١م، بكون ذلك "يتعلّق بحق سيادة الدولة وأن على مجلس الأمن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخّل"[١].

الثورات الملونة الأوروبية والواقع الجديد:

عامل آخر يقف خلف الموقف الروسي القوي الداعم لدمشق، وهو العامل المتعلق بفرضية انتقام روسيا من الغرب الذي انتزع أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي، وأضعف استراتيجيتها في إقامة "الاتحاد الأوراسي" كشكل اتحادي جديد مع الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كما قد يكون ذلك العامل مرتبطاً بموقف روسيا إزاء الخريطة الفوضوية التي خلفتها التدخلات الغربية في شؤون الدول المجاورة لروسيا، ومنها التدخلات في جورجيا أثناء ما سُمي "ثورة الورود"، وغيرها من "الثورات الملونة" الذي أدى الدعم الغربي السخي لها إلى إسقاط الأنظمة الحليفة لروسيا، وإقامة حكومات أُخرى موالية للغرب، ناهيك عن مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا وتشيكيا، الجمهوريتين الاشتراكيتين سابقاً.

تشعر روسيا الاتحادية اليوم، إنها أكثر قدرةً على الوقوف بوجه الألاعيب الغربية، فقررت حماية حليفتها دمشق ومصالحها الجيوسياسية في المنطقة، وتثبيت واقع دولي جديد يؤكد نهوض (الدب) على شمس قطب آخر، يرفض الهيمنة الغربية التي تناقض مصالحه القومية. بالتالي، فقد وجدت موسكو في دمشق مدخلاً لاستعادة مكانتها الدولية. ومن جانب آخر فإن صمود الدولة السورية بنظامها الوطني وشعبها وجيشها ساعد روسيا على أن تعود بهذه القوة.

لا يُمكن أيضاً تجاهل مخاوف موسكو من قيام نظام إسلامي "وهابي" في دمشق على

١- نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (٨٤)، ابريل ٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:

https//:www.lebarmy.gov.lb

أنقاض النظام العلماني القائم حالياً، فقد عاشت روسيا تجارب قاسية مع القوى الإسلامية المتطرفة والانفصالية في الشيشان وبعض جمهوريات القوقاز، خاصة وأن جزءاً من الجماعات الإرهابية التي تقاتل النظام السوري تنتمي لدول في الاتحاد الروسي، وستأتي بالخراب لروسيا عند عودتها.

مذهب الواقعية السياسية في تفسير حدود الموقف الروسي في اليمن:

فرضية اعتماد مذهب الواقعية السياسية كمرجع لتفسير الموقف الروسي في اليمن تنطلق من واقع العلاقات الاقتصادية التي تجمع موسكو بدول مجلس التعاون الخليجي، والسعودية بشكل خاص؛ إذ إن السعودية تحتفظ بوزن مؤثر في منظمة "أوبك"، ولها تأثير على مستويات أسعار النفط، وقد سعت السعودية بالفعل في السنوات الماضية لضرب الاقتصاد الروسي من خلال خفض أسعار النفط، وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في روسيا لعدد من السنوات. ورغم أن روسيا من كبار منتجي النفط في العالم إلا أنها ليست عضواً في هذه المنظمة للدول المصدرة للنفط.

حسب مذهب الواقعية السياسية أيضاً، ليس في السياسة من أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين، ولعل هذا ما يجعل روسيا أقل تصلباً في موقفها في اليمن في مقابل تليين مواقف خصومها إزاء الملفين السوري والأوكراني؛ إذ أنها قد تضمن بذلك إمكانية أكبر لحماية سوريا وتدخلاً غربياً أمريكياً أقل في أوكرانيا. فروسيا ربما تخشى من أن تقويتها للموقف اليمني في مواجهة العدوان الغربي سيؤدي إلى رد فعل غربي مماثل في أوكرانيا، الأمر الذي قد يعرض المصالح الحيوية لروسيا في عقر دارها للخطر، وكثيراً ما نجد أن تصريحات الروس الناقدة للغرب تأتي في سياق اتهامه بالازدواجية لدعمه "الشرعية" في اليمن و"المتمردين" في أوكرانيا!

مظاهر الموقف الروسي تلك إزاء ملف الحرب على اليمن لم تمنع في واقع الحال بروز تحركات روسية مؤثرة في مجلس الأمن لمنع استباحة ساحة المجلس لتمرير قرارات أخرى تخدم جانب العدوان على غرار القرار ٢٢١٦؛ إذ اتخذت روسيا بعض المواقف التي ربما يُقرأ منها مدى يقظتها لمثل تلك المحاولات لقوى العدوان، في مقابل اطمئنانها - في الوقت نفسه - لقدرة اليمنيين على مقاومة العدوان وكسر شوكته.

من المنطلق سالف الذكر، وفي جلسة خاصة بشأن اليمن في تاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٦م، أثناء تقديم المبعوث الأممي لدى اليمن "ولد الشيخ" إحاطته لمجلس الأمن بشأن

مفاوضات الكويت، أحبط المندوب الروسي الراحل "فيتالي تشوركين" مشروع قرار بريطاني لإدانة "الحوثي وصالح"، حيث انسحب تشوركين محتجاً على طريقة إدارة الشأن اليمني في المجلس من خلال ترجيح كفة طرف على طرف[١]

كما انتقد تشوركين - في الصدد ذاته - ورقة ولد الشيخ التي ركزت على الجوانب العسكرية وخلت من الترتيبات السياسية والاقتصادية والإنسانية، كما حذر تشوركين في سياق متصل بذلك الأمر من تداعيات تنفيذ عملية برية في اليمن لحسم الأزمة[٢] يبدو أن الروس ظلوا (ولا يزالون) على ثقة من عجز التحالف الغربي عن حسم حربه على اليمن، وبالتالي هم لا ريب يستفيدون من مراوحة معركة التحالف وعجزه عن الحسم في اليمن بما يخفف الضغط عن حلفاء الروس في الجبهة السورية التي استعادت القوات الوطنية والحليفة فيها معظم الأرضي التي كانت تحت هيمنة الجماعات المسلحة الإرهابية، مع تيقظهم - في الوقت نفسه - لعدم مرور أي قرار لتدخل دولي مُهدِّد لسقوط اليمن في القبضة الغربية، وفي ذلك مصلحة واضحة للقطب الروسي لا يُمكنه التنازل عنها.

العلاقات اليمنية الروسية والمصالح الجيوسياسية:

بالرغم من تواضع الموقف الروسي تجاه الحرب على اليمن مقارنة بموقفها في سوريا؛ إلا أن الروس يدركون بالفعل أهمية الحفاظ على أمن واستقرار اليمن وسيادته الإقليمية ووحدة أراضيه. ويمكن تلخيص الرؤية الاستراتيجية الروسية لليمن فيما أورده موقع دراسات روسي عن طبيعة الأهمية الجيوسياسية لليمن من خلال تأكيده على أن: "اليمن لا يزال يعتبر البلد الأكثر سكاناً في شبه الجزيرة العربية، ويتموضع في أعلى طريق النفط العالمية، ما يعطيه أداة جيوسياسية قوية يمكن أن تجعله قوة إقليمية"[٣].

الروس أيضاً كانوا حريصين على إقامة علاقات فاعلة مع شطري اليمن بالرغم من اختلاف أنظمتهما وأيديولوجيتهما السياسية والفكرية. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين كان اليمن الديمقراطي الحليف الأكبر للروس في الجزيرة العربية، وكان

١- "المندوب الروسي تشوركين وضع خلاصة الخلاصة في الشأن اليمني قبل أن يرحل"، نشر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط: http//:www.almshhadalyemeni.com

٢- **المرجع السابق.**

٣- كاترين شقدم، "السر الخفي للحرب في اليمن: حرب من أجل إعادة التشكيل الإقليمي"، **مركز كاتيخون**، ١٠ مايو ٢٠١٦م؛ متوفرة على الرابط: http//:katehon.com/ar

يتواجد بها مستشارون روس؛ إداريون واقتصاديون وأيديولوجيون وكذا مدربون عسكريون في قاعدة العند الاستراتيجية، كما تأهل آلاف الضباط اليمنيين في روسيا. بالإضافة إلى العلاقة الروسية مع اليمن العربية.

ففي موسكو ثمنوا عالياً العلاقات مع اليمن الشمالي الذي جدد معهم اتفاقية الصداقة في زيارة صالح لموسكو (١٩٨٤م) في عهد برجنيف، ورغم أن المكتب السياسي السوفياتي اعتبر اليمن الشمالي في نقاشاته حول هذه الاتفاقية "دولة غير رائدة" إلا أنهم اعتبروا الاتفاقية وإمداد اليمن الشمالي بالسلاح أمراً مهما "لتعزيز استقلاليتها عن الضغوط السعودية والأمريكية ومن أجل أن يظل تسليح اليمن الشمال سوفيتياً"[١].

إلا أن اليمن الجنوبي كان وضعه مميزاً باعتباره "الأقرب أيديولوجياً"، وكان وزير الدفاع السوفياتي «ديمتري اوستينوف» يرى أن "اليمن الجنوبي مهم جداً للأسطول البحري السوفياتي في المحيط الهندي، لذلك كان ثمة تفهم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزارة الدفاع بأنه يجب أن يكون جيش اليمن الجنوبي كحليف استراتيجي للاتحاد السوفياتي أقوى وأفضل تسليحاً من جيش اليمن الشمالي"[٢].

كان الاتحاد السوفيتي أول الدول الكبرى التي تعترف بالجمهورية الوليدة شمال اليمن عام ١٩٦٢م، حيث أتى ذلك الاعتراف بعد الاعتراف المصري السوري بيوم واحد. وقد قدمت موسكو في حينه دعماً عسكرياً للجمهورية الوليدة في صنعاء عبر التسليح والتدريب، كما قامت بمد جسر جوي عسكري إلى اليمن وشاركت مقاتلاتها لمنع انتصار الملكيين خاصة بعد استئناف المملكة العربية السعودية المساعدات العسكرية للقوات الملكية[٣].

كانت اليمن جذابة لخطط الاتحاد السوفياتي بسبب موقعها على ساحل البحر الأحمر الشرقي المقابل لأفريقيا، وقد أثار بناء الاتحاد السوفيتي لمطار صنعاء في اليمن قلق الولايات المتحدة.

بالنسبة للاتحاد السوفييتي يمكن الاستفادة من موقع اليمن في تسهيل الوصول إلى شرق أفريقيا، وتحسين المواصلات الجوية مع الهند، وفتح أقصر الطرق عبر أفريقيا إلى

١- أوليغ بيريسيكين، **مرجع سابق**، ص ٣ ٤٥.

٢- **المرجع نفسه**، ص ٣٠٨.

٣- كاترين شقدم، "حرب اليمن: سفر التكوين"، ٣١ مارس، ٢٠١٦م، **مركز كاتيخون**؛ متوفرة على الرابط:

http//:katehon.com/ar

أمريكا اللاتينية. وتعود العلاقة بين اليمن وروسيا السوفياتية إلى عقد أول اتفاقية صداقة في العام ١٩٢٨م[١].

أما على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من الهبات السوفياتية السخية للشطرين في عقود سابقة، فإن روسيا لا ترتبط بمصالح اقتصادية كبيرة في اليمن في الوقت الراهن، وذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية اليمنية التي توجهت إلى الغرب في الشمال من بعد الثمانينات، وفي اليمن عموماً من بعد حرب صيف عام ٩٤م. ولعل المصلحة الاقتصادية الروسية المنظورة في الوقت الراهن هي مسألة التسليح، حيث أن معظم تسليح الجيش اليمني من روسيا الاتحادية، ويرتبط بالتسليح مسألة أخرى تتعلق بالتقانة من خلال التطوير والصيانة والتدريب والتأهيل.

على صعيد المصالح الأمنية، تتشارك صنعاء مع موسكو المخاوف من انتشار الجماعات الإرهابية، خاصة في المناطق الجنوبية؛ إذ تخشى روسيا من إعادة تجربة الجهاد "الأفغاني" أو تجربة "الشيشان" من خلال الجماعات الإرهابية التي تنمو في اليمن، ويسعى الغرب إلى توظيفها.

" ويُشكل الترانزيت الإرهابي الذي كان يأتي ولا يزال يأتي جزئياً من بعض بلدان الخلج العربي والشرق الأوسط إلى شمال القوقاز خطراً مباشراً على الاستقرار في روسيا ذاتها"[٢].

ليس من المستبعد إن استمر تمدد التنظيمات الإرهابية في جنوب اليمن أن يُقدم الروس على تنفيذ عمليات عسكرية ضد تلك التنظيمات، وقد يتجهوا نحو تعزيز حضورهم العسكري في المياه الإقليمية اليمنية في حال سيطرة الغرب على باب المندب كممر استراتيجي أو القيام بتدويله، وهوَ ما حذرت منه موسكو. وقد يلجأ الروس إلى التصعيد في اليمن إذا ما صعد الغرب في أوكرانيا، أو استمرت السعودية في دعم الجماعات الإرهابية في سوريا وعرقلة جهود إحلال السلام في ذلك البلد. وتظل هذه التكهنات

١- "العلاقات بين دولتينا نسجت بنجاح وهي بدأت رسمياً في العام ١٩٢٨. فعندما أصبح اليمن مستقلاً عن الامبراطورية العثمانية في العام ١٩١٨م بدأ بالبحث عن الحلفاء من أجل مواجهة ضغوط الدول الامبريالية العظمى ولاسيما بريطانيا. وفي نهاية العام ١٩٢٧م زار الصحفي الهندي (إقبال) الذي عاش طويلاً في صنعاء والحديدة وجال في أرجاء اليمن، زار الممثلية السوفياتية في جده وسلمها رساله من الإمام يحيى – الذي كان يحكم شمال اليمن في ذلك الوقت – وفي الرسالة اقتراح وبتعابير منمقة إقامة علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. وفي رد على طلب الإمام يحيى حول التوقيع على معاهدة الود والصداقة تم إرسال الديبلوماسي السوفياتي (غيورغي استاخوف) ووقع في صنعاء في ١٢ يوليو على المعاهدة بالأحرف الأولى". (أوليغ بيريسيكين، مرجع سابق، ص ٢٣ و ٥٩).

٢- ش. غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، **مرجع سابق**، ص ٤٥.

مرتبطة برد الفعل والتغيرات الدولية وليست هي النهج الروي الثابت تجاه اليمن، وإن حدثت مثل هذه التكهنات فسوف تكون تكتيك عملي جدي للوصول إلى الاستراتيجي بالنسبة للروس لا خروجاً عشوائياً عنه.

ثانياً: ملامح الموقف الصيني في سوريا واليمن

الرؤية الصينية لقضايا المنطقة:

ترى الصين - وفقاً لتصريح وزير خارجيتها وانغ يي - أن الوضع في الشرق الأوسط في مفترق طرق، في ظل تنامي عدم الاستقرار والأمل في السلام، كما ترى أن القضية تتمحور حول ضرورة دفع الوضع الإقليمي إلى تسوية سياسية للقضايا الساخنة بقيادة الأمم المتحدة، وتشدد على محافظة البلدان المعنية على الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب[١].

تأكيد آخر على تلك الرؤية الصينية للمنطقة العربية يمكن أن نستنتجه من حديث لـ "لي تشنغ ون" سفير شؤون منتدى الصين والعالم العربي: "بعض الدول العربية تشهد حالياً تغيرات، فعلى الصعيد الداخلي أصبح الحفاظ على الاستقرار هو التوافق الأساسي لشعوب الدول العربية من دفع تحفيز النمو"[٢] على المنوال نفسه، يرى "تيان ون لين" الباحث بمعهد الصين للدراسات الدولية المعاصرة أن: "الصين تدعم دائماً اختيار الدول العربية لطريق التنمية الذي يتماشى مع ظروفها الوطنية المحلية، وتدعم عملية السلام في الشرق الأوسط"[٣].

تقييم الموقف الصيني الحالي في اليمن ومقارنته بسوريا:

تجلى موقف الصين من الحرب على اليمن من خلال تصويتها لدعم قرار حظر بيع الأسلحة إلى صنعاء، إلى جانب دعوتها السعودية إلى وقف غاراتها على اليمن، وكذا حثها الأطراف كافة على وقف إطلاق النار وحل الأزمة بالطرق السلمية، ودعوتها كذلك الأمم المتحدة إلى لعب دور قيادي في حل الصراع من خلال المفاوضات السياسية[٤].

١- وزير الخارجية الصيني: الوضع في الشرق الأوسط على مفترق طرق حاسم، **صحيفة الشعب الصينية**، ٨ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط: http//:arabic.people.com.cn

٢- "بكين والعرب: توقيع ٥٢ اتفاقية مع السعودية ومصر خلال عام"، **اليوم السابع**، ١٠ مارس ٢٠١٧م؛ متوفرة على الرابط: http//:www.youm7.com

٣- **المرجع السابق**.

٤- "بدعم الشرعية في اليمن: صفحة جديدة في العلاقات الصينية – السعودية"، **نون بوست**، ٣ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

بعد زيارة الوفد الوطني إلى الصين، علق السفير الصيني السابق لدى اليمن "شي يان تشون" بأن: "دعوة أنصار الله لا تتعارض مع موقفها بتأييد الحكومة الشرعية بل تنطلق من الحرص على التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة"، مضيفاً: "نحن تعلمنا الدرس ووجدنا أنه لا مناص من التواصل وفتح قنوات اتصال مع الحركات المعارضة بما فيها الحركات المسلحة" وأنه: "لا يمكن تجاهل قوة ونفوذ مليشيا الحوثي وسيطرتها على مناطق واسعة في اليمن حيث توجد مصالح صينية وحيث تعمل العديد من الشركات الصينية"[1].

الصين من جانب آخر لم تعترف رسمياً بالحكومة في صنعاء، ففي بيان للخارجية الصينية بعد تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني أعلنت الصين عدم الاعتراف بأي إجراءات أحادية يتخذها أي طرف تؤدي إلى زيادة تعقيد الأمور، وأن ذلك غير مفيد للتوصل لحل سياسي للقضية اليمنية.

ذلك الموقف الصيني ينسجم مع السياسة الصينية، ففي إطار احترام الصين للقانون الدولي على المستوى العام هي مازالت معترفة بحكومة هادي، أما في الحالة السورية يعد اعتراف الأمم المتحدة بحكومة الأسد أمراً مسانداً للصين في موقفها تجاه سوريا. من جانب آخر تبدو في تصريح الخارجية الصينية سالف الذكر طبيعة نظرة الصين لضرورة توافر ظروف مستقرة لضمان نمو مصالحها الاقتصادية، فهي تشدد على مسألة عدم القيام بمواقف أحادية، وأهمية الشراكة والوفاق في الداخل، وذلك تجنباً لأي نزاعات مُستقبلية قد توقف مشاريعها الاقتصادية.

الموقف الصيني من الحرب على اليمن يميل بصفة عامة إلى الاقتصار على لعب دور وسيط السلام. فالصين ترتبط بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية شبه متوازنة مع اليمن والسعودية والخليج وإيران، الأمر الذي يجعل مواقفه أقرب إلى الحياد الموضوعي. على المشهد الآخر، تبدو الصين مندفعة بقوة للوقوف مع سوريا بالرغم من وجود المصالح ذاتها مع الخليج والسعودية بصفة خاصة، إذ تعد الرياض حالياً من أهم مصادر توريد النفط لبكين.

---

http//:www.noonpost.org

١- "التنسيق (الحوثي – الروسي – الصيني) يدشن مرحلة جديدة ستقلق هادي والتحالف في اليمن"، **المراسل نت**، ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.almrasel.net

لعل الأحداث في سوريا قد تجاوزت الحد الذي يُمكن للصين الصمت معه، وقد تزامن العدوان على سوريا مع توجه أمريكا لتعزيز تواجدها في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما تعتبره الصين تهديداً لأمنها القومي، وتحجيم لدورها الإقليمي والدولي، خاصة في ظل طموحها للقيام بدور دولي يتناسب مع قوتها الاقتصادية العسكرية الصاعدة.

بالرغم من أن المصالح الصينية في سوريا أقل من مصالحها في اليمن، إلا أن سقوط سوريا - حسب ما تراه مراكز دراسات صينية: "سيؤدي إلى تحكم الغرب في مركز الشرق الأوسط، ما يجعل الضغط الغربي مسلطاً على إيران، وبذلك ستطرأ تغيرات جديدة على العلاقات الجيوسياسية الاستراتيجية الصينية الإيرانية. وتحتل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر العوامل الجغرافية في موقع إيران وتأمينها لواردات الطاقة إلى الصين، ومسألة الطاقة تحتل رأس أولويات الأمن القومي الصيني منذ عام ١٩٩٣م. وللصين مصالح كبيرة لدى إيران التي تعتبرها أهم مورد نفطي وعقدت معها اتفاقيات استخراجية كبيرة خاصةً في حقل "بارس الجنوبي". كما تعتبر السياسة الخارجية الصينية أن خطّ الدّفاع عن آسيا الوسطى والقوقاز، الذي تسعى إلى تفعيل طريق الحرير البري فيه، يبدأ من العالم العربيّ، وسوريا محور ارتكاز فيه"[١].

الصين تستعيد مكانتها من البوابة السورية:

ترى الصين في نفسها أمّة ذات جذور تاريخية حضارية لها الحق أن يتضاعف دورها في المسرح العالميّ. وهو دور بالتأكيد ينافس الحلف الغربي. وقد عبّرت عن ذلك مؤخّرا صحيفة صينيّة بارزة قائلةً: "إن على العالم أن يتعوّد على سماع الصين تتحدّث عن حقائقَ مرّة فيما يتعلّق بصراعاتٍ دوليّة مثل ذلك الدّائر في سورية."[٢].

التجربة الليبية المتأتية من عدم اعتراض الصين على القرار الأممي، الذي مكن حلف الناتو من التدخل العسكري ضد نظام معمر القذافي، جعلها تعيد التفكير في إشهار كرتها هذا.

١- "الصين يجب أن تدلو بدلوها في الوضع السوري"، **صحيفة الشعب الصينية**؛ متوفرة على الرابط:

http//:arabic.people.com.cn

٢- "ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سورية؟"، الدوحة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٨ فبراير ٢٠١٢م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.dohainstitute.org

الفيتو الصيني نادر الظهور لم يعد كذلك؛ إذ استخدمته الصين بخصوص المسألة السورية في مجلس الأمن أكثر من ثلاث مرات. والأمر الجوهري الفارق هنا أنه نظراً لتشعب علاقات الصين الاقتصادية مع الدول الداعمة للإرهاب في سوريا، كان بمقدورها الصمت عن طريق الاكتفاء بالامتناع عن التصويت والركون إلى الفيتو الروسي الذي تتيقن بكين تماماً أن موسكو ستستخدمه لإعاقة أي مشروع قرار قد يجيز التدخل الدولي ضد سوريا؛ لكن بكين قررت أن تدلي بدلوها وتعترض علانية لتعلن حضورها الجديد في الساحة الدولية.

الصين تعتبر حضورها الداعم في سوريا ضروري من أجل إعاقة تنفيذ الأجندة الغربية، فـ "الوضع في الشرق الأوسط لم يعد يسمح بأن تكتفي الصين بالتفرج. لأن الخارطة السياسية التي يطمح إليها الغرب في المنطقة ليست في صالح الصين"[١].

بالنظر إلى جوهر استراتيجية أوباما المسماة: "الانعطاف نحو آسيا" عسكرياً واقتصادياً، وهي الاستراتيجية التي لم تتغير مع مجيء ترامب التي أخذت في الآونة الأخيرة خطوات تعزز تحالفاتها القديمة التي تعود إلى أيام الحرب الباردة مع البلدان التي شهدت نزاعات إقليمية مع الصين وبلدان أخرى في منطقة شرق آسيا؛ كان الخيار الصائب للصين أمام تلك الاستراتيجية أن تخرج إلى فضاء أوسع حيث حلفائها في الشرق، وأن تستثمر ثقل موقفها إزاء الملف السوري في تعزيز حضورها وقوتها في المحيط الهادئ وإزاء العالم أجمع، ولعل في معطيات هذا التنافس ما يجعلها تبدي موقفاً أكثر تصلباً في سوريا. ولربما يفرض ذلك الواقع التنافسي على الصين أن تعزز من موقفها في اليمن مستقبلاً على غرار موقفها الراهن في سوريا، خاصة مع نشر الولايات المتحدة مؤخراً لمنظومة صواريخ "ثاد" في شبة الجزرة الكورية[٢].

العلاقات اليمنية الصينية التاريخية وطريق الحرير:

بدأت العلاقات بين اليمن والصين في خمسينيات القرن الماضي عام ١٩٥٦م وتوطدت من بعد ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين. أما الجذور التاريخية لتلك العلاقات فتعود إلى عهد الإمبراطور الصيني "تشو دي"، وذلك عندما أرسل البحار (المسلم) "تشنغ خه" على رأس

١- "الصين يجب أن تدلو بدلوها في الوضع السوري"، **مرجع سابق**.

٢- "واشنطن تنشر منظومة مضادة للصواريخ بكوريا الجنوبية"، **الجزيرة نت**، ٧ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

أسطول تجاري وصل إلى ميناء عدن عام ١٤١٦م، وما يزال النصب التذكاري لذلك البحار الصيني موجوداً في عدن حتى وقتنا الحاضر[١].

الحكام اليمنيون - آنذاك - قاموا بالرد على تلك الزيارة بإرسال بعثة إلى الصين مع خطاب وهدايا ثمينة إلى الإمبراطور، وقد تعززت تلك العلاقات بزيارة أربع بعثات يمنية إلى الصين خلال فترة حكم أسرة "مينغ" (١٣٦٨ - ١٦٤٤م) عن طريق تجارة الحرير والبخور واللبان الذي ربط الموانئ الصينية بالموانئ اليمنية خلال تلك الفترة[٢] وأهمية طرق التجارة هذهِ تعود للواجهة مجدداً في الوقت الراهن مع استئناف الصين لمشروع طريق الحرير البحري القديم الذي يمر بالبحر العربي وخليج عدن.

المصالح الاقتصادية الصينية الراهنة في اليمن:

ساعدت بكين في تطوير البنية التحتية لليمن في خمسينيات القرن الماضي، كما تملك الصين ١٤ مشروعاً استثمارياً في اليمن، إلى جانب استثمارات أخرى في مجالات استخراج النفط والاتصالات والإنشاءات ومزارع الأسماك، كما تعتبر اليمن أحد مصدري النفط إلى الصين، وكانت كمية النفط اليمني المصدر إلى الصين قد ارتفعت بنسبة ٣١٥ ٪ خلال أول شهرين من العام ٢٠١٥م، مقارنةً بنفس الفترة من العام ٢٠١٤م[٣] كما أن الكثافة السُكانية في اليمن تجعل منها سوقاً مغرياً للسلع الصينية، إلا أنها سوقٌ ضعيف القدرة الشرائية، على عكس السوق الخليجي ذي القدرة الشرائية العالية رغم قلة عدد سكانه.

لقد عرفت العلاقات التجارية بين اليمن والصين نمواً متميزاً قياساً بالعلاقات التجارية بين اليمن والدول الغربية؛ إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٤م إلى ما يزيد عن خمسة مليارات دولار أمريكي[٤] وكانت الصين قد وقعت مع حكومة "الوفاق" اتفاقية مشروع تطوير وتشغيل ميناء عدن بتكلفة ٥٠٧ ملايين دولار بتمويل صيني. ويتضمن

١- "العلاقات اليمنية – الصينية: ٥٨ عاماً من العطاء و النجاح إلى الشراكة والبناء"، **وكالة الأنباء اليمنية سبأ**، ٢١ مايو ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط: http//:www.sabanews.net

٢- **المرجع السابق.**

٣- "عاصفة الحزم ترفع أسعار النفط خوفاً من تعطل الإمدادات"، **موقع قناة روسيا اليوم**، ٢٦ مارس ٢٠١٥م ؛ متوفر على الرابط: http//:arabic.rt.com

٤- "العلاقات اليمنية – الصينية"، **مرجع سابق.**

المشروع بناء رصيف إضافي بطول ألف متر وعمق ١٨ متراً وتعميق وتوسعة القناتين الملاحيتين الداخلية والخارجية، كما تم الاتفاق في حينه على إنشاء شركة نقل بحري خفيف ومتوسط بين البلدين، وكذا تطوير وإدارة مصنعي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن، وكذلك إعادة تأهيل مصنع ٧ أكتوبر بمحافظة أبين[١].

الصين والموقع الاستراتيجي لليمن:

انطلاقاً من الأبعاد الجيوسياسية لموقع اليمن، فإن الصين تُعد من الدول الأَكْثَر تضرُّراً من سيطرة تحالف العدوان على باب المندب؛ إذ يُقدَّر حجم الصادرات الصينية اليومية المتجهة إلى أوروبا عبر باب المندب بنحو مليار دولار أميركي[٢] ناهيك عن تأثير ذلك على مصالح الصين في أفريقيا؛ إذ أن الصين تتجه نحو الاعتماد على الساحل الجيبوتي كقاعدة انطلاق وتمركز استراتيجية تجاه أفريقيا، حيث يصل حجم النشاط الاقتصادي الصيني في تلك القارة سنويّاً لـ٣٠٠ مليار دولار،[٣] إلى جانب أنشطتها الأخرى المتعلقة بالعلاقات السياسية والعسكرية مع الدول الأفريقية، بالإضافة كذلك لمشاركة جنودها في عمليات قوات حفظ السلام. وبالتالي، فإن الصين وإن اكتفت بميناء جيبوتي للدخول إلى القارة السمراء، إلا أن أي تهديد لباب المندب من شأنه أن يمثل خطراً على ميناء جيبوتي الذي يقع في الجهة الأخرى من المضيق.

لقد أبدت بكين دعمها في فترة سابقة لحكومة "الوفاق الوطني" في حربها على الإرهاب والقرصنة، وهو بلا -ريب -موقف استراتيجي لا يختلف باختلاف الحكومات اليمنية؛ فالصين تؤكد باستمرار بأنها على استعداد لتعزيز التعاون مع اليمن في هذا المجال ودعم جهود اليمن في حماية أمنها القومي. وفي الصدد ذاته كان السفير الصيني السابق لدى اليمن قد أفصحَ عن أن الصين "تطمح إلى موطئ قدم في اليمن نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجي لليمن، وعلاقات الصداقة التاريخية بين الجانبين"[٤].

١- **المرجع نفسه.**

٢- "الصين وجيبوتي: محددات العلاقات ومسار التجاذبات"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:rawabetcenter.com

٣- **المرجع السابق.**

٤- "هادي في بكين: مقايضة الاقتصاد بالاستراتيجية"، **الجزيرة نت**، ١٥ نوفمبر ٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

تحرص الصين على مكافحة القرصنة في منطقة شرق أفريقيا لحماية تجارتها المارَّة في خليج عدن ومضيق باب المندب، كما تحتاج سفنها إلى محطة "ترانزيت" للتزود بالوقود، وهذه الميزة يمتلكها ميناءا عدن وجيبوتي، ولدى الصين بالفعل علاقات صاعدة مع جيبوتي التي تعد مع كينيا (التي تقع على المحيط الهندي) بمثابة بوابة الصين لشرق أفريقيا.

في ديسمبر ٢٠٠٨م أرسلت الصين للمرة الأولى قوة بحرية لمنطقة خليج عدن للتصدي للقراصنة، ومنذ ذلك الوقت استخدمت أكثر من ٢٠ قوة عمل تضم أكثر من ٦٠ قطعة بحرية عسكرية ترافق سفناً تجارية من الصين ودول أخرى. يضاف إلى ذلك أيضاً رغبة بكين في منافسة كلٍ من فرنسا والولايات المتحدة، اللتين تحتفظان بقاعدتين عسكريتين تابعتين لهما في جيبوتي، حيث وقعت الصين مع جيبوتي في العام ٢٠١٦م اتفاقية أمن ودفاع مشترك، وأنشأت الصين بموجبها قاعدة عسكرية على أراضي جيبوتي لتوفير الدعم اللوجستي لقواتها في إطار عملياتها لحماية السلام ومحاربة القرصنة في المنطقة[١].

البُعد الأمني (مكافحة الإرهاب) للموقف الصيني من سوريا:

تتفق الصين مع الرؤية الروسية في أن هناك تحالفاً يتوطد بين الغرب والتيار الإسلامي (الإخواني - الوهابي) في إطار الرغبة الأمريكية بإعاقة تشكل قطب عالمي جديد. وقد استنكر الصينيون على قوى المعارضة السورية تدريبها المتطرفين الصينيين من عرقية "الإيغور" الذين يسكنون مقاطعة "شينجيانغ"، لتخوفهم من انتقال الإرهاب إلى الصين. وتخوف بكين من انتقال العناصر الإرهابية "الصينية" من مناطق الصراع في الشرق لأوسط لممارسة نشاطهم على الأراضي الصينية كان تخوفاً في محله؛ إذ شهدت مقاطعة شينجيانج العديد من الحوادث والمواجهات ما بين عناصر متطرفة والجيش الصيني، وعلى سبيل المثال، اندلعت مؤخراً مواجهات في تلك المقاطعة بين الجيش والجماعات الإرهابية، حيث صرح رئيس حكومة المقاطعة في ١٤ مارس ٢٠١٧م إن "شينجيانغ تكافح الإرهاب بعزم وقوة من أجل الحفاظ على الاستقرار"[٢]، وكان تنظيم داعش قد نشر في الأول من مارس ٢٠١٧م مقطع فيديو لمسلح من عناصره من أقلية "الإيغور" الصينية وهو يذبح شخصاً في

١- "الصين وجيبوتي: محددات العلاقات ومسار التجاذبات"، **مرجع سابق**.

٢- "شينجيانغ تستمر في مكافحة الإرهاب بقوة في ظل بقاء المخاطر"، **موقع الصين بعيون عربية**؛ متوفر على الرابط:
www.chinainarabic.org

العراق، ويهدد فيه الصينيين ويتوعدهم "بسفك دمائهم كالأنهار" انتقاماً لما وصفه بـ "قمع الأقلية المسلمة"[١].

الجدير ذكره في المقام نفسه، أنه في ١١ يناير ٢٠١٧م، أدخل الرئيس الصيني رزمة إصلاحات في الجيش من بينها تأسيس "مكتب التعاون العسكري الدولي"، وذلك بعد شهر على إقرار البرلمان الصيني قانوناً لمكافحة الإرهاب يتضمن بنداً يسمح للجيش الصيني بالقيام بعمليات عسكرية خارج البلاد[٢].

البعض يعد "مكتب التعاون العسكري الدولي" في الجيش الصيني كياناً مشابهاً لـ"فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني أو "المناضلين الشيوعيين الأمميين" في الجيشين الأحمر الصيني والسوفياتي إبان حقبة الحرب الباردة. هذا المكتب الصيني بات - في واقع الحال - يُكثف نشاطه مؤخراً في سوريا، خاصة بعد لقاء مديره "غوان يوفي" بوزير الدفاع السوري، بما يعطي مؤشراً باحتمال مشاركة صينية أوسع في مكافحة الإرهاب سواء في سوريا أو خارجها في المناطق التي توجد بها مصالح صينية تهددها التنظيمات والجماعات الإرهابية.

الخلاصة:

يُدار الصراع العالمي، كي لا يخرج عن السيطرة بحساسية شديدة، وإذ تنزع القوى الغربية الأمريكية والأطلسية إلى التدخلات المباشرة وعسكرة العالم؛ فذلكَ لأن آفاقها مسدودة، إذ أنها تسعى بالقوة إلى تثبيت واقع دولي يهتز من تحت (أقدامها)، أما الجانب الأخر الروسي والصيني فآفاقه أكثر رحابة من الطرف الأول، مما يجعل الصينيين والروس يحتفظان بهوامش عديدة للحركة، وقابليتهما أمام المُستقبل أوفر، من دون فتح بؤر حرب ساخنة جديدة.

عسكرة العالم، يفيد لا ريب الإمبريالية الغربية، ليس فقط فائدة مالية للمجمعات الصناعية الغربية ببيع أسلحتها، فالمجمعات الصناعية العسكرية الروسية أيضاً تستفيد من بيع أسلحتها في الشرق الأوسط، عسكرة العالم تفيد الإمبريالية الغربية على مستوى

١- "تنظيم داعش يهدد الصين: سنسفك الدماء كالأنهار!"، **قناة روسيا اليوم**، ١ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:
http//:arabic.rt.com

٢- مهند الحاج علي، "الجيش الصيني في سوريا"، **موقع عنب بلدي**، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦م؛ متوفرة على الرابط:
www.enabbaladi.net

أزمتها العميقة المتعلقة بالسيطرة على الساحة العالمية أذ أنها تستخدم العسكرة، للإبقاء على مواقعها المتقدمة في الواقع السائد (الشائخ)، أما الجانب الروسي والصيني، فقادر على الوصول إلى مواقع جديدة بالعلاقات الندية المتبادلة، وليس بعلاقة الإخضاع العسكرية التي تستخدمها الإمبريالية الأمريكية، ولذلك يحجم الجانب الروسي والصيني، عن فتح جبهات جديدة والاستجابة للاستفزازات الغربية، وفي ذات الوقت فهذا الطرف (أي الروسي والصيني) يقوي من مواقفه الصارمة، في الجبهة السورية التي فُتحت، ويستعرض هناك تفوقه العسكري التقني والتكتيكي العملي، فالتكتيك رهن التكنيك حسب مقولة فريدرك أنجلز.

مشروع طريق الحرير "الحزام والطريق"، ومجموعة "البريكس" وحلف "شنغهاي"، مختلف هذه التكتلات تعطي المعسكر المتعدد الأقطاب -الذي تعد روسيا والصين أحد أركانه - قدرة على الحركة الاقتصادية الكبيرة في الساحة الدولية، مقابل تهالك الرأسمالية الإمبريالية وفشل نماذج دمقرطتها للشعوب ووصفات صناديقها الإقراضية ومنظماتها التجارية.

لا يبدو أن روسيا والصين سوف تفتحان جبهة عسكرية داعمة للشعب اليمني في مواجهة المعسكر الامبريالي الغربي، ولا ريب بأنهما ينشطان سياسياً في الإطار الدولي، بما يخدم حل الأزمة اليمنية بالطريق السلمي، وحل الأزمة اليمنية سلمياً بما يحفظ ثوابته في وحده أراضيه وسيادته الوطنية، هي نتيجة تصب في صالح الصين والروس. وهذا له علاقة بالطبيعة الدولية للأزمة اليمنية.

الأزمة اليمنية، الحالية، يمكن القول بأنها أعراض لفشل الهيمنة الأمريكية ونماذج حكوماتها التابعة وشروطها الاقتصادية، فهي أزمة خروج اليمن من هذه الهيمنة، وموضوعي أن تحدث نتاج ممانعة القوى المحلية والإقليمية التي ستخسر مصالحها من تبدلات الواقع السياسي اليمني.

فيما الأزمة السورية، ليست أزمة خروج سوريا من الهيمنة، بل بالعكس هي أزمة مرتبطة بمحاولة معسكر الأحادية القطبية، ان يتوسع إلى مواقع جديدة محسوبة على معسكر التعددية القطبية، وهذا ما لم يسمح به الروس والصينيون، فحركة التاريخ تثبت أن الإمبريالية الغربية تشهد تراجعاً، ومن غير المسموح لها على الصعيد الدولي من وجهة النظر الروسية الصينية، أن تتعافى وتتدارك تراجعها، باستغلال مواقع جديدة، أو بتفكيكها

وفرض مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يشير إلى فشل معسكر الأحادية القطبية في السيطرة على دول المنطقة في أشكالها السابقة.

العدوان السعودي الإماراتي على اليمن:

دورة "حلزونية" لأطماع متوحشة

أحمد الحبيشي

في الدقائق الأولى من يوم السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥م شنت الطائرات السعودية والإماراتية قصفاً جويّاً واسعاً على عدد من المعسكرات ومخازن الأسلحة والقواعد الجوية والبحرية والموانئ والمطارات والطرقات والجسور في عموم الجمهورية اليمنية. وذلك بالتزامن مع إعلان عادل الجبير (السفير السعودي آنذاك لدى الولايات المتحدة) من واشنطن بدء العدوان على اليمن، وتشكيل ما سُمِّي "التحالف العربي لإعادة الشرعية" بدعم لوجيستي عسكري وسياسي من الولايات المتحدة الأميركية.

لعل من نافل القول التأكيد على أن ثمّة أهدافاً وأطماعاً عسكرية وسياسية وجيوسياسية للعدوان قد انكشفت وظهرت إلى العلن بعد عجز جيوش ما يُسمّى (التحالف العربي لإعادة الشرعية) من حسم المعركة خلال شهر واحد وفقاً لخططه وتوقعاته، وذلك بفضل صمود وبطولات وتضحيات شعبنا والقوى الوطنية المناهضة للعدوان، إذ فشلت رهانات العدو السعودي وحلفائه من المرتزقة والنُخب السياسية القديمة في تحقيق أهداف العدوان خلال فترة قصيرة واقتسام كعكة النصر التي أضحت في الواقع بعيدة المنال عليهم.

في المقابل، لا يمكن تجاهل دور الصمود البطولي للشعب اليمني وانتصارات مقاتليه في العمق السعودي ومختلف جبهات القتال في صُنع معادلات ومتغيرات جديدة أضعفت بنيان تحالف العدوان السعودي الإماراتي وأصابته بالتصدع وأظهرت إلى السطح تناقضاته

وهشاشته، الأمر الذي أتاح للقوى الإمبريالية والصهيونية فرصاً لابتزاز دول العدوان تلك؛ مالياً وأمنياً وجيوسياسياً بذريعة دورها في نشر الإرهاب وتمويله، ومواصلة توريط تلك الدول في مستنقع الحرب العدوانية على اليمن من أجل زيادة فرص الابتزاز تلك.

فيما يتعلق بمسألة الإرهاب بصفة خاصة، كان واضحاً أن المستفيد الأكبر من العدوان هو الجماعات الإرهابية في اليمن، ولم يُخفِ وزراء خارجية بعض الدول الكبرى وبعض وكالات الأنباء الغربية والصحف الأميركية التعبير عن مشاعر القلق لانتشار وتنامي نفوذ تلك الجماعات الإرهابية تحت مظلة العمليات العسكرية للقوات السعودية والإماراتية في اليمن.

واقع الحال على الأرض أيضاً ظل يؤكد استعانة قوى العدوان بالجماعات الإرهابية في اليمن على أكثر من صعيد. فلم يكن أسلوب قوى العدوان متطابقاً في الاستعانة بالجماعات الإرهابية في المحافظات الجنوبية المحتلة تحت مُسمّى (المقاومة الشعبية)، فقد اتجهت الإمارات إلى التعامل مع الجماعات السلفية الجهادية، فيما تعاملت السعودية مع (القاعدة وداعش وأنصار الشريعة)، مما أدّى إلى تغوّل هذه الجماعات في بعض المدن والمحافظات الرئيسية وخاصة عدن وحضرموت وأبين وتعز.

كما أشرنا سلفاً، لعل أهم ما يُميِّز الأهداف والأطماع المشتركة لقوى العدوان على اليمن هو طابعها "الحلزوني" الذي يُجسِّد هشاشة التحالف السعودي الإماراتي، في ظل غلبة رواسب الصراعات والمطامع القديمة بين تلك الممالك الوراثية العائلية، وإصرار نخبها العائلية الحاكمة على بعث تلك الصراعات من خلال تدويرها "حلزونياً" إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي عبر مفاعيل العدوان المشترك على اليمن، الأمر الذي أدى إلى دخول الكيان الصهيوني وحسابات الدول الاستعمارية في حقبة الحرب الباردة على خط هذا التدوير الحلزوني الانتحاري للمطامع والنزاعات القديمة.

الحال أن تحالف العدوان "غير المقدّس" على اليمن كشف تناقضات الطبيعة البدوية التناحرية للممالك العائلية الوراثية التي أضفت عليها الثروة النفطية قبل ٥٠ عاماً بعض القشور الحداثية الشكلية والمظهرية التي تُخفي تحتها ندوباً من الثارات البدوية والأطماع التوسعية التي تعود جذورها إلى عهود الغزوات الداخلية في نجد وصحراء وسواحل الخليج بين عبس وذبيان وكندة وربيعة بهدف السيطرة على المراعي ومصادر المياه وطرق القوافل

التجارية، وذلك قبل أن يأتي الإسلام ليدفع بالعشائر البدوية المتنازعة إلى فضاء الفتوحات والغزوات الخارجية. لكن بعد أفول عصر اقتصاد الخراج وظهور الاستعمار الذي أخضع مشائخ العشائر البدوية في اتفاقيات الحماية ودفع الرواتب مقابل الطاعة والولاء والخضوع والتبعية للمتروبول الاستعماري؛ ما لبثت تلك العشائر أن عادت وبصورة حلزونية إلى التنازع مجدداً على ملكية الأراضي وقطع الطرق ونهب القوافل والمراكب التجارية.

في السياق ذاته، كشفت العمليات العسكرية لقوى العدوان على اليمن عدم تطابق المصالح الإماراتية مع الأهداف السعودية التي تريد ضمان حدودها الجنوبية واستعادة أطماعها التاريخية في مد شبكة أنابيب لنقل النفط من شرق ووسط المملكة السعودية والربع الخالي إلى المحيط الهندي عبر محافظة حضرموت اليمنية. ولم يعُد خافياً على أحد أن الحاكم الفعلي لإمارة أبو ظبي (محمد بن زايد) قد بنى منظومة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية أثناء الحرب في المحافظات اليمنية الجنوبية المحتلة، لا علاقة لها بالأهداف المحددة في إعلانات "عاصفة الحزم" أو "إعادة الأمل" لاحقاً.

كانت السواحل والموانئ والجزر اليمنية عقدةً لحكام أبو ظبي منذ عقود. كما أن تمدُّد النفوذ الإماراتي نحو الجنوب الشرقي باتجاه الحدود العمانية تحديداً ظل حلماً عتيقاً لآل نهيان الذين كانوا حتى منتصف القرن الثامن عشر جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية البحرية العمانية التي امتد نفوذها من السواحل العربية على ضفاف الخليج الفارسي والمحيط الهندي إلى ولاية زنجبار في شرق أفريقيا، وذلك قبل أن يسيطر الاستعمار البريطاني على هذه السواحل في القرن السابع عشر.

تأسيساً على ذلك وفّر العدوان على اليمن فرصة غير مسبوقة ساعدت حكام إمارة أبوظبي على الوصول إلى حدود سلطنة عُمان وميناء صلالة، والسيطرة الكاملة على كافة موانئ خليج عدن والبحر الأحمر والبحر العربي التي تنافس عليها فعلياً ميناء دبي وميناء أبوظبي، وذلك باستثناء ميناء الحديدة الذي فشلت قوى العدوان في السيطرة العسكرية عليه!!

لا ريب في أن ميناء عدن يُعد من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم وأفضلها، وقد تم تصنيفه في الخمسينيات من القرن الماضي كثاني ميناء في العالم لتزويد السفن بالوقود بعد ميناء نيويورك. حيث يقع ميناء عدن على الخط الملاحي الدولي رابطاً بين الشرق

والغرب، ولا تحتاج السفن فيه لأكثر من ٤ أميال بحرية فقط لتغيير اتجاهها للوصول إلى محطة إرشاد الميناء. ولأهمية هذا الميناء الاستراتيجي، ترى الإمارات أنه يشكل أبرز التهديدات والتحديات التي يمكن أن تقضي على الأهمية الاستراتيجية لمدينة دبي، ولهذا فقد سعت باكراً لتعطيل الميناء المطل على مضيق باب المندب غربي محافظة تعز اليمنية، بما يحمله من أهمية استراتيجية كممر للتجارة العالمية، ومن ثم السيطرة العسكرية والسياسية على مدينة عدن عبر وجودها الميداني الذي أتاحه لها العدوان على اليمن، واستكمال سيطرتها تلك عبر حلفائها في بعض فصائل الحراك الجنوبي والحركات السلفية.

في السياق سالف الذكر، عززت الإمارات قبضتها الأمنية على عدن عن طريق تشكيل ما يُسمى (قوات الحزام الأمني) التي تتبعها مباشرة، وأوكلت مهمة إدارة "الحزام الأمني" إلى فصائل سلفية وحراكية موالية لها، إذ من خلال هذا الحزام تتحكم بالداخلين والخارجين إلى مدينة عدن، ويكون تعاملها مع المواطنين غالباً وفقاً لبطاقة الهوية، وقد سُجِّلت مضايقات تعرض لها أبناء المحافظات الشمالية وخصوصاً أبناء تعز، بمنعهم من دخول عدن.

محافظ عدن السابق عيدروس الزبيدي والوزير السلفي السابق هاني بن بريك يعدان أهم الشخصيات المتحالفة مع الإمارات والمدافعة عن مصالحها في اليمن، إذ أديا الدور المنوط بهما من خلال منصبيهما السياديين في عدن المحتلة، وذلك قبل أن يقوم (الفار هادي) بإقالتهما وإحالة الوزير بن بريك للتحقيق. وبعد إقالة هادي للرجلين من منصبيهما أطلقت سلطات الاحتلال الإماراتية الضوء الأخضر لتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، بما يتيح للإمارات أن تبقى بمثابة اللاعب المتحكم بتصعيد أو خفض الأصوات المطالبة بالانفصال حسب ما تقتضي مصالح تواجدها العسكري والاقتصادي والسياسي في اليمن جنوباً.

في واقع الحال، تهدف الإمارات من خلال فرض وجود مجلس الزبيدي وبن بريك (المجلس الانتقالي) والكيانات الأمنية الموازية إلى توسيع نفوذها العسكري في المناطق الساحلية والسيطرة على الموانئ اليمنية وهو هدف استراتيجي لتدخلها في الجنوب اليمني المحتل، حيث قامت بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم منافذ التجارة العالمية، وتفصل بين ضفتيه مسافة ٣٠ كيلومتراً (٢٠ ميلاً تقريباً) من رأس منهالي في

الساحل الأسيوي إلى رأس سيان على الساحل الأفريقي. فيما تفصل جزيرة بريم (مَيّون) اليمنية هذا المضيق إلى قناتين، الشرقية منها تعرف باسم باب اسكندر وعرضها ٣ كيلومترات وعمقها ٣٠متراً، والقناة الغربية التي تعرف بـ"دقة المايون" وعرضها ٢٥ كيلومتراً وعمقها يصل إلى ٣١ متراً، ما يمنح الجمهورية اليمنية أفضلية استراتيجية في السيطرة على الممر لامتلاكها جزيرة "بريم".

باتت الإمارات، بالسيطرة على المضيق البحري، تتحكم في حركة السفن التجارية مع حلفائها الدوليين والإقليميين بما فيهم إسرائيل، ما مكّنها أيضاً من التوجه شمالاً نحو باب المندب وميناء المخا والسيطرة عليهما لاستكمال هدفها المتمثل بالسيطرة على الموانئ اليمنية في السواحل اليمنية الغربية التي تُطل على البحر الأحمر وعلى رأسها مينائي الحديدة وميدي.

خلال دخول قواتها إلى سواحل المخا الاستراتيجية، عملت الإمارات على الاستعانة بقوات جنوبية حليفة لها في معركة المخا بقيادة وزير الدفاع الأسبق هيثم قاسم طاهر الذي عاد مؤخراً لقيادة قوات جنوبية تعتبر جزءاً من قوات الإمارات، على الرغم من أن سواحل المخا تتبع جغرافياً محافظة تعز اليمنية، وهو ما أثار المخاوف لدى الكثيرين من بروز الأطماع التوسعية للإمارات والتي تنفذها عبر حلفائها الرئيسيين المتمثلين بالحراك الجنوبي والجماعات السلفية، في إطار دورها الذي انحصر في العمليات العسكرية على المناطق الساحلية قبل أن تتدخل أخيراً في مأرب، وتمسك ملف تعز رسمياً[1].

تسعى الإمارات اليوم للسيطرة على ميناء الحديدة في إطار معركة الساحل الغربي والتي أعلن عنها قبل أشهر، وهو الميناء الذي يتبنى المبعوث الأممي ولد الشيخ مشروعاً تسعى قوى العدوان من خلاله إلى تحقيق نصر بلا حرب، من خلال المطالبة بتسليمه لطرف ثالث، وهو ما ترفضه بحزم القوى الوطنية المناهضة للعدوان.

رؤية أميركية لطموحات الإمارات:

كتب السفير الأمريكي (الأسبق) في اليمن ونائب الرئيس التنفيذي لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن (ستيفن سيش) تقريراً نشره على الموقع الالكتروني للمعهد: "إن

١- شبكة CNN الإخبارية.

السعودية التي نظمت التدخل العسكري في الحرب اليمنية لإعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي تجنبت حتى اللحظة مناقشة الاستراتيجية التي ينفذها الإماراتيون في الجنوب وطرح أسئلة حول تصرفاتها بشأن مستقبل دولة يمنية موحدة ودعم هادي"[1]. ولفت السفير سيش إلى أنه على الرغم من وضوح جدول أعمال الإمارات "الطموح" في الجنوب اليمني إلا أن الاختلافات بين الإمارات وحكومة هادي "المنفي" أصبحت تتزايد، بل وبكثير من الفزع، لدى هادي. كما أشار السفير أيضاً إلى أن محللاً بارزاً في الخليج قال إن الرياض لا تصر على خروج اليمن من الصراع الحالي كدولة موحدة، ولكنها لا تملك رؤية بعد أن طالت الحرب وتغيّرت المعادلات وموازين القوى في كل الاتجاهات!!

في المقابل، يرى السفير سيش أن ذلك الحديث يتناقض مع وجهة نظر هادي في المسألة، حيث قام من جانبه بالرد على خصومه المحليين من خلال مراسيم أطاحت بعدد من المسؤولين المرتبطين بدولة الإمارات، بما يظهر انزعاجه من تعاونهم الظاهري مع الامارات بشأن مسائل داخلية، مشيراً (أي السفير سيش) إلى أن ما أسماها "استثمارات الإمارات" - على الرغم من الأزمة مع هادي - تواصل جذب الانتباه في جنوب اليمن، لافتاً إلى قيام الإمارات بإنشاء مهبط طائرات على جزيرة بريم وسط باب المندب الاستراتيجي والذي يمر من خلاله قرابة ٤ ملايين برميل نفط يومياً، وذلك إلى جانب قيامها بإنشاء وجود عسكري لقواتها الخاصة في عدن عام ٢٠١٥م، في ظل ما يبدو (وفقاً للسفير سيش) أن السعوديين وافقوا بالفعل على تحمل الجنوبيين لمسؤولية إدارة مناطقهم بالتنسيق مع الإمارات.

على صعيد استثمارات الإمارات "الاستعمارية" تلك في الجنوب، قال السفير سيش إن أبو ظبي قامت بتشييد أبنية ممتدة في جميع الموانئ اليمنية الرئيسية من المكلا شرقاً إلى المخا على ساحل البحر الأحمر لتسخير كافة الإمكانات الاقتصادية كجزء من عملية بناء إمبراطورية بحرية أوسع نطاقاً على المدى الطويل. وفي الصدد ذاته، أشار السفير إلى حماس الإمارات لهجوم برمائي على ميناء الحديدة الاستراتيجي لانتزاعه بأي وسيلة سلمية أو عسكرية حتى لو ظهر أنه غير مدرج ضمن أي عملية عسكرية وشيكة.

يخلص السفير سيش في بحثه ذاك إلى أنه وعلى الرغم من استمرار الحرب وعدم ظهور ملامح واضحة في الأفق، يبدو أن الإماراتيين مصممون على تحويل تركيزهم في اليمن

1 -http//:strategy-watch.com

من العمل التكتيكي قصير الأجل إلى إمبراطورية بحرية استراتيجية طويلة المدى، مضيفاً كذلك: "يبدو أن الركود السائد في المعارك يخفي خططاً تسير عليها الإمارات لدعم استثمار أطول أجلاً في اليمن قد يتضمن إعادة رسم خارطة البلد"[1].

عيون حكام الإمارات تتجه إلى ميناء عدن:

في عام ٢٠١٣م تلقت الإمارات صفعة كبيرة في عدن، حين أقدمت الحكومة اليمنية، تحت ضغوط شعبية، على إلغاء عقد منحت بموجبه شركة (موانئ دبي العالمية)، التي تدير اليوم أكثر من ٧٠ ميناءً حول العالم والمملوكة لإمارة دبي، حق إدارة ميناء عدن بما يشمل ميناء المعلا ومحطة كالتكس للحاويات، لمدة مائة عام قادمة!

لقد كانت تلك الصفقة فضيحة بكل المقاييس، ليس بسبب مدتها فحسب، وليس حتى بفعل العمولات والرشاوى التي دفعتها حكومة الإمارات لتمريرها، ولكن الأهم أن الصفقة كانت تمثل موافقة ضمنية على تخلي اليمن عن حق إدارة أهم موانئها لصالح بلد منافس. فمع موقع ميناء عدن الاستراتيجي، وعمق مياهه التي تسمح باستقبال سفن حاويات ذات أحجام كبيرة، وكذا طقسه المستقر الذي جعله موقعاً مثالياً للتزود بالوقود، كان بمثابة الميناء المنافس الأول لمينائي (جبل علي) و(راشد)، وهما الميناءان الأكثر أهمية واستراتيجية في دولة الإمارات.

مع حلول عام ٢٠١١م صارت نوايا "موانئ دبي" في عدن واضحة تماماً. فبالرغم من أن الاتفاق الأساسي نص على استثمار مبلغ ٢٢٠ مليون دولار لتطوير البنية التحتية لميناء عدن وزيادة سعته من ٥٠٠ ألف حاوية، وهو الرقم الذي حققه الميناء في عام ٢٠٠٧م قبل تسليمه للشركة الإماراتية، إلى ٩٠٠ ألف حاوية؛ إلا أن ما حدث في عام ٢٠١١م كان العكس كلياً. ففي ذلك العام انخفضت السعة الاستيعابية للميناء إلى ١٣٠ ألف حاوية فقط، تبعتها زيادة طفيفة إلى ٢١٢ ألف حاوية عام ٢٠١٢م، وهو رقم ينقص كثيراً عن سعة الميناء وقت استلام دبي إداراته، فضلاً عن التدهور السريع في حالة البنية التحتية للميناء، والإهمال الشديد في صيانة معداته.

لم تقتصر الأمور على ذلك فحسب، بل إن "موانئ دبي" أقدمت منذ الوهلة الأولى لتسلمها

١- المرجع السابق.

زمام الأمور في الميناء على رفع التعريفة بنسبة ٨٠٪ بدلاً من تقديم التسهيلات كباقي الموانئ لكسب رضا الخطوط الملاحية العالمية، ما تسبّب في نفور تلك الخطوط الملاحية من الميناء، وعدم المرور عليه تفادياً للكلفة الباهظة، ناهيك أيضاً عن رداءة الخدمة المقدمة التي بلغت حد تعطل نظام الميناء الحاسوبي المنظم للعمل(١).

كما تعطلت خطوط ملاحية حيوية كخط "بيه آي إل" (PIL) الذي كان يعد الخط الملاحي الأساسي المشغل للميناء، في حين أقدم الخط الملاحي الآخر "أي بيه إل" (APL)، الذي يعتبر الخط الأساسي الثاني في ميناء عدن على تحويل مسار حاويات الترانزيت التابعة له إلى الموانئ المجاورة. وبينما نص الاتفاق الأصلي لتشغيل الميناء على أن تقوم "موانئ دبي" بتطوير المرحلة الثانية من محطة كالتكس للحاويات بطول ٤٠٠ متر لاستقبال البواخر العملاقة؛ لم يتم استكمال هذه المرحلة أبداً.

امتداداً لتلك الرؤية الإمارتية "التآمرية" إزاء ميناء عدن، جاء اقتراب معارك عدن في متزامناً مع هواجس أبوظبي حول المخاطر التي تهدد طموحاتها الاقتصادية في القرن الأفريقي، فضلاً عن أجندتها الناشئة لإبراز قوتها العسكرية بشكل مباشر في المنطقة ذاتها، وهو ما دفع الإمارة إلى تغيير نظرتها إلى التحالف السعودي، في تحول جاء متزامناً بدوره مع حاجة سعودية ماسة لمشاركة إماراتية عسكرية أكثر فاعلية، بعد فشلها في إقناع أي من باكستان أو مصر بإرسال قوات برية. ومع حلول الثالث من أغسطس ٢٠١٥م كانت القوات التي تقودها الإمارات العربية المتحدة تتوغل في عدن محققة السيطرة على قاعدة العند الجوية شمال غربي المدينة، والتي تحولت بحكم الواقع إلى مقر قيادة قوات الإمارات والمليشيات المحلية المتحالفة معها، بما يعني أن عدن قد عادت من جديد إلى القبضة الإماراتية، ولكن هذه المرة ليس عبر اتفاق لإدارة الميناء، بل عبر وجود عسكري فعلي يبدو أن مجرد استعادة السيطرة الاقتصادية من جديد على ميناء عدن أصبحت اليوم أدنى أهدافه، بينما تتعاظم وراءه أهداف أخرى أكبر(٢).

لم تكن "عدن" إذاً أكثر من مجرد بداية استكشفت خلالها أبوظبي (عاصمة النفط والمال) الرائحة النفاذة للقوة. وبقدر ما أعاد غزو اليمن تعريف عقيدة الإمارات ونقلها من

١- صحيفة لوفيجارو الفرنسية.

٢- وكالة AFP الفرنسية.

عالم مسالم للأعمال التجارية أو حتى محطة مركزية لممارسة نفوذ القوة الناعمة لدولة تمارس النفوذ العسكري خارج حدودها، أو "إسبرطة صغيرة" بتعبير وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس؛ فإن الغزو أعاد أيضاً تعريف دور أسهم القوة الإماراتية، وفي مقدمتها ذراعها الأهم: "موانئ دبي العالمية". إذ تعيد الشركة الإماراتية الأبرز اليوم اكتشاف نفسها كأداة من أدوات النفوذ الإماراتي. فبالنسبة لإمارة "بن زايد" لا يمكن الفصل بين الاقتصادي والعسكري، فكلاهما يدور بشكل واضح حول "السيطرة البحرية".

لقد أدت تلك الرؤية بشكل كبير لتحويل "موانئ دبي" إلى قاعدة ارتكاز لذراع عسكري إماراتي يناسب طموحات أمير أبوظبي. فلم يعد النشاط التجاري البحري لهذه الدولة الخليجية مرتهناً لقوتها المالية الناعمة كما كانت الأمور قبل، فاليوم، وفي منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر على وجه الخصوص، أينما ظهرت "موانئ دبي" فإن علينا أن ننتظر ظهور القوة العسكرية لـ "إسبرطة الصغيرة"، وهو ما تشهده المنطقة كلها اليوم، بداية من اليمن وليس انتهاء بإريتريا أو الصومال.

مع قيام الإمارات بالتأسيس لنفوذها في عدن، كانت في الوقت نفسه تستثمر في أصولها داخل إريتريا على الضفة الأخرى لمضيق باب المندب. بدأ ذلك الأمر في النصف الثاني من عام٢٠١٥م بعقد إيجار أبرمته "موانئ دبي العالمية" لتطوير ميناء عصب الإريتري "البدائي" على البحر الأحمر. وعلى مدار الأشهر التالية، وبهدوء تام ودون صخب يذكر، كانت الإمارات تعزز بنيتها التحتية العسكرية في عصب مؤسِسَة أول قاعدة عسكرية فعلية لها خارج حدودها، وتشمل أصولاً جوية مجهزة لنشر سرب كامل من طائرات (ميراج٢٠٠٠) الفرنسية الصنع، أو طائرات (سي-١٧) و(سي-١٣٠) التابعة لسلاح الجو الإماراتي، إضافة إلى وحدة أرضية بحجم كتيبة مدرعة مجهزة بدبابات (ليكريك) الفرنسية، فضلاً عن منشآت تدريب للمليشيات اليمنية المحلية أو حتى قوات مرتزقة (الجنجويد) و(بلاك ووتر) قبل نقلها إلى اليمن[1].

بحلول أوائل العام الماضي (٢٠١٦م) كان مطار أسمرة في إريتريا الذي تولت الإمارات مهمة تطويره أيضاً، يستقبل مروحياتٍ هجومية من طراز (أباتشي) تابعة لقيادة الطيران المشتركة الإماراتية، بالإضافة لمروحيات (تشينوك) و(بلاك هوك) تابعة للحرس الرئاسي

١- قناة الميادين اللبنانية.

الإماراتي للقيام بعمليات في اليمن، وبالفعل قامت تلك الطائرات لأول مرة بتنفيذ طلعات هجومية فوق مضيق باب المندب انطلاقاً من قاعدتها في عصب. كما جرى تدريب الطيارين الجدد في جيش (الفار هادي) على مروحيات أعطته الإمارات إياها، وتم التدريب في قاعدة عصب أيضاً، وذلك قبل نقلهم إلى قاعدة العند الجوية في عدن، والخاضعة بدورها للسيطرة الإماراتية كما سبق أن أسلفنا. كما جرت عمليات نقل للآلاف من اليمنيين الذين دربتهم أبوظبي من عصب إلى عدن مع كتائب كاملة من المقاتلين الإريتريين والصوماليين والجنجويد وبلاك ووتر، حيث يعمل أولئك جميعاً اليوم تحت القيادة الإماراتية في المدن اليمنية الساحلية.

من إريتريا إلى الصومال، وفي الوقت ذاته الذي كانت الإمارات تكثف فيه نشاطها في عدن وعصب، قامت أبوظبي بتوسعة شراكتها مع أجهزة الأمن والمخابرات الوطنية في الصومال، وذلك عبر افتتاح مركز تدريب جديد لقوات المغاوير الصومالية بإشراف القوات الخاصة الإماراتية. بالإضافة كذلك لتزويدها لقوات الأمن الصومالية بناقلات جند مدرعة وشاحنات مياه ودراجات نارية لصالح وزارة الأمن الداخلي، ناهيك عن تعهدها بدفع رواتب قوات الأمن الحكومية لمدة أربع سنوات[1].

في أبريل ٢٠١٦م، وفي السياق ذاته، وقعت منطقة (بونت لاند) شبه المستقلة في شمال شرقي الصومال اتفاقية امتياز مدتها ٣٠ عاماً مع (شركة موانئ دبي) لتطوير وإدارة ميناء متعدد الأغراض في مدينة (بوصاصو) على مرحلتين بتكلفة تقديرية بلغت حوالي ٣٣٦ مليون دولار. وقد جاء التوقيع على الصفقة بعد مرور أسابيع فقط من التوقيع على صفقة مع منطقة (جمهورية صومالي لاند) تسمح للإمارات أيضاً بإنشاء قاعدة عسكرية في ميناء (بربرة). وفي العام الماضي، كانت صومالي لاند أعلنت بدورها عن صفقة بقيمة ٤٤٢ مليون دولار مع شركة موانئ دبي العالمية لرفع مستوى الميناء في بربرة، وإنشاء مركز تجاري إقليمي على ساحل البحر الأحمر[2].

من القرن الأفريقي إلى أرخبيل سقطرى:

يثير الاهتمام الإماراتي المبالغ فيه بأرخبيل سقطرى الكثير من التساؤلات، خاصة بعد

١- صحيفة الجارديان البريطانية.

٢- شبكة سبوتنك الروسية.

تسريب معلومات حول تحضيرات تجري لربط الجزيرة بشركة اتصالات إماراتية، وإعلان (طيران الاتحاد) المملوك لإمارة أبوظبي تسيير ثلاث رحلات أسبوعيّاً بين العاصمة الإماراتية وسقطرى اليمنية، وهو ما يعد اهتماماً مبالغاً فيه نسبة إلى حجم النشاط في الجزيرة. وبالنظر إلى أن أبوظبي لا تسيّر رحلات منتظمة مع "عدن" نفسها، وهي تحركات دفعت مكتب الرئيس (الفار هادي)، المقيم بالرياض، للتحذير من "الأطماع الإماراتية في الجزيرة".

مع كل ذلك، فإن هناك مشروعين أعلنت عنهما الإمارات في الجزيرة يثيران القدر الأكبر من الريبة: الأول هو بناء (مطار سقطرى) ومنشآت البنية التحتية السياحية المرافقة له والتي ستتطلب تشريد جزء كبير من السكان المحليين، وربما طرد الناس من أكثر الأماكن المرغوبة من أجل إفساح المجال للسياح الغربيين، أما المشروع الثاني والمتوقع بالتبعية، فهو مشروع إنشاء قاعدة عسكرية خاصة في اليمن لإيواء ٢٣٠٠ جندي يمني من سكان الأرخبيل الذين سيتم نقلهم إلى الإمارات للتدريب، قبل شحنهم إلى الجزيرة من جديد ليمثلوا قوة عسكرية محلية.

في واقع الحال، تسير الإمارات في سقطرى على خطى أحلام الماضي القريب للأميركيين، بل إنها تبدو راغبة في الذهاب إلى مدى أبعد في السياق ذاته، وذلك وفقاً لتقارير تشير إلى أن ولي عهد أبوظبي يخطط أيضاً لنشر قوة عسكرية ساحلية في جزيرة ميون قرب شواطئ عدن. وتنسجم تلك التحركات الإمارتية مع الترتيب الإقليمي الجديد الذي تنتهجه البحرية الأميركية بشأن السيطرة على باب المندب، والذي يمنح أدواراً أكثر فاعلية للقوات البحرية الإماراتية والسعودية والمصرية في مكافحة القرصنة ومواجهة احتمالات "التمدد الإيراني"، مما يفسر استثمار الإمارات خلال العامين الماضيين في تعزيز قواتها البحرية بشكل ملحوظ، بما يشمل إدراج أسلحة جديدة تشمل غواصات وسفن تدخل سريع وأنظمة ملاحة مائية، وصولاً إلى خطط لتمويل شراء حاملات مروحيات متنوعة، كما يفسر أيضاً الدعم المادي الذي قدمته الإمارات لخطط تسليح البحرية المصرية، وعلى رأسها حصولها على سفن ميسترال الفرنسية، وإنشاء الأسطول المصري الجنوبي على البحر الأحمر[1].

١- صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية.

يبدو أن خطط الإمارات إزاء سقطرى تسير بانتظام حتى الآن وعلى قدم وساق، بما في ذلك اقتراح الوحدة العسكرية "السوقطرية"، التي تبدو منسجمة مع الوحدات العسكرية الخاصة التي أنشأتها الإمارات في أجزاء أخرى من جنوب اليمن، حيث أنشأت أبوظبي في كل من حضرموت وعدن وحدات عسكرية خاصة مستقلة عن بعضها البعض وعن أي نظير يمني، يتم تمويلها وإدارتها بالكامل من الإماراتيين. ويمكن القول إن تشكيل تلك الوحدات يمثل الفصل التالي في خطة "بن زايد" التوسعية في اليمن، وذلك ضمن مخطط الاستثمار الإماراتي الذي يهدف بالأساس إلى حماية نفوذها البحري، حتى لو كان ثمن ذلك هو تقسيم اليمن بأكمله.

الفار هادي يفقد السيطرة:

في قصر البحر في أبوظبي، وعلى بعد ثلاثة آلاف ميل عن عدن، جرى اجتماع في ٢٧ فبراير ٢٠١٧م جمع بين محمد بن زايد وعبد ربه منصور هادي. وخلال الاجتماع، الذي تم عقده بوساطة سعودية، أعرب بن زايد لهادي عن قلقه إزاء نفوذ التجمع اليمني للإصلاح في حكومته، متهماً ١٤ شخصاً من قادة الفرع اليمني لجماعة الإخوان المسلمين (الإصلاح) بأنهم على علاقة مع تنظيم القاعدة. وقد خرج هادي من الاجتماع مع وعد بالتحدث إلى محمد اليدومي (زعيم حزب الإصلاح) بشأن أولئك القادة الاصلاحيين.

في حقيقة الأمر، كان الاجتماع محاولة سعودية للتوفيق بين هادي والإمارات، وذلك على خلفية أزمة مطار عدن الشهيرة التي اندلعت في فبراير ٢٠١٧م، حين حاول هادي استعادة السيطرة العسكرية على المطار من قوات الحزام الأمني (المليشيا التي تديرها الإمارات في عدن)، لصالح قوات الحماية الرئاسية التي يديرها ناصر عبد ربه (نجل هادي)، مما تسبب - حينها - في نشوب معارك واسعة بين الطرفين، واتهام هادي خلال تلك المواجهات الإمارات - صراحة - بمحاولة احتلال اليمن.

لكن يبدو أن اجتماع فبراير ٢٠١٧م "البروتوكولي" لم يسفر عن كثير من التقدم، وذلك ما أظهرته قرارات هادي في أواخر أبريل ٢٠١٧م، والتي تضمنت إقالة المسؤولين المقربين من دولة الإمارات العربية في عدن وعلى رأسهم محافظ عدن (عيدروس الزبيدي) ووزير الدولة (هاني بن بريك). وقد ردت الإمارات على تلك القرارات سريعاً من خلال رعايتها تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الزبيدي وبن بريك، وذلك في تلويح من الإمارات

بإلقاء ثقلها كاملاً خلف ملف انفصال الجنوب.

لقد كانت قرارات "الفار هادي" بمثابة رد فعل واضح لشعوره بفقدان السيطرة على عدن لصالح رجال أبوظبي من السياسيين وضباط الاستخبارات العسكرية، والأهم لصالح رجالها العسكريين وهم الآلاف من أعضاء مليشيات "الحزام الأمني" التي تديرها أبوظبي. إلا أن ذلك لم يلغِ حقيقة أن رجال أبوظبي وقوات الحزام الأمني أصبحت بحكم الواقع القوة الأكثر نفوذاً في عدن ومحافظات الجنوب، لدرجة أنها تدير اليوم بالمشاركة مع أبوظبي ثمانية سجون سرية لتعذيب معارضيها وفق تقرير شهير أذاعته قناة الجزيرة مؤخراً.

الحاصل أيضاً أن احتجاج هادي على سلوك أبوظبي لدى رعاته السعوديين لم يغير من ذلك الواقع شيئاً، فقد فشل محمد بن سلمان خلال اجتماع عقد في العاصمة السعودية الرياض في مايو ٢٠١٧م في ثني محمد بن زايد عن دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، ناهيك عن جدوى خوض نقاش حول إمكانية إخضاع قوات الحزام الأمني لسلطة هادي، وذلك ما بدا أنه بمثابة إعلان واضح من قبل أبوظبي أنها لم تعد تعمل تحت قيادة السعودية في اليمن، وأنها تستقل بأطماعها وقيادتها الخاصة.

حاطب النار:

حاول (الفار هادي) توجيه رسائل إلى السعودية في مقابلة أجرتها معه صحيفة عكاظ السعودية في ٢ مارس ٢٠١٦م، وتضمنت ما يبدو أنها رؤيته التي صاغها على ضوء تجربته مع المخابرات البريطانية لمحاصرة الأطماع الإماراتية التي من شأنها عرقلة مشروعه المشترك مع السعودية. وقد أثارت تلك المقابلة الصحفية جدلاً واسعاً بالنظر إلى خطورة ما جاء فيها من قضايا وإشكاليات، الأمر الذي يستوجب التمعُّن في قراءتها وتحليلها.

قبل أن ننتقل إلى تحليل نص المقابلة في النقاط التالية، يتوجب الاهتمام بالمقدمة الصحفية المتميزة التي أفردتها صحيفة عكاظ لتلك المقابلة، وما تضمنته كذلك من سيرة ذاتية مزيفة لشخصية الرجل وتاريخه العسكري والسياسي. فالمثير للانتباه في تلك المقدمة حرص الصحيفة على الإشارة إلى قضية هامة تُفسر توقيت نشر المقابلة وأهدافها. إذ تقول الصحيفة إنه لم يكن سهلاً عليها إقناع عبدربه منصور بالخروج من صمته، وتخصيص "بضع ساعات" للإدلاء بحديث صحفي مطوّل، مشيرةً إلى أنها ظلت تتابع عبدربه منصور للإدلاء بحوار صحفي لكنها كانت مهمة صعبة حتى وافق الرجل من تلقاء نفسه، واتصل

بعد طول متابعة شاقة له، وأخبر الصحيفة بتجاوبه وترحيبه بالتحدث إلى "عكاظ".

بوسع القارئ لأفكار هذه المقابلة الصحفية وتوقيتها ملاحظة حقيقة بارزة لا تخفى عن العقل، وهي أن عبدربه منصور يعيش مأزقاً شخصيّاً مُكمِّلاً لمأزق العدوان السعودي على اليمن، وذلك بعد أن تجاوز العام الثاني (عند نشر المقابلة في العام الماضي) دون أن يحقق أهدافه السياسية والعسكرية، بما في ذلك المناطق الجنوبية التي نجح في احتلالها والسيطرة عليها بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية منها في منتصف أغسطس ٢٠١٥م.

لعل أهم ملامح المأزق سالف الذكر أن المناطق الجنوبية تشهد تمدداً وتغوُّلاً للتنظيمات الإرهابية، وذلك باعتراف مجلس الأمن الدولي والكثير من الدول والمنظمات الإنسانية، حيث تسيطر تلك التنظيمات على محافظات عدن وحضرموت ولحج وأبين والشريط الساحلي الممتد من شقرة وأحور في محافظة أبين حتى سواحل شبوة ومدينة المكلا بمحافظة حضرموت. ويحدث ذلك وسط عجز تام لجيوش الاحتلال التي تتهرب عن القيام بمسؤولياتها القانونية تجاه الأراضي التي تحتلها.

زاد من ذلك المأزق الشخصي لهادي مأزق العدوان السعودي ذاته، وذلك في ظل فشله الذريع في تحقيق أي تقدم في المناطق الشمالية، وتوالي هزائم عملائه في جبهات الحروب الداخلية التي قام بإشعالها وتسليحها وتمويلها وتوفير غطاء جوي لها على مدار الساعة ليلاً ونهاراً بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب، ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية والأخلاقية التي تكبدتها قوات الاحتلال ومرتزقتها في مأرب وتعز والجوف وميدي والطوال وباب المندب. وقد بلغ مأزق العدوان ذروته جراء تعالي أصوات الاستنكار والإدانة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوات العدوان والاحتلال السعودي والإماراتي من خلال استخدامها للأسلحة المحرمة دوليّاً، وممارسة جرائم الإبادة الجماعية وتدمير البنى التحتية المدنية، وفرض الحصار الاقتصادي الجائر بهدف تجويع وتركيع ملايين المواطنين.

إجمالاً، لا ريب أن الموافقة المفاجئة للرئيس المنتهية ولايته وصلاحيته على إجراء هذه المقابلة الصحفية تُشير إلى المأزق الشخصي لهادي ولقوى العدوان، وكذا الإفلاس السياسي والأخلاقي العميق للحكومة العميلة وطابور الخونة والعملاء والمرتزقة الذين باعوا ضمائرهم وسخّروا أنفسهم لخدمة العدوان ومخططاته. ومن ذلك المنطلق تظهر أهمية تحليل

مضمون نص المقابلة في النقاط التالية بأسئلتها وأجوبتها وأفكارها، وصولاً إلى تدوير زواياها الحادة بما يساعد على الكشف عن المزيد من بواطن المأزق الراهن لكل تلك الأطراف، ومراهناتهم الخاسرة.

الترحيب ببناء قواعد عسكرية سعودية وتجنيد اليمنيين لحراسة الأمن السعودي:

تجاهل هادي في هذه المقابلة الصحفية حقائق التاريخ الحضاري لليمن منذ آلاف السنين قبل تأسيس المملكة العربية السعودية التي لا يتعدى عمرها سبعين عاماً، حيث قال إن السعودية واليمن جسد واحد! زاعماً أن حكومته العميلة تستعد الآن لتكوين جيش من (العساكر) يصل قوامه إلى ٣.٧ مليون شخص. كما مضى هادي في إهانة الشعب اليمني قائلا: "الله منحكم اليمنيين ثروة بشرية ولديهم استعداد ليكونوا عساكر، ولدي الآن ستة ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٨ سنة جاهزون، وتم تدريب مليون منهم، ويمكن الاستفادة منهم كما كانت تفعل بريطانيا في الجنوب، كانت تتعاقد مع مليون لأربع سنوات، ثم تسرحهم وتتعاقد مع مليون آخر، وأنتم يمكن أن تستفيدوا من هذه التجربة، وتضعوا هؤلاء الشباب على الحدود السعودية الجنوبية لحمايتها ومنع تهريب السلاح والمخدرات".

في واقع الحال، وبغض النظر عن حقيقة ما يتضمنه كلام هادي أعلاه من إهانة لكرامة الشعب اليمني، لا يمكن تحليل ذلك النص موضوعيّاً وتاريخيّاً ومن ثم الرد عليه بدون التعرف على حقيقة حجم ونوع القوات العسكرية للاستعمار البريطاني والقوات المحلية التي أنشأها في المحميات الشرقية والغربية لمساعدته في حماية الجنوب المحتل من الداخل في حقبة الاستعمار والاحتلال، وذلك استناداً إلى اتخاذ هادي نفسه تلك المسألة كشاهد مؤيد لطرحه وعرضه الفاسد أصلاً من الناحية الوطنية.

- قوات المحميات الشرقية:

استناداً إلى الكتاب السنوي لوزارة المستعمرات في حكومة الاحتلال البريطاني، الصادر عام ١٩٦٠م، كانت قوات المحميات الشرقية تتكون على النحو الآتي:[1]

١ - جيش البادية الحضرمي (قوة تتبع إدارة المعتمد البريطاني في المحميات الشرقية) ويتكون من ٩٢٤ فرداً بينهم ٣٧ ضابطاً بريطانياً هنديّاً وأردنياً.

١- **الكتاب السنوي لوزارة المستعمرات البريطانية**، لندن، ١٩٦٠م.

٢ -قوة حراسة بان أمريكان ٤٦٩ فرداً بينهم ١٦ ضابطاً بريطانياً وأردنيّاً.
٣ -جيش المكلا النظامي (قوة تتبع السلطنة القعيطية) يتكون من ٤١٢ فرداً، بينهم ٢٤ ضابطاً من الهند.
٤ -بوليس المكلا (الشرطة القعيطية المسلحة) ويتكون من ١٨٦٤ فرداً معظمهم من يافع.
٥ -حرس الجمارك القعيطية ويتكون من ١٥٠ فرداً معظمهم من يافع.
٦ -حرس السجون القعيطية ويتكون من ٣٥ فرداً.
٧ -الشرطة الكثيرية المسلحة وتتكون من ٢١٤ بينهم ٩ ضباط بريطانيون.
٨ -الحرس الواحدي القبلي ويتكون من ٢٥٦ فرداً.
٩ -الحرس القبلي لمشيخة بير علي ويتكون من ٣٠ فرداً.
١٠ -الشرطة المسلحة لسلطنة المهرة وتتكون من ١٢٠ فردا بينهم ١٢ ضابطاً بريطانياً وأردنياً، وكانت تتبع جيش البادية الحضرمي في الموازنة المقدمة من وزارة الدفاع البريطانية تحت مسمى (الجناح المهري).

تاريخيّاً، تم دمج كل تلك القوات في ميزانية واحدة بعد عام ١٩٦١م. وفي عام ١٩٦٦ قامت وزارة المستعمرات البريطانية بزيادة عدد ورواتب جميع قوات الجيش والقوى الأمنية في المحميات الشرقية، حيث وصل إجمالي عدد تلك القوات ٨١٤٠ فرداً.

- قوات المحميات الغربية:

استناداً إلى الكتاب السنوي نفسه - سالف الذكر - والصادر عام ١٩٦٣م، كانت قوات المحميات الشرقية تتكون على النحو الآتي:

١- الحرس الحكومي ويتكون من ١٥٠ فرداً (من ضمنهم عبدربه منصور هادي)، وكان لهذه القوة ١٣ مركزاً في الولايات والسلطنات المحميّة، وجميعها كان مرتبطاً لاسلكياً بإدارة قلم المخابرات البريطانية في عدن.
٢- القوات القبلية المعروفة باسم (شبرد) وتتكون من ١٩٤٠ فرداً، وكانت مهام هذه القوة حراسة الموظفين البريطانيين وضباط الاستخبارات البريطانية في المحميات أو القيام بالعمليات ضد التمردات القبلية بالتعاون مع قوات القبائل. كما توزعت مهام القوات القبلية على السلطنات والإمارات والمشيخات في المحميات الغربية بما لا يزيد عن ٩٠ شخصاً ولا يقل عن ٥٠ شخصاً لكل واحدة منها. وبحسب الكتاب السنوي

للمستعمرات لعام ١٩٦٠م فقد وافق وزير المستعمرات البريطانية (١٩٥٨م ـ ١٩٥٩م) على توسيع الحرس الحكومي بعدد ٦٠٠ جندي، وذلك بموجب برقيته رقم ١٤٤٠ بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٨م، كما وافق في برقية الحكومة رقم ٢٣٠١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥٨م على تجنيد ٤٠٠ جندي فقط في القوات القبلية (شبرد) بإجمالي ١٠٠٠ جندي وضابط.

لعل مما له دلالة معتبرة في هذا المقام، أن مهام تلك القوات المحلية كانت تتركز في قمع الانتفاضات القبلية خلال الخمسينات والتجسس على العناصر الوطنية في المحميات، فيما تمحورت مهام جيش (الليوي) في الدفاع عن الحدود في مواجهة الحكومة المتوكلية في شمال اليمن قبل قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

فيما يتعلق بالحرس الملكي، تم بعدُ تأسيس اتحاد إمارات الجنوب عام ١٩٥٩م تحويل تسميته إلى (الحرس الاتحادي الأول)، وبلغ تعداده ٢٢٤٤ فرداً، كما تم تحويل قوات الحرس القبلي للولايات الست إلى قوة واحدة باسم (الحرس الاتحادي الثاني) وتعداده١٦٥٩ فرداً.

في تاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٦م أعلنت بريطانيا سياستها الجديدة شرق السويس، وأوضحت أنها قررت إغلاق قاعدتها العسكرية في عدن ومنح الجنوب العربي استقلاله في يناير ١٩٦٨م، وبعد ذلك وصل اللورد (بيزويك) إلى عدن ليحيط عملاءه من المستوزرين والسلاطين برفع رواتب ضباط الجيش والحرس الاتحادي، وتوسيع عدد قوات الجيش والحرس وتحسين مستوى التسليح لمواجهة المنشقين والإرهابيين [كان يقصد بذلك مناضلي١٤ أكتوبر]. وبذلك وصل عدد القوات المحلية عشية الاستقلال إلى المستوى التالي:

١ - الجيش النظامي في المحميات الغربية، ويبلغ عدد أفراده ٥٥٠٠ جندي وضابط موزعين على خمس كتائب عسكرية وكتيبة تدريب ومخازن للمستودعات وسرية سيارات مصفحة وسرية إشارات واتصالات عسكرية وسرية طبية.

٢ - الحرس الاتحادي الأول، ويبلغ عدد أفراده ٢٥٠٠ موزعين على ثلاث كتائب بواقع ٥٥٠ فرداً في الولايات.

٣ - الحرس الاتحادي الثاني، ووصل عدد أفراده إلى ٢٥٠٠ فرد من البوليس المسلح موزعين على عدد من مراكز البوليس في ولايات الاتحاد وعواصمها.

٤ - بوليس عدن، وكان يتكون من ١٠٦٠ رجلاً موزعين على إدارات الأمن العام والمرور والتحريات الجنائية وخفر السواحل (بثلاثة قوارب) والإطفاء وقسم البوليس السري (أمن سياسي).

٥ - بوليس لحج، ويبلغ تعداده ١١٠ أفراد موزعين على مجالات المرور والإطفاء والأمن العام.

من كل الأرقام الواردة آنفاً بخصوص تركيبة القوات المحلية في المحميات الشرقية والغربية وقوامها، يبدو واضحاً أن إجمالي تعداد تلك القوات بلغ ١٩١٥٦ فرداً. بل إن عدد القوات البريطانية في عدن (بعد نقل مقرها من الهند إلى عدن عام ١٩٤٨ غداة استقلال الهند) كان ٦٠ ألف جندي وضابط بريطاني، وبعد وصول ٤٠ ألف جندي وضابط من القوات المصرية إلى الشمال غداة قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، زادت وزارة الدفاع البريطانية عدد قواتها تلك إلى ٨٠ ألف جندي وضابط، ولم تكن بحاجة إلى قوات "مليونية" بحسب تخاريف هادي في حديثه إلى صحيفة عكاظ.

عملياً، ولدى بحثنا في الوثائق العسكرية لوزارتي الدفاع والمستعمرات البريطانية لم نقف على مستند واحد يؤكد مزاعم هادي أن ثمة وحدات عسكرية أو أمنية محلية (يمنية جنوبية) وصل عددها إلى مليون مجند كل أربع سنوات، كما لم نجد مستنداً واحداً يوضح حجم الموازنات المعتمدة لهذه الوحدات المهولة التي لم تكن المهام الدفاعية والأمنية المحلية تتطلب وجودها أصلاً، ناهيك عن أن عدد السكان القليل في عموم المحافظات الجنوبية آنذاك لم يكن قادراً على توفير مليون جندي كل أربع سنوات، علماً بأن عدد سكان الجنوب عشية الاستقلال كان لا يزيد عن مليون وثلاثمائة ألف، فيما بلغ عدد سكان الجنوب بعد استقلاله بثلاثة أعوام مليون وأربعمائة وخمسين ألف نسمة، وذلك وفقاً لنتائج أول إحصاء لتعداد السكان تم إجراؤه عام ١٩٧٠م بتمويل من الأمم المتحدة وهيئة الجنوب والخليج التابعة لوزارة الخارجية الكويتية - آنذاك.

إذاً، يتضح مما تقدم أن هادي كان يكذب عندما زعم أن الاستعمار البريطاني قام بتجنيد مليون جندي يتم تسريحهم وتجديدهم كل أربع سنوات، لكن هذا العميل المبتذل كان يكشف استعداده للتضحية بكرامة اليمنيين وبسيادة واستقلال اليمن عندما رحّب بإنشاء قواعد عسكرية سعودية وخليجية في اليمن، مشيراً إلى أن حكومته تستعد حاليّاً

لبناء جيش يصل قوامه إلى ٣.٧ مليون شخص، أي أكبر من جيوش مصر والسعودية ودول الخليج، في الوقت الذي لا تستطيع حكومته العميلة دفع رواتب الموظفين وصرف الموازنات التشغيلية للمؤسسات في المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها القوات السعودية والإماراتية!

حرص الرجل (هادي) في هذه المقابلة الصحفية على ممارسة ما يمكن وصفه بـ "فهلوة" غير مسبوقة في التاريخ السياسي والعسكري الحديث لليمن، حين قال إن حكومته تخطط لبناء جيش يصل قوامه إلى ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف جندي، إذ أنه نسي (في المقابلة نفسها) ما قاله أو تناقض معه بعد ذلك بقوله إن لديه الآن ستة ملايين شاب جاهزين وقد تم تدريب مليون منهم، ويمكن أن تتعاقد معهم السعودية لحماية حدودها، مثلما كانت بريطانيا تتعاقد مع مليون جندي كل أربع سنوات! وتأكيداً لحالة الـ "فهلوة" تلك، يمكن الجزم يقيناً بأن هادي لم يكن فقط يكذب بامتياز، بل إنه كان ينسى ما قاله في سياق تلك المقابلة الصحفية أن ما يسمى الجيش الوطني التابع لحكومته العميلة أنجز خلال الأشهر الثلاثة الماضية تدريب (٨٠٠٠) ثمانية آلاف شاب مقاتل من محافظتي تعز ولحج.

القاعدة وداعش:

في المقابلة الصحفية ذاتها، يكمن تعارض آخر لكلام هادي مع حقائق الواقع، فهو يعترف بوجود القاعدة، لكنه يزعم - بكل وقاحة - أن داعش لا تنشط علناً في ظل الاحتلال السعودي الإماراتي[1]. ويتسق موقفه ذلك مع إنكار وجود داعش في عدن والجنوب المحتل، مع التحفظ السعودي على الصيغة التي تقدم بها المندوب الروسي في مجلس الأمن كشرط لموافقته على القرار ٢٢٦٦ لعام ٢٠١٦ بشأن تمديد ولاية فريق خبراء العقوبات لولاية جديدة تنتهي في ٢٦ فبراير ٢٠١٧م، حيث أعرب مجلس الأمن في ذلك القرار ولأول مرة عن القلق من الوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم داعش، واحتمال نموها في المستقبل، بالإضافة إلى إعراب مجلس الأمن في ذلك القرار عن قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استعمالها وخطر وصولها إلى الجماعات الإرهابية. ناهيك عن

١- صحيفة عكاظ السعودية، ٢ مارس ٢٠١٦م.

إعراب مجلس الأمن في القرار ٢٢٦٦ لعام ٢٠١٦ عن القلق لخضوع بعض المناطق في اليمن لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بينما كان المجلس في قراراته السابقة قبل العدوان السعودي على اليمن يُعرب ـ فقط ـ عن قلقه من نشاط تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على الأراضي اليمنية.

كما يتسق ما جاء في حديث عبدربه منصور إلى صحيفة عكاظ مع الموقف السعودي الرسمي الذي أنكر فيه وزير الخارجية عادل الجبير في بعض أحاديثه الصحفية وجود داعش في المناطق الجنوبية التي تسيطر عليها قوات التحالف السعودي، كما يتسق أيضاً مع نفي عبدالملك المخلافي (وزير خارجية الحكومة العميلة) في حديثه إلى قناة (روسيا اليوم)، أي وجود لداعش في اليمن أو ما أسماها "المناطق المحررة"، زاعماً أن "وسائل إعلام الرئيس السابق والحوثي هي التي تروّج هذه الأنباء"!

بالنسبة لي شخصيّاً ولغيري من الباحثين في المخرجات السوداء لحرب صيف ١٩٩٤م "المشؤومة"، لا أستغرب ما قاله ويقوله هادي وبطانته من المنتصرين في تلك الحرب حول وجود الجماعات الإرهابية في عدن والجنوب المحتل. فقد كان هادي وغيره من العسكريين الذي هربوا إلى الشمال بعد ارتكابهم مجازر جماعية في عدن عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، عبارة عن أوراق أمنية يجري استخدامها في بعض الملفّات التي أدارها وأشرف عليها الجنرال الهارب علي محسن قبل الوحدة، بصفته راعيّاً للتطرف والإرهاب في اليمن، ووكيل "أنفار" لإرسال مقاتلين يمنيين وعرب للجهاد في أفغانستان ودول البلقان والشيشان خلال حقبة الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحت مسمّى (الأفغان العرب).

الاستقواء بالأجانب:

يتحدث هادي ـ دون خجل ـ عن استقوائه بالأجانب وبالضغوط والتدخلات الخارجية، حيث يتباهى في مقابلته الصحفية بأنه كان يستدعي السفير السعودي وبعض سفراء الدول العظمى ليلاً ونهاراً ليطلب منهم بيانات من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تُعلن تأييد هذه الدول لسلسلة القرارات الداخلية التي كان يتخذها، وهو ما ساعد في حقيقة الأمر على مصادرة سيادة واستقلال البلاد وإخضاعها للوصاية الأجنبية.

كما لم يخْفِ هادي حرصه على ابتزاز السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ماليّاً

وسياسيّاً من خلال رفع فزّاعة الخطر الإيراني على أمن واستقرار بلدانهم، وتوظيف ذلك لمصلحة مشروعه الشخصي في مواصلة إنتاج الأزمات وتمديد بقائه في الحكم، حيث صرح بأنه قال للملك عبد الله بن عبدالعزيز أكثر من مرّة: "إن إيران لا يهمها أن تصبح دولة نووية، بقدر ما يهمها الوصول إلى باب المندب والبحر العربي وخليج عدن والعمق السعودي والخليجي"!

أكذوبة السيطرة على ٨٥% من الأراضي اليمنية:

كما هو معلوم لكثير من المتابعين، يصر هادي في تصريحاته على المبالغة في ما يسميها "الانتصارات الكبيرة" التي حققها العدوان السعودي على اليمن، وذلك بلا ريب يجسد مأزق الاتجاه السائد في السعودية حول عدم القدرة على تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية لهذا العدوان الذي يتجاوز الآن العامين ونصف العام. ولعل ذلك يفسر ادعاء هادي أن حكومته العميلة تسيطر على ٨٥٪ من الأراضي اليمنية وضمنها العاصمة المؤقتة بحسب تعبيره. وإن كان قد عجز عن تقديم جواب مقنع للصحيفة عندما سألته عن سبب عدم عودة الحكومة والسفارات الخليجية والغربية إلى عدن طالما وأن حكومته تسيطر على٨٥٪ من أراضي اليمن!

واقع الحال أن القوات السعودية والإماراتية نجحت بالفعل في احتلال المحافظات الجنوبية البالغة التي تبلغ مساحتها ٣٤٧ ألف كيلومتر مربع، فيما يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، وذلك بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية منها وتسليمها لفصائل الحراك الجنوبي وجماعات القاعدة وأنصار الشريعة وداعش والجماعات السلفية الجهادية.

المعروف أن المناطق الجنوبية تشكل ثلثي مساحة الجمهورية اليمنية، وتحتوي على مساحات واسعة من الجبال والصحاري والسواحل والرمال المتحركة، وتتميز بشحة المناطق الحضرية والزراعية ومصادر المياه، على العكس من المناطق الشمالية التي تبلغ مساحتها١٣٧ ألف كيلومتر مربع، وتتميز بغلبة المناطق الزراعية والحضرية التي جعلت من أراضيها الزراعية وسواحلها مراكز حضارية يكثر فيها السكان الذين يبلغ عددهم نحو٢١ مليون نسمة تقريباً. وعليه، فإن الزعم أن القوات السعودية والإماراتية تسيطر على ٨٥٪ من الأراضي اليمنية يتجاهل الحقائق الطبوغرافية والديمغرافية لمساحات الأرض وعدد السكان، ولا يعدو أن يكون مجرد تهريج إعلامي في سياق البحث عن نصر إعلامي لاغير.

في سياق متصل، اعترف هادي بعجز جيوش الاحتلال عن ضبط الأمن وتوفير الخدمات في المناطق المحتلة على الرغم من قيام الحكومتين السعودية والإماراتية باستئجار عدة آلاف من جنود الجنجويد وبلاك ووتر وعصابات تهريب المخدرات في كولومبيا لضبط الأمن في الجنوب المحتل، والقتال في "مقاولة" دولية تحت مسمى (تحرير تعز)!

كما لم يقدم هادي تبريراً مقنعاً لتزايد الفوضى والانفلات الأمني، حيث تعاني مدينة عدن وسائر مناطق الجنوب المحتل من انفلات أمني وانتشار للفوضى وتدهور حاد في مجال واسع من الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطنون، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة والاتصالات والمياه والكهرباء والنظافة والمشتقات النفطية والرواتب والمعاشات والإعانات الاجتماعية والإنسانية.

تقدير موقف انهيار المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز أبوطالب
رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز

تقوم وحدة الرصد بمركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني بمتابعة أهم ما تنشره مؤسسات ومراكز الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية بخصوص المواضيع ذات الاهتمام. وقد تربعت على قمة اهتمامات تلك المراكز عدة قضايا على صعيد المنطقة العربية، وبالذات اليمن وجوارها الإقليمي المؤثر فيها والمتأثر بها[1]، من بين تلك القضايا ما يتعلق بالحديث عن: "حتمية سقوط الدولة السعودية".

انهيار النظام السعودي وسقوطه: تنبؤات واحتمالات وتحذيرات

وقد ارتأينا في هذا العدد من مجلة (مقاربات سياسية) اختيار تلك القضية لتكون مادة لهذا التقرير (تقدير موقف)؛ وذلك نظرا لأهميتها ولما لاحظناه من تركيز متزايد عليها من قبل العديد من مؤسسات ومراكز الدراسات والبحوث الغربية بالذات، وهو

١- يمكن الإشارة فيما يأتي إلى عدد من أبرز الاهتمامات تلك:
- عدم استقرار الدولة السعودية والتنبؤ بحتمية انهيارها.
- العدوان على اليمن، ومقاومة اليمنيين لذلك العدوان منذ أكثر من عامين ونصف العام.
- الإرهاب وتمدده في اليمن خلال العدوان، وانكشاف زيف دعوى محاربته.
- سير المفاوضات السياسية والدبلوماسية لإنهاء العدوان على اليمن، وتقييم أداء المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ.
- صفقات التسلح السعودية والخليجية الهائلة، والعلاقة السببية بينها وبين أزمات المنطقة العربية خصوصاً العدوان على اليمن والأزمة السورية.
- دور دولة الإمارات المشبوه في اليمن، وأطماعها في جغرافيته وثرواته والمتسترة بادعاءات إعادة الشرعية ومحاربة النفوذ الإيراني.
- انقسام مراكز الأبحاث والدراسات حول مدى صحة الادعاء القائم على سردية الوجود الإيراني في اليمن وأنه السبب في اندلا ع العدوان.

تركيز واهتمام لم نكن نتوقعه، على اعتبار أن الأولى بتلك المؤسسات والمراكز طرح التطمينات بخصوص مستقبل السعودية التي تخوض حروباً ونزاعات تعد في واقع الحال مفيدة ومربحة للدول التي تتبعها تلك المؤسسات والمراكز من خلال العوائد التي تجنيها تلك الدول نظير حجم مبيعاتها الطائلة من الاسلحة للسعودية!

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن هذا التقرير قد تجاهل الكثير من المقالات والمواد الصحفية الواقعة تحت تأثير خصومة أصحابها مع السعودية أو رغبتهم في التشهير بها، أو تلك التي تتمنى سقوط الدولة السعودية غير معتمدة على دلائل منطقية ومعطيات واقعية. وبالتالي: سيعرض التقرير لسبعة عشر موقفاً أو رأياً أو تصوراً إزاء مسألة سقوط الدولة السعودية صدرت عن مؤسسات ومراكز دراسات وبحوث ومواقع متخصصة (أجنبية) وخبراء وكتاب متخصصين (عرب وأجانب)، وذلك على النحو الآتي:

١- جيوبوليتيكال فيوتشرز (مجلة دورية)

التداعيات السياسية لتراجع الاقتصاد السعودي

تناولت الدورية الشهيرة التداعيات السياسية لتراجع الاقتصاد السعودي في حال لم تنجح (رؤية ٢٠٣٠) لمحمد بن سلمان، وأثر ذلك الفشل على الساحة السعودية سياسياً واجتماعياً، حيث أشارت الدورية إلى عدة أسباب تقف وراء تراجع الاقتصاد السعودي الذي يعاني بالفعل تدهوراً لا يمكن إغفاله أو تجاهله، أهمها:

حروب السعودية في اليمن وسوريا والمنطقة والتي تكلفها مبالغ هائلة تشكل عبئاً على اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والذي بدوره أيضاً يعاني انخفاضاً في سعره العالمي.

كلفة المحافظة على العلاقة بين الأسرة الحاكمة والمواطنين، وهي العلاقة القائمة على معادلة: الرفاهية مقابل السمع والطاعة وعدم التدخل في الشؤون السياسية الموكلة إلى الأسرة الحاكمة حصرياً.

انخفاض أسعار النفط بشكل كبير لا يساعد الحكومة على تنفيذ مشاريعها والوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية.

منافسة النفط الصخري الذي تحسن انتاجه بعد التوصل إلى تقنية خفضت من كلفة انتاجه.

تآكل احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي وارتفاع العجز في الميزانية.

وعليه فقد لجأت المملكة إلى اتخاذ خطوات غير مسبوقة من بيع سندات واستغلال المقدسات بفرض مبالغ كبيرة في الحج والعمرة، وخطوات تقشفية تمس رفاهية المواطن ومعيشته[1]، وإلغاء مشاريع بقيمة ٢٦٦ مليار دولار، وتوقيف تمويل شركات كبرى مثل بن لادن وسعودي أوجيه.

ثم تقرر الدورية الشهيرة: "إن الآثار المترتبة على مثل هذه الخطوات قد تؤدي إلى زعزعة نظام الحكم وانفراط القوة العربية الوحيدة المتبقية في المنطقة". وتضيف: "نظراً للضغط الاقتصادي الحالي، فأي خلاف داخل الأسرة المالكة قد يؤدّي إلى مزيج من الهياج والعنف في الشارع". ومن المفارقات، أن الإصلاحات الاقتصادية التي يضطر السعوديون إلى تبنيها من أجل تجنّب الاضطرابات، من المرجّح أن تقود هي إلى تفاقم الأمور[2].

٢- أويل برايس دوت كوم (موقع متخصص في النفط والغاز يعتبر الأكثر شعبية بين مواقع الطاقة في العالم. يركز تحليلاته على النفط والغاز والطاقة البديلة والجغرافيا السياسية. أويل بريس يشارك فيه أكبر الأسماء في الأخبار المالية، يوفر الأخبار والتحليلات لمواقع مثل: CNBC, USA Today, CNN Money, ياهو فاينانس، ناسداك، فورتشن، مجلة تايم، هافينغتون بوست، ، ومئات أخرى)

لعبة العروش: الانقسام القادم في السعودية

يركز المركز في تقريره هذا على توقع ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في المملكة السعودية بناء على المعطيات المتوفرة لديه من الأوضاع الداخلية المتزامنة مع الحروب التي تشنها المملكة في اليمن وسوريا وليبيا وغيرها، في الوقت الذي يعاني اقتصادها من التراجع وعدم القدرة على تلبية متطلبات الاستقرار المطلوب بشدة في مثل هكذا أوضاع. وقد توقع التقرير سيناريوهات يمكن أن تؤدي إلى تفكك وانقسام المملكة وفقاً للآتي:

توقع التقرير أن يشب النزاع في منطقتين: أولاهما المنطقة الشرقية التي تعيش حالة غليان بسبب القمع الذي تمارسه الحكومة ضد سكانها، والتي يحكمها سعود بن نايف

١- ينعكس هذا الأمر سخطاً بين أوساط المجتمع السعودي الذي يسعى النظام السعودي لإسكاته عن طريق الدعم والاعانات.

٢- ترجمة: **موقع الخليج الجديد**، ٤ ديسمبر ٢١٠٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:thenewkhalij.org

الناقم أصلاً على عمه الملك لاستبعاده من الحكم[1]. والمنطقة الثانية هي المناطق الجنوبية التي وصفها التقرير بالمناطق الزيدية، والتي يتعرض أبناء عمومتهم الحوثيين (وهم من الزيديين) لحملة إبادة على الجانب الآخر في اليمن.

عند حديثه عن لجوء المملكة إلى استجلاب الدعم الأمريكي والغربي لمواجهة تلك الأحداث المحتملة، توقع التقرير أنه: "في حال حدوث حرب أهلية في السعودية فإنها ستلجأ إلى طلب التدخل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، ولكنه يؤكد أن ذلك التدخل سيكون مكلفاً للغاية".

من جهة أخرى، تحدث التقرير عن سيناريو يصف مصير الأماكن المقدسة كما يأتي: "قد يتسبّب الصراع في السعودية أيضاً في أن تتحول مكة والمدينة لكيانين مستقلين (مناطق محايدة) مع مسؤولية رئيسية بحمايتها من منظمات مثل المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية الأخرى التي لم تتأثر بالوهابية".

وعن وضع المناطق الشمالية للمملكة يشير التقرير إلى ما يمكن أن تتخذه تلك المناطق من إجراءات:

"قد تسعى منطقة (تبوك) لطلب الحماية الأمنية من قبل كلٍ من الأردن وإسرائيل، بينما تسعى منطقة الحدود الشمالية إلى تسوية مماثلة مع العراق"[2].

٣- مركز فيريل للدراسات (برلين – ألمانيا)
عام ٢٠٢٣ لن يكون هناك دولة اسمها السعودية (دراسة من جزأين)

"انهيار السعودية أتٍ لا محالة، وقد توقعه الكثير من الخبراء الغربيين خلال عقود قادمة، لكن الأسرة المالكة نفسها تسرّع في عملية الانهيار، وكما قلنا في بحث: "هل سيشهد جيلنا انهيار الامبراطورية الأمريكية" أن الأمم تنتهي من الداخل إلى الخارج، ونحن في مركز فيريل للدراسات في برلين نتوقع انهيار المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٣م".

عزت الباحثة بمركز فيريل سارة عيسى ذلك إلى أن "مملكة الذهب الأسود تتأرجح هذه الأيام بين جبال لم تعتد علوها، حتى بدأ التعب يأكل مفاصلها؛ حرب اليمن، حرب

١- التقرير صادر في نهاية العام ٢٠١٦م، ولم تكن أحداث العوامية والقطيف الدامية قد بدأت بعد.

٢- ترجمة: **موقع الخليج الجديد**، ١٤ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:thenewkhalij.org/node

ليبيا، الخلاف مع إيران، الحرب في سوريا، اتهاماتها بالإرهاب، دعمها للإرهاب، خلافات حادة ضمن الأسرة المالكة، وصمات عار في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية ومعيشية وعسكرية، ما جعل الهمس بتقسيم السعودية يعلو تدريجياً ليصبح كلاماً في أروقة أصحاب القرار".

تضيف الكاتبة: "من جانب آخر توقع (زاك شرايبر) الرئيس التنفيذي لصناديق التحوط (بوينت ستيت كابيتول) قبل عامين بهبوط أسعار النفط، وكانت توقعاته في محلها، حيث قال: "أمام السعودية عامان أو ثلاثة قبل أن ترتطم بالجدار"، متوقعاً أن تواجه إفلاساً هيكلياً بسبب تهديدات مزدوجة تتمثل بالتزامات الإنفاق الضخمة، وانخفاض أسعار النفط"،

في الجزء الثاني من هذه الدراسة أشارت الكاتبة إلى أنه: "قد يتزامن حدوث أمر مريب مع الانتخابات الأمريكية أو بعدها، ولنتفاءل بنهاية مفاجئة، فحسب الخبراء الاستراتيجيين؛ (ماكس سينجر) من معهد هدسون الأمريكي، و(دينيس روس) من معهد واشنطن، و(كينيث بولاك ودانييل بايمان) الباحثان السياسيان، و(برنارد لويس[1] ونوح فيلدمان) من المنظمة الصهيونية، بالإضافة إلى كبريات الصحف العالمية مثل الغارديان البريطانية ومجلة (فانيتي فير) الأمريكية، كل هؤلاء أكدوا على التالي: "يجب أن يتم تقسيم السعودية"، وطُرحت خرائط تُظهر التقسيم لأربعة أو خمسة أجزاء.

الكاتبة استعرضت - أيضاً - تاريخ العلاقة بين السعودية والحليف الأمريكي، لتخلُص إلى أن الأخير لم يعد بحاجة إلى الرياض بناءً على أن "واشنطن قد امتصت نفط السعودية واستثمرت أموال أمرائها في بنوكها، واستخدمت المقاتلين السعوديين في الجهاد ضد أعدائها في أفغانستان والشيشان والعراق وسوريا واليمن وليبيا، والآن أصبح لديها نفط صخري ومئات المليارات من أموال الشعب السعودي، وانتهى دور الرياض وسقطت ورقتها ويجب أن تقسم، وتقسيمها يعني أن ديون الولايات المتحدة الأميركية ستصبح في خبر كان"[2].

١- برنارد لويس هو المستشرق الصهيوني صاحب مشروع تقسيم المنطقة العربية الذي وضعه في العام ١٩٨١م، وقدمه للكونجرس الأمريكي وتمت الموافقة عليه في العام ١٩٨٣م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.ahram.org.eg/NewsQ

٢- سارة عيسى (كاتبة وباحثة بمركز فيريل الألماني)؛ الجزئين الأول والثاني متوفران على الرابط: http//:firil.net

٤- ستراتفور (مركز استخباراتي أمريكي اشتهر بتوقعاته السنوية لمستقبل العالم)
خطة الإصلاح السعودية قصيرة النظر يمكن أن تدفع المملكة نحو الإفلاس إن لم تكن نهايتها

"في محاولتها المحمومة لتجنب الانهيار المالي؛ اعتمدت الرياض على إصلاح قصير المدى بدلاً من الحل على المدى الطويل. الأمر الذي يجعلها تستنزف المزيد من الأموال بدلاً من تحفيز التنمية الاقتصادية التي هي في أشدّ الحاجة إليها، وهو ما لا يقدّم الكثير من أجل حماية مستقبل اقتصاد المملكة. وإذا لم تعمل الأسرة الحاكمة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتوجيهه إلى مشاريع التنويع الحقيقية، ستنجح رؤية ٢٠٣٠ فقط في دفع المملكة نحو الإفلاس، إن لم يكن نهاية عهدها كدولة ذات سيادة[١]".

٥- دراسة للمستشرق (الصهيوني) شاؤول يناي (ضابط متقاعد في الجيش)
العائلة المالكة السعودية تلعب بالنار

في الوقت الذي تسعى فيه السعودية بكل جدية في المسارعة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، تحت ذرائع المحافظة على أمنها في مواجهة "الخطر الإيراني" الذي تعتبره عدواً مشتركاً لكلٍ من الرياض وتل أبيب، تطالعنا الأخيرة بدراسات ومقالات تتحدث عن عكس ما تصبو إليه الرياض من توجهها نحو العدو الصهيوني، بتأكيدها على أن ما يواجه الرياض وآل سعود هو "الزوال" الحتمي وذلك بناءً على مقدمات منطقية ناقشها الكاتب لتصل به إلى حقيقة متوقعة لهذه العائلة التي تلعب بالنار - حسب وصفه – حيث يقول:

"الحديث عن معطيات قد تكون مقدمات لزوال هذا النظام، منها أزمة الجمع بين (العصرنة) التي تفرض نفسها على المجتمع السعودي وبدعم من بعض أعضاء الأسرة الحاكمة و(المحافظة) التي تسعى المؤسسة الدينية للتمسك بها في ممارسات المجتمع السعودي، إضافة إلى الإرهاب الذي تصدره السعودية للعالم الخارجي، لكنها ستكتوي به

١- **موقع الخليج الجديد**، ٣٠ مايو ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:
http//:medium.com/thenewkhalij

على يد شبابها الناقمين على سياستها ومؤسساتها الدينية"[١].

٦- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية

ماذا عن استقرار المملكة العربية السعودية؟

يعتبر مجلس العلاقات الخارجية من أهم مراكز البحوث والدراسات الأمريكية وأكثرها تأثيراً على صانعي القرار في واشنطن، وفي الآونة الأخيرة وصف المجلس الدولة السعودية بالهشاشة، وبعد مناقشة الأسباب والسيناريوهات المحتملة لسقوط النظام؛ وصل إلى نتيجة حتمية وهي استسلام النظام السعودي للاضطرابات الداخلية لأسباب مختلفة، ومن ثم انهياره كلياً. حيث وصف تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الدولة السعودية بالدولة الهشة بناءً على المعايير الدولية لتوصيف الدول الهشة والمستقرة، ثم نقل المجلس التأكيدات على أن مسألة استسلام السعودية لاضطرابات داخلية و"انهيار النظام" مسألة وقت.

عن السيناريو الأمثل لانهيارها قلل التقرير من العامل الخارجي (إيران) وركز على الخلافات داخل الأسرة الحاكمة أو الاضطرابات الداخلية، معتبراً أن فشل خطة التحول الوطنية يمثل أكبر خطر على المملكة. كما توقع التقرير أن تبدأ تلك الخطوات خلال السنتين المقبلتين أو بعدهما على أبعد تقدير[٢].

٧- معهد إنتربرايز (الأمريكي)

عشر دول لن تكون مستقرة في المستقبل

أصدر المركز تقريراً يتضمن ١٠ دول وصفها بعدم الاستقرار في المستقبل، ومنها أربع دول عربية (الأردن، موريتانيا، الجزائر، السعودية). وفيما يتعلق بالسعودية تحديداً، عزا المعهد عدم استقراراها إلى أسباب أهمها: تورطها في اليمن، وتراجع أسعار النفط، والأزمة المالية التي تعاني منها المملكة.[٣]

٨- الخبير: جيري روبنسون (مركز كاتيخون)

١- نشرت الدراسة بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.regthink.org/articles

٢- بول ستارز وهيليا ليغاي، ١٥ مايو ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.cfr.org/expert-brief/how-stable-saudi-arabia

٣ ميشيل روبين، "عشر دول لن يكون استقرارها بديهياً"؛ متوفر على الرابط:

http//:www.aei.org/publication/ten-countries-whose-stability-cant-be-taken-for-granted

الأزمة المالية الوشيكة التي ستضرب صخرة البترودولار: ربيع سعودي قادم أشد سخونة من الربيع العربي

يؤكد الخبير جيري روبنسون على أن السعودية تحتاج إلى سعر (١٠٥ دولار) للبرميل لكي تواجه الانهيار الاقتصادي، كما أن نفاذ الاحتياطات النقدية سيكون أسرع مما هو متوقع (إما نهاية ٢٠١٨م أو بداية ٢٠١٩م).

كما يحذر هذا الخبير الاقتصادي المملكة من انفجار المواطنين على "حكامهم المترفين". ويرى أن نهاية نظام البترودولار ستكون بمواجهة السعودية لمشكلة مالية عميقة باعتبارها العمود الفقري لهذ النظام. مبشراً السعودية بربيع سعودي إذا ما خرج الاقتصاد السعودي عن نظام السيطرة، ربيع لن يكون معه الربيع العربي المعاش منذ ٢٠١١م سوى إحماء لانتفاضة في السعودية[١].

٩- الكاتب: إيان ويلش، مدير تحرير (Firedog Lake)، ومحرر وكاتب ومستشار في وسائل الاعلام الاجتماعية في تورونتو - كندا.

وفاة المملكة العربية السعودية

ناقش الكاتب الأسباب المفترضة لـ"وفاة" المملكة العربية السعودية كما يأتي:

١ - التورط في العدوان على اليمن.

٢ - التورط في الأزمة القطرية التي تتهمها بتهمة هي أحق بها وأكثر التصاقاً وهي دعم الإرهاب.

٣ - تراجع أسعار النفط، وتناقص الإقبال عليه في المستقبل مع التوجه لاستخدام السيارات الكهربائية.

٤ - تصرفات الأسرة الحاكمة التي اعتادت على القمع والتوجس الدائم من الأعداء والتفنن في حياكة المؤامرات داخل القصر الملكي.

كما حذر الكاتب من اندلاع حرب أهلية داخل المملكة، وانفجار وشيك، ومجاعة تعم المنطقة، وأن كثيراً من الناس (قريبين أو بعيدين منها) سوف يعانون من الدمار الناتج عن

١- جيري روبنسون، **مركز كاتيخون**، ١٢ يونيو ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:
http//:katehon.com/ar/article/lzm-lmly-lwshyk-lty-stdrb-skhr-lbtrwdwlr

سياستها[1].

١٠- المستشار الرئاسي: دوغ باندو (باحث ومحلل سياسي أمريكي، المساعد الخاص للرئيس الامريكي السابق رونالد ريغان وزميل أقدم في معهد كاتو للدراسات)

النظام السعودي محكوم عليه بالسقوط. لذا على واشنطن مراجعة علاقتها مع الرياض

تحدث الكاتب عن دور بن سلمان في شن الحرب اليمنية وأزمة قطر، وأثر ذلك على مصير النظام السعودي المترنح أمام تلك الأزمتين، مؤكدا على أن: "محاولات الصحافة تلميع بن سلمان غير مجدية لأنه فاشل، والدليل على ذلك مواصلة اليمنيين المقاومة بشكل ناجح وفعّال، وكذلك صمود قطر أمام ابتزاز الرياض". ناصحاً إدارة ترامب بالتراجع عن علاقاتها مع السعودية التي أدت إلى تقويض القيم والأمن الأمريكيين في آن واحد، ومؤكداً على أن: "النظام السعودي محكوم عليه بالسقوط وحينها ستدفع واشنطن ثمناً سياسياً باهضاً لدعمها الملكيات القمعية والعدوانية"[2].

١١- إيدي كوهين (مركز بيغن – السادات الإسرائيلي)

هل تبزغ شمس ربيع عربي في الخليج وتسقط بعض دوله

خلص الكاتب إيدن كوهين في تحليل له عن الأزمات التي تضرب الخليج العربي، إلى نتيجة مفادها أن هذه الأزمات قد تؤدي إلى ربيع عربي جديد "قد يتمخض عنه سقوط بعض دول الخليج". كما اشار فيما يخص الدولة السعودية بالذات إلى العوامل الاقتصادية التي تعجل بسقوطها، وأهمها إنهاك الخزينة السعودية بسبب: انخفاض أسعار النفط، والدعم السخي للسيسي، وتمويل المتمردين السوريين، والحرب المكلفة في اليمن[3].

١٢- جيوبوليتيكا: (موقع دراسات روسي)

المملكة العربية السعودية: طريقٌ معقد نحو التنمية وصراع عشائري مرتقب

نشر موقع الدارسات الروسي (جيوبوليتيكا) دراسة عن السعودية والطريق المعقدة التي

١- إيان ويلش، "وفاة المملكة العربية السعودية"، ١٦ يوليو ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:
http//:www.ianwelsh.net/the-death-of-saudi-arabia

٢- لول أمجد؛ متوفر على الرابط:
http//:www.newsa.co

٣- ايدي كوهين، "ربيع عربي جديد في الخليج الفارسي"، **مركز بيغن السادات**؛ متوفر على الرابط:
http//:besacenter.org/perspectives-papers/arab-spring-persian-gulf

تسلكها، حيث استعرضت الدراسة الأزمات التي تعانيها المملكة من دعمها للجماعات الإرهابية في سوريا وما يرافقه من تمويل باهض، إلى الحرب الفاشلة في اليمن، انتهاءً بالأزمة القطرية التي عززت من سوء الوضع السياسي والاقتصادي للمملكة خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها المملكة في ظل تخوف المستثمرين من تبعات تلك الأزمة. الحرب اليمنية بدورها أصبحت مستنقعاً يستهلك "جبال الأسلحة" التي تشتريها من واشنطن حيث يواجهها المقاتل اليمني الحافي القدمين والمهترئ الثياب بصواريخ سوفيتية قديمة وأخرى مطورة (بركان ٢) والتي دمرت اثنتين من مصافي النفط في ينبع حسب التقارير الغربية، مضيفاً: "يبقى السؤال المطروح هو: إن تمكن الحوثيون دون أي أسلحة متقدمة من توجيه ضربات موجعة للسعودية، فماذا بإمكان إيران أن تفعل؟ الجانب الاقتصادي هو الآخر في منتهى السوء، ومع انخفاض التدفقات المالية وتضاؤل الثروة، فإن هذا قد يساهم في اندلاع صراع عنيف بين العشائر السعودية[1].

١٣- ديفينس وان (موقع أمريكي متخصص في شؤون الدفاع) واشنطن تستعد لما بعد آل سعود

نشر موقع (ديفينس وان) تقريراً حمل عنوان: "ابدأوا الاستعداد لسقوط المملكة السعودية"، للكاتبين: ساره شايز (المستشارة السابقة لرئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة والمشاركة في برامج مؤسسة كارنيغي) واليكس دي وول (الباحث والأكاديمي والخبير بالشؤون العربية والأفريقية)، متضمناً مطالبة معدّا التقرير حكومة الولايات المتّحدة بأن تكون جاهزة لمرحلة سقوط نظام آل سعود القادمة.

مؤكدَّين أن السعودية قد تواجه "مزيجاً من حركات التمرد القبلي والثورات الاجتماعية". وهما في ذلك الطرح يتوافقان مع الكاتب والمحلل الفرنسي (تيري ميسان) الذي أشار في أحد مقالاته حول تشخيص مستقبل السعودية إلى مسألة تعامل النظام السعودي مع معارضيه والصراعات داخل العائلة المالكة؛ حيث توقّع المحلل الفرنسي أن تجد السعودية نفسها أمام "مزيج من حركات التمرّد القبلي وثورات اجتماعية ربّما تكون أشدّ

١- موقع الدراسات الروسي جيوبوليتيكا، (**ترجمة: مركز ادراك**)، ٩ أغسطس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابطين:
http//:www.geopolitica.ru/article/saudovskaya-araviya-na-slozhnom-puti-razvitiya
http//:idraksy.net/saudi-arabia-on-a-complex-path-of-development

فتكاً ودموية من كلّ ما شهده الشرق الأوسط من صراعات"[١].

كما يكشف التقرير عن أن صنّاع القرار في واشنطن بدأوا بالفعل، منذ وقت، التخطيط لـ "مرحلة انهيار المملكة السعودية". ويرى كذلك أن السعودية ليست دولة حقيقية، بل "شركة سياسية تتّبع نموذجاً ذكياً ولكنه ليس قابلاً للاستمرار".

ووقد وضع التقرير ثلاثة سيناريوهات محتملة بخصوص مسألة انهيار السعودية؛ أولها هو سيناريو الانفجار الداخلي، والثاني سيناريو الحرب الخارجية، والثالث هو حدوث "تمرد إما بصورة انتفاضة غير مسلحة أو تمرد جهادي". ويختم (دي وول) و(شايز) تقريرهما بالتأكيد على وضع الولايات المتّحدة السيناريوات الثلاثة موضع الاعتبار[٢].

١٤- ذا ناشونال إنترست
السعودية: الطريق نحو الانهيار

تقول الباحثة (ساندرا ماكاي) المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط وشؤون السعودية، ومؤلفة كتاب (السعوديون، داخل مملكة الصحراء): "إنه مع بداية الربيع العربي واتساع الرقعة التي تأثرت به، ومع ازدهاره في ٢٠١١م وذبوله في ٢٠١٣م؛ فإن استقرار المملكة الهش يبدو معلقاً بالجذع المتساقط لنظام آل سعود. فأخطار مثل الحرب التي توشك أن تشتعل في المنطقة، والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وعافية الاقتصاد العالمي، كلها لا تشكل تهديداً بتأزم الوضع السياسي بقدر ما تشير إلى انهيار الدولة ذاتها[٣].

١٥- مؤسسة هيريتدج (الأمريكية اليمينية)
النظام السعودي خطوات قبل الانهيار الأخير

استعرضت هذه المؤسسة إمكانية قيام ثورة في السعودية نتيجة لتنامي الظلم والفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ولتردي العلاقة بين الدولة والمجتمع، واحتمال توقف

١- تيري ميسان، "نحو انهيار المملكة العربية السعودية"، **موقع شبكة فولتير العالمية**؛ متوفر على الرابط:
http//:www.voltairenet.org/article

٢- **صحيفة الأخبار اللبنانية**، العدد (٢٨١٧)، ١٩ فبراير ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:
http//:www.al-akhbar.com/node

٣- ساندرا ماكاي، (**ترجمة وتحرير: نون بوست**)، ١٣ سبتمبر ٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:
http//:www.noonpost.org/content

صادرات النفط وإغلاق المنافذ البحرية. كما وضعت خططاً لما بعد النظام السعودي، ولما بعد انهيار صادرات النفط عبر الخليج، وقدمت مقترحاتها للإدارة الامريكية لاتخاذ إجراءات طوارئ لتقليل الخسائر التي لا يمكن تفاديها.

أما في إطار المخططات المتسارعة لإيجاد مبررات لضرب إيران[١] أو لتقريب موعد الضربة العسكرية المشتركة (أمريكية - إسرائيلية - عربية خليجية)، فقد وضع عدد من الخبراء في هذه المؤسسة (أرييل كوهين وديفيد كروتزر وجيمس فيليبس وميكييلا بنديكوفا) تقريراً في ثماني صفحات مؤكدين فيه على أن: "سقوط النظام السعودي وانهيار منظومة حلفاء أمريكا في الخليج، سيكون أكثر خطراً من إغلاق مضيق هرمز نتيجة للضربة العسكرية"[٢].

١٦- عوفر يسرائيلي (مستشار الأمن القومي في مركز هرتزليا وجامعة حيفا)
اسرائيل تخاف سقوط أنظمة أصدقائها من العرب

كتب (الصهيوني) عوفر يسرائيلي مقالاً في صحيفة (إسرائيل اليوم) بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٥م معلقا فيه على الهجوم الكبير الذي تبناه تنظيم (ولاية سيناء) الداعشي في مصر، حيث رأى أن هذا الهجوم يمثل نقطة تحول بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها - بحسب اعتقاده. ولعل الأهم في المقال أن هذا الخبير الأمني الإسرائيلي ربط بين هجوم سيناء وانهيار الممالك والدول الخليجية، وذلك على اعتبار أن الهجوم هو الأكبر من نوعه لداعش خارج مناطق سيطرتها في سوريا والعراق، وهو ما يؤكد تمدد التنظيم، حيث توقع الكاتب أن يتسبب ذلك في حدوث تغيير شامل بالشرق الأوسط غير المستقر بالفعل.

وبعد مناقشة مستفيضة لسبل معالجة هذا التهديد، دعا يسرائيلي أمريكا وإسرائيل إلى المشاركة في مواجهة الإرهابيين إلى جانب الجيش المصري في سيناء!، ولفت إلى أنه من شأن التردد الأميركي أن يضع السعودية والمغرب والأردن ودولاً أخرى في الخليج "الفارسي" أمام تحديات مشابهة، ستؤدي في نهاية الأمر إلى انهيارها[٣].

١- الدراسة كانت قبل توقيع الاتفاق النووي في العام ٢٠١٥م.

٢- أ. د. وليد سعيد البياتي، **مؤسسة النور للثقافة والاعلام**، ٧ اكتوبر ٢٠١٢م؛ متوفر على الرابط:
http//:www.alnoor.se/article.asp?id

٣- **قناة العالم الإخبارية**، ٩ أغسطس ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:
http//:www.alalam.ir/news/1727934

١٧- صحيفة فورين بوليسي

حان وقت قلق أمريكا من انهيار النظام السعودي

أشارت الصحيفة إلى أن الأخطار المحدقة بالسعودية ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، معتبرة أن البيئة الإقليمية التي تواجه المملكة ربما لم يوجد لها مثيل في عدائيتها؛ فالشرق الأوسط ينهار، ونظام الدولة قيد "السقوط الحر"، والربيع العربي تحول منذ فترة طويلة إلى شتاء إسلامي، والمحور العسكري الإيراني الروسي متعطش للهيمنة، والولايات المتحدة في طريقها للخروج تاركة خلفها حلفاء مدمرين معنوياً مع خصوم يمتلكون الكثير الجرأة والرغبة في إحداث الفوضى.

كما أشارت الصحيفة إلى أن: "التحديات التي تحدق بالمملكة داخلياً تتصاعد ببطء، وأن استدعاء أي قائمة من علامات التحذير بأن المجتمع قد اقترب من مرحلة الخطر فيما يتعلق بعدم الاستقرار هو أمر ممكن ويطابق فعلياً ما يحدث اليوم من تزايد للانشقاقات بين النخبة، والغرق في حرب خارجية مكلفة، وزيادة الضغوط الاقتصادية، وعلامات تآكل الشرعية، والقوة الصاعدة من الجهات الفاعلة الأجنبية، إضافة إلى تلاشي الحماة الخارجيين التقليديين". مؤكدة أن معظم المؤشرات الرئيسية تُظهر أن المملكة تسير في الاتجاه الخاطئ -ربما للمرة الأولى في تاريخها -وبهذا المعنى، يمكن أن يكون هناك خطر أكبر مما كان عليه في الماضي إذا ترك الأمر دون معالجة هذه الآثار السلبية التي قد تلتقي في نهاية المطاف في "شلال قد يطغى على النظام"[١].

١- ١١ أكتوبر ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.noonpost.org

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بصعوبة الحديث - في سياق هذه الدراسة - عن التصوف في اليمن والتعرّف على ماهيته وتحديد خصائصه بصورة شاملة تغطي الفترة الزمنية منذ ظهور التصوف في القرن الثالث الهجري، أو أن تشمل الحيز الجغرافي لوجود التصوف في مساحة اليمن كاملاً. فإجراء مثل تلك الدراسة عن التصوف في اليمن بصورة شاملة (زماناً ومكاناً) لا ريب بحاجة لجهد كبير يستلزم وجود فريق متكامل من الباحثين وفترة زمنية قد تمتد لسنوات.

التأطير - سالف الذكر- لحدود الدراسة (موضوعا وزماناً ومكاناً) تقتضيه ضرورات

منهجية تحاشياً لإصابة الدراسة بالترهل أو التخمة البحثية، ولتمكين الباحث من ضبط حدود موضوعها بشكل علمي أقرب لشروط الدقة والموضوعية.

وفقاً لما تقدم، سوف نتحدث في هذه الدراسة عن التصوف في اليمن في القرن السابع الهجري وهو القرن الذي تكونت فيه ماهية التصوف في اليمن وبانت معالمه بشكل واضح مكّنت الدارسين من معرفتها. وسوف نتعرف على الأثر الذي أحدثه التصوف على مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن من خلال مواقف ومؤلفات الشيخ أحمد بن علوان باعتباره أهم شخصية صوفية ظهرت في اليمن في عصره وكون له طريقة خاصة به هي (الطريقة العلوانية) التي كان لها أتباع ومريدون داخل اليمن وخارجها ولا تزال لها الريادة حتى الآن، وباعتباره أيضاً نموذجاً يمكن القياس عليه من خلال هذه الدراسة.

بدايات التصوف في الإسلام ومقدماته:

لا يمكن الحديث عن التصوف والدخول إليه إلا من باب الزهد، فقد بدأ التصوف زهداً وانتهى إلى التصوف الفلسفي. ويمكن القول إن الزهد عامةً هو خلاف الرغبة في الشيء أو الحرص عليه، وهو عكس كل ميل ورغبة وهوىً في الدنيا، ونستنتج ذلك من خلال المعنى اللغوي لكلمة (زهُدَ)، فالزُّهد والزَّهادة في الدنيا، ولا يقال الزُّهد إلا في الدين خاصة، والزُّهد ضد الرغبة والحرص على الدنيا، والزهادة في الأشياء كلها ضد الرغبة. وزَهُد أيضاً بالضم والتزهيد في الشيء وعن الشيء خلاف الترغيب فيه، وزَهَّدَه في الأمر رَغَّبَه عنه، وفي حديث الزهري: وسئل عن الزهد في الدنيا فقال: هو أَلّا يغلب الحلال شكره ولا الحرام صبره، أراد ألّا يعجز ويقصر شكره على ما رزقه الله من الحلال ولا صبره عن ترك الحرام، ويفهم ذلك من قوله تعالى: {وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهم مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} (سورة يوسف، آية: ٢٠)[1].

الزهد له بذور في تعاليم الإسلام نجدها في الكتاب الكريم والسنة الصحيحة، ونجد له تجسيداً عملياً في سلوك الرسول الأكرم (عليه وعلى آله أفضل الصلوات وأتم التسليم) وسلوك بعض صحابته الأخيار الذين طلقوا الدنيا وأعرضوا عن متاعها الحلال، أي إن جذور الزهد إسلامية خالصة. وللزهد في الإسلام مفهوم خاص يختلف به عن غيره من الديانات

١- ينظر في ذلك: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (زهُدَ).

الأخرى؛ فهو ليس رهبانية أو انقطاعاً عن الحياة الدنيا، بل هو معنى يتحقق به الإنسان فيجعل منه صاحب نظرة خاصة للحياة الدنيا يعمل فيها ويكد ولكنه لا يجعل لها سلطاناً على قلبه ولا يدعها تصرفه عن طاعة ربه[1].

يُعدُّ الزهد أساساً متيناً بُني عليه التصوف فيما بعد، فإذا كان الأساس هشّاً فإن البناء سوف ينهار، "ومن لم يحكم أساسه في الزهد لم يصح له شيء مما بعده، لأن حب الدنيا رأس كل خطيّة والزهد في الدنيا رأس كل خير وطاعة"[2]. والزهد لا يكون إلا عن الرزق الحلال أما الحرام فقد نهى الإسلام عنه وأمر باجتنابه، بمعنى أن الإنسان قد يمتلك المال لكنه لا يجعله غايته التي يسعى إليها، ويتساوى عنده المال وجوداً وعدماً، فقد يجد المالُ طريقه إلى يد الزاهد لكنه لا يجد الطريق أبداً إلى قلبه، وذلك هو لُب الزهد وجوهره، أي: أن تموت الرغبة في امتلاك المال مع توفره وليس العكس، أما من لا يملك المال أساساً فلا يعتبر زاهداً إلا بمقدار ما يجعل القناعة عن الأشياء بديلاً عنها. وعندما سُئل أحد الصوفية عن الزهد قال: "أن تكون معرضاً عما تملك لا أن تكون معرضاً عما لا تملك، فإن من لا يملك شيئاً فيمَ يكون زاهداً؟"[3].

بداية الزهد قناعة في القلب عن الرغائب يتبعها تخلي الجسد عنها، وعندما سئل الجنيد عن الزهد قال: "تخلي الأيدي من الأملاك وتخلي القلوب من الطمع"، وقد سُئل سرى السّقطي عن الزهد فقال: "يخلو قلبه مما خلت منه يداه"[4].

يتضح مما سبق أن الزهد في المفهوم الإسلامي هو ارتفاع بالإنسان فوق شهواته ومطالبه النفسية والجسدية، وفيه تحرر واضح للإنسان من أن يكون عبداً لرغباته وشهواته ويخلص عبادته لله وحده. ويبدو مقام الإنسان واضحاً في الزهد من خلال عنايته بتهذيب نفسه عن الماديات التي لا تجعل منه إنساناً حقيقياً جديراً بتلك الصفة، بمقدار ما تجعل منه إنساناً بأبعاد الطول والعرض فقط.

من المقدمات إلى النتائج:

يمكن القول إن الزهد شكّل بطبيعته مقدمةً للتصوف، فهو يمثل طفولته وبداياته

١- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، **مدخل إلى التصوف الإسلامي**، القاهرة، دار الثقافة، طبعة ١٩٩٣م، ص ٥٩.

٢- أبو نصر السراج الطوسي، **اللمع في التصوف**، (نسخ وتصحيح: نيكلسون)، ليدن، مطبعة بريل، طبعة ١٩١٤م، ص ٤٦.

٣- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، مدخل إلى التصوف الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٥٩.

٤- أبو نصر السراج الطوسي، اللمع في التصوف، **مرجع سابق**، ص ٤٦.

الأولى فيما يمثل التصوف شباب الزهد ونضجه وفتوته، وذلك يعني أن التصوف لم يظهر فجأة ولم ينبثق دفعةً واحدة، ولكنه كان نتيجة لتداخل عدة عوامل (اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية)، ويرى البعض أن التصوف هو امتداد غير مستقيم لحركة الزهد التي ظهرت قوية أثناء الحكم الأموي[1]. وهناك بعض الباحثين العرب يرجعون حركة الزهد إلى ما قبل الدولة الأموية وتحديداً خلال الفترة التي تلت مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٣٥هـ)، من أولئك - على سبيل المثال - (حسين مروة) الذي فرّق في ذلك الشأن بين مسألتين: أولاهما السلوك الزهدي لكبار الصحابة الذي اتسم بالطابع الأخلاقي الذي اقتصر على الالتزام بأسلوب الحياة اليومية المتواضعة دون أن يتجاوز ذلك ليتحول إلى ظاهرة عامة أو أن يحمل موقفاً متميزاً أو نظرية خاصة في الشعائر الإسلامية، وكان هذا المسلك متأثراً بالنشأة الأولى للإسلام قبل الفتوحات الإسلامية. والمسألة الثانية هي الزهد الذي اتخذ شكلاً دينياً ولكن جوهره اجتماعي سياسي وكان ردة فعل لمجمل الأحداث الخطيرة الدامية والصراعات السياسية المتلاحقة منذ مقتل الخليفة الثالث.

لقد اتخذ ذلك المسلك الزهدي طبيعة الموقف السياسي المعارض، لكنه أول الأمر اتخذ محتوىً سلبياً عدمياً لأنه وقف من الأحداث الدامية (مقتل عثمان أو القتال بين الإمام علي ومعارضيه) موقف الرفض للقتال وللعوامل السياسية التي أدت إليه دون إبداء الرأي الصريح وتحميل المخطئ خطأه والوقوف مع الحق ضد الباطل. لكن ذلك الموقف السلبي العدمي لأولئك الزهاد لم يستمر طويلاً بل أخذ زهدهم يبرز بوصفه ظاهرة عامة مضمونها معارضة الأوضاع الاجتماعية القائمة - آنذاك - والمتمثلة في بروز ظاهرة ثراء الحكام الأمويين وأقاربهم وفقر العامة من الناس بما فيهم السابقين إلى الإسلام. إن الظلم الاجتماعي في عهد الدولة الأموية كان في جزء منه باعثاً لظهور الزهد كردة فعل واحتجاج على كل المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الكوفة والبصرة ومصر[2].

يمكن القول إن خصائص الزهد في تلك المرحلة كان مضمونها الرئيس هو الرفض الواضح لجميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عهد الدولة الأموية، وكان لذلك الرفض تجليات سلوكية أهمها: الانقطاع عن ممارسة الأنشطة الاجتماعية

١- عبد السلام نور الدين، **العقل والحضارة**، نيقوسيا – قبرص، دار سومر، ط٢، ١٩٩٢م، ص ٥٠.

٢- حسين مروة، **النزعات المادية**، بيروت، دار الفارابي، ج ٢، طبعة ١٩٧٩م، ص ١٥٠ – ١٥٣.

والاقتصادية والسياسية والتفرغ التام لممارسة الشعائر الدينية، مع قهر النفس وتعويدها احتمال كل المشاق وحرمانها كل مشتهيات العيش واستشعار الحزن والقلق الدائم من عواقب الذنوب وخاصةً الذنوب السياسية التي أدت إلى تمادي أغلب الأمويين في كَنْز الذهب والفضة وحياة اللهو والمجون. وعن هذا الأصل السلوكي الذي يُسمى في عُرف الصوفية المجاهدة (مجاهدة النفس على كبح شهوات الجسد) قامت معظم التقاليد الصوفية بمختلف أشكالها الطرائقية والمذهبية، ومن هذا الأصل السلوكي بدأ النسب الحقيقي الذي يصل الزهد - بمعناه التاريخي - بالتصوف[1].

لقد احتاج الزهد إلى عدة عقود كانت كافية لإنضاجه تماماً كي يتحول إلى التصوف المعروف.

ويعد التصوف تطوراً متدرجاً من سلوك الزهد والتنسك سابقاً، إلى القول بالمحبة والفناء والحلول فالتأمل الفلسفي فيما بعد، وتمثلت المرحلة الفلسفية في حركته بمدرستين أساسيتين هما: الإشراقية التي أسسها السهروردي، والوجودية التي أسسها ابن عربي[2]. وفي هذه المرحلة اختلط التصوف بالفلسفة وظهرت مصطلحات فلسفية اصطبغت بالذوق الصوفي مثل الحلول والفناء ووحدة الوجود، وما يهمنا الآن هو معرفة التصوف من باب الزهد.

معنى التصوف:

هناك مشكلة يصادفها كل دارس للتصوف الإسلامي تتصل بأصل التسمية: من أين جاء اسم التصوف؟ وتلك مشكلة قديمة - جديدة، ذلك أن أبا نصر السراج الطوسي (٣٧٨هـ)، وهو من أوائل من تناولوا التصوف بالدراسة، قد أفرد فصلاً في كتابه (اللّمع) بعنوان: "باب الكشف عن اسم الصوفية ولمَ سُموا بهذا ولمَ نسبوا إلى هذه اللبسة"، وقد بدأ بالتساؤل عن السبب في تسمية الصوفية بهذا الاسم دون أن ينسبوا إلى حال أو علم معين كما ينسب الفقهاء إلى الفقه والمحدثون إلى الحديث، ويرد الطوسي على ذلك قائلاً: "لأن الصوفية لم ينفردوا بنوع من العلم دون نوع ولم يترسموا برسم من الأحوال والمقامات دون رسم وذلك لأنهم معدن جميع العلوم ومحل جميع الأحوال المحمودة والأخلاق الشريفة سالفاً

١- **المرجع السابق**، ص ١٥٩.

٢- ارثور سعدييف وتوفيق سلوم، **الفلسفة العربية الإسلامية**، بيروت، دار الفارابي، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٢٧٥.

ومستأنفاً (.....) فلأجل ذلك ما أضفت إليهم حالاً دون حال ولا أضفتهم إلى علم دون علم"[١]. لكنه (أي الطوسي) يعود ويقرر أنه سماهم صوفية نسبة إلى ظاهر الملابس المنسوجة من الصوف التي يرتدونها، موضحاً أن لبس الصوف دأب الأنبياء والأولياء والأصفياء عليهم السلام[٢].

أي إن التصوف - وفقاً لمفهوم الطوسي سالف الذكر - كان زهداً عن متاع الدنيا وخصوصاً عن اللباس الذي يُعطي الانطباع الأول عن صاحبه ويخبر عن حاله، فأراد الصوفية أن يزهدوا عن اللباس المترف الناعم المريح من خلال اختيار لبس الصوف. وقد شاع اسم التصوف - نسبةً إلى لبس الصوف - وتلقفه كل من كتب عن التصوف بعد عصر الطوسي وحتى الآن، لأنه مناسب من حيث الاشتقاق، وقد قيل تصوّف لمن لبس الصوف، كما يقال تقمّص لمن لبس القميص.

لكن الطوسي ذكر سبباً آخر للتسمية لم يلتفت إليه أحد من الكتّاب الذين تناولوا التصوف شرحاً ونقداً، وهو أنه يعني الفقر، إذ يقول في ذلك: "وأهل الشأم يسمون الصوفية فقراء ويقولون قد سماهم الله فقراء فقال تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أخرجُوا مِنْ دِيارِهِمْ} (سورة الحشر، آية: ٨)، وقال تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا في سَبِيلِ اللّهِ} (سورة البقرة، آية: ٢٧٣)، وقيل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن يحيي الجلاء (رحمه الله) ما معنى الصوفي قال: ليس نعرفه في شرط العلم ولكن نعرف فقيراً مجرداً من الأسباب كان مع الله عز وجل بلا مكان ولا يمنعه الحق من علم كل مكان سُمِّي صوفياً"[٣].

يؤكد ما ذهبنا إليه ما قاله الكلاباذي (٣٨٠هـ) بقوله: "وأهل الشأم سموهم "جوعية" لأنهم إنما ينالون من الطعام قدر ما يُقيم الصلب للضرورة (.....) ومن تخليهم عن الأملاك سُموا فقراء. قيل لبعضهم: من الصوفي؟ قال: "الذي لا يملك ولا يُملك" يعني لا يسترقه الطمع. وقال آخر: هو الذي لا يملك شيئاً وإن ملك بذله"[٤]. وزيادة في التأكيد يذهب القشيري (٤٦٥هـ) إلى أن التصوف: "مبني على ثلاث خِصال: التمسك بالفقر والافتقار والتحقق بالبذل والإيثار وترك التعرض والاختيار. وقال معروف الكرخي: "التصوف الأخذ بالحقائق واليأس

١ - أبو نصر السراج الطوسي، اللمع في التصوف، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

٢ - **المرجع السابق**، ص ٢١.

٣ - **المرجع نفسه**، ص ٢٧.

٤- الكلاباذي، **التعرف لمذهب أهل التصوف**، دمشق، دار الإيمان، (د. ت)، ص ٢١ – ٢٤.

مما في أيدي الخلائق فمن لم يتحقق بالفقر لم يتحقق بالتصوف"[1].

ذلك يعني أن التصوف بدأ زهداً في الدنيا، وكانت علامة المتصوف الحقيقي أن يفتقر - وإن كان غنياً - عن كل الأشياء المادية التي تربطه بالدنيا وبمن يعيش فيها، ولا يرغب في أي شيء مما يمتلكه الناس من متاعها، وبخاصة المال لأنه يمتلك الناس ويصبحون عبيداً له من دون الله، وبذلك لا يتخلف الصوفي عن اللحاق بركب الروح الأعلى. ويؤكد القشيري أن علامة الصوفي الصادق: "أن يفتقر بعد الغنى ويذل بعد العز ويخفى بعد الشهرة، وعلامة الصوفي الكاذب أن يستغني بعد الفقر ويعز بعد الذل ويشتهر بعد الخفاء"[2].

إن ربط التصوف بالفقر سمة غالبة على أرباب التصوف وهو العلامة (الماركة الأصلية) المميزة لكل صوفي حقيقي وليس دخيلاً عليه، ذلك أن فقر الصوفي عن الماديات التي تربطه بالدنيا وبالكائنات هو الغني الحقيقي والدائم الذي ينشده، لأنه يربطه بالغنِّي (الله) الذي لا يفتقر ولا يحتاج إلى أي شيء دونه، فمن استغنى بأي شيء غير الله سبحانه وتعالى فقد افتقر بما استغنى به، ومن ارتبط بالله وتحقق به وله ومن أجله فقد نال سعادة الدارين ولو لم يملك من متاع الدنيا شيئاً. فكل من عرف الله وارتبط به دون غيره عاش مرتاحاً غنياً به حتى وإن لم يملك شيئاً، وكل من لم يعرفه ولم يرتبط به يعيش تائهاً فقيراً حتى وإن امتلك كل الأشياء. وذلك لأن الغنى (مادة، جسد، دنيا، أرض) والفقر (روح، نفس، آخرة، سماء) وهذه من الثنائيات الصوفية المشهورة. وكان الإمام الغزّالي (٥٠٥هـ) يرى أن: "الفقر كائن في ماهية التصوف وهو أساسه وبه قوامه"[3].

أي إن ماهية التصوف الحقيقية هي افتقار صاحبه عمّا في أيدي الناس وترفعه وغناه عن المادة، وكما أوردنا سابقاً، قال الكرخي: "فمن لم يتحقق بالفقر لم يتحقق بالتصوف"، ذلك لأن المال يعمل على استعباد الإنسان من دون الله، فالسعي نحو الفقر هو الاستغناء الحقيقي عن جميع الماديات وهو حرية ضد العبودية التي تلتصق بالسعي وراءها، فالإنسان عبد كل ما استولى على نفسه، وشُغِل به عن الله تعالى. والإنسان في التصوف الإسلامي

١- أبو القاسم عبد الكريم القشيري، **الرسالة القشرية**، بيروت، دار أسامة، طبعة ١٩٨٧م، ص ٢١٧ – ٢١٨.

٢- **المرجع السابق**، ص ٢١٧ – ٢١٨.

٣- أبو حامد الغزّالي، **إحياء علوم الدين**، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، ج٥، (د. ت)، ص ٧٩.

يبلغ قمة الحرية حين يرفع نفسه عن شتى أنواع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وقد تتخذ الحرية مفهوم الزهد والصبر والقناعة والإعراض عن الدنيا بالعبودية لله وحدة لبلوغ الحرية الحقيقية البعيدة عن استعباد الذات باللذة أو الضغوط الاقتصادية والاجتماعية[١]. وهنا يبرز مقام الإنسان في التصوف الإسلامي، المتحرر من أسر المادة - التي تفرض عبوديتها المستمرة باعتبارها ضرورة - والانسلاخ من طلبات الجسد التي لا تهدأ والإعلاء من شأن الروح للاقتراب من خالقها، وكما قال أحد المتصوفة: "الحرية ألّا يكون العبد تحت رق المخلوقات ولا يجري عليه سلطان المكونات وعلامة صحته سقوط التمييز عن قلبه بين الأشياء (.....) قال الحسين بن منصور [يقصد الحلاج]: من أراد الحرية فليصل العبودية"[٢].

إن جوهر الحرية الحقيقي عند المتصوفة هو العبودية لله سبحانه وتعالى دون سواه، وتغدو "الحرية في اصطلاح أهل الحقيقة الخروج عن رق الكائنات وقطع جميع العلائق والأغيار وهي على مراتب"[٣]. ويغدو الإنسان حراً كونه عبداً لله سبحانه وتعالى دون سواه، وهذا لسان حال المتصوفة؛ فالحُرُّ لديهم هو من "لا يسترّقه إلا كونه عبداً لله فهو حر عن ما سوى الله. فالحرية عبودية محققة لله فلا يكون عبداً لغير الله الذي خلقه ليعبده فوفى بما خلق فقيل فيه: نعم العبد انه أواب أي رجاع إلى العبودية التي خُلق لها"[٤].

يصبح التصوف مرادفاً لمعنى الحرية المطلقة ومعبراً عنها أكثر من غيره من فروع الفلسفة الإسلامية، وذلك على أساس أنه: "تجربة فردية ذهنية تتلخص في تمّثل الحرية المطلقة بعد الانسلاخ من كل المؤثرات الخارجية الطبيعية والاجتماعية والنفسانية (.....) إننا نلمس معنى الحرية المطلقة في الإسلام عند المتصوفة لا عند المتكلمين أو الأصوليين"[٥].

لقد تمت المماهاة بين الفقر وبين التصوف، مما اضطر الإمام الغزالي إلى رسم العلاقة التي تحدد الالتقاء والافتراق بينهما بقوله: "فقد تُذكر أشياء في معنى التصوف ذُكر مثلها في معنى الفقر وتذكر أشياء في معنى الفقر ذكر مثلها في معنى التصوف، وحيث وقع الاشتباه فلا بد من بيان فاصل، فقد تشتبه الإشارات في الفقر بمعاني الزهد تارة وبمعاني

١- جميل م منيمنه، مشكلة الحرية في الإسلام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م، من ص ١٣٤إلى ص١٣٧، مرجع سابق.

٢- أبو القاسم عبد الكريم القشيري، الرسالة القشيرية، **مرجع سابق**، ص ١٧١.

٣- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، بغداد، وزارة القافة والاعلام، ١٩٩٦م، ص١١٦، مرجع سابق.

٤- جميل م منيمنه، مشكلة الحرية في الإسلام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م، ص١٤٢، مرجع سابق.

٥- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١م، ص٢٢، مرجع سابق.

التصوف تارة ولا يتبين للمسترشد بعضها مع البعض فنقول: التصوف غير الفقر والزهد غير الفقر والتصوف غير الزهد. فالتصوف اسم جامع لمعاني الفقر والزهد من مزيد من أوصاف وإضافات لا يكون بدونها الرجل صوفياً وإن كان زاهداً فقيراً"[1].

يتضح لنا من كلام الغزالي أن المتصوف ليس هو الفقير فعلاً بل من يسعى نحو الفقر غنىً عنه وترفعاً عن المال، فليس كل فقير متصوفاً ولكن كل متصوف فقير هذا أولاً، وثانياً: أن هناك حدوداً فاصلة بين التصوف كسلوك والفقر كحالة اجتماعية من خلال ما ينفرد به المتصوفة من أحوال ومقامات وأذواق ومعارف لا يملكها غالبية الناس.

العرض السابق كان بمثابة لمحمة موجزة عن التصوف الإسلامي، ولعلنا قد استطعنا تبيان ماهيته وخصائصه وأبرز ملامحه باعتباره الأصل الذي خرج منه التصوف في اليمن، وكل معرفة بالأصل تعني ضمناً معرفة تامة بالفرع، وذلك سينقلنا إلى تناول مسألة التصوف في اليمن.

التصوف في اليمن:

كما أشرنا في مقدمة الدراسة، لا يمكن الحديث عن التصوف في اليمن مبتوراً عن سياقه العام (التصوف الإسلامي)، فقد مر بنفس الخطوات التي مر بها التصوف الإسلامي من الزهد كحالة فردية إلى الانتظام في سلك التصوف الذي ظهر بشكله المتعارف عليه ابتداءً من نهاية القرن الهجري الثاني، حيث تميزت هويته وبانت معالمه بشكل واضح في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.

عند الحديث عن جذور الصوفية في اليمن أو البذرة الصوفية الأولى التي غرست في اليمن نجد العلامة عبد الله الحبشي يرى أنها تعود إلى فجر الإسلام، وعلى وجه التحديد عندما قدم أهل اليمن (من زبيد) على رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ليدخلوا في الإسلام، فقال مقولته المشهورة في اليمنيين: "أتاكم أهل اليمن هم ألين قلوباً وأرق أفئدة، الإيمان يمانٍ والحكمة يمانية"، حيث يرى الحبشي أنه من ذلك اليوم دخل التصوف إلى اليمن. ويمضي الحبشي في حديثه عن المتصوفين اليمنيين الأوائل فيختار أبا موسى الأشعري المتوفى سنة (٤٤هـ / ٦٦٥م) وأبا هريرة المتوفى سنة (٥٩هـ / ٦٧٩م) كنموذجين

١- أبو حامد الغزّالي، إحياء علوم الدين، **مرجع سابق**، ج٥، ص ٧٩.

لأوائل الصوفية من اليمن، ليتناول بعد ذلك التابعين من المتصوفة فيقول: إن هناك عدداً كبيراً منهم تعود أصول أنسابهم إلى اليمن ومنهم التابعي الجليل طاووس بن كيسان المتوفى سنة (١٠٦هـ / ٧٢٥م) ووهب بن منبه المتوفى سنة (١٢٠هـ / ٧٣٨م). كما يشير الحبشي نقلاً عن صاحب تاريخ صنعاء بأنه كان يوجد العديد من الزهاد في صنعاء، وذلك في خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين[١].

لكن، مع احترامنا الشديد لرأي العلامة الحبشي، إلا أنه قد خلط بين الزهد كسلوك غير ممنهج وبين التصوف كنظرية ومنهج ولم يفرق بينهما. فمن المعروف لدى الدارسين والباحثين في الفكر العربي الإسلامي أن الزهد في أواخر القرن الثاني الهجري تخطى نفسه وخرج من إطاره السلوكي الصرف إلى إطار تكيّف فيه السلوك والنظرية وتعامل معها، وعندما تكاملت الأسباب تحول الزهد تحولاً نوعياً كاملاً نحو التصوف، وهذا التحول الكامل يعني أنه حدث للتصوف انعطاف في جانبين: الأول هو جانبه الفكري من حيث كونه أحد أشكال الوعي الاجتماعي في ظروف وخصائص تاريخية معينة، وحينها تكونت له أسسه النظرية ومفاهيمه الخاصة ومنطق حركته الذاتية المتمتع بنوع من الاستقلال النسبي. والثاني هو جانبه الاجتماعي من حيث كونه شكل خاص من أشكال انعكاس الواقع في الوعي، إذ أصبح تعبيراً عن موقف أيديولوجي بعد أن كان في أوائل مرحلته الزهدية تعبيراً عن موقف سياسي فحسب، وبهذا الانعطاف الأخير دخل التصوف في العملية الجارية لإعادة بناء المجتمع الإسلامي وأصبح جزءاً نشيطاً فيها، وذلك على أساس المعارضة لأيديولوجية الدولة الثيوقراطية التي كانت سائدة حينها[٢].

التصوف في القرن السابع الهجري وظهور الدولة الرسولية:

التصوف في اليمن - وإن كان قد مرّ بالمراحل نفسها - إلا أنه لم تظهر معالمه وتتشكل ملامحه بوضوح وتصبح له هويته التي تميزه سوى في القرن السابع الهجري (القرن الثالث عشر الميلادي)، وذلك مع نضوج التصوف الإسلامي وشيوعه في معظم الأقطار الإسلامية، وانتقال العديد من الطرق الصوفية المشهورة إلى اليمن، وكذلك الاستقرار السياسي والنهضة العلمية والفكرية التي صاحبت ظهور الدولة الرسولية (٦٢٨هـ - ٨٥٨هـ). كل ذلك

١- عبدالله محمد الحبشي، **الصوفية والفقهاء في اليمن**، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ١٩٧٦م، ص ٩ - ١٢.

٢- حسين مروه، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ١٩٣ - ١٩٤.

ترافق مع ظهور العديد من الشخصيات التي كان لها قصب السبق في مجال التصوف، نذكر منها على سبيل المثال: الشيخ علي بن عمر بن محمد الأهدل (في تهامة)، والشيخ أبوعبد الله محمد بن أبي بكر الحكمي والمعروف بصاحب عواجه المتوفى سنة (٦١٧هـ) والشيخ جوهر بن عبد الله العدني المتوفى سنة (٦٢٦هـ) في عدن، والشيخ أبو الغيث بن جميل المتوفى سنة (٦٥١هـ) والشيخ أحمد بن علوان المتوفى سنة (٦٥٦هـ) في تعز، وأحمد بن الجعد الأبيَني المتوفى سنة (٦٩٠هـ) والصوفي أحمد بن موسى بن عجيل المتوفى سنة (٦٩٦هـ) في تهامة.

عندما تحدث العلامة عبدالله الحبشي عن تاريخ التصوف في الدول التي حكمت اليمن قبل الرسوليين أكد أن: "تأريخهم الحقيقي يبتدئ بهذه الدولة الفتية التي كان من دأبها إحياء النهضات العلمية في اليمن عامة أياً كان نوعها، فهم شجعوا شتى طوائف العلماء من العُبَّاد والباحثين، ولا غرابة في ذلك فقد تشبع حكام بني رسول بالعلم حتى لا نعدم فيهم من يؤلف ويصنف ويناقش العلماء في مسائل البحث"[١]. وقد تحدث العديد من المؤرخين بأن الدولة الرسولية كانت أعظم دولة وطنية يمنية عرفها تاريخ اليمن منذ سقوط الدولة الحميرية، فقد توسعت سلطاتها لتشمل بعض المناطق في الجزيرة العربية حيث "تمكنت الدولة الرسولية من فرض سيادتها على مكة والحجاز عام (٦٣٩هـ / ١٢٤١م)"[٢]. كما شهدت تلك الدولة تطوراً لافتاً ونهضة شملت جميع المجالات حيث "قامت بإنهاض البلاد وتعميرها ونشر العلوم ونبغ من أفرادها علماء عباقرة حتى في الطب والرياضيات والتاريخ وغيرها ساهموا في إنهاض اليمن"[٣].

كان من الضروري - آنذاك - أن ينتشر التصوف ويلقى المكانة التي يستحقها، فقد نشط التصوف في تلك الفترة نشاطاً ملحوظاً وصار له قاعدة عريضة من الأتباع والمريدين والمؤيدين. ومن أجل ذلك عمل حكام بني رسول بشتى الوجوه على تقريب كبار مشايخ الصوفية في اليمن إليهم نظراً لأن أصول آل رسول ترجع إلى الأكراد، ولذلك اعتمدت عليهم الدولة الأيوبية (سابقاً) في كثير من أمورها المهمة، وكان من الطبيعي أن يؤكدوا لليمنيين أنهم من أصل يمني وأن يثبتوا في نفوسهم وعقولهم وعقول عامة الناس من الرعية

١- عبد الله الحبشي، الصوفية والفقهاء في اليمن، **مرجع سابق**، ص ٤٥.

٢- صادق عبده علي قائد، **التطور التاريخي للهوية الوطنية اليمنية**، صنعاء، وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤م، ص ٦١.

٣ - عبدالله عبدالوهاب الشماحي، **اليمن الإنسان والحضارة**، صنعاء، وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤م، ص ١٤٠.

تلك المسألة المهمة والحيوية للوصول إلى سدة الحكم في اليمن دون أن يشوب نسبهم شائبة، ولم يجد آل رسول أفضل من كبار شيوخ الصوفية ليروجوا بين الناس أنهم من أصل يمني ويعود نسبهم إلى قبائل غسان إحدى القبائل اليمنية.

تذكر الروايات التاريخية أن عدداً من كبار شيوخ الصوفية كانوا يذيعون بين الناس أن اليمن سيتولى أمرها سلطان عظيم يعيد لها الأمن والأمان، وكانوا يقصدون به السلطان عمر الرسولي الذي لقب بعد ذلك بالمنصور. وفي هذا الصدد، يقول العلامة الحبشي: "عرف ذلك الشاب المتطلع لملك اليمن عمر بن علي الرسولي وهما [يقصد الفقيه الصوفي محمد الحكمي ومحمد البجلي، وهما كبار الصوفية في اليمن] قد تنبأ له بالملك ما يمكن لطموحه المتطلع من الاستفادة من نفوذهما الروحي (....) فأخذا يروجان مقالتهما السابقة بملكه اليمن، ويشيعان ذلك سراً ثم يذيعانه مقدماً لتهيئة النفوس والعقول لوثبته، وشاعت كلمتهما فتقبلها الناس بالترقب. ويضيف الحبشي: إذن فالدولة الرسولية تدين للصوفية بوجودها بعد أن مهدت لها عند الناس وأصبحت مما ينتظر وقوعه"[1]. وهذا يعني أن الدولة الرسولية تبادلت المنافع مع الصوفية، فقد ساهم شيوخ التصوف في الترويج للرسوليين وعمل الرسوليون في التهيئة للتصوف من خلال المكانة المرموقة التي احتلها شيوخ التصوف لدى ملوك وسلاطين تلك الدولة.

ماهية التصوف في القرن السابع الهجري (ابن علوان نموذجاً):

يمكن القول إن التصوف بوجه عام هو فلسفة حياة وطريقة معينة في السلوك يتخذها الإنسان لتحقيق كماله الأخلاقي وعرفانه بالحقيقة للوصول إلى سعادته الروحية. وكلمة (تصوف)، وإن كانت من الكلمات الشائعة الاستعمال، إلا أنها - في الوقت عينه - من الكلمات الغامضة التي تتعدد مفهوماتها بين الناس وقد تتباين أحياناً، وسبب ذلك أن التصوف حظ مشترك بين ديانات وفلسفات وثقافات وحضارات مختلفة وفي عصور مختلفة، ومن الطبيعي أن يُعبر كل صوفي عن تجربته في إطار ما يسود مجتمعه من عقائد وأفكار وثقافات، ويخضع تعبيره عنها لما يسود حضارة عصره من ازدهار أو اضمحلال، لكن الواضح أن التجربة الصوفية واحدة في جوهرها، بيد أن الاختلاف بين صوفي وآخر يرجع أساساً إلى تفسير التجربة ذاتها المتأثرة بظروف الزمان والمكان والحضارة التي ينتمي إليها

١ - عبد الله الحبشي، **مرجع سابق**، ص ٤٦.

كل واحد منهما[1].

لم يكن اختيارنا للشيخ أحمد بن علوان (٦٥٦هـ) كنموذج نستطيع من خلاله التعرف على ماهية التصوف والأثر الذي طبع الحياة الاجتماعية والسياسية في القرن السابع الهجري خبط عشواء أو اختياراً اعتباطياً، لكنه اختيار نابع من معرفة لشخصية الشيخ ومكانته في نفوس الأتباع والمريدين سواء في زمانه أم في الوقت الراهن، وكذلك لما أحدثه من أثر واضح في إظهار معالم التصوف وتوضيح غاياته وأهدافه وتمييز الغث من السمين فيه.

لقد مثّل ظهور الشيخ أحمد بن علوان علامة فارقة في تاريخ التصوف في اليمن، فقد حاز العديد من الألقاب التي تظهر المكانة التي احتلها، وأهم تلك الألقاب في زمانه لقب (جوزي اليمن) نسبة إلى أحد مشاهير علماء الإسلام وهو ابن الجوزي، وبعد ذلك ذاع لقب (أبي يزيد المعاني) و(الجنيد الثاني) نسبة إلى اثنين من أشهر أئمة التصوف الإسلامي هما أبو يزيد البسطامي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) وأبو القاسم الجنيد البغدادي، واللذان عاشا في بغداد في القرن الثالث الهجري، وقد كان في اختيار تلك الألقاب دلالة على المقام الذي وصل إليه ابن علوان في التصوف في زمانه[2].

لكل ما تقدم من الأسباب، ذكر المؤرخ الشرجي الزبيدي (عاش بعد وفاة ابن علوان بمائتي عام تقريباً) أنه لا يُعلم لأحد من الأولياء في الجبل (لتمييزهم عن الأولياء في سهل تهامة) أتباع أكثر من الشيخ أحمد بن علوان. وليس في ذلك القول للمؤرخ الزبيدي أي مبالغة، فبالفعل لم يُعلم لأي من الأولياء في اليمن أتباع في حياته أو بعد مماته وإلى زماننا في الوقت الحاضر، كما هو موجود للشيخ أحمد ابن علوان[3].

لكل تلك الأسباب كان اختيارنا للشيخ أحمد بن علوان نموذجاً نستطيع من خلاله معرفة التصوف في اليمن في القرن السابع الهجري والأثر الذي أحدثه في حياة الناس في تلك الفترة.

١- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، **مرجع سابق**، ص٣.

٢- أحمد ابن علوان، **مقدمة كتاب التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم** ، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط٥، ٢٠١٣م، ص ١٣.

٣- عبدالعزيز المنصوب، **مقدمة كتاب الفتوح الفائق لأحمد بن علوان**، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط٤، ٢٠٠٦م، ص ٥٣.

تعريف ابن علوان للتصوف:

لقد كان ابن علوان مدركاً لماهية التصوف من خلال التجربة التي مر بها وعاشها وامتزج بها كما امتزجت بسلوكه، فهو يرى أن التصوف عبارة عن قصر يسكنه الفقراء، حيث يقول: " بُني قصر التصوف من جوهرين: أحدهما كمال التقوى والآخر حسن السخاء، فكمال التقوى أساسه وحُسن السخاء رأسه، وتم وانقطع الكلام، والسلام على ذوي الأفهام"[1]. وهو هنا يتابع ما يسمى التصوف الإسلامي (المسمى التصوف السُني) المستند أساساً على الكتاب والسنة، ولم يقترب في تعريفه ذاك من التصوف الفلسفي، مع أنه قد تعّرف على التصوف الفلسفي من خلال كتابات ابن عربي كما يظهر في اللغة الرمزية التي استخدمها في بعض قصائده ومؤلفاته.

هو أيضاً يرى أن للتصوف منهجاً وطريقاً يمكن الوصول إليه من خلاله، ويعتبر أن الفقر هو الطريق المؤدي مباشرة إلى التصوف، ويعّرف الفقر بقوله: "اعلم أن الفقر صفة وأن الصفة معرفة، وأن المعرفة أدب، وأن من لا أدب له لا معرفة له، ومن لا معرفة له لا صفة له، ومن لا صفة له لا فقر له، فالصفة هي القيام بالآداب المحمدية الحقيقية باطناً، والأدب أن لا تبتدع شيئاً يخرج من فيك بأقوالك وأفعالك وأحوالك عن الاقتداء به (.....) إنما الفقر هو علم بالطريق وعمل على المتابعة والتحقيق والإيمان والتصديق مع ما يمد الله به من التوفيق"[2].

ابن علوان هنا يتطابق في تعريفه لمنهج التصوف بأنه "الفقر" مع ما قاله سابقاً الطوسي (٣٧٨هـ) والكلاباذي (٣٨٠ه). والقشيري (٤٦٥هـ) عندما قالوا إن التصوف يعني الفقر وإن الصوفية هم الفقراء عملاً بقوله تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أخرجُوا مِنْ دِيارِهِمْ} (سورة الحشر، آية: ٨) وقوله تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا في سَبِيلِ اللّهِ} (سورة البقرة، آية: ٢٧٣). ويرى ابن علوان أن الفقر المقصود ليس شكلاً على الإطلاق، إنما هو مضمون وجوهر يظهر في أخلاق المتصوف وسلوكه قبل أن يظهر في ملبسه ومظهره، فهو يقول منتقداً: "واعلم أن الفقر في زماننا هذا ليس هو الفقر المشار إليه في صفة أهل الصفة ومن تابعهم، إنما هذا فقر دعاوى باطلة وأحكام غير عادلة وملازمة ومغارمة تؤدي إلى محاربة

١- **المرجع السابق**، ص ٦٤.

٢- **المرجع نفسه**، ص ٦٥.

ومخاصمة. إنما الفقر خُلق وصفاء وكرم ووفاء ومتابعة للمصطفى ومجانبة لأهل الطمع والجفاء"[1].

انتقاد ابن علوان ذاك موجه لسلوك بعض من جعلوا من التصوف مظهراً لا جوهراً ودروشة أقرب إلى الجنون، فهذا من وجهة نظره ليس تصوفاً حقيقياً إنما هو ادعاء وتمثيل. ولم يكن ابن علوان المنتقد الوحيد لتلك الظاهرة وإنما سبقه العديد من شيوخ الصوفية ومنهم القشيري الذي انتقد صوفية عصره لتمسكهم بلباس الفقراء والصوفية مع مخالفة لباسهم ومظهرهم في نفس الوقت لأفعالهم، مُنبهاً إلى أن صحة الباطن مع التمسك بالكتاب والسنة أهم من ظاهر اللباس فقط حيث يقول: "يا أخي لا يغرنك ما ترى [يقصد صوفية عصره] من ظاهر الرسم وموجود الاسم فعند مطالبة الحقائق يفتضح أهل الرسوم وكل تصوف لا يقارنه التنظيف والتعفف فهو مخرقة وتكلف وكل باطن يخالفه ظاهر باطل لا باطن (.....) وكل توحيد لا يصححه الكتاب والسنة فهو تلحيد لا توحيد وكل معرفة لا يقارنها ورع واستقامة فهي مخرفة لا معرفة "[2].

العرض السابق يوضح لنا أن الشيخ أحمد بن علوان كان مدركاً لحقيقة التصوف، نافذاً إلى جوهره ولبِّه، منتقداً لقشوره ومظهره من خلال نقده لبعض الدراويش الذين وقفوا عند قشور التصوف وكفاهم ذلك وكانوا السبب في انحدار التصوف وفقدانه لمكانته في المجتمع.

يمننة التصوف:

لقد استطاع ابن علوان أن يهضم التصوف ويتمثله عملاً وقولاً، ما مكنّه من الباس التصوف خرقة يمنية جددت ما بلي منه. وهو بذلك قد جعل للتصوف نكهة يمنية خالصة من خلال مزجه التصوف الإسلامي مع ما يتناسب وظروف البيئة اليمنية التي عاش فيها، وهو ما عُرف فيما بعد بالطريقة العلوانية، لأنه كان ينتمي إلى وطن مشدود ضمن الأعماق إلى محيط الواقع وإلى ثوابت المعرفة الدينية الخالية من كل تعقيد، فلم تشهد اليمن في عصره "ما شهدته بغداد أو دمشق أو مدن الأندلس من الصراعات العلمية والفلسفية والفكرية، وهذا ما أعطى لصوفية الشيخ خصوصية يمانية متميزة تمثلت في نزعة

١- أحمد بن علوان، مقدمة كتاب التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

٢- أبو الوفاء الغنيمي التفتازاني، **مرجع سابق**، ص ١٤٧.

المشاركة في الحياة العامة وفي مواجهة الحكام ورفض الانفصال عن الواقع القاسي مع الالتزام الكامل والتام بجوهر التصوف وهو الزهد عن ملذات الحياة وممتلكاتها وانصراف عن المناصب والتعالي عن الخلق والاستغناء بمحبة الله وبالغنى الروحي عن كل أنواع الغنى المادي"[١].

لقد استطاع ابن علوان - كما أشرنا سابقاً - أن يهضم كل ما قرأه عن التصوف الإسلامي وأن يمزجه بالثقافة الشرعية المتنوعة بين حفظ القرآن وكتب الحديث والفقه والنحو والبلاغة والتي تلقاها من بيئته، وأن يُخرج لنا تصوفاً إسلامياً بنكهة محلية عُرفت بالطريقة العلوانية، وهي في الحقيقة "عصارة وطنية لفكر صوفي يؤهل صاحبه أن يكون مناسباً لسلوك الطريق الصوفي أيّاً كان مسمى النهج الذي يسير عليه (.....) إن الطريقة العلوانية قد استطاعت أن تكون الخلفية الروحية والنفسية لجميع أبناء الطرق الصوفية من أبناء اليمن، حتى أنها أصبحت سياجاً منيعاً ينضوي تحت لوائه أبناء هذه الطرق مثلهم في ذلك مثل أبنائها المباشرين"[٢].

يمكن أن نتبين ملامح الطريقة العلوانية من خلال ما كتبه ابن علوان عنها، فهو يرى أن طرق السلوك أربع: "الطريق الأول: اتباع ما أمر الله به واجتناب ما نهى عنه، وهذا هو الطريق الأعظم والصراط الأقوم الذي منه تتفرع طرق السلوك كلها. الطريق الثاني: متابعة المصطفى في سننه المأثورة وأخلاقه المشهورة. الطريق الثالث: البحث الشديد بالفهم والمعرفة عن عارف بكتاب الله وسنة رسوله، عامل بهما فتتخذه دليلاً وتجعل سبيله لك إلى الله سبيلاً. الطريق الرابع: تنقطع إليه أو تتكرر في زيارته والقدوم عليه"[٣].

كما يجعل ابن علوان من السلوك المبني على اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه من خلال القرآن الكريم وكذلك سنة الرسول (عليه وعلى آله الصلاة والسلام) مع الانقطاع لله ومراعاة المداومة على الأذكار والأوراد اليومية، بالإضافة إلى جعل العمل هو معيار ومقياس الصدق لكل سالك لطريق التصوف. فهو يرى أن العلم لا يستقيم بالعالم "حتى يعمل به ولا

١- احمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، ص١٢، مرجع سابق.

٢- احمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، ص٥٢، مرجع سابق.

٣- أحمد بن علوان، التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

يعمل به حتى يزهد فيما زّهدّه فيه من الدنيا ويرغب فيما رغّبّه فيه من الآخرة، واعلم أن الأعمال شواهد الأقوال تكذيباً وتصديقاً وأن الأحوال شواهد الأعمال تحقيقاً أو تمزيقاً"[١]. إن العمل والتطبيق لدى ابن علوان هو معيار الصدق والقبول لكل تصوف يُراد له أن يكون حقيقياً، حيث يؤكد أن "القول بلا عمل حجة على القائل والقول والعمل محجة للقائل والسائل"[٢]. والعلم لديه عبارة عن مقدمة لا تصح حتى نرى نتيجتها في الواقع من خلال العمل الذي يظهر في سلوك الشيخ والمريد على السواء نتيجة للعلم، أما العلم بلا عمل فهو محض ادعاء وجهالة، وذلك هو شرط العلم لديه لأن "العلم دعوى والعالم مدّعٍ والعمل شاهد، فمن قام شاهده قُبلت دعواه وصحت للمستفتين فتواه ووجبت متابعته على كل ما سمعه ورآه. فهذا هو مطلوب السالكين والدليل على طرق الناسكين"[٣].

يقدم ابن علوان تعريفاً جديد للعلم وللجهل لا يستند إلى واقع الناس الذي يجعل من العلم معرفة ومن الجهل عكس ذلك، لكنه يستند إلى جوهر التصوف بحسب ما يراه باعتباره سلوكاً يسلكه الفرد في الواقع حتى إذا كان لا يعرف القراءة والكتابة، ويقول في ذلك: " ثلاث خصال من كُنّ فيه فهو يُكنّى أبو الجهل وإن كان عالماً: الكبر والحرص والشح. وثلاث خصال من كُنّ فيه فهو يُكنى أبو العلم وإن كان أميّاً: التواضع والزهد والسخاء"[٤].

ما سبق يعني أن ابن علوان لم يكن تلميذاً أو مقلداً لمن سبقه من أئمة التصوف، بل كان يمتلك نظرة خاصة به تحمل من الثقافة القرآنية والشرعية ومن البيئة اليمنية الكثير، ممزوجة بما تعلمه من شيوخ التصوف وأقطابه، وهذا ما جعلنا نقول أنه عمل على "يمننة" التصوف كي يلائم بيئة اليمن من خلال الطريقة العلوانية التي انتشرت في اليمن وفاضت إلى خارجه. فقد ذكر المؤلف عبدالرحمن بن عبدالكريم بن يوسف الأنصاري (من مؤرخي القرن الثاني عشر الهجري) في كتابه (تحفة المحبين والأصحاب فيما للمدنيين من الأنساب) أن الطريقة العلوانية انتشرت خارج اليمن خصوصاً في المدينة المنورة من خلال

١- **المرجع السابق**، ص ٢١٩.

٢- احمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، ص ٣٤٦.

٣- أحمد بن علوان، التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

٤- **المرجع السابق**، ص ٢١٩.

انتشار الزوايا العلوانية التي كان لها حضوراً مميزاً في تلك الرحاب المقدسة من بداية القرن العاشر إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري، وذلك من خلال عدة شخصيات عملت على نقل الطريقة العلوانية ونشرها في تلك المناطق[1].

وهكذا تبين لنا أن الطريقة العلوانية استطاعت أن تتغلغل في أوساط المجتمع حينها ونافست غيرها من الطرق الصوفية؛ بل إنها فاضت ووصل صيتها وانتشارها إلى خارج اليمن، وهذا يعني أن الصوفية قد تركت آثارها واضحة في المجتمع اليمني ولا تزال مُشاهدة حتى الآن.

الصوفية والمجتمع في اليمن:

انتشر التصوف في المجتمع اليمني في القرن السابع الهجري، ووصلت بعض الطرق الصوفية - كالطريقة القادرية - إلى معظم المناطق التي ازدهر فيها التصوف، والحقيقة التي لا شك فيها أن من يقرأ تاريخ الصوفية في اليمن بصفة خاصة والبلدان الإسلامية بصفة عامة سيلفت نظره أن الصوفية في بداية ظهورها وازدهارها كانت تغوص في أعماق المجتمع لتتعرف على مشاكله، وتقدم الحلول العملية له. وكان كبار مشايخ الصوفية يقفون بقوة وثبات وشجاعة ورباطة جأش في وجه الحكام الطغاة الذين يذيقون الناس العذاب الغليظ، فلم يعتمد الرعيل الأول من شيوخ الصوفية على الشعوذة والخمول والهروب من الواقع الاجتماعي، بل كانوا يعيشون مع المجتمع بكل فئاته وشرائحه المتباينة بكل مشاعرهم وأحاسيسهم ووجدانهم، وكانوا - بحق - صوت المظلومين والمعذبين في الأرض إزاء ظلم الحكام لرعاياهم[2].

هذا ما جعل صوت الصوفية مسموعاً ومؤثراً لدى العامة من الناس ولدى الخاصة من الحكام والسلاطين ورجالات الدولة، ما جعل كلمتهم مسموعة وانعكس على مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية في عصرهم، ولا يزال لهم هذا الدور حتى الوقت الحاضر في بعض المناطق كتهامة ومناطق حضرموت التي لا يزال التصوف فيها مزدهراً ولم تصل إليها جرثومة الأفكار الوهابية المتطرفة.

١- احمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، ص٢٥ . ٢٦، مرجع سابق.

٢- محمد زكريا، "من أعلام الفكر الصوفي في اليمن"، **موقع ١٤ اكتوبر**؛ متوفر على الرابط:
http//:www.14october.com/news.aspx?newsno=105205

تأثير التصوف على الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن:

نستطيع أن نتبين الأثر الذي صبغ به التصوف الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن في القرن السابع الهجري من خلال مواقف المتصوفة من الحكام وانحيازهم الواضح إلى صف العامة من الرعية الذين يُمثل الفقراء غالبيتهم العظمى، ونشرهم للقيم الحميدة والأخلاق الإسلامية الفاضلة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من سلوك الاتباع والمُريدين - وهم كُثر - من خلال الوعظ والإرشاد بالسلوك والسيرة قبل الكلام، وهذا ما جعل لهم شعبية في أوساط عامة الناس وخاصتهم توازي شعبية الحكام أحياناً وتتفوق عليها في أغلب الأحيان. وهكذا أصبح "الصوفية في اليمن هم الصوت الوحيد المعبر عن الأمة بعيداً عن التزلف والرياء"[1].

لقد انتشرت الصوفية في تلك الفترة، وذاع صيت العديد من شيوخ التصوف وأئمته في اليمن، وأصبحوا يحضون بمكانة اجتماعية ودينية توازي المكانة التي وصل إليها الحكام والسلاطين في تلك الفترة وقد تتفوق عليها بناء على عدد المريدين والمكانة الاجتماعية التي يحتلونها في أوساط المجتمع، وبات معلوماً لدى جميع الدارسين أن الانتساب للتصوف في تلك الحقبة قد أعطى لصاحبه الحماية والحصانة والقوة والنفوذ. لقد سادت الثقافة الصوفية المجتمع اليمني وخاصة في تهامة وسواحلها وثغر عدن، وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الرحمن الشجاع: "فقد صار الانتساب إلى التصوف جزءاً من شخصية الأمراء والوجهاء والعلماء[2].

لقد أسفر التصوف في اليمن عن بروز شخصيات قوية على الساحة الاجتماعية والسياسية كان لها "الأثر الكبير في تغيير مجرى الحياة الثقافية في اليمن، وتحويلها من تعاليم حرفية تُعنى بدراسة النصوص التقليدية إلى علوم تعتمد على المواجيد والأذواق الخاصة ببعض أفراده، وقد كان رعيلهم الأول من الصوفية العمليين الذين لم يمنعهم زهدهم ونسكهم عن الاقتراب من الناس والدخول في همومهم، فانخرطوا في سلك المجتمع وكانوا المعبرين عن آمالهم وطموحهم أمام السلطة الحاكمة"[3].

---

١ - عبدالله الحبشي، **مرجع سابق**، ص ٢٩،.

٢ - محمد زكريا، **مرجع سابق**.

٣ - عبدالله الحبشي، **مرجع سابق**، ص ٢٩.

كما انتشر التصوف انتشاراً كبيراً وبشكل سريع في كثير من مناطق وأقاليم اليمن بصورة عامة والمناطق الساحلية كتهامة وتعز وعدن بصورة خاصة. وذلك يعود إلى أن الرعيل الأول من شيوخ الصوفية الكبار قد اتسموا بالمصداقية والهيبة والجرأة والشجاعة والنزاهة والتقوى والورع، ما دفع الناس - وخاصة البسطاء منهم - إلى الالتفاف حولهم كما يلتف السوار على المعصم. ويذكر المؤرخون المعاصرون في تلك الفترة أن هؤلاء الشيوخ كانوا ملجأ المستغيثين والخائفين من ظلم الظالمين، وكان شيوخ الصوفية الكبار يواجهون السلاطين والأمراء والحكام الذين يذيقون الناس العذاب الغليظ بجرأة وقوة لا يخشون في الله لومة لائم[1].

أهم تلك الشخصيات - على الإطلاق - التي ظهرت على مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة هو الشيخ أحمد بن علوان. حيث أدرك ابن علوان - بحسب فهمه للتصوف وتعريفه له - أن الفقر هو الطريق إلى التصوف، وهو اللغة التي تجمع أغلب الناس، ويتفاهمون بها ومن خلالها؛ فانحاز للفقراء باعتبارهم يشكلون السواد الأعظم من الناس، وهم جُلّ مُريديه وأتباعه والمحبين له، فعاش بينهم ولم يُميز نفسه عنهم - برغم تميزه. وقد كان هؤلاء الأتباع والمريدون يمثلون القاعدة الشعبية العريضة التي يستند عليها شيوخ التصوف في مواجهة السلطة القائمة حينذاك، فهم يشبهون الدرع الواقية التي تحول بينهم وبين تلقي طعنات الحكام، ويشكلون نوعاً من السياج الذي حال ويحول دون تمادي الحكام في ظلم الرعية والجور عليهم دون وجه حق.

نقد ابن علوان للتفاوت الطبقي في عصره:

عندما يجعل ابن علوان من الفقر منهجاً وميزة فإنما هو ينتقد صراحة أوضمناً مظاهر الترف والغنى التي كانت شائعة في عصره خصوصاً طبقة الملوك ورجالات الدولة التي استأثرت بالمال والبنيان لتجعل من الغنى غاية للتميز عن عامة الناس. وقد عبّر عن رفضه لبعض الأوضاع السائدة في عصره ومنها تصرفات الحكام وبعض رجالات الدولة الذين أرهقوا عامة الناس بجمع الضرائب والتضييق عليهم في معاشهم وأقواتهم ليتوسعوا من خلالها في العيش المترف من عرق الفقراء ومن قوتهم. حيث عبّر ابن علوان عن موقفه

١- محمد زكريا، "الصوفية في اليمن: ظهورها وانتشارها"؛ متوفر على الرابط:
http//:thehistoryofarabia.blogspot.co.uk/2013/01/blog-post_2.html

الرافض لتلك الأعمال من خلال كتابة الرسائل النارية للحكام والتي فيها من الشجاعة والحكمة والبلاغة والمعرفة بالأمور الشرعية والفقهية الكثير؛ فقد كانت تجمع بين النصح - من خلال التذكير لهم بواجباتهم تجاه الرعية - والتهديد بالعذاب الذي ينتظرهم في الآخرة إن لم يقوموا بواجبهم تجاه رعيتهم.

مثّل الشعر - أيضاً - ميداناً آخر استطاع فيه ابن علوان أن يصول ويجول ويظهر فيه مواقفه الرافضة لتصرفات الحكام تجاه الرعية، وذلك من خلال بعض القصائد التي شكلت ثورة فنية واجتماعية أيضاً (شكلاً ومضموناً). فقد مثّل الشعر الصوفي العلواني - بحد ذاته - ثورة أكدت العلاقة الوطيدة بين التصوف والشعر والثورة "وإذا كان معظم الباحثين الذين تناولوا بدراساتهم التجربة الصوفية في الأدب قد اكتشفوا العلاقة بين التصوف والدين والشعر، فإنهم قد تجاهلوا الصلة الوثيقة بين التصوف والثورة بوصفها (أي الثورة) بداية الاستضاءة والتوهج ثم الانتصار الكبير على النفس، بما يمثله هذا الانتصار الداخلي من قدرة على التسامي والعلو بالنفس ومن قدرة على تخطي العوائق الخارجية وتأسيس عالم جديد قائم على المحبة والتطهر من دنس الحياة وضجر الارتكاس إلى أطماع الأرض"[1].

الشعر كان (ولا يزال) "ديوان العرب"، فهو المعبّر عن أفراحهم وأتراحهم، وفي عصر ابن علوان كان الشعر هو الجريدة الرسمية التي ترسم ملامح المناخ الاجتماعي والسياسي، وكان له "سطوة على تهييج مشاعر الناس في تلك الفترة حتى نتعرف بعمق على سماته الفنية و تأثيره على نفوس الناس على تباين طبقاتهم الاجتماعية، فالشعر كان في تلك الفترة التاريخية بمثابة وسيلة إعلامية وخطيرة للصوفية توضح مبادئ كبار شيوخ الصوفية وأفكارهم وأهدافهم ورسالتهم تجسيداً حياً للناس"[2].

لقد كتب ابن علوان القصائد الثورية متضمنةً النفَس الوعظي ذاته شكلاً، حيث تحدث من خلالها عن المصير الذي ينتظر الملوك باعتبارهم بشراً لا يختلفون عن مصير رعيتهم من الفقراء. ففي إحدى قصائده تلك تحدث عن المجاعة التي ضربت منطقة تهامة

١- عبد العزيز المقالح، "دراسة في ديوان شاعر الصوفية الأكبر في اليمن الشيخ عبد الهادي السودي"، **دراسات يمنية**، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، عدد (٤٣)، ١٩٩١م، ص ١١، ١٢.

٢- محمد زكريا، "الصوفية في اليمن: ظهورها وانتشارها"، **مرجع سابق**.

ووصلت إلى مناطق في صنعاء وعدن في عهد الملك الرسولي السلطان المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول المتوفى سنة (٦٩٤هـ / ١٢٩٥م). لكن بيتاً في تلك القصيدة قد يوحي بأنها كانت موجهةً إلى عمر بن علي بن رسول (المقتول سنة ٦٤٧هـ)؛ إذ يخاطب فيه السلطان باسمه قائلاً:

يا ثالث العمرين افعل كفعلهما وليستوي منك فيه السر والعلن

بغض النظر عن الشخص الذي وجهت له القصيدة، فإن ما يهمنا هو النصائح الواردة فيها، والتنبيه على الدور الحقيقي الذي ينبغي على الحاكم أن يضطلع به وهو القيام على أمر الرعية والعمل على إنقاذهم مما هم فيه باعتبار ذلك واجباً دونه عذاب الله في الآخرة؛ إذ يقول في بعض أبياته[1]:

أيام عمـــــرك أيام لها ثمـــنُ عـــدل يعـــمُ وفعلُ كله حســـنُ
قف بين نفسك والدنيا على مهل والناس أنت ودنيا عمرك الزمـــن
فاستبقِ عدلاً يقول القائلـــون به نـعـــم المليك ونعم البلدة اليمـــنُ
يا ثالث العمرين افعل كفعلهما وليستوي منك فيه السر والعلـــن
واختم بخيرٍ فإن الملكَ منتقـــل إلى سواك فلا تستهوك الفتـــن
هذي تهامة لا دينار عنـدهـم ولحج أبين بل صنعاء بل عـــدن
فما ذنوب مساكين الجبال وهم جيران بيتك والأحلاف والسكنُ
فانظر إليهم فعينُ الله ناظـــرةٌ هـــم الأمانة والسلطان مؤتمن
عار عليك عماراتٌ مشيـــدةٌ وللرعـية دور كلـــها دِمـــنُ
لا تفرحن بجمع المال كيف أتى حاشـا وعقلك عقـلٌ راجحٌ رصن
فكلما زاد فاعلم أنه عنـــف عـلى الرعيـــة أو ظُلم بـه فتن
هذي عبارة خبر لا على خبـــر وقـصة شـــاهداها الهم والحزن
لا يستوي ملك تلهيه مملكـــةُ وذو ضـــرائـر لا ينتابه الوسن
لا تركنن إليها إنها سخـــرت من الذيـن إليهـا قبل قد ركنوا

١- احمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، **مرجع سابق**، ص ٥٠٦ - ٥٠٨.

يسدي ابن علوان في تلك القصيدة النصح للسلطان، ويربط بين عدل الحاكم وبين طيب العيش في اليمن التي امتدحها الله في القرآن بقوله تعالى:{بلدة طيبة ورب غفور} ، وهو يذّكر السلطان أنه هو الناس: "والناس أنت"، ويجب أن تكون حياته انعكاساً لحياتهم سلباً أو إيجاباً، لكن عندما تعم المجاعة في معظم المدن وتصل إلى سكان الجبل (وهم جيران السلطان) فهذا يعني أن هناك خلل في العلاقة بين السلطان والرعية، وأن الأول لم يحمل أمانة السلطنة بالشكل المطلوب ولم يعكس صورة العلاقة المعيارية بين السلطان والرعية، وهذا هو العار بعينه الذي عناه ابن علوان في قصيدته:

"عار عليك عمارات مشيدة وللرعية دور كلها دِمنُ"

وهو بذلك ينحاز في هذه القصيدة إلى صف الرعية والفقراء كما فعل دائماً في معظم قصائده أو رسائله إلى السلطان. والملاحظ في الأبيات السابقة هو مدى الجرأة والشجاعة التي تحلى بها ابن علوان وهو يخاطب السلطان بتلك اللغة الشجاعة التي تنم عن عقلية حرة مستقلة لا تخاف في الله لومة لائم، وذلك هو ديدن التصوف في كل زمان ومكان، فما ميّز المتصوفة عن غيرهم هو التحرر من عبادة الدنيا والخوف من العباد إلى العبودية لله وحده والخوف منه دون سواه، وبذلك يصبح التصوف: "مرادفاً لمعنى الحرية المطلقة ومعبراً عنها أكثر من غيره من فروع الفلسفة الإسلامية، وذلك على أساس أنه تجربة فردية ذهنية تتلخص في تمّثل الحرية المطلقة بعد الانسلاخ من كل المؤثرات الخارجية الطبيعية والاجتماعية والنفسانية (.....) إننا نلمس معنى الحرية المطلق في الإسلام عند المتصوفة لا عند المتكلمين أو الأصوليين"[1].

لقد ترك ابن علوان التأمل في الكون باعتباره المرآة التي نرى فيها المكوِّن - كما كان يفعل الكثير من المتصوفة - وانشغل بمن يعيشون فيه من البسطاء والفقراء، واتجه بشعره إلى الاهتمام بالهموم الإنسانية المعاشة التي سببها ظلم الحكام والمتنفذين للرعية وإرهاقهم بالمكوس والضرائب، ووجه نقداً قاسياً لمظاهر الترف والتسابق على الدنيا الفانية من خلال تشييد القصور، حيث قال في إحدى قصائده[2]:

١- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١م، **مرجع سابق**. ص ٢٢.

٢- حمد بن علوان: **الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق**، (تحقيق: عبدالعزيز المنصوب)، صنعاء، مكتبة الارشاد، ط الرابعة، ٢٠٠٦م، **مرجع سابق**، ص ٥١٠.

عجباً لمبتاعين عُمراً أقصـــــرا بدوام عمـــرٍ لا يـزال معـــمراً
قوم شروا سخط الإله بشهـــوة الدودِ آجلها وعـــــاجلها الدرا
ظلموا العباد لكي ينـالـوا رفعةً وليأكلوا أو يلبســـــون الأفخرا
أو يركبون الخيل أو تـجنى لهم خرج العشائـر أو يحـــلون الذرى
قد ألحقتهم بالثـــــريا رفـــعةً ليس المعاد كـما ترون إلى الثرى
ولكم بكسرى بعد قيصر عبرةً من مثل كسرى منكمُ أو قيصرا

ابن علوان في قصيدته هذه يشنع بالحكام ورجال الدولة الذين يتباهون ببناء القصور التي تخلق الفوارق الطبقية بين الناس، من خلال ظلمهم للرعية وفرض الضرائب التي تثقل كاهلهم، وهو يذكرهم أن المآل في الأخير إلى التراب عند الموت، يستوي في ذلك من يسكن القصر المنيف أو يسكن بيتاً من القش، وعلى من يتفاخرون ببناء القصور أن يأخذوا العبرة ممن كانوا قبلهم كسرى وقيصر. وهو هنا يذكرهم بقوله تعالى:{أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ} (سورة غافر، آية: ٢١).

نقده لبطانة السوء:

إن الوقوف ضد الظلم يستلزم أولاً هز البنيان الظالم وتقويضه من الأساس لتسقط جميع جوانبه، وهذا ما فعله ابن علوان عندما صوب سهام نقده إلى فئة من أهم وأخطر الفئات في المجتمع وهي الفئة المعاونة للحاكم الظالم (البطانة الفاسدة أو اللوبي) التي تزّين للحاكم أفعاله الظالمة خدمة لمصالحها، فيبصرها الشيخ بخطورة أعمالها تلك ويحقرها في مسعاها ومآلها علّ ذلك يكون رادعاً لها وزاجراً لأعمالها ومانعاً لغيرها، فيقول لهم ناصحاً: "وظلمتكم سيئاتكم في الدنيا وسيئات أنفسهم في الآخرة، فاحتسبوا ما صار إليهم ولا تكونوا على ظلم إخوانكم لهم أعواناً فتكونوا لهم أتباعاً يوم القيامة وإخواناً". وإمعاناً في السخرية من أعوان الظلمة قال ابن علوان فيهم[1]:

يا بايع التقـــوى بقيمة أكـلة وعصى الإله لقد ركبت الأخطرا

١- أحمد بن علوان، مقدمة كتاب التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم، **مرجع سابق**، ص ٢٩، ٣٠.

بالفلس والقيراط تصبح خالداً ... في نار من كنز الكنوز وقنطرا
فخرجت لا دنيا ولا أخرى معاً ... انظر لنفسك قبل ذلك منظرا
الذنب يغفر إن سلمت مظالماً ... إن المظالم ذنبها لن يغفرا

رسائله النارية للحاكم:

كثيراً ما كان ابن علوان يخاطب السلطان ويكتب إليه الرسائل في شؤون العامة، ونجد في تلك الرسائل الشجاعة من القول والنصيحة الجريئة والمنطقية في المواجهة التي لا تخلو من الاحترام لولي الأمر. ومن الرسائل التي كتبها إلى السلطان تلك التي تتحدث عن مظلمة الرعية في قرية (السّمكر) في منطقة الجند، إذ يشكو فيها من ظلم عبيد السلطان الذين يبيعون للناس العُطب (القطن) بسعر زائد عن ثمنه الحقيقي، والأدهى من ذلك أنهم يطلبون منهم الثمن قبل أن يتمكن الناس من بيعه، وهذا لديه قمة الظلم، ما استدعى أن يخاطب السلطان برسالة مختصرة مفيدة شاملة جامعة مسجوعة[1].

بالإضافة لتناول ابن علوان الشأن العام ومخاطبة الملك بذلك، فإنه كان يستجيب لقضايا ومظالم الناس الفردية ويرفعها إلى السلطان. ومن ذلك رسالة رفعها متوسلاً من السلطان أن يطلق سراح سجين سُجن بشهادة زور في سجن حصن تعز (قلعة القاهرة حالياً)، حيث توسط لذلك السجين لأنه - كما ذكر - مظلوم ولأن له أمٌ ضعيفة زادها سجنه ضعفاً، وطلب من السلطان النظر في أمره وفك أسره. فقد كتب - بأسلوبه البليغ المشتمل على الجناس والطباق والسجع - رسالة إلى السلطان يقول فيها بعد البسملة والدعاء المعتاد: "في هذا الشهر المبارك صدقات ووسائل من الخيرات وقربات، فاجعل من صدقاتك أيدك الله فك أسير يقال له علوان من جهة الظفر، له في السجن زمان، شهد عليه شاهد زوراً بأنه وجد كنزاً ليوقعه في محذور، فأمر مولانا السلطان باعتقاله في حصن تعز عن ظاهر مقالة. وفي عدل مولانا السلطان لكل ملهوف ملاذ ومن كل شيطان معاذ من أن يأخذ بريئاً بغرض لأجل سبب من الدنيا وعرض. فلهذا المسجون والدة ضعيفة قد قطّع قلبها الحزن عليه وضاعف كربها طول الاشتياق إليه، وشفيعنا فيه إلى مولانا السلطان عدله الذي يطلب به وجه الرحمن وعلمه الراسخ بالحديث والقرآن وفضله الذي فُضّل به على كل

١- ينظر: أحمد بن علوان، التوحيد الأعظم، **مرجع سابق**، ص ٣٣٣.

سلطان بفك هذا الأسير وذلك عليه يسير"[1].

لعل أهم رسائل ابن علوان على الإطلاق - بحسب وجهة نظري - هي الوصية التي أرسل بها للسلطان يوسف بن عمر بن علي (٦٤٧ه - ٦٩٤هـ) يوصيه فيها بالرعية في جبل ذخر (جبل حبشي في تعز حالياً) وجبل صبر. وذلك باعتبارها وصية جامعة تدّل على تمكن الشيخ من العلوم الشرعية، بالإضافة إلى أن فيها الكثير من التوضيح للعديد من القضايا المتعلقة بالزكاة والأنصبة الواجبة فيها وكذلك بعض البدع التي أرهقت كاهل الرعية. والملاحظ في جميع الرسائل التي كان يوجهها ابن علوان للسلطان أنها لم تكن من تلك الرسائل "التي يقصد صاحبها الاستعراض والتظاهر وتسجيل المواقف وإنما نجدها تناقش بالتحليل والموضوعية مقدمات القضايا والمشاكل التي يُريد الشيخ طرحها وذكرها للسلطان وأسبابها وعيوبها وآثارها المدمرة والسيئة ومن ثم أساليب مواجهتها وأهمية المعالجة لها والتذكير بوعد الله ووعيده"[2].

الوصية سابقة الذكر تُعَدُّ وصيةً طويلة، لكننا سوف نركز على أهم نقاطها التي تتصل بموضوعنا. في الوصية يوضح ابن علوان بعد البسملة والدعاء المعتاد للسلطان في البداية أن الملك عارية الله المستعادة بالسلطان ورحمته المستفادة بالفكر ونعمته المستزادة بالشكر، لواؤها العدل ويدها البذل وخليلها العقل وعدوها الجهل، فإن نافى الملك هذه الأوصاف فليس بهنيء إذاً ولا صافياً، ثم يذكّر السلطان قائلاً: هذه نصيحة أجراها الله على لسان بعض رعيتك تعّين عليه فرض نصيحتك وقد آتاه الله من العلم والحلم ما جرأه على تذكيرك بمعنى تثبت به قواعد سريرك لقوله عز وجل:{وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين}، ثم يوضح للسلطان أن الحقوق الواجبة في أموال الناس لها أصول شرعية ترجع إليها ومعانٍ حكمية تُحمل عليها، فأمور الشرع تؤخذ من الكتاب والسنّة، وأما المعاني الحكميّة فمنها ما روى عن بعض ملوك الروم أنه كتب إلى بعض عماله قائلاً لهم: "أما بعد: فإنا نجد في كتب آبائنا ووصاياهم أن عدل السلطان أنفع للرعية من خصب الزمان"، بعد ذلك يمتدح السلطان - مشجعاً له ورافعاً روحه المعنوية لتقبّل النقد - بأن الله قد جمع له معرفة الشريعة والحكمة مستدلاً بآيات من القرآن وطالباً منه أن ينظر إلى السنّة فيعمل بها

١- **المرجع السابق**، ص ٣٣٢.

٢- أحمد بن علوان، مقدمة كتاب التوحيد الأعظم المبلغ من لا يعلم إلى رتبة من يعلم، **مرجع سابق**، ص ٢٩.

إكراماً للنبي، وإلى البدعة فيمحوها إهانة للشيطان الغوي[١].

ثم يوضح للسلطان بعضاً من البدع التي ابتدعها بعض ولاته، ومنها على سبيل المثال: ما عينوه من الضرائب على الأرض الغبراء التي لا زرع فيها ولا ثمر يخرج منها[٢]. وبعد ذلك يُفصل للسلطان حقوق الله من الزكاة الواجبة في الثمار المشاهدة بأعين الأخيار على حكم ما سلف من الآثار وهي الأعشار بغير ضرر ولا ضرار ولا مُثمن درهم ولا دينار[٣]. ثم يوضح له النصاب الواجب في البهائم المنتفع بها بحسب الشريعة، لا كما فرض بعض ولاة السوء الذي عينهم السلطان[٤]. ويستمر ابن علوان في نصحه للملك بكل شجاعة وصراحة، دون خوف أو وجل إلا من الله سبحانه وتعالى، قائلاً للسلطان: "واعلم أيّها الملك أنه لا يبرئك عند الله أن تقلّد في أمر رعيتك سواك لأنك أنت المسؤول عنهم لا ذاك، ولا لمثلك أن تغفل عن رعيتك شهراً واحداً فكيف شهوراً ولا عصراً واحداً فكيف عصوراً، فما أجدر بالملك أصلحه الله أن يجعل من الخصوم من الرعية دعاة والذئاب من أرباب دولته رعاه"[٥].

كما يستمر ابن علوان في توجيه النصح للملك مركزاً على الأولى فالأولى ومن الأولويات التي ركز عليها في قوله للملك: "ويعلم الملك أيده الله أن إدخال الراحة على أرملة ذات أطفال أو شيخ كبير ذي عيال بقيراط ينقص أو رهن يخلّص أو كرب يُكشف أو سؤال يسعف أكثر ثواباً من ألوف يتصدق بها على صنوف، لأن النافلة لا تقبل حتى يصح الفرض ومما يفضل على العائلة يجوز القرض"[٦]. وفي ذلك دليل على اهتمامه بمن يعيشون على هامش المجتمع من الأيتام والأرامل والمسنين، الذين لا يلتفت إليهم سوى من يملك إيماناً حقيقياً وإنسانية جمة. ويختم وصيته للسلطان قائلاً: "فاشكر نعم الله عليك وأحسن كما أحسن الله إليك ولا يستغرق جهلك عقلك وتستفرغ وقت شغلك بجمع هذه العاجلة والغفلة عن الآجلة (.....) فرُب مثمن ليومك من خصائص قومك، فلا تتركهم ملوكاً من بعدك

١- الشيخ أحمد بن علوان، الفتوح الفائق الحاوي للمعاني الرقائق والإشارات الدقائق، **مرجع سابق**، ص ٤٩٧.

٢- **المرجع السابق**، ص ٤٩٨.

٣- **المرجع نفسه**، ص ٥٠٠.

٤- **المرجع نفسه**، ص ٥٠١.

٥- **المرجع نفسه**، ص ٥٠٤.

٦ - **المرجع نفسه**، ص ٥٠٤.

وتصبح مسكيناً في لحدك"[1].

ختاماً: نصل إلى نتيجة فحواها أن التصوف الإسلامي قد انتشر في اليمن وخاصةً في المناطق الساحلية، واكتملت ملامحه في القرن السابع الهجري، وقد ظهرت شخصيات صوفية يمنية كان لها أكبر الأثر في الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن، وأهم تلك الشخصيات هو الشيخ أحمد ابن علوان الذي عمل على يمننة التصوف وكوّن طريقة خاصة به وهي (الطريقة العلوانية) التي انتشرت في اليمن ووصلت إلى المدينة المنورة، وكان للشيخ مواقفه المناصرة للفقراء والتي أثرت على حياة الناس ووجهت سلوك الحكام والسلاطين في عصره.

١ - **المرجع نفسه**، ص ٥٠٥، ٥٠٦.

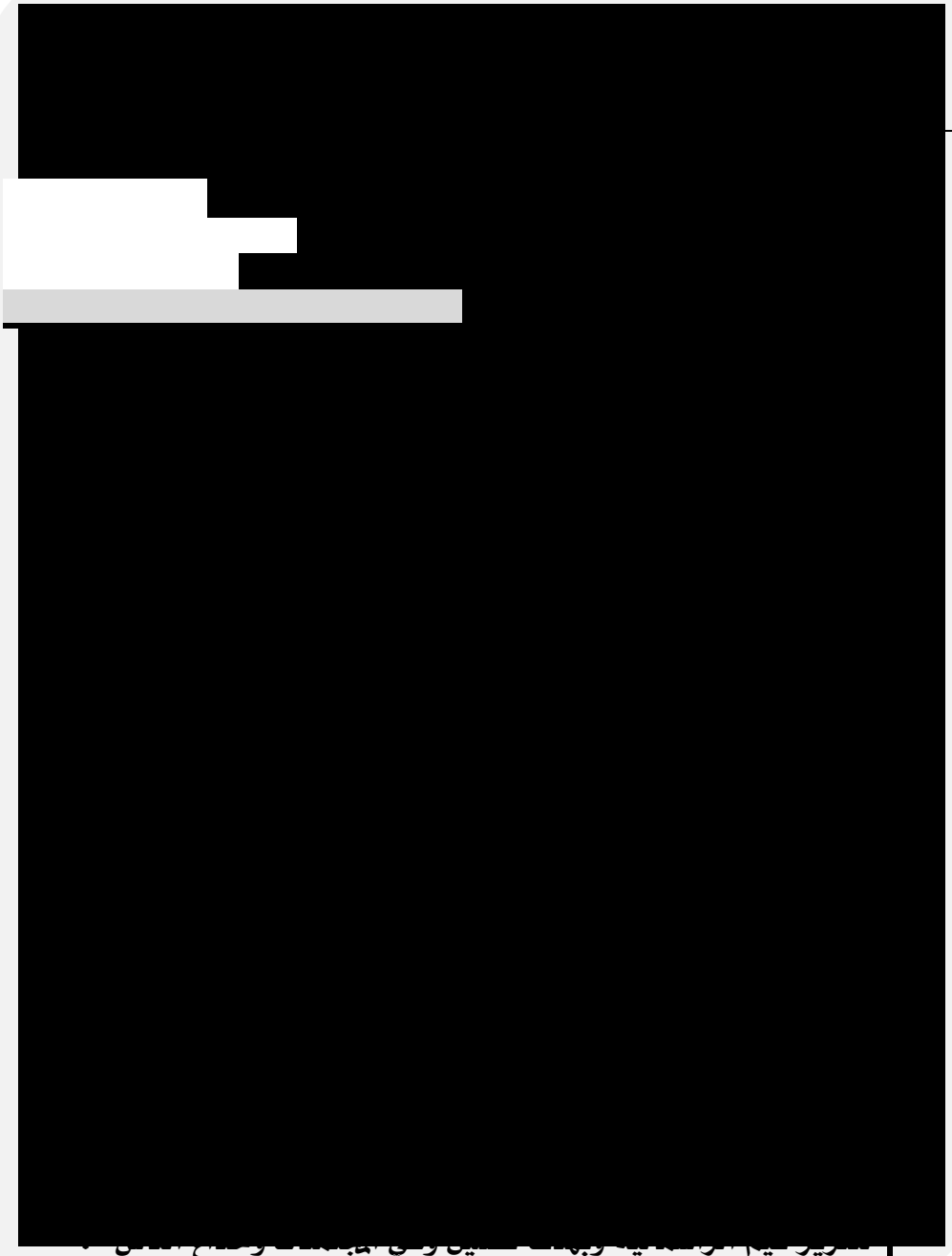

ومن هنا يمكن فهم ظاهرة دعم المؤسسات الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة

١- علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٧م، ص ٨، ٩.

الأمريكية لدعوى الحقوق والحريات ومساندتها للمطالب الديمقراطية في دولة ما ومعارضتها لتلك الدعاوى والمطالب في دول أخرى[١].

وكذلك تأييدها لبعض تلك الحقوق والحريات والمطالب ومعاداتها لأنواع أخرى، فهي تتفق على تبني خطاب الحرية والديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحريات ذات الصلة بتحريك الأموال والاستثمار وتوظيفها وحرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات والأفكار والخبرات لما لهذه الحقوق والحريات من صلات مباشرة وإيجابية بالنشاطات الرأسمالية ومن جهة أخرى فإنها تتفق على معارضة الحقوق والحريات التي تنطوي على عناصر تهدد النشاطات الرأسمالية أو تتعارض معها[٢].

وقد رأينا مدى استعداد كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة لاستخدام الوسائل العسكرية لتنفيذ سياساتها الرأسمالية وإزالة كل العوائق أمام حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات مع ما يرافق ذلك من انتهاكات فظيعة لقيم الديمقراطية والحقوق والحريات المدنية والسياسية بالإضافة إلى الانتهاكات لاستقلالية الأوطان وانتهاك لسيادتها وحدودها وشرعيتها الدستورية والدولية وانتهاك لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل ذلك بالإضافة إلى الانتهاكات غير المسبوقة لحقوق الإنسان هذا ما حدث مع كل العمليات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية في فلسطين والصومال وأفغانستان ويوغسلافيا وليبيا ولبنان وسوريا والعراق واليمن حصاراً ثم غزواً[٣].

ومن ناحية أخرى نستطيع أن نفهم لماذا لم تحقق الدول العربية التي انتهجت النهج الديمقراطي منذ السبعينات أي تقدم على صعيد احترام الحقوق والحريات وإرساء قيم العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وعلى صعيد احترام حقوق الإنسان رغم الإصلاحات المتتابعة في المؤسسات والآليات الديمقراطية وتوسيع نطاق عمل منظمات المجتمع المدني على الصعيد البنيوي والقانوني وإجراء الإصلاحات وإصلاح البنى والآليات الديمقراطية الفاعلة حسب ما يريده الغرب، بينما حققت الضغوط الدولية عبر مؤسساتها داخل دولنا تغييراً واسعاً على صعيد الحقوق والحريات الاقتصادية الدولية

١- روبين جان كرستوف، **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة: نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب**، ليبيا، الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٥م، ص ١٠٩؛ انظر أيضاً: علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص٤٢.

٢- **المرجع السابق**، ص ٤٢.

٣- **المرجع نفسه** ص٢٨، ٣٢، ٣٥، ٣٦.

بتكريس نظام وآليات السوق الحرة وإزالة كل العوائق أمام حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات الأجنبية وتحقيق خطوات متقدمة في مجال الخصخصة وما رافق ذلك من إعادة قولبة وتنميط للأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية والفكرية والإعلامية والثقافية بما يوافق القالب والنمط الرأسمالي.

تلك القواعد والآليات وجهود الفقه في دراساتها وتفسيرها لسنين طويلة ذهبت أدراج الرياح وما ذلك إلا لأن تلك الأنظمة القانونية لم توضع إلا للاستعمال الغربي ولا يمكن تطبيقها في العالم غير الغربي لأنه لا يستحق التعامل بها[1].

هذا وسنتناول موضوع النظام الرأسمالي وأزمة الحقوق والحريات من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التوظيفات الاقتصادية والنفعية لبعض قضايا الحقوق والحريات الأساسية.

والمحور الثاني: التحليل الاقتصادي للقانون وأزمة قيم العدالة وبعض الحقوق والحريات.

المحور الثالث: العولمة الغربية ومسؤوليتها عن تعميق انتهاكات حقوق الإنسان

والمحور الرابع: التنظيم الدولي العالمي مصمم لخدمة الليبرالية وأكذوبة العدالة الدولية.

المحور الأول التوظيفات الاقتصادية والنفعية لبعض قضايا الحقوق والحريات

أولاً: حرية التعبير:

إن حرية التعبير أصبحت تقوم على أساس نفعي حيث ينظر لها كأداة اقتصادية متحررة من كل أخلاق وكأداة تشكيكية في حقيقة القيم وترجع هذه النظرة للقاضي "هولمز" أحد الرواد المبشرين "بحركة القانون وعلم الاقتصاد"[2].

حيث يقولون: (يمكن بلوغ ما هو مرغوب فيه من خير أنقى بشكل أفضل من خلال تبادل الأفكار بشكل حر، وأن أفضل اختيار للحقيقة هو طاقة الفكر على فرض القبول به من خلال منافسة السوق) لذلك فهذه النظرية هي نظرية "سوق الأفكار" كما يطلق عليها[3].

فكما أن منطق السوق الحرة تبعاً لمنطق القاضي "هولمز" هو الأصل كمعيار للعدالة

١- جوزيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات القانون والعدالة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

٢- بوانيس س. ياباروبولوس، **الفلسفة الجزائية بين المنفعة الاجتماعية والأخلاق التعريفية**، مطبوع في أمركة القانون لفرنسوا نريه، (ترجمة: محمد وطفه مجد)، بيروت، المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٨م، ص ٢٧٨.

٣- قرار المحكمة العليا (أبرامز) ضد الولايات المتحدة الأمريكية ٦١٦، ص ٦٣٠، الرأي المنشق (١٩١٩)، مشار إليه في المرجع السابق، ص ٢٧٨.

ولضمان تدفق الأموال والخدمات فإن سوق الأفكار المنفتحة هي الوسيلة الفضلى لرفد الحرية الاقتصادية بالأفكار اللازمة لتطويرها[١].

ومن زاوية أخرى ذهبت المحكمة العليا في أمريكا إلى اعتبار حرية الرأي وسيلة لإثارة الخلاف بقولها: (تكمن وظيفة حرية التعبير في نظامنا الدستوري في إثارة الخلاف وقد يكون إحداث القلق وخلق عدم الرضى حول ما هو قائم من شروط أو حتى دفع الناس إلى حالة من الغضب هو أفضل طريق من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٢].

وفي ضوء تلك الفلسفة لحرية التعبير حوّل الغرب كثيراً من المعتقدات النضالية إلى مهزلة وتم استخدام حرية الرأي كذريعة للمساس بالرموز الدينية والثوابت الأخلاقية للإنسان من جهة، وذريعة لتطوير العصبيات القومية والدينية والعرقية والمذهبية من جهة ثانية كذلك، وتحت مبرر حرية الرأي أوجدت مسوغاً قانونياً وأخلاقياً لممارسة الكذب وإنكار الحقائق والمسلمات التاريخية وهذا فضلاً عن تنمية ثقافة التحريض على الحقد ووضع كثير من الرموز والأشخاص موضع التساؤل بسبب أصلهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم لأثنية أو أمة أو عرق أو دين محدد.

يقول "ميلتون" أحد المفكرين الفرنسيين عام١٩٦٩م أن (مفهوم حرية الرأي جعلت الحقيقة والكذب في لقاء حر وعلى المكشوف) [٣].

ومن ناحية ثانية نلاحظ من المفارقات الغريبة للقضاء الأمريكي المجسدة للنزعة العنصرية وعدم إيمانهم بما يعلنون من أفكار ومبادئ عند تعارضها مع مصالحهم العليا فقد جرى معاقبة لوبن "Lepen" بسبب شناعة عمله – بحسب قول الحكم – المتعلق باليهود حيث أدين بتلاعبه بالكلمات والأصوات بطريقة تؤدي إلى معاني مختلفة ومنها التمييز العنصري، كما جرى أيضاً معاقبة الأشخاص الذين اتهموا اليهود الأمريكيين بكونهم قد حولوا أسطورة المجازر اليهودية "Shdah" إلى قضية مزدهرة ونوع من الدين الجديد، كما أن أغلب دول أوروبا أصدرت قوانين تجرم كل من ينكر محرقة اليهود "الهولوكوست" وقد

١- **المرجع السابق**، ص ٢٧٨.

٢- **المرجع السابق**، قرار (ترمينلو) ضد شيكاغو ٣٣٧، الولايات المتحدة، ص ٤ (١٩٤٩)، مشار إليه في المرجع السابق، ص ٢٧٨.

٣- بوانيس. بابا دوروبوس، مرجع سابق، ص ٢٧٦، ٢٧٩.

قام القضاء الفرنسي بإصدار حكم على "جارودي" عام١٩٩٧م في فرنسا حينما أعلن عن حقيقة..... الصهيونية وأكاذيبها[١]، ففي فرنسا أصدرت الجمعية الوطنية قانون (جيستو)، يقدم بمقتضاه كل فرد يكتب سرداً تاريخياً يتناقض أو يتعارض مع أسطورة المحرقة[٢]، ومن ناحية أخرى عندما حاولت بعض الجامعات إصدار أنظمة داخلية تمنع الشتائم العنصرية وخطب الكراهية داخل حرم الجامعات قامت المحاكم بإبطالها، والتعامل بتناقض وانتقائية في حالات أخرى.

وأخيراً نشير إلى أن صُناع السياسات الأمريكية كما يقول أحد الكتاب لديهم مثلاً أعلى للديمقراطية والحرية في أمريكا وخارجها وهو بسيط وبالغ الوضوح (لك الحرية في أن تفعل ما تشاء طالما أن لا تفعل إلا الشيء الذي نريده نحن)[٣]، وأمامنا عدد كبير من الأمثلة في إطار واقعنا العربي ومنها ما يخص حرية الاعلام والصحافة، حيث جرى خلاف بين أمريكا ومنظمة اليونسكو في تسمية مبدأ حرية الإعلام حيث كان يطلق عليه حرية تبادل المعلومات مما يسمح للدول أن تعمل ككنترول بخصوص ما تسمح به من ثقافة ومعلومات وافدة ولكن وتحت ضغوط مارستها الولايات المتحدة الأمريكية تم تعديل المبدأ ليصبح "حرية تدفق المعلومات" والمعنى هنا إزالة كل العوائق والموانع أمام تدفق ثقافتهم إلى بلادنا عبر الوسائل الإعلامية المختلفة ووصولها وبأثمان زهيدة إلى شبابنا[٤].

كما أن حرية الإعلام والصحافة حسب ما عايشناه ولمسناه من الحرب الظالمة على بلادنا كيف أن تلك الحرية أبعد ما تكون عن المهنية والمصداقية وأبعد ما تكون عن تحقيق النفع لصالح الحق وخير الإنسانية، فلقد كان الدور الإعلامي للحرب الظالمة أشد فتكاً من الآلة العسكرية والمواقف والقرارات السياسية والحصار الاقتصادي فقد ظهر الإعلام الغربي والعربي بأدواته المختلفة كمنظومة واحدة تعزفها يد واحدة لبث الأكاذيب وتزوير الحقائق، فغدا خبر موت ممثلة من ممثلات هوليود أكثر أهمية في الإعلام الغربي مما يحصل في اليمن من تدمير شامل للحضارة وقتل آلاف الأطفال والنساء أو حصار اليمن بأكمله.

١- جاسم محمد زكريا، **مفهوم العولمة في التنظيم الدولي المعاصر**، بيروت، منشورات الحلبي، ٢٠٠٦م، ص ٤٦٧.

٢- تمييز جنائي فرنسي، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م، النشرة الجنائية، العدد (٣٢٩)؛ وتمييز جنائي ٨ أكتوبر ١٩٩١م، داللوز، ١٩٩٢م، ص ٦.

٣- نعوم تشومسكي، **روح الديمقراطية**، (ترجمة: فاضل جكنر)، قبرص - نيقوسيا، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٢م، ص ٣٤٤.

٤- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٤٢١.

الحق في الحرية الدينية كأداة نفعية:

الحق في الحرية الدينية كما يذهب الليبراليون ليس احتراماً للمعتقدات الدينية في حد ذاتها وموقفها من الحياة الخيرة والفضائل وارتقاء العادات والاستعدادات التي من شأنها خلق مواطنين صالحين وإنما يتم احترامها لكونها "نتيجة الخيار الحر والطوعي" وفي ضوء ذلك يتم المساواة بين القناعات الدينية وبين مختلف المصالح والغايات التي تمكن لذات مستقلة أن تختار، أي أن الليبرالية تساوي بين خيارات المرء الدينية وخياراته للرذيلة كاختيار المواطن الغربي للزواج المثلي وقناعاته بالعلاقات غير المشروعة...الخ[1]. فكلا الأمرين يجب احترامهما، وبالطبع فإن احترام الليبراليين للممارسات الدينية يجب أن لا يتعدى النطاق الخاص للأشخاص دون أن يكون لها دخل في الشأن العام[2].

مبدأ حرية الاختيار هو الركيزة الأساسية للنظام الليبرالي فإطلاق الحرية للفرد هو ما ولد ثقافة الرأسمالية الحديثة؛ أي الثقافة النفعية والبحث عن اللذة كهدف للحياة، وهذا ما استدعى إقرار حرية تعدد الثقافات والذي بدوره يتيح لليبرالية أن تستغل الشعوب الأخرى وتهيئ الذهنية لذلك، وإتاحة الفرصة للغرب لنهب العقول في شتى ميادين العلوم ثم تتولى الإنفاق عليها وربطها بالاحتكارات جنوداً في اقتصادها[3].كما أنها تعمل على استقطاب الكفاءات و رؤوس الأموال وأصحاب الحرف والمهارات العملية من جميع شعوب العالم للاستفادة منها في اقتصادات الدول الأوروبية ومعلوم كيف ازدادت حركة هجرة العقول والرساميل اليمنية إلى الخارج عند الأزمات الوطنية، ومن قبيل المسلمات أن الليبرالية لا تريد الدين -سواء داخل أوطانها أو خارجها - أن يمثل مشروع حياة أو مشروعاً إصلاحياً لتهذيب السلوك البشري وتصحيح قيم المجتمع وتوحيد خياراته فهذا المجال يجب أن يترك للثقافة الليبرالية الهادفة إلى التشجيع على روح التنافسية والبحث عن تحسين الوضع المادي كهدف للحياة[4].

الديمقراطية والنظام الرأسمالي في ظل العولمة:

من مستجدات الديمقراطية في عصر العولمة أن الرأسمالية الليبرالية الحديثة بعد أن

١- مايكل ج. ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، (ترجمة: محمد حنفي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

٢-المرجع السابق، ص ٢٣.

٣- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٤١٩.

٤- مايكل ج. ساندل ، **مرجع سابق**، ص٢٣.

تطعمت بالروح الديمقراطية في بداية القرن العشرين عادت في بداية القرن الحادي والعشرين لتتجه وجهة مضادة تبدو فيها الروح الديمقراطية متعارضة مع خصائص الرأسمالية الليبرالية المعاصرة وأهدافها بل ومتناقضة معها كلياً[١].

فليس من سياقات التجربة الواقعية ونتائجها ما يثبت صحة الزعم بتلازم اقتصاد السوق والديمقراطية فالأقرب إلى الحقيقة (هو أن هناك تعارضاً مستمراً بين كلا النموذجين اللذين يمثلان أهمية مركزية لدى الدول الصناعية الغربية)[٢].

بينما في ظروف العولمة يشتد السعي لتحرير الاقتصاد من كل قيد وعلى حساب المجتمع يكتسب التناقض بين السوق والديمقراطية قوة تدميرية[٣].

ويتسبب هذا التناقض في زعزعة الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي[٤] من حيث هما الأساس الذي يضمن وجود هذه الرأسمالية واستمرارها وبذلك تغدو السياسة برمتها مسرحاً يضم حشداً من شعب مسلوب الإرادة وتفقد الدولة الديمقراطية شرعيتها وتصبح العولمة مصيدة للديمقراطية[٥]، ويقال أن احترام الشخصية الإنسانية بدلاً من أن يتم احترامها في ظل الدولة التعددية عملت الدعاية على هدمها وعملت مجموعات المصالح والأحزاب على عبوديتها، لقد نشأت إقطاعية جديدة مع كل عجز لسلطة الدولة وبفعل الديمقراطية المفرغة من مضمونها والمغتنية بقيم السوق تتنازع سلطات الدولة وتعمل على منافستها واستهداف وظائفها[٦].تتسم برغبتها في الامتيازات التي تخص الدولة لتستعمل حقوقها وتضفي على نفسها شرعيتها وتسعى إلى إملاء قانونها على قانون الدولة وإلى استعمال مالية الدولة واعتبار أعدائها أعداء للدولة[٧].

الديمقراطية التي يريدونها لنا:

لقد كانت بلادنا من آخر من تبنى النظام الديمقراطي كمشروع سياسي واجتماعي وعد بتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة وصولاً إلى عصر الرفاهية والعدالة

١- مارتين وشومان، **فخ العولمة**، (ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي فضه)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص ٤٥.

٢- **المرجع السابق**، ص ٣٣٩، ٣٤٠.

٣- **المرجع نفسه**، ص ٣٤٣.

٤- **المرجع نفسه**، ص ٤٧.

٥- **المرجع نفسه**، ص ٤٨.

٦- جورج بوردو، **الدولة**، (ترجمة: سليم حداد)، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط٣، ٢٠٠٢م، ص ١٣٨.

٧- **المرجع السابق** ص ١٣٩، ١٤٠.

الاجتماعية وقد كانت دول الغرب وعلى رأسها أمريكا حاضرة بمؤسساتها تقدم النصح والمشورة وتقيم الخطوات وتمنح شهادات الإشادة وراء اتباع الخطوات التي توصي بها، وقد ظل شعبنا بكل فئاته يراقب مسار العملية خطوة بخطوة، فكل ما خاب ظنه بعد كل خطوة عقد الآمال على الخطوة التالية. والحقيقة أننا لم نجد من الديمقراطية سوى عدداً من الإجراءات المفرغة من أي مضمون لأن الديمقراطية التي يريدها الغرب لمجتمعاتنا العربية هي ديمقراطية الفوضى والديماغوجية المفتقرة إلى مضامينها الاجتماعية. فما رأيناه من الديمقراطية سوى العمليات الانتخابية التي استخدمت كوسيلة لإيصال قوى الفساد إلى سدة السلطة إضافة إلى صنع أحزاب شكلية بدون أي مشروع نهضوي والتأثير الخارجي على أحزاب مستوردة وجعلها دون مضمون أو محتوى قيمي أو وطني، وكذلك كانت تلك الديمقراطية مدخلاً للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية السياسية والاقتصادية بدعوى حماية الديمقراطية.

وأخيراً عشنا الديمقراطية بلا أمن ولا عدالة ولا تنمية ولا استقرار وأخيراً بلا دولة. لقد تم صناعة إقطاعيات جديدة صادرت سلطات الدولة وأموالها وجعلت من أعدائها أعداء للدولة، يتوارثون الوظائف كما يتوارثون الأموال. وكادت ديكتاتورية الأكثرية أن تعصف بقيمنا وثوابتنا وحقوق المواطن الأساسية اللصيقة بإنسانيته والتي يفترض أنها غير قابلة للمساومة والسجال الديمقراطي بها، مع أن ديمقراطية الغرب لم تمس ثوابت وقيم الليبرالية ولم تكن قيم الجمهورية الفرنسية و الأمريكية مثلاً محلاً للسجال الديمقراطي[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن الحديث عن قيم العولمة وسعي قوى الهيمنة لإحداث انتكاسة في قيم الديمقراطية والانحراف بوظائفها لا يعني إعلان التخلي عن الديمقراطية باعتبار الديمقراطية وفقاً لمساراتها الصحيحة ومقوماتها الأساسية تظل هي الخيار الوحيد لإصلاح النظام السياسي وهي القوة الوحيدة القادرة في عصر العولمة على مواجهة دكتاتورية السوق والاستبداد[2]. ويبدو أن هذا أكثر ما تحتاجه الآن كل المجتمعات الطامحة لامتلاك القدرة على خوض المواجهة مع قوى الهيمنة.

ولكن ولأجل النجاح من الضروري الأخذ بصيغ وتطبيقات ديمقراطية أكثر صدقية

١- تظل قيم الجمهورية في النظام الديمقراطي الغربي وقيم الليبرالية محصنة بنصوص دستورية غير قابلة للمس حتى عن طريق الاستفتاء.

٢- مارتين وشومان، **مرجع سابق**، ص ٣٥٣.

وفاعلية ومواءمة لظروف وثقافة كل دولة، وهذا ما ينادي به أنصار الديمقراطية في موطنها الأصلي حيث يقول أحدهم: "إننا في الوقت الذي نرى فيه النظم الديمقراطية الليبرالية تنتشر في كل مكان نجد كل النظم تعاني توتراً في مجتمعات المنشأ"[1].

ورأي آخر يقول: "إن الأدوات السياسية التقليدية بما فيها الديمقراطية النيابية باتت "أدوات" نفعها على وشك التغير فلا تستطيع بالتالي حضارة الموجة الثالثة أن تعمل بهيكلية الموجة الثانية السياسية، وكما لم يقدر الثوريون الذين أوجدوا العصر الصناعي على ممارسة سلطاتهم عن طريق نظام الإقطاعية المتخلف كذلك تواجه الحضارة الجديدة الحاجة لابتكار أدوات سياسية جديدة وهذه هي الرسالة السياسية للموجة الثالثة"[2]. ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه فإن ضرورة الديمقراطية لا تستتبع حتماً ضرورة أن تكون هذه الديمقراطية ذات طابع ليبرالي.

النظام الرأسمالي الليبرالي وأزمة الحقوق الاجتماعية وقيم العدالة

أ – الليبرالية الكلاسيكية والحقوق الاجتماعية وقيم العدالة التعاقدية:

واقعية العدالة عند الليبرالية الكلاسيكية أن تترك المبادلات التجارية على ما هي عليه وتأمين احترام قواعد لعبة السوق دون تدخل من الدولة، يتم وضع شروطها من قبل الأطراف المتعاقدة نتاج مبدأ استقلالية الإرادة هو القانون الذي يعطيه المتعاقدون لأنفسهم، وكان من نتائج ذلك المبدأ أن على الدولة تشجيع المسلكيات الفعالة اقتصادياً مهما بدت غير أخلاقية أو غير عادلة ومهما كانت شاذة وغير متوازنة وتعسفية اقتصادياً، فالفرض أن الأشخاص الأحرار متساوون وقادرون على حماية أنفسهم وإن قصر أحدهم فلا يلومن إلا نفسه[3].

ب – الليبرالية الجديدة والتقدم في مجال الحقوق الاجتماعية وقيم العدالة التبادلية:

داخل إطار الحرية بدأ المجتمع يتحول إلى مجتمعٍ صناعي ويهجر سكان الريف حقولهم الزراعية باتجاه المنشآت الحرفية والمصانع الإنتاجية فيزيدون من حجم البروليتاريا التي تعمل ضمن شروط حياة وعمل بائسة وغير مضمونة، في الوقت الذي تزدهر فيه البرجوازية وترفض المطالب العمالية في سعيها لتصحيح التجاوزات والاختلالات الصارخة بمبدأ "دعه

١- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص١١٩؛ نقلاً عن انطوني جيدنز، **بعيداً عن اليسار واليمين**.

٢- الفن تولفر، **حضارة الموجة الثالثة**، (ترجمة: عصام الشيخ قاسم)، مصراته، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م، ص ٤٣٣.

٣- جاك جستان، **تكوين العقد**، بيروت، المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٢٤؛ انظر أيضاً: مايكل ج . ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، **مرجع سابق**، ص ١٣١.

يعمل دعه يمر" برفض الدولة التدخل لحمايتهم بتنظيم العمل وإعادة التوازن في العلاقة العقدية ومنع الممارسات الغشية والتعسفية وقمع الدعاية المضللة ولهذا أصبحت القاعدة "يؤدي التأكيد على المساواة في الحقوق لكل المواطنين في الحياة الواقعية إلى تكريس اللامساواة في شروط حياتهم اليومية"[١].

يقال إن عدم انهيار النظام الليبرالي الرأسمالي أمام مد الثورة الاشتراكية كان سببه قيام النظام الليبرالي بإجراء تحول عميق في طبيعته وبرامجه ونمط المجتمع.

لقد أدت فلسفة (دعه يعمل دعه يمر) إلى تزايد اللامساواة الفاحشة والنزاع الاجتماعي الذي ولدته لبدأ الدولة بمحاولة تسوية تاريخية بين البرجوازية والطبقات العاملة وبين طبقة المنتجين والمستهلكين بسياسة إصلاح قائمة على توزيع أكثر عدلاً لثمار النمو الاقتصادي.

وبذلك حدث تحول في دور وطبيعة الدولة من دولة حارسة تعمل فقط على تثبيت قواعد اللعبة وضمان التسوية الاجتماعية ولعب دور الحكم في المنازعات، بل أصبحت تقوم بدور مباشر أو عبر الهيئات التي تنشئها لهذه الغاية من تحريك وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد استخدمت الدولة القانون الوضعي كأداة بواسطتها تفرض الدولة على المجتمع إجراءات تطبيق سياستها المختلفة، هذه الإجراءات هي نفسها كانت عرضة للتبدل والتكاثر على ضوء تطور الظروف والأهداف والنتائج القاطعة[٢].

وكان التحرك الأكثر أهمية بتكريس قيم العدالة الاجتماعية بالاعتراف بنوع جديد من الحقوق هي الحقوق الاجتماعية التي ظهرت مندرجة بشكل صعب أثار كثيراً من المشكلات داخل الجسم النظري للحقوق الكلاسيكية، فلقد كانت مسألة المساعدة الاجتماعية مسألة هامشية بالنسبة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية المرتبطة بها، ولكنها في ظل الليبرالية الجديدة احتلت أهمية كبيرة. وتعني الحقوق الاجتماعية مساعدة الأفراد الذين يواجهون البؤس أو الذين هم رهينة وضع صحي صعب أو لمن يفتقرون للدخل الحيوي أو لمن هم في وضع الشيخوخة والعجز، وقد كانت البداية في إقرار "الحق في العمل" عام١٨٤٨ والتدخل في تنظيم شروط العمل ووضع حد للأجر وصولاً إلى الأنظمة المعقدة للضمان الاجتماعي ١٩٤٥م والضمان الصحي، وقد مثل هذا التطور في وظيفة الدولة بمثابة العبور من دولة الحد الأدنى إلى دولة الرعاية التي وجدت نفسها تتدخل في لعبة المجتمع

١- فينوا فريدمان وغي هارشر، **فلسفة القانون**، (ترجمة: محمد وطفه، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٩٦، ٩٧.

٢- جاك جستان، مرجع سابق، ص ١٣٨؛ انظر أيضاً: بينوا فريدمان وغي هارشر، **مرجع سابق**، ص ١٠٢.

العفوية لكي تقدم المساعدات المادية المعدة لتصحيح اللامساواة الناتجة من لعبة الحظ الطبيعي والاجتماعي[١].

جـ - تأثيرات العولمة وانتكاسة الحقوق الاجتماعية وقيم العدالة التبادلية:

تجتاز اليوم دولة الرعاية أزمة خطيرة ومصيرية فقد أصبحت عاجزة عن التصدي لتصاعد البطالة وعدم الاستقرار التي كان من نتائجها أنها وضعت نظام الاجراء الذي كان يستند إليه الاندماج الاجتماعي موضع التساؤل وأن تضعف جداً الدعائم السياسية التقليدية لدولة الرعاية[٢].

أن الآلة التي تعيد التوزيع أصبحت وكأنها تعمل بشكل مقلوب، أي أنها بدلاً من أن تمثل آثارها بنقل قسم أرباح رأس المال باتجاه العمال وأسرهم بصورة خدمات اجتماعية عامة فما يحصل هو تعرض مداخيل العُمَّال للاقتطاع من أجل تسديد فوائد الدين العام، أما بالنسبة للرساميل فقد أصبحت تفرض قانونها على الدول بفعل العولمة المالية حيث أصبحت غير قابلة للمس بسبب حركتها وانتقالها بحثاً عن توظيف واستثمار، فهي تنتقل بسرعة الخفقات الإلكترونية وتخرج من نطاق رقابة الدولة القومية، كما أن العولمة الاقتصادية زادت من المشكلة بالاعتماد على نظام السوق الحرة التي أخذت هذه المرة بعداً عالمياً حيث تتجسد العولمة الاقتصادية بالتسارع والتكاثف المفرطين في معدلات التركيز الاحتكاري لرأس المال وتحرير التجارة ورؤوس الأموال من القيود وإلغاء الرقابة والتدخل الحكوميين في الاقتصاد، وخصخصة المؤسسات الحكومية وإحلال الرأسمالية الدولية محل التعددية الرأسمالية الاشتراكية[٣]، فقد أسست العولمة شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وصندوق النقد الدولي(FMI) ومن خلال عمل المجموعات العابرة للدول فهي تفرض على الاقتصاديين وعلى الدول بشكل خاص احترام المبدأ الليبرالي (دعه يعمل دعه يمر) واحترام السياسة الليبرالية الجديدة[٤]. فعلى مستوى التنظيم الإداري والقانوني تضاءل دور الدولة إلى حد بعيد فكل القواعد القانونية التي تعيق حرية التبادلات

١- بينوا فريدمان وغي هارشر، مرجع سابق، ص ١٠٢، و ١٤٨، ١٤٩.

٢- **المرجع نفسه**، ص ١٠٣.

٣- **المرجع نفسه**، ص ١٠٧، ١٥٣؛ انظر أيضاً: علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص ٢٣، ٢٧.

٤- بينوا فريدمان، **مرجع سابق**، ص ١٢٥.

أو تحاول أن تؤثر على كيفية عملها مدعوة للاستصلاح أو الزوال أو البقاء[١].

وبذلك فما كان قد تم تحقيقه منذ نهاية القرن التاسع من تنظيمات اجتماعية وما تم إرساؤه من توازن بين حقوق وحريات الكثرة من المواطنين وحقوق وحريات القلة من المالكين لرأس المال، ومن إعادة التوازن في العلاقات العقدية بمنع الشروط التعسفية والاحتكارية، أصبح خاضعاً لإعادة النظر في اتجاه التخلص من هذه الحقوق الاجتماعية المكتسبة، وأصبحت الشركات تتجه نحو الأمكنة التي تكون فيها هذه الضوابط أقل[٢].

المحور الثاني: التحليل الاقتصادي للقانون وأزمة قيم العدالة وبعض قضايا الحقوق والحريات

تتمثل الأزمة الحالية لليبرالية في عجز الدولة عن ضبط حركة المجتمع العفوية والمجرى الطبيعي للمبادلات، لأن العوامل الداخلية للسوق تفرض قواعد أكثر قوة من قوة القانون الوضعي، المصاغ نيولبرالياً بالمهجنة النفعية فتستجيب هذه الفلسفة لمصلحة العولمة، على حساب مصلحة لدولة والسوق الداخلي، وقد أصبح هذه القانون النيولبرالي يحتل موقعاً مهماً ومسيطراً على المسرح الدولي[٣].

ما يهدف إليه التحليل الاقتصادي هو ربط القواعد القانونية باعتبارات المتغيرات الاقتصادية وضرورات عمل السوق[٤]، أي أنه يختزل القانون في نصابه الأخير بالاقتصاد، أي يتم فهمه وبنائه على حسابات المنفعة الاقتصادية، والمبدأ الذي يوجه هذا الحساب هو (أن الحل الأكثر فعالية للمشاكل الاجتماعية هو الذي يشجع تحقيق الحد الأقصى من الثروات وذلك عبر التخصيص الأمثل للموارد) وبالطبع طبقاً لهذه النظرية لا يتحقق هذا التخصيص عبر السلطة وإنما بشكل عفوي عبر السوق التي تعمل نفسها (كيد غير مرئية) كما يقول آدم سميث أي عبر بقية المبادلات الفردية الحرة، فمهمة القانون إذاً هي شرعنة هذا الحل الذي يمكننا التنبؤ به بواسطة وسائل علم الاقتصاد بهذا يقترب اكتشاف القانون

١- علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص ٤٢.

٢- بينوا فريدمان وغي هارشر، **مرجع سابق**، ص ١٢٧.

٣- **المرجع نفسه**، ص ١٠٦.

٤- عرفت اليمن حركة واسعة في عملية التحليل الاقتصادي للقانون تقودها مؤسسات قانونية دولية وهذا ما تم في القضاء التجاري والتعديلات المتكررة في قانون المرافعات والتي من حملتها كانت قائمة على حسابات اقتصادية ولصالح حركة رؤوس الأموال على حساب قيم العدالة، انظر دراسة في هذا الخصوص منشورة في المجلة القضائية وأعيد نشرها في كتابنا مشكلات ورؤى قانونية معاصرة، الصداق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م، ص ٥٨.

وتطبيقه من حساب ذي ثوابت اقتصادية محددة[١].

أ- التحليل الاقتصادي للقانون وتأثيره على عمل القضاء

ولقد كان للتحليل الاقتصادي للقانون أثره على تطور عمل القضاء بجعله يسعى في اتجاه متطلبات الفعالية الاقتصادية، وقد أظهرت مفاوضات التجارة الدولية وجود علاقة من هذا النوع أي باتجاه اعتبار وظيفة القضاء وممارسة تطبيق العدالة لجعله جزءاً من فئة تقديم الخدمات التي تشبه الخدمات التجارية وفي اتجاه إخضاع القضاء لمبدأ المنافسة الحرة ولمنطق السوق ولمنطق التحليل الاقتصادي[٢].

ويقوم التحليل الاقتصادي لعمل القضاء على تشجيع آلية جديدة لحسم النزاع وهي آلية المفاوضات بترك الأفراد ينظمون خلافاتهم بذاتهم؟ من خلال اتفاق يؤمن لكل منهم الحد الأقصى من الربح آخذاً في الاعتبار خياراتهم الخاصة المفضلة، من ناحية ثانية يعمد التحليل الاقتصادي إلى تغليب الاعتبارات الاقتصادية في اختيار قواعد التنظيم القضائي كما في اختيار قواعد قانون المرافعات المدنية.

فهم يرون أنه لكي يكون القضاء قادراً على أن "يدير" بشكل فعال "مخزوناته" و"سيولاته" من القضايا يجب الاستجابة للفعالية الاقتصادية وبالطبع يعتبر هذا التوجه أهم الوسائل لخدمة أصحاب رؤوس الأموال ويقال (بهذا يتم الانزلاق من القضاء الذي يخدم الاقتصاد إلى القضاء الذي يستعبده الاقتصاد)[٣].

ب- التحليل الاقتصادي للقانون وتأثيره على نوعية القرارات القضائية:

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاتجاه لا يهتم فقط بالتحليل الاقتصادي لعمل المؤسسة القضائية في مجملها وفي مردوداتها الداخلية أو بالعلاقات القائمة بين الكلفة والقواعد الناتجة عن التنظيم القضائي فيما يتعلق بطرق وآليات حل النزاع وإنما يهتم أيضاً بالتحليل الاقتصادي للأحكام من حيث صيرورة صياغتها ومضمون نتائجها بالنسبة للنزاع الذي جرت تسويته في إطار حالة خاصة وبالتالي أصبح معيار الإنتاجية الاقتصادية الذي ينتمي إلى المردودية الاقتصادية هو المتحكم في تقدير القرارات القضائية[٤].

١- **المرجع نفسه**، ص ١٠٧، ١٠٨.

٢- لويك كاريه، **فرضية أمركة القانون الفرنسي**، مقال منشور في أمركة القانون، فرانسوا تريه، **مرجع سابق**، ص ١٦٦.

٣- **المرجع السابق**، ص ١٦٥، ١٧٨.

٤- لويك كاريه، **مرجع سابق**، ص ١٧٢.

ج- القبول بلعبة المساومة في وضع العقوبات وصياغة القوانين:

حتى عندما يتم وضع النصوص القانونية وفقاً للتحليل الاقتصادي يتم المقارنة من خلال مؤشر المردودية الاقتصادية[١]. ففي القانون الجزائي يتم قياس فعالية العقوبات عبر احتساب ما ستولده من تكاليف ونتائج حيث ينظر إلى الجرائم والجنح أنها تمثل انتهاكاً كبيراً لعمل السوق بشكله العادي مما يوجب ردع مرتكبيها المفترضين من خلال التهديد بعقوبة ذات صلة بما يرتجى ويقدر من ربح غير شرعي من ارتكاب الجريمة، وهنا أيضاً يتم التعامل مع المجرم كفرد عقلاني قلق على مصلحته المحددة وبالتالي على أساس تحليل الكلفة والربح أكثر مما يحدده على ضوء اعتبارات أخلاقية أو على ضوء احترام السلطة وقواعد العدالة والخوف من اللّه.

١ - يرى أحد الرواد لمدرسة القانون والاقتصاد أنه من الممكن أن نحكم علمياً على ملاءمة عقوبة الإعدام أو إلغائها أو المحافظة عليها أو حتى إعادة ترميمها من خلال التقدير الاقتصادي لمنفعتها أو بشكل أدق يمكننا تبرير عقوبة الإعدام إذا كانت ستؤدي إلى ربح من خلال تقليصها للإجرام بتجاوز التكاليف النسبية لتنفيذها[٢].

٢ - تذهب البلدان الانكلوساكسونية ومنها أمريكا إلى عدم قبول المسؤولية الجزائية على الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، وتبني موقفها على النفعية للقانون الجزائي بقولهم: (إن فرض واجب المساعدة تضع الأفراد تحت وطأة التهديد المستمر بالعقاب في حال عدم قيامهم بواجباتهم القضائية فإنه يردعهم عن ممارسة ما يملكونه من طاقات بالشكل الفعال كما أنه يلجم اتجاههم في اتخاذ المبادرات الخاصة وتحمل المخاطر وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج الكلي للثروات الاجتماعية "سواء المادية أم المعنوية" لحساب من هم أكثر عوزاً)[٣].

وفي هذا السياق يسير هذا التحليل إلى تضييق مجال المسؤولية الجماعية التكافلية التي كان قد بزغ نجمها في فترة دولة الرعاية كتراجع شروط مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها وتراجع شروط مسؤولية المتبوع عن أخطاء تابعيه.

١- فرانسوا تريه، **مرجع سابق**، ص ١٧٦.

٢- بينوا فريدمان، **مرجع سابق**، ص ١١٤.

٣- جان سيدرا، **فرضية أمركة القانون**، مقال منشور في فرانسوا تريه، أمركة القانون، **مرجع سابق**، ص ٢٧١.

٣ - وفقاً للتحليل الاقتصادي للقانون كان التعامل مع حرية التعبير كأداة اقتصادية متحررة من كل الأخلاق بتحريرها من كل القيود والضوابط وحتى مع تراجع هذه النظرة للقاضي (هولمز) أحد الرواد المبشرين بحركة (القانون وعلم الاقتصاد) أنه يرى تحرير حرية التعبير من كل القيود حتى وإن كانت تلك القيود هي المتعلقة بالسماح بالتحريض على الحقد والتشجيع على الكراهية وإلغاء جريمة القدح والذم أو بما يتعلق بالشتائم العنصرية وحتى مع ما تمثله حرية الصحافة غير الخاضعة للمراقبة من تشجيع على الكذب وتحويل كثير من المعتقدات النضالية إلى مهزلة.

٤ - أصول صياغة القانون جرى بخصوصه تطبيق التحليل الاقتصادي، فبحسب نظرية الاختيار العام لم يعد وضع القانون يخضع لاعتبارات وتوجيه العقل ولا لاعتبار المنفعة العامة وإنما يتم صياغة القانون في البرلمانات عبر مساومة تتم بين الكتل الممثلة للأحزاب الكبيرة التي تمثل مجموعات المصالح داخل المجتمع تتقاسم فيما بينها منافع الحياة العامة وأعباءها وذلك بالنسبة للمساعدات والضرائب وأيضاً بالنسبة للمنافع والمضار الاقتصادية التي تلحق بمختلف الشرائح المهنية الاجتماعية من جراء ما يتم تبنيه من أنظمة قانونية[١].

تطبيقاً لهذا التحليل تقوم السلطة التشريعية عبر مفاوضات فيما بين الكتل وغالباً ما تكون هذه المفاوضات غير شفافة تتم خلف الكواليس وتستهدف في الأساس مصالح قوى الضغط على حساب المجتمع أو على حساب مجموعات أخرى[٢].

٥ - التضحية بالمبدأ القائل (بكفالة الدعوى العادلة) من خلال إقرار مبدأ آخر معاكس (القبول بمبدأ الحق بالمساومة في المرافعة الجزائية). والحق في المساومة يعني السماح للمتهم أن يختار إما طريق الدفاع عن نفسه ضد التهمة المنسوبة إليه بما تمثله هذه الطريق من مخاطر الفشل في دحض التهمة أو عجز عن دفع تكاليف المحاماة والتطويل في الجلسات.

والطريق الثاني: أن يتخلى المتهم عن الدفاع بكونه غير مجرم ويعفى ممثل الاتهام من تقديم أدلته مقابل أن يقوم ممثل الاتهام باتهامه بجريمة أقل خطورة يجازى عليها بعقوبة

١- بينوا فريدمان، **مرجع سابق**، ص ١١٦.

٢- **المرجع نفسه**، ص ١١٧.

أخف. إن إجراء مثل هذا التبادل مشروط هنا أيضاً بحسابات الكلفة والربح من كل الفرقاء كل ذلك على حساب قيم العدالة[١].

المحور الثالث: العولمة الغربية ومسؤوليتها عن تعميق انتهاكات حقوق الإنسان

أ- تقديم: نشأة حقوق الإنسان وجوهر العولمة

كان يتم النظر إلى حقوق الإنسان أن مصدرها القانون الطبيعي بحسب ما ذهب إليه الإغريق أو أن مصدرها القانون الإلهي بمجيء الديانات السماوية، وبعض الفلاسفة. أصحاب هذا الرأي يرون تحقيق تلك الحقوق يتم ضمن مبادئ دستورية غير قابلة للمس عبر إرادة الأكثرية الديمقراطية وبذلك يتم الفصل بين تلك الحقوق وبين الحياة الديمقراطية.

أصبح من المسلمات على الصعيد النظري أن للإنسان حقوق أساسية كفلتها المواثيق الدولية وتضمنتها الدساتير الوطنية، ونشأت لأجل حمايتها آليات وإرغامات قانونية وسياسية وقضائية واجتماعية ذات طابع دولي، ولكن على صعيد الممارسة يلاحظ أن تلك الحقوق ظلت مفتقرة إلى الضمانات الحقيقية التي تفرض على الدول احترامها ومعاقبة منتهكيها. فمن المعلوم أن التدخل الدولي وفقاً لمعطيات الواقع لا يتم إلا إذا كانت تلك الانتهاكات تؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين وفقاً للشروط التي تقررها دول الهيمنة (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) المتحكمة في قرارات المنظمات الدولية السياسية والحقوقية. وهي من وضعت شروطاً لمن يتمتع بهذه الحقوق. وبهذا نستعرض موضوعين اثنين نوضح من خلالها تاريخ تلك الأنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان ثم نعرض لانتهاكات حقوق الإنسان في عصر العولمة.

العولمة تمثل شكلاً جديداً للرأسمالية، فمنذ انتهاء الحرب الباردة تم نشر نموذج الرأسمالية الأنجلو أمريكية في العالم[٢]، الذي ينهض على اقتصادية المنفعة وإحلال العلاقات الاقتصادية الليبرالية في كل جوانب العلاقات الإنسانية[٣]. من أجل الهيمنة والسيطرة[٤]، والعولمة والأمركة هما مفهومان ونشاطان مترادفان[١].

١-جان سيدرا، **مرجع سابق**، ص ٢٥٨.

٢- جاسم محمد زكريا، **مرجع السابق**، ص ٤٠٢.

٣- **المرجع نفسه**، ص ٤٠٢.

٤-حسن حنفي وصادق جلال العظم، **العولمة**، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٠م، ص ٤٤، ٤٥.

فالعولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية[٢] من خلال إعطاء أكبر قدر من حرية الحركة للنشاطات الرأسمالية داخل وخارج حدود بلدانها، إضعاف الدولة الوطنية وتقليص وظائفها وسيادتها وتهميش دورها الحاكم للمجتمع والاقتصاد لصالح المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والأهلية والشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات[٣]، وكل ذلك اقتضى إهدار الكثير من الحقوق والحريات وتجاوز قيم الديمقراطية[٤].

ب- الموروث الغربي في مجال انتهاك حقوق الإنسان

تطبيقات :

للدول المشار إليها سابقاً تاريخ مليء بأفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان بدءاً بإبادة (٦٠) مليون من الهنود الحمر السكان الأصليين لأمريكا ولم يتم الإبقاء سوى على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف للعمل في مناجم الذهب والفضة.

وكذلك بالنسبة للرجل الأسود فقد تم انتزاع الملايين من جذورهم الأصلية في أفريقيا للعمل كعبيد للرجل الأبيض استخدمهم في زراعة الأرض، وكذلك الحال بالنسبة للرجل الأصفر فهم – أي دول الهيمنة - المسؤولون عن إلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناجازاكي في اليابان، وقد تم اختيار اليابان بدلاً من برلين العدو الرئيسي في الحرب العالمية الثانية لأسباب عنصرية، وبالنسبة للرجل الأوروبي فهو المسؤول عن تجارة الأفيون في حروبه مع الهند والصين وإيجاد النظام العنصري في جنوب أفريقيا وفلسطين وحماية هذين النظامين العنصريين، ويلاحظ أن كل هذه الانتهاكات لم تحظَ بالاعتراف والحق في التعويض كما هو الحال بالنسبة لاعتراف العالم بمظلومية اليهود في دعوى جريمة الهولوكوست وبمظلومية الشعب الأرمني من جرائم النظام التركي (العثماني).

دول الهيمنة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في هاييتي وفلسطين، فقد

١- توماس فريدمان، **السيارة ليكسس وشجرة** الزيتون: محاولة لفهم العولمة، (ترجمة: ليلى زيدان)، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٣٧.

٢- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص٤٠٥، هامش٤.

٣- علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص ٤٢.

٤- **المرجع نفسه**، ص ٤٢.

قام ويلسون الذي كان يبشر بحياة ديمقراطية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[١] بغزو هاييتي وجمهورية الدومنيكان لأنها رفضت إقرار دستور يجيز للأمريكيين من الشمال استملاك أراضي هاييتية، فقتل الآلاف من الفلاحين وعادت العبودية عملياً، واستولى على البلاد التي تحولت إلى مزرعة أمريكية.

ولن ينسى العالم تلك اللجنة التي أرسلها ويلسون إلى فلسطين لدراسة أوضاعها وقدمت تقريراً في العام ١٩١٩ قالت فيه: (إن مؤتمر السلام ينبغي ألا يغمض عينيه عن حقيقة هامة، هي أن الشعور المضاد للصهيونية في فلسطين وسوريا شعور عنيف يجب ألا نقلل من شأنه وقد أجمع الضباط البريطانيون الذين استشارتهم اللجنة على اعتقادهم بأن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا عن طريق القوة المسلحة)[٢].

فيتنام احتلتها فرنسا في ١٩٤٥/٦/٢ على خلفية قيام القوات الوطنية بإعلان استقلالها عبر القائد الوطني "هوشي منه" ورغم أن هذا الإعلان جاء مطابقاً لإعلان الاستقلال الأمريكي المعروف بإعلان ١٧٧٦/٧/٤م ولكن العدوان بادر بالحرب السافرة وما رافقها من مذابح أتاح لها "مشروع مارشال" تدعيم الإمكانية اللازمة للإبادة ثم ورثت أمريكا الحرب وتوالت فصول الانتهاكات بعد التدخل العسكري الأمريكي وخلفت جرائم مروعة إذ ارتكبت فيها أبشع جرائم الحرب ووقف التنظيم الدولي المعاصر بكل ما فيه من تنظيمات وأعراف وقوانين عاجزاً أمام أمريكا كما وقف بالأمس أمام السوفييت[٣].

غزو بنما عام ١٩٨٤م ونيكاراغوا وجزيرة غريلندا وغزو القوات العنصرية لجنوب أفريقيا للدول المجاورة[٤] وهم المسؤولون عن تقديم الدعم والأسلحة للعصابات والمرتزقة ومتمردي الكونترا في غريلندا للقيام بالأعمال التخريبية في إقليم نيكاراغوا وزراعة الألغام وكذلك بالنسبة للدعم المقدم من كل من كينيا وأوغندا وأثيوبيا بإشراف أمريكا للمنشق (جون قرنق) في جنوب

١- نعوم تشومسكي، **الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد**، (ترجمة: إيمان شمص)، بيروت، شؤون الأوسط، العدد (٧١)، أبريل ١٩٩٨م، ص ١٢.

٢- هاولد كورلاملر، **الأمم المتحدة: كيف ولماذا؟** (ترجمة: عبدالفتاح المنياوي)، مكتبة النهضة المصرية، ص ٢٣٦..

٣- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

٤- ابراهيم العناني وعلي إبراهيم، **المنظمات الدولية: النظرية العامة، الأمم المتحدة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ٧٩، ٨٠.

السودان من أجل تقسيم السودان[١]، وهم المسؤولون عن تمويل أخطر حرب أهلية عبر التاريخ في رواندا عام ١٩٩٥م، فتلك الحرب الأهلية كانت صناعة غربية والتي ساهمت عملياً في تصعيدها واستمرارها وتعزيز إمكانيات الأطراف المتحاربة بالدعم المادي والمعنوي، وقد كان من نتائجها المجازر الرهيبة التي أطاحت بأكثر من مليون شخص وأكثر من مليوني لاجئ[٢]، كما أنها عملت على تدمير الاقتصاد في هذه الدولة[٣].

الهجوم على ليبيا عام١٩٨٦م، الذي استهدف أحياء مدنية وأودى بأكثر من مائتين من الأبرياء بحجة مسؤولية ليبيا عن انفجار ملهى ليلي في مدينة (لايل) الألمانية يرتاده جنود أمريكيون[٤]، وقد مثل ذلك الهجوم الأمريكي إضافة جديدة لمخالفته للقوانين والأعراف الدولية في مجال حقوق الإنسان وكرست أمريكا بهذا الفعل سابقة وهي استيفاء الحق بالذات وانتهاك مبدأ أن الأصل في تبقي البراءة وقد كانت المفاجأة أن المحكمة الاتحادية الأمريكية رفضت الدعوى المرفوعة من المتضررين بحجة أن جميع المدعى عليهم يتمتعون بحصانة سيادية وأضافت إلى ذلك بالحكم بالغرامة على المدعين[٥]. وهم المسؤولون عن الهالة الإعلامية الزائفة عن انتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية كذريعة للتدخل الدولي المباشر في هذا الإقليم الذي كان جزءاً من أجزاء الدولة الاندونيسية[٦].

أمريكا هي المسؤولة عن أفظع الحروب الاقتصادية وفرض الحصار على الدول المعارضة لسياستها كما حدث بحظر دخول المواد الغذائية (لنيكاراغوا)، وإيقاف القروض عنها، وتخفيض شراء السكر وهذا ما تم ممارسته في السودان والعراق وغيرها. يقول رئيس لجنة التغذية والاحتياجات الإنسانية بمجلس الشيوخ الأمريكي (إننا نوزع الفائض الغذائي ليس على أساس

١- ابراهيم العناني وعلي ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ٨١، ٨٢.

٢- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٣٤٢.

٣- **المرجع نفسه**، ص ٣٣٩.

٤- **المرجع نفسه**، ص ٣٥٣.

٥- **المرجع نفسه**، ص ٣٥٥.

٦- علي ابراهيم، **حقوق الإنسان والتدخل لحماية الإنسانية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٢.

الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بل بناءً على اعتبارات سياسية خارجية وبعبارة أخرى فإننا نستعمل التغذية كذخيرة) [١] ويؤكد هذا ما جاء في تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية من أن (العجز الغذائي للعالم الثالث يعطي الولايات المتحدة سلطة لم تكن لديها من قبل سلطة، الحياة أو الموت على جماهير المعوزين في المناطق الفقيرة) [٢].

ويلاحظ أنه في كل مرة نجد أن أمريكا والدول الكبرى تُظهر جرائمها بمظهر الحق المشروع والمستند إلى المسؤولية الأخلاقية كالادعاء أن التدخل جاء استجابة لطلب الشرعية كما حصل في التدخل في نيكاراغوا وفي ادعاء السوفييت أن تدخلهم في أفغانستان عام١٩٧٩ أنه جاء استجابة لطلب الرئيس الأفغاني، وكما حصل في التدخل السعودي في شؤون بلادنا، وفي الغالب تكون الحجة هي المساعدة في إقامة المؤسسات الديمقراطية كما حصل في غزو غيرلندا ونيكاراغوا وبنما، وقد تكون الحجة هي أسلحة الدمار الشامل واستخدام الأسلحة الكيماوية كما حصل في حرب العراق وسورياً[٣].

وقد تكون الحجة هي حق الدفاع الشرعي كما حصل في العدوان على ليبيا وأفغانستان والسودان واليمن، فهي تتحكم في إعطاء مفهوم المادّ (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحق في الدفاع الشرعي مفهوماً موسعاً وتفسيراً تعسفياً[٤]، فقد جعلوا من أحداث ١١ سبتمبر ذريعة لغزو أفغانستان وارتكاب أبشع الجرائم والتدخل في شؤون جميع الدول. وتحت ذريعة الدفاع الشرعي غزت بريطانيا الأرجنتين، أما غزو أمريكا لبنما فقد كانت الذريعة تجارة المخدرات، ثم جاءت حجة الإرهاب التي كانت ذريعة أخرى لغزو أفغانستان والعراق وسوريا والصومال وهي الذريعة الآن لتهديد إيران وضرب قوى الممانعة.

ج - انتهاكات حقوق الإنسان في عصر العولمة وموقف التنظيم القانوني الدولي منه

ضرب العراق والإفلات من المسؤولية

لقد كانت حرب أمريكا على العراق الأولى والثانية تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل

١- محمد بجاوي، **من أجل نظام اقتصادي دوليجديد**، (ترجمة: جمال مرسي وبن عمار الصغير، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ٣٧.

٢- محمد بجاوي، **مرجع سابق**، ص ٣٧.

٣- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٢٨٦.

٤- محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٩م، ص ١٢٧، ١٣١.

وخارج نطاق القانون الدولي، وقد مورست في هذه الحرب أبشع الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان باستخدام الأسلحة غير المشروعة واستهداف المدنيين، والمعاملة الوحشية لأسرى الحرب، وفي المقابل لم تفلح جهود المنظمات الحقوقية والإنسانية في وقف تلك الانتهاكات، ولم تسمح الأنظمة القانونية الدولية بتحريك المسؤولية دون موافقة من بأيديهم مفاتيحها أمريكا وبريطانيا وفرنسا، ورغم جهود بعض القانونيين في إجراء التحقيق مع بوش الأب في الحرب الأولى عام١٩٩٢م ورغم أن ٢٢ قاضياً من ١٨ دولة قرروا أن الرئيس بوش وأعوانه متهمون في ١٩ تهمة بارتكاب جرائم ضد السلام وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ولكن لم يحاكم بوش رغم أن من قدم الأدلة ضده هم من أبناء جلدته[١].

ولقد كانت الجرائم التي ارتكبت عام٢٠٠٣م في عهد بوش الابن أشد فظاعة، وقد أخذت هذه الانتهاكات بُعداً أخلاقياً غير مسبوق في التاريخ الإنساني والمتمثل في الممارسات غير الأخلاقية والمذلة التي مارسها الجيش الأمريكي في حق العراقيين في سجن أبو غريب.

أحداث ١١سبتمبر وانعكاساتها على حقوق الإنسان:

جعلت أمريكا من حادثة ١١سبتمبر عام٢٠٠١م ذريعة لغزو أفغانستان، وهناك ارتكبت أبشع الجرائم في حق الإنسان، وأنشأت معتقل غونتانامو الممتهن للكرامة الإنسانية خارج نطاق القانون والنظام القضائي الأمريكي.

وتحت ذريعة محاربة الإرهاب زاد الأمريكي من تدخله في الشؤون الداخلية للدول، وأنشأ فيها المعتقلات السرية، وتم ممارسة الكثير من الانتهاكات الانسانية التي كانت تلك الدول قد أرست جزءاً من قيمها في نظامها القانوني والقضائي، كما أصبحت متهمة بالإرهاب كل الحركات الوطنية الثورية والتحررية والاصلاحية التي تسعى للتغير الداخلي و إلى التحرر من هيمنة الخارج، كما حصل لحزب الله في لبنان وحركة أنصار الله في اليمن وحركة التحرر في البحرين[٢] وقبلها لحزب العمال الكردستاني في تركيا.

وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب قامت أمريكا وإسرائيل بالقتل خارج القانون عن طريق استخدام الطائرات بدون طيار والإنزال المظلي، ولا يخفى ما يمثله هذا السلوك من انتهاكات لحقوق الإنسان وتحدي لكل النظم والقواعد القانونية وجميع الآليات والنظم

١- جيف سيموتز، **مرجع سابق**، ص ٢٤٤.

٢- يراجع: مؤتمر القمة العربية الإسلامية الأمريكية المنعقد في الرياض بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧م.

القضائية الدولية والوطنية، ومنها (الحق في دعوى عادلة) إن أمريكا بهذه الممارسات وضعت أسس المشروعية لأفعال الجماعات الارهابية، فكلاهما يمارس القتل والاغتيالات خارج أطر القانون والمؤسسات القضائية، وكلاهما لا يعترف بالحدود السيادية للدول والمبادئ الأخلاقية لما يرتكبانه من جرائم في حق الإنسان.

انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا واليمن

بعد العراق جاء الدور على سوريا بهدف تمزيق وحدتها وتدمير حضارتها وتهجير شعبها وقد كانت الحجة هذه المرة هي عدم شرعية نظام بشار الأسد، وكانت الوسيلة هي تحريك القوى الإرهابية ومدها بالأسلحة والدعم اللوجستي والمالي والإعلامي، فتحولت القوى الإرهابية إلى قوى وطنية وتحولت جرائمها الوحشية إلى أعمال جهادية ثورية، وتم تمرير كل الانتهاكات الجسيمة وغير المسبوقة لحقوق الإنسان وللحقوق الثقافية وحقوق الأقليات بفعل الغطاء الإعلامي وإسكات التنظيمات الحقوقية والإنسانية بتأثير المال وسطوة القوة والتهديدات الاقتصادية.

في اليمن كانت البداية من قبل مجلس الأمن في قراره ٢١٤٠ بتجاهل مجزرة جمعة الكرامة في حق الشباب المتظاهرين ٢٠١١ وتجاهل تحركات قوى الإرهاب بممارسة التفجيرات والاغتيالات واستهداف المعسكرات والمستشفيات والمساجد والأماكن العامة، وإشاعة الفوضى، فكانت أولى اهتمامات هذا القرار احتواء الحراك الاجتماعي من أجل التغيير الثوري والحكم على ما يحدث في اليمن بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين، وقد تم وفق هذا القرار إحالة ملف اليمن لدول الخليج المتخلفة قانونياً وديمقراطياً وحقوقياً لإيجاد تسوية سياسية وإجراء التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان[1]، وبالطبع كانت نتائج تلك الإحالة إعلان هذه الدول مدعومة من أمريكا وبريطانيا الحرب على اليمن في ٢٦ مارس٢٠١٥م، بدون أي مسوغات وفي هذه الحرب ظهرت الصورة الحقيقية للمجتمع الدولي وظهرت الصورة مكتملة عما تمثله حقوق الإنسان عند هذه الدول.

لقد ظهر العدوان ولأول مرة متحللاً من كل القيود المتعلقة بمراعاة حقوق الإنسان، لقد تم في الحرب على اليمن -والتي أصبحت في عامها الثالث- استخدام القنبلة الفراغية على جبل عطان، والقنبلة النووية التكتيكية على جبل نقم، وإلقاء مئات القنابل العنقودية

١- انظر دراستنا المنشورة في مجلة مقاربات سياسية، العدد (الأول)، ٢٠١٦م؛ تحت عنوان "الثورة والعدوان وتناقضات العدالة الدولية".

باعتراف تحالف العدوان، بتحدٍ سافر لكل القواعد والنظم القانونية الدولية، وتم تدمير البنية التحتية واستهداف المدنيين في مساكنهم وفي الأسواق والطرقات وأماكن العزاء والأعراس والمخيمات والمستشفيات في كل محافظات الجمهورية، وفرض الحصار الجوي والبحري والبري على الشعب اليمني بهدف الإبادة الجماعية والموت البطيء.

وعندما حاولت الأمم المتحدة تحت ضغط أصوات المنظمات الإنسانية إدراج النظام السعودي في القائمة السوداء لقتلة الأطفال ظهرت سطوة المال السعودي في إرغام الأمم المتحدة على التراجع عن قرارها وقامت بشطب النظام السعودي من القائمة السوداء.

كما ظهرت سطوة المال السعودي في عجز مجلس حقوق الإنسان عن اتخاذ أي تنديد في جريمة صالة العزاء التي بلغ ضحاياها مئات الأبرياء، وهي نموذج لمئات المجازر التي استهدفت المدنيين. كما قامت هولندا وتحت ضغط المال السعودي بسحب مشروع قرار كانت قد تقدمت به أمام المجلس.

وكان من السخرية بحقوق الانسان اختيار السعودية لرئاسة لجنة الخبراء في مجلس حقوق الإنسان ورئاسة لجنة حقوق المرأة، والذي مثل ضربة قوية في وجه دعاة حقوق الإنسان[1].

ومن ناحية أخرى: استمرت أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول ببيع الأسلحة بمئات المليارات من الدولارات بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً للنظام السعودي وتقديم الدعم اللوجستي، في تحدي صارخ لكل الدعوات والمطالبات الداخلية والخارجية من المنظمات الإنسانية والكتل البرلمانية والتقارير المرفوعة من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة الصليب الأحمر وأطباء بلا حدود ومنظمة اليونيسيف واليونسكو، وغيرها.

استخدام الأسلحة المحرمة وغير المحرمة ضد المدنيين والبيئة، وما خلفته الحرب من مآسٍ كالمجاعة وقتل الأطفال وانتشار الأوبئة، إلى درجة أنه أصبح في العام ٢٠١٧ كل عشر دقائق يموت طفل في اليمن وأن ١٧ مليوناً يعانون الجوع ولم تعد المستشفيات قادرة على تحمل تفاقم المشكلات الصحية، حسب إفادة الأمم المتحدة.

١- وقد كان قبل هذا تغيير مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن ابن عمر على خلفية تحميله النظام السعودي مسؤولية إفشال المفاوضات التي كانت قد اقتربت من الحل عن طريق شن العدوان على اليمن.

د-الانتخابات الغربية وحقيقة القيم اللبرالية وتحولاتها في العصر الراهن

لقد عكست الانتخابات الأمريكية والفرنسية عمق التحول في النظام الليبرالي بالانقلاب على كل القيم المتعلقة بالحقوق والحريات والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان لصالح القيم الرأسمالية العالمية المشبعة بقيم الاستغلال والنفعية، وتكريس القيم الاستعلائية والتمييزية العنصرية والسياسات العدوانية والتخلي عن الواجبات الإنسانية بحماية البيئة.

وبعد فوز ترامب سارع إلى الانقلاب على مبدأ التعددية الثقافية بإصدار قرار منع الهجرة الذي يحرم فئة واسعة من مواطني أمريكا من جنسيتهم التي اكتسبوها بشروط القانون الأمريكي نفسه ووفقاً للثقافة الليبرالية، وكذلك بإلغاء قانون التأمين الصحي الذي تم تحقيقه في عهد أوباما. ثم قام باختيار الدولة السعودية والدولة الإسرائيلية كمحطتين لأولى زياراته الخارجية، في دلالة على نقطتين: الأولى التوجه الأمريكي نحو تعزيز قيم الرأسمالية وتوسيع أطماعها بانتهاج سياسة إشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط، والثانية الإعلان عن استمرار النظام الأمريكي في حماية أمن إسرائيل على حساب التضحية بكل الحقوق الأساسية للدول العربية والإسلامية[1].

ثم يأتي الكلام في خطاب ترامب عن شكر السعودية وقادة الدول العربية والإسلامية لما أبدوه من استعداد للتنازل عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني دونما شروط والسير في موضوع التطبيع مع النظام الإسرائيلي وتوسيع مجالات التعاون والشراكة مع هذا النظام، وأخيراً أفصح ترامب عن المقابل لهذا السخاء السعودي وهو الاستمرار في معاداة قوى المقاومة والتعامل معها كقوى إرهابية عوضاً عن التنظيمات الإرهابية الحقيقية والاستمرار في تأييدها ودعمها فيما تقوم به.

وفي ضوء ذلك هل لنا أن نستمر في افتراض احترام المجتمع الدولي لحقوق الإنسان ونفترض في الآليات القضائية والقانونية الدولية أن بمقدورها أن توفر الحماية لحقوق الإنسان؟

هـ: التنظيم الدولي العالمي مصمم لخدمة الليبرالية وأكذوبة العدالة الدولية:

مازال التنظيم الدولي المعاصر محكوماً بمنطق القوة وليس بقوة القانون، رغم لا عدالة القانون الدولي ولا مساواة تامة بين الشعوب وحقوقها، فقد تم صياغته بما يخدم القوى

١- يراجع خطاب ترامب في مؤتمر القمة الهزلي المقام في الرياض بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١م.

الدولية المهيمنة.

لذلك فتحقيق العدالة مازال أمراً اختيارياً في التنظيم الدولي المعاصر بينما الأولوية للأمن ومنح جهاز الأمن الدولي صلاحيات واسعة تحت مسوغ حماية الأمن و السلم الدوليين[١].

مضافاً إليه انتشار الفساد وعدم الندية في العلاقات الدولية فإن من المعلوم أن أمريكا متحكمة في عملية التصويت في المنظمات الدولية مما يجعله تصويتاً خارج الروح الديمقراطية، يقول (كيسنجر): "ينبغي على كل دولة تسير في طريق التنمية أن تعرف أن علاقتها الثنائية معنا ستتوقف على سلوكها نحونا في المنظمات الدولية وبخصوصية تصويتها على المسائل التي نعلق نحن عليها أهمية خاصة" [٢].

ولنضرب مثلاً في غياب العدالة في القانون الدولي وآلياته القضائية حيث أن قوى الهيمنة عندما أرادت من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان أن يدينا حزب الله في قضية مقتل الحريري في لبنان، وإدانة ليبيا في دعوى قضية لوكيربي تم تشكيل لجان تحقيق دولية تولت اختيار أعضائها ولكنها عندما أرادت تبرئة إسرائيل فيما قامت به من مجازر في حق الشعب الفلسطيني وفي موضوع الجرائم المرتكبة على ظهر السفينة التركية مرمرة من قبل الكيان الصهيوني فقد كان القرار المتخذ هو تكليف الدولة المعتدية بإجراء التحقيق، استناداً إلى نص قانوني تضمنته الأنظمة الأساسية لتلك المجالس -ومنها النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية - يشترط عدم اللجوء إلى تشكيل لجان تحقيق دولية أو الإحالة إلى محكمة الجنايات إلا إذا لم تقم الدولة المدعى عليها بانتهاك حقوق الإنسان بمباشرة التحقيق أو أنها غير جادة في تحقيق العدالة أو أن أجهزتها القضائية غير مؤهلة لتحقيق العدالة[٣].

وهذا ما تم اتباعه بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في بلادنا من قبل النظام السعودي فقد رأى مجلس حقوق الإنسان أن تلك الانتهاكات مصدرها الحكومة اليمنية

١- جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٢١٧.

٢- محمد بجاوي، **مرجع سابق**، ص ١٩٧، ١٩٩.

٣- مثلاً: تنص المادة (١٧) من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات: (مع مراعاة المادة (١٠) من الديباجة والمادة (١) تقرر المحكمة أن الدعوى غير مقبولة في حالة: أ- إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها ما لم تكن الدولة حقاً غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك.، ب- إذا كانت قد أجرت التحقيق في الدعوى دولة لها ولاية عليها وقررت الدولة عدم مقاضاة الشخص المعني ما لم يكن القرار ناتجاً عن عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها حقاً على المقاضاة).

الموجودة في الخارج وافتراض أن تلك الحكومة جادة في إجراء التحقيقات النزيهة وافتراض أن جهازها القانوني والقضائي مؤهلان لتحقيق العدالة.

وبخصوص مجزرة صالة العزاء المجزرة الوحيدة التي اعترف بارتكابها النظام السعودي للحيلولة دون تشكيل لجنة تحقيق دولية لأنه مع الاعتراف يتوفر حسن النية مما يسمح أن يسهل على مجلس حقوق الإنسان الاكتفاء بتكليف النظام السعودي بإجراء التحقيق بافتراض حصول الرغبة لدى النظام السعودي في معاقبة المرتكبين للجريمة، وافتراض أهلية نظامها القضائي والقانوني لتحقيق العدالة إعمالاً لذات النصوص السابق الإشارة إليها.

وفي الحالات النادرة التي يكون فيها لبعض المنظمات الدولية مواقف منسجمة مع قيم العدالة في بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل قرار محكمة العدل الدولية في تاريخ ١٩٨٦/٦/٢٧م بصدد القضية التي أقامتها نيكارغوا على الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص اعتدائها على إقليم نيكارغوا وانتهاك سيادتها وقيامها بوضع ألغام في المياه الداخلية والإقليمية وامتناعها عن تحديد مكان الألغام بإدانة أمريكا بارتكاب أعمال منافية للمبادئ العامة للقانون الإنساني، فإن أمريكا قامت بسحب الاعتراف بالاختصاص الإلزامي للمحكمة[١].

والمثال الثاني هو ما حل بمنظمة اليونسكو عهد أحمد مختار امبو عندما انسحب الغرب منها، فقد كان قرارها الذي أغضب الغرب الدعوة إلى إقامة نظام إعلامي جديد يكفل التوازن والتكافؤ بين سائر الدول ويكون من شأنه كسر احتكار وسائل الإعلام الغربية وإلى كفالة حقوق الإنسان دون تمييز وإلى الحفاظ على الذاتية الثقافية للشعوب وهو الأمر الذي حدا بالغرب إلى شجب تهمة تهويد الأرض العربية المحتلة[٢].

١-جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص ٥٩٤.

٢- **المرجع نفسه**، ص ٢٩٥.

مضيق باب المندب: تحديات استعمارية جديدة

د. حسين محمد مطهر
استاذ العلوم السياسية المساعد
نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جامعة صنعاء

تحتل الجمهورية اليمنية مكانة بحرية بالغة الأهمية وفقاً للمعطيات الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية؛ إذ تتمتع بموقع جغرافي متميز يضمن لها إطلالة بحرية واسعة تمتد لنحو ٢٠٠٠ كيلومتراً بدءاً من الحدود العمانية ومروراً ببحر العرب (البوابة العربية على المحيط الهندي) وصولاً إلى خليج عدن وباب المندب وانتهاءً عند خط الحدود مع السعودية على البحر الأحمر، بالإضافة كذلك إلى شواطئ جزيرتي سقطرى وكمران التي يبلغ طولها ٤٠٨ كيلومتر[١]. وتتحكم اليمن جغرافياً بالممر الملاحي لمضيق باب المندب الذي يعد أحد أهم المضائق البحرية في العالم، حيث تعبر منه يومياً مئات السفن المحملة بالنفط والبضائع المختلفة قادمة من موانئ الشرق الأقصى والهند والخليج العربي وشرق أفريقيا قاصدةً موانئ البحر الأحمر وعبر قناة السويس المصرية إلى الموانئ المختلفة على البحر الأبيض المتوسط وموانئ جنوب أوروبا وشمالها وصولاً عبر مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي إلى موانئ الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

اليمن والبحر: عبقرية المكان

يبلغ عرض مضيق باب المندب ٥٥,٥ كيلو متر، ومن الناحية الجغرافية تتحكم جزيرة ميون التابعة لليمن في مدخل المضيق، حيث تقسم تلك الجزيرة المضيق إلى ممرين: شرقي

١- صالح عبد ربه أبو نهاء، **احتلال جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري**، صنعاء، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٩٧م، ص ٣٣ – ٣٤.

ويسمي (باب إسكندر) وغربي ويسمى (ممر ميون)، ويشكل الممران قناتين منفصلتين أحدهما هي الصغرى وعرضها (٣) كيلو متر وعمقها نحو (٢٦) متراً والأخرى هي القناة الرئيسية ويبلغ اتساعها (٢٣) كيلو متراً وعمقها نحو (٢٢٢) متراً[١].

ذلك الموقع البحري المتميز لليمن جعلها عبر التاريخ عامة، ومنذ القرن السادس عشر بصفة خاصة، محطاً لأطماع العديد من القوى الأجنبية، وذلك تحت دوافع تتعلق بمحاولات بسط الهيمنة والتوسع والصراع الدولي العسكري والاقتصادي وصولاً في بعض الحالات إلى محاولات مباشرة لاحتلال اليمن من بعض تلك القوى[٢]. كان أول صراع فيها أثناء التدخل البرتغالي في العام ١٥١٣م، عندما حاول البرتغاليون بسط نفوذهم على بعض المواقع الساحلية اليمنية في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي واحتلال جزيرة كمران وجزيرة سقطرى لغرض تأمين سفنهم في طريقها إلى الهند. وقد نشط في إطار الصراع على طرق التجارة العالمية كل من المماليك ومن بعدهم العثمانيون لطرد البرتغاليين من الجزر اليمنية الكبيرة والمهمة مثل جزيرة كمران التي استعملت آنذاك كموقع عسكري ومحطة رقابة على حركة النقل البحري، وجزيرة ميون التي استخدمت لتموين السفن والإشراف على مضيق باب المندب.

لقرون عدة، توالت صراعات القوى الاستعمارية (الهولندية، الفرنسية، البريطانية، الإيطالية، العثمانية) في البحر الأحمر، حيث سعت تلك القوى إلى تأسيس مراكز نفوذ لها على السواحل اليمنية، وتأسيس مراكز إسناد لحركتها التجارية إلى الهند ومناطق نفوذها الأخرى في الشرقين الأوسط والأقصى. وفيما عدا فترات قصيرة متقطعة في التاريخ الحديث، ظلت الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر خاضعة للسيادة اليمنية عدا محاولات الغزو العثماني المتقطعة التي لاقت مقاومة عنيفة من اليمنيين أفشلت تلك المحاولات. ناهيك بقيام فرنسا باحتلال جزيرة ميون اليمنية لفترة قصيرة في العام ١٨٢٨م، لتعود الجزيرة بعدها إلى السيادة اليمنية أو العثمانية حتى حلول العام ١٨٣٩م حين احتلتها بريطانيا حتى استقلال جنوب اليمن في العام ١٩٦٧م[٣].

١- **المرجع سابق**، ص ٢٢.

٢- على حميد شرف، **الجزر والفنارات اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي**، ص ٢، صنعاء، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

٣- **المرجع سابق**، ص ١٥ - ١٧.

العدوان السعودي والإماراتي: أحلام الهروب من إيران

لم يعد خافياً على أي متابع يمني أو عربي حصيف لمجريات العدوان على اليمن أن سعي قوى العدوان للسيطرة على باب المندب والموانئ اليمنية على بحر العرب يعد هدفاً مركزياً ضمن معطيات تلك القوى وتحركاتها على الأرض اليمنية. وذلك الاستنتاج يتطابق مع ما ذهبت إليه العديد من التقارير الغربية التي أكدت على أن هدف السيطرة على ممرات النفط (باب المندب) والمنافذ الممكن تصديره من خلالها عبر بحر العرب يعد بمثابة محرك رئيسي لتحالف العدوان الذي يقوده النظامان السعودي والإماراتي وبمشاركة فعلية ومباشرة من الولايات المتحدة وبريطانيا[1]، فالسعودية مثلاً ظلت تسعى منذ زمن ليس بالقصير لضمان وصولها إلى الشواطئ اليمنية على بحر العرب من أجل تصدير نفطها عبرها، الأمر الذي يجنبها المرور عبر مضيق هرمز التي تسيطر عليه إيران.

لعل من المؤكد أن مسألة إمكانية إيجاد بديل من مضيق هرمز لنقل النفط السعودي والإماراتي تعد حلماً استراتيجياً بالنسبة للدولتين؛ إذ سيعني ذلك الفكاك من كابوس الجار الإيراني المسيطر على مضيق هرمز، بل والخليج العربي بكامله، والتفلُّت من عبء الهاجس المؤرق لقادة الدولتين حول عدم قدرتهما على مواجهة ذلك الجار "القوي" أو حتى مواجهة أي إشكالات معه. وبالمثل، يمكن التأكيد على أن إمكانية مد السعودية والإمارات بساط سيطرتهما لتطال مضيق باب المندب ومحيطه الحيوي داخل الأراضي اليمنية يعد استكمالاً لمشهد الحلم الاستراتيجي سالف الذكر؛ إذ إن إمكانية تنفيذ ذلك سيكفل لهما ممارسة دور حمائي توسعي يواكب تعزيز مصالحهما النفطية والتجارية عامة، ويخدم أيضاً مصالح حلفائهما الاستراتيجيين كأمريكا وبريطانيا ومن ورائهما بالتبعية إسرائيل.

على أرض الواقع، شكّل حدث اندلاع "ثورات الربيع العربي" أوائل العام ٢٠١١م البداية التنفيذية الأولى لمضي النظامين السعودي والإمارات نحو تحقيق حلمهما الاستراتيجي سالف الذكر. ذلك الحلم الذي لم يكن ليتحقق دون التخلص من مصدر التهديد الرئيسي له ممثلاً في الجيش اليمني. وبالتالي، كانت مسألة تفكيك الجيش اليمني والقضاء على مدخلاته التسليحية المؤثرة كالصواريخ الباليستية وصواريخ الدفاع الجوي بمثابة المسألة

١- **صحيفة الميثاق**، العدد (١٨٥٥)، ٢٤ أبريل ٢٠١٧م، ص ٥.

الأكثر تحدياً أمامهما والعقبة الأبرز أمام إمكانية نجاحهما في تنفيذ مخططاتهما وتحقيق حلمهما في اليمن. ذلك الحلم "الجهنمي" الذي ساعد هادي بالفعل ومن معه من أمراء وتجار الحروب وقيادة الارتزاق وطابور العمالة على تنفيذ العديد من مشاهده المتعلقة بتدمير قدرات الجيش اليمني التسليحية والعبث بتركيبة وحداته القتالية وتموضعها الجغرافي، وذلك بالطبع في ظل فشلهم جميعاً في الوصول بفعلهم التدميري ذاك إلى مكنون العقيدة القتالية للجيش اليمني وإيمانه الطلق باستقلال وطنه وحماية سيادته دون أي تفريط. وقد أثبتت مجريات العدوان على اليمن لأكثر من عامين ونصف قوة وصلابة وصمود الجيش اليمني إلى جانب اللجان الشعبية في مواجهة أصحاب الأحلام التوسعية الاستعمارية لقوى العدوان.

في السياق سالف الذكر، يمكن التأكيد على أن هناك شواهد أخرى واضحه تدل على أطماع قوى العدوان وسوء نواياها إزاء استقلال اليمن وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه ومصالح شعبه؛ إذ يمكن إضافة رعاية تلك القوى لمشروع فدرلة اليمن (وفقاً لمشروع الأقاليم الستة سيء الذكر) إلى ما سبق من الشواهد. فقرار تقسيم الأقاليم الذي أنتجته غرف مؤتمر الحوار الوطني "المغلقة" لم يكن قراراً بريئاً ولا بعيداً عن مخططات وأهداف ومطامع تلك القوى العدوانية التوسعية، فقد كان في حقيقته يستهدف وحدة اليمن وأمنة واستقراره، كما كان يؤسس لصراع يمني لم يكن ليقتصر على نمط صراع الشمال مع الجنوب فحسب، بل كان سيمتد ليصبح صراع: شمالي / شمالي وصراع جنوبي / جنوبي. وكان ذلك التقسيم سيسهل على السعودية - في الوقت ذاته - تحقيق أطماعها بالتفرد بإقليم حضرموت والوصول إلى شواطئ بحر العرب، وكذلك الهيمنة على مواقع الثروات النفطية والغازية في مأرب والجوف، وبالتالي: إبقاء الشمال "الفقير المعزول الحبيس" في حالة من عدم الاستقرار، وإيجاد حالة من الاحتراب الدائم بين اليمنيين، وإبقاء اليمن - إجمالاً - جاراً ضعيفاً يسهل في أي وقت لكل من السعودية والإمارات تحقيق مصالحهما في أراضيه على حساب استقلاله وسيادته ومصالح شعبه[1].

الإمارات تغتال اليمن: البحث عن صولجان زائف

١- عبد السلام المحطوري، "الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد"، **مجلة مقاربات سياسية**، صنعاء، العدد الثاني، يناير – مارس، ٢٠١٧م، ص ١٠٨.

في خضم الشراكة السعودية الإماراتية للعدوان على اليمن، أقدمت الإمارات على الشروع في بناء قاعدة عسكرية ضخمة في جزيرة ميون اليمنية في مضيق باب المندب، وهي الجزيرة التي احتلها تحالف العدوان مطلع أكتوبر ٢٠١٥م، حيث كشفت صور لأقمار صناعية تم التقاطها في ١٤ يناير ٢٠١٧م، وحصل عليها ونشرها موقع "jams" البريطاني الاستخباراتي[1]، عن حقيقة وجود تلك القاعدة العسكرية على مساحة تبلغ ٣٠٢ كيلومتر مربع، كما أشار ذلك الموقع الالكتروني إلى وجود سفن ضخمة ومراكب لعملية البناء. وقد جاءت تلك المعلومات لتؤكد ما يتم تداوله من أخبار وتحليلات حول حقيقة نوايا الإمارات التوسعية الاستعمارية في اليمن، والتي تحاول تمريرها عبر شراكتها مع قوى تحالف العدوان.

الأمر في واقع الحال لم يقتصر على جزيرة ميون، ومن قبلها بالطبع موانئ عدن والمكلا وبلحاف، بل طال ذلك أيضاً جزيرة سقطرى. حيث كشفت العديد من المصادر الموثوقة المحلية (اليمنية) والدولية كذلك وجود صفقة مشبوهة تم إبرامها في الشهور الأولى للعدوان ما بين هادي وحكومته ودولة الإمارات لمنح الأخيرة حق الامتياز في استغلال مقدرات الجزيرة (الجيواستراتيجية والبيئية) لمدة زمنية طويلة قد تصل إلى مائة عام.

تسيطر الإمارات فعلياً على جزيرة سقطرى منذ بداية العدوان، وقد قامت بتجنيد قوات عسكرية موالية لها من أبناء الجزيرة. ومما لا ريب فيه أن سيطرة الإمارات على هذه الجزيرة تعني من الناحية الجيواستراتيجية تعزيز إمكانية توسيع دائرة النفوذ والسيطرة الإمارتية على منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن (من الجانبين الشرقي والغربي). حيث تعد جزيرة سقطرى بمثابة نقطة ارتكاز وتحكم استراتيجية بموقعها على المحيط الهندي ومقابلتها لسواحل شرق أفريقيا وقربها من خليج عدن.

يمكن القول إجمالاً أن سلوك الإمارات الميداني الموازي لانغماسها "الوحشي" في العدوان على اليمن، قد أظهر رغبة إماراتية محمومة لالتهام المناطق الاستراتيجية اليمنية والسيطرة على مقدراتها، وذلك عبر الوجود الميداني لقواتها، وكذا رعايتها (تدريباً وتمويلاً وقيادة) لإنشاء قوات يمنية من أبناء تلك المناطق لتولي عملية فصلها عن دائرة نفوذ ما يسمى "قوات الشرعية"، وكذا قطع أي روابط ما بين تلك المناطق وبين باقي المناطق اليمنية

١- "الإمارات تبني قاعدة عسكرية في جزيرة ميون اليمنية"، **صحيفة الميثاق**، العدد (١٨٥٥)، ٢٤ أبريل ٢٠١٧م، ص ٥.

الواقعة تحت سيطرة القوى الوطنية المقاومة للعدوان.

تلك الرغبة الإماراتية المحمومة للسيطرة على المناطق الاستراتيجية في اليمن وإيجاد واقع انفصالي يميزها عن باقي المناطق اليمنية، أكدت حقيقة وجود نزعة إماراتية وطموح مستعر لممارسة دور إقليمي في إطار دائرة جغرافية واسعة تتضمن مناطق الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا. فالإمارات - في واقع الحال - لم تقف عند حدود الأراضي والسواحل اليمنية؛ إذ عملت على ضمان وجود اقتصادي (استثماري) لها في ساحل الصومال، كما سعت لإقامة علاقات عسكرية مع مصر والسودان، وشرعت كذلك في بناء قواعد عسكرية لقواتها في أرتيريا وجيبوتي، كما حصلت على امتيازات عسكرية واسعة في جيبوتي بالتحديد، وذلك بمنحها تسهيلات ضمنت لها حق استغلال المطارات والموانئ الجيبوتية للأغراض العسكرية لفترة ٣٠ عاماً.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن تحركات الإمارات - سالفة الذكر - تتم بالتوازي مع ما يبدو أنه سكوت دولي عن تلك الطموحات التوسعية. فمن المعلوم أن تلك المناطق التي تقع تحت طائلة التوسع والوجود الإماراتي تشكل عبر التاريخ الحديث والمعاصر ساحة تنافس جيوسياسي واقتصادي فعلي ما بين القوى الدولية الكبرى بصفة عامة، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصفة خاصة. الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول دواعي ذلك السكوت الدولي عن تلك الخطوات العسكرية التوسعية للإمارات! إذ يُفترَض منطقياً أنها تعني انتقاصاً من نفوذ تلك القوى الدولية الكبرى في تلك المناطق.

حالة التعجب - سالفة الذكر - تثير بدورها تساؤلاً منطقياً: هل تنطلق دولة الإمارات في طموحاتها للعب مثل ذلك الدور الإقليمي "التوسعي" من وجود حاجات وطنية "فعلية وواقعية" لتمددها العسكري خارج حدودها وسيطرتها على مناطق استراتيجية ضمن محيطيها الإقليميين المجاور والبعيد؟! خاصة وأن هناك مهمة وطنية استراتيجية يُفترَض أن تستحوذ على الأولوية القصوى في سلم أولويات استعراض النفوذ العسكري الإماراتي عوضاً عن تنفيذ تلك الطموحات الإقليمية، ألا وهي مهمة مواجهة استحقاقات استرداد الجزر الإماراتية

الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١م[١]!

سنترك محاولة الإجابة عن ذلك التساؤل للنقطة التالية من هذا المقال التحليلي.

الإمارات: حقيقة طموح الوكيل الإقليمي

مبدئياً، لا يمكن عزل الطموحات الإماراتية في التوسع الإقليمي في اليمن وشرق أفريقيا عن واقع الصراع والتنافس الدولي ما بين القوى الكبرى حول تشكيل هيكل النظام الدولي في إطار توجهي: القطبية الأحادية وتعدد الأقطاب. فالإمارات وفقاً لواقع معطيات تحالفها الاستراتيجي مع القوى الغربية (المتبنية لتوجه القطبية الأحادية)، لا يمكن - موضوعياً - أن تختط لسياساتها الإقليمية طريقاً يخالف موجبات التزامها بتوجهات حلفائها في السياق الجغرافي ذاته. وبالتالي، يصبح من المنطقي تحليلياً أن تخضع محاولة الإجابة عن التساؤل سالف الذكر للمنطلقات الاستراتيجية العامة المتعلقة بصياغة سياسات تلك القوى الغربية الكبرى تجاه المناطق التي تحاول الإمارات ممارسة طموحاتها التوسعية ضمنها.

في ما يتعلق بمعطيات التحالف الإماراتي مع القوى الغربية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا)، يمكن تحديد أهم ملامح تلك المعطيات في إطار المسائل الآتية:

١- تقوم الطبيعة الوظيفية لتلك العلاقة التحالفية على أساس توفير القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الحماية العسكرية للإمارات في مواجهة جيرانها الأقوياء وفي ضمان الاستقرار الداخلي لنظام حكمها المشيخي. في المقابل، تؤدي الإمارات دوراً وظيفياً ميسراً (محلياً وإقليمياً) لتحقيق مصالح تلك القوى في الإمارات والمنطقة ككل. ودائرة تلك المصالح تطال - بالطبع – مجالات الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتجارة الدولية والوجود العسكري والعمل الاستخباري.
٢- تتسم طبيعة موقع الإمارات في إطار نسق تلك العلاقة التحالفية بنمط "دور الوكيل". حيث تسعى الإمارات في كثير من المناسبات التي تناول فيها طبيعة علاقتها بتلك القوى إلى التأكيد على شواهد موضوعية عدة تصب في خانة تعزيز صورة "الوكيل

١- فتحي العفيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م، ص ١٨٥.

الإقليمي" القوي والقادر على تحقيق مصالح تلك القوى في المنطقة. في المقابل، يحرص الخطاب السياسي لحلفاء الإمارات الغربيين حول المسألة ذاتها على تأكيد المعنى ذاته بخصوص أهمية موقع الإمارات في مضمون سياساتهم ومصالحهم الإقليمية في المنطقة وفقاً لمفهوم الوكيل المدرك لمتطلبات تلك السياسات والمصالح، والمستعد للتفاني في سبيل تحقيقها.

٣- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في إدارة مخرجات التناقض والتنافس ما بين دول الخليج إزاء رؤية كل منها لمصالحها الإقليمية في مواجهة الأخرى، وما تتطلع إليه من التقرب إلى الولايات المتحدة ضمن مفهوم "الوكيل" الأكثر نفعاً وقدرة على تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة. وبالنسبة للإمارات بالذات، يمثل ذلك الواقع هاجساً مؤرقاً لقادتها، وذلك بسبب وضعها الجيوستراتيجي والديموغرافي "المتواضع" مقارنة بالجارة المنافسة "الكبيرة " (السعودية)، الأمر الذي يجعل الإمارات أكثر تحمساً للذهاب إلى أبعد ما يمكن في تقديم الخدمات الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك مقارنة بحدود ما يمكن أن يقدمه باقي جيرانها الخليجيين لتلك القوة الكبرى.

من كل ما تقدم بخصوص أهم ملامح معطيات التحالف الإماراتي مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سنحاول الإشارة في ما تبقى من هذا المقال التحليلي إلى بعض الشواهد الموضوعية المؤيدة للطرح سالف الذكر، وهي الشواهد التي يمكن أن تقدم إجابة على التساؤل الذي طرحناه في النقطة السابقة بخصوص حقيقة الدوافع التي تقف خلف الطموحات التوسعية لدولة الإمارات وتمددها العسكري خارج حدودها وسيطرتها على مناطق استراتيجية ضمن محيطيها الإقليميين المجاور والبعيد، ومدى خدمة ذلك كله - فعلياً - للمصالح الإمارتية الوطنية.

إجمالاً، تظل مسألة الحماية التي توفرها القوى الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج بمثابة العنوان الأصيل لأي حديث عن مسائل الأمن والاستراتيجيا وتوازنات القوى والأدوار الإقليمية في منطقة الخليج العربي وجوارها الإقليمي القريب. خاصة وأن تلك الحماية تتخذ صوراً عملية ميدانية من خلال الوجود الفعلي للأساطيل والقواعد الأمريكية في الأراضي والمياه الإقليمية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي.

لعل ما يعمق من محورية دور مسألة الحماية تلك في صياغة أنماط سلوك معظم الدول الخليجية؛ أنها قد قبلت - مبدئياً - التنازل عن جزء من سيادتها واستقلال قرارها كاستحقاق منطقي لتمتعها بتلك الحماية. في المقابل، تتضمن حالة الحماية الغربية والأمريكية لتلك الدول عدداً من العناصر لعل أبرزها: ضمان بقاء أنظمتها السياسية الملكية الوراثية في مواجهة أي تطلعات شعبية للمشاركة والتعددية السياسية، وكذلك ضمان تحجيم الدور والنفوذ الإقليمي لإيران الإسلامية (جارتها اللدود ونقيضها في النهجين السياسي والمذهبي)، ناهيك بعنصر مهم يتعلق بتأمين الخليجي "الصغير" من تغول أخيه "الكبير"، وذلك في ظل واقع ما يعانيه مجلس التعاون الخليجي (بعد عقود من تأسيسه) من خلافات جادة بين أسره الحاكمة، وفي ظل عجز مزمن أقعد المجلس عن تحقيق أيٍ من طموحات شعوب دوله كتوحيد القوات العسكرية لدوله في إطار جيش موحد أو حتى تكوينات عسكرية موحدة ذات كفاءة وفاعلية، ووضع معالجات للخلافات الحدودية فيما بين دوله، وعجزه عن تحقيق أدنى مستوى من التنسيق السياسات الخارجية لدوله، وبالذات فيما يتعلق بالموقف من إيران.

انطلاقاً من ذلك الواقع، لا يمكن التشكيك في قوة إيمان أنظمة الممالك والمشيخات الخليجية بضرورة الضمانات الأمنية الغربية وأهميتها بالنسبة لأمنها واستقرار بقائها، ولا في حماس انحيازها لسياسات ومصالح معسكر الأحادية القطبية الغربي "الأمريكي" في علاقاتها الخارجية على المستويين السياسي والعسكري.

بالتالي، يبدو من غير المنطقي تبرير ما تقوم به بعض دول الخليج (الإمارات والسعودية بصفة رئيسية) من تدخل عسكري خارج حدودها (في اليمن تحديداً)، ومن محاولات حثيثة ومتسارعة لإقامة وجود عسكري دائم لقواتها في دول كاليمن وجيبوتي وأريتريا، من منطلق سعيها لحماية مصالحها الاستراتيجية؛ إذ كيف يمكن قبول منطق يقول أن هناك أنظمة تسعى للتدخل عسكرياً خارج حدودها، وللعمل على تشييد قواعد عسكرية خارج أراضيها من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية، وهي - في الوقت ذاته - عاجزة عسكرياً عن تأمين نفسها كأنظمة سياسية وتأمين بلدانها، بل إنها تحتضن على أراضيها قواعد عسكرية لأقوى دول العالم لتحميها وتؤمن لها أسباب البقاء في مواجهة التهديدات الداخلية (الثورة الشعبية) والخارجية!

إذاً، يصعب تصديق مقولة أن الحضور الإماراتي بجوانبه العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية في منطقة خليج عدن والسواحل الجنوبية والغربية لليمن وسواحل القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، يُعدُّ مجرد حضور آني (مؤقت) يستهدف إعادة الشرعية اليمنية (المزعومة)، أو أنه - أيضاً - مجرد رد فعل "دفاعي" استدعاه "واجب" الإمارات الذي حدده لها تحالف العدوان لحماية الأمن الخليجي ضد الأخطار الإيرانية "المزعومة" في اليمن.

واقع الحال في الصدد ذاته يؤكد - من ناحية تاريخية - أن عملية التوسع الإقليمي الإماراتية (اقتصادياً وعسكرياً) كانت سابقة لعام العدوان على اليمن (٢٠١٥م)؛ إذ بدأت تباشير تلك العملية التوسعية قبل سنوات عدة من ذلك العام، حيث تشير تواريخ الاتفاقيات بين الإمارات ودول القرن الأفريقي، وتواريخ تصاعد العلاقات العسكرية الأمريكية الإماراتية، إلى أن الوجود الإماراتي العسكري المتمثل باستئجار موانئ وتشييد قواعد عسكرية واستخدام المطارات الساحلية للأغراض ذاتها كان يجري العمل عليها منذ عقد من الزمن تقريباً.

لقد أكدت العديد من تصريحات الساسة الغربيين حقيقة التلازم العضوي بين المصالح الاستراتيجية لبلدانهم وتلك التطلعات الإماراتية للهيمنة الإقليمية البحرية ومدى التزام دولهم بتمكين الإمارات من ذلك عبر الدعم لقواتها البحرية وتأمين الحماية لها عبر القواعد العسكرية (الغربية) على أراضي الإمارات. فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس الأمريكي في منتصف عام٢٠٠٦م إلى نظرة بلاده لموقع الإمارات في سلم أولويات خدمة المصالح الأمريكية، وذلك من خلال تأكيده على أن: "الإمارات العربية المتحدة شريك أساسي لقواتنا البحرية في منطقة حساسة وخارج بلدنا، تخدم دبي سفننا أكثر من أي بلد آخر في العالم"[1].كما صرح الرئيس الفرنسي حينذاك في كلمة له في افتتاحية مهمة لإحدى الصحف المدعومة من دولة الإمارات، قائلاً: "لقد كنا شركاء استراتيجيين لمدة ٥٥ عاماً ارتباطاً باتفاقية الدفاع المشترك التي وقعناها في العام ١٩٩٥م لبناء قاعدة عسكرية في الظفرة[2] في أبو ظبي والتي افتتحت في العام ٢٠٠٩م، بوجود هذه القاعدة الهامة يصبح التزامنا معكم أقوى، سنقف إلى جانبكم في الظروف كلها حتى أكثرها صعوبة، لا

١- كريستوفر ديفيدسون، **الانهيار المقبل لممالك الخليج**، بيروت، مركز اورال للدراسات والتوثيق، نوفمبر ٢٠١٤م، ص ٢٩٠.

٢- **صحيفة واشنطن بوست**، ٢٧ مايو ٢٠٠٩م.

نعرف الصديق إلا وقت الضيق فكونوا على ثقة بأنكم تستطيعون الاعتماد علينا في حال وجود أي خطر يهدد أمنكم والمنطقة[1]. وقد ذكر "موقع العربي" أن النفوذ الإماراتي المدعوم من أمريكا يتمدد من خلال استئجار قواعد عسكرية في كل من أرتيريا وجيبوتي والصومال والسودان وجزيرة سقطرى اليمنية، بالإضافة إلى استئجارها للعديد من الموانئ، إما لاستخدامها بما يخدم حركة التصدير والاستيراد لـأبو ظبي، أو لتعطيلها خوفاً من تأثيرها على ميناء "جبل علي" الإماراتي، كما يحصل في جيبوتي وعدن[2].

لا ريب أن هناك الكثير مما يمكن أن تحققه الإمارات من مصالح اقتصادية عبر تعزيز وجودها الاقتصادي والاستثماري في المناطق التي تسعى للتوسع فيها من خلال الوجود العسكري المباشر، والمسألة لا تستدعي - قطعاً - ذلك الوجود العسكري إن كان الهدف مجرد تحقيق المصالح الاقتصادية! لكن واقع التلازم العضوي بين ذلك الوجود التوسعي للإمارات ومصالح دول الحماية الغربية للإمارات وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية يعطي التفسير الأكثر منطقية لسعي الإمارات للظهور كلاعب إقليمي قوي يمكن أن يحقق مصالح دول الحماية تلك ويعزز من هيمنتها غير المباشرة على طريق التجارة الدولية الاستراتيجي، ويحقق أمناً أكبر لإسرائيل على المدى الزمني الطويل وذلك بدرء مخاطر تكرار التجربة التاريخية المؤلمة لإسرائيل مع البحر الأحمر ومضيق باب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م. فالتوسع الإماراتي في خليج عدن وباب المندب ومنطقة القرن الأفريقي، إنما يصب - بشكل أو بآخر - في خانة خدمة القوات الأمريكية والإسرائيلية، فهو يعطي غطاءً إماراتياً عربياً تتوارى تحته أهداف تلك القوى، وبما يكفيها مؤونة تحمل أعباء مواجهة مقاومة وسخط شعوب دول المنطقة (العربية والأفريقية) إزاء أي محاولة منها للوجود العسكري المباشر على أراضيها.

من الواضح إذاً أن التوسع العسكري الإماراتي يعد في جوهره توسعاً يخدم الغرب عسكرياً. وبالتالي، ما يجري في المنطقة هو في حقيقته توسع عسكري غربي يتم خلف العباءة الإماراتية، خاصةً وأن الإمارات والدويلات الخليجية تعد بطبيعة توجهاتها الاستراتيجية منحازة إلى المعسكر الأمريكي، وتبدو على الدوام غير معنية بالدفاع عن

١- **صحيفة ذا ناشيونال الفرنسية**، ٢٥ مايو ٢٠٠٩م.

٢- **الأخبار اللبنانية**، العدد (٣١٠٣)، ١٣ فبراير ٢٠١٧م.

الأمن القومي العربي، ومشغولة بالأساس فيما تظن أنه دفاع عن أمنها نظمها السياسية[1].

توصيات:

يستخلص الباحث مما سبق عرضه، أن مواجهة التحديات الجيوبوليتيكية للأمن والاستقلال الوطني اليمني (مكامن الضعف التي تتداخل فيها العناصر الجغرافية والسياسية)، وكبح تأثيرات تلك التحديات وتجاوزها وتحويلها إلى عناصر قوة، يستلزم وضع سياسة وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ما يأتي:

أولاً: على الصعيد الداخلي

تعزيز الوحدة الوطنية.

بناء اقتصاد وطني قوي بعيداً عن قيود التبعية، وذلك من خلال تحقيق عناصر الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي (توفير حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء).

استثمار مصادر الثروة الطبيعية فيما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والتكامل الاقتصادي لعموم محافظات الجمهورية.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

تعزيز الاستقلال السياسي لليمن، واتباع سياسة خارجية مستقلة.

استغلال الموقع الاستراتيجي بما يحقق المصالح والأهداف العليا لليمن، بما في ذلك إقامة المناطق الحرة، والأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزر اليمنية في البحر الأحمر والبحر العربي.

الاهتمام بالمغترب اليمني في كل أنحاء العالم، ومعالجة مشاكله في الداخل والخارج.

١- **صحيفة اكسبرس تريبيون الباكستانية**، ٤ يوليو ٢٠٠٩م.

مسؤولية قوات العدوان والغزو في اليمن وفقاً للقانون الدولي

(تقرير)

د. محمد رياض
كلية جيمس روجرز للقانون - جامعة ولاية أريزونا الحكومية
الولايات المتحدة الأمريكية

تحدد اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩م المعالم الرئيسية للمسؤولية القانونية الواقعة على عاتق الأطراف المتحاربة في أوقات الحروب. وتتكون اتفاقية جنيف من ثلاثة معاهدات وثلاثة بروتوكولات، وتعتبر امتداداً لسلسلة اتفاقيات لاهاي (مؤتمر لاهاي الأول عام ١٨٩٩م، مؤتمر لاهاي الثاني عام ١٩٠٧م)، واتفاقيات مؤتمر جنيف الأربع (الاتفاقية الأولى في مؤتمر جنيف الأول وتتعلق بحماية الجرحى والمرضى من الجنود أثناء سير العمليات الحربية الأرضية في النزاعات الدولية؛ الاتفاقية الثانية في مؤتمر جنيف الثاني وتتعلق بحماية الجرحى والمرضى من العسكريين في النزاعات المسلحة الدولية البحرية؛ الاتفاقية الثالثة في مؤتمر جنيف الثالث وتتعلق بحماية أسرى الحرب في النزاعات الدولية المسلحة؛ الاتفاقية الرابعة في مؤتمر جنيف الرابع وتتعلق بحماية المدنيين في المناطق المحتلة).

أما بالنسبة للبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، فقد تم تبني ثلاثة بروتوكولات إضافية (ملاحق) لتلك الاتفاقيات (بروتوكولين بين عامي: ١٩٧١م - ١٩٧٧م، والبروتوكول الثالث في العام ٢٠٠٥م). حيث اعتبر البروتوكول الأول أن النزاعات المسلحة التي تتضمن مواجهة مع قوى احتلال تُعدُّ "نزاعات دولية"، وتنطبق عليها الأحكام - ذات الصلة - الواردة

في الاتفاقيات المنبثقة عن المؤتمرات السابقة، كما يوسع هذا البروتوكول نطاق الأطراف المشمولة بالحماية في الاتفاقات السابقة لتشمل طواقم الإغاثة الطبية وقوافلهم ومنشآتهم ومعداتهم العاملة في مناطق النزاعات. أما البروتوكول الثاني فيتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة المحلية (قضايا التهجير، العقوبات الجماعية، التأثير على الوضع القانوني ونزع الملكيات، ...إلخ)، كما يوسع نطاق الفئات المحمية في بنود اتفاقيات جنيف (الأولى، الثانية، الثالثة) لتشمل النزاعات المسلحة المحلية غير الدولية. فيما أنشأ البروتوكول الثالث هيئة إغاثة دولية لتوفير المساعدات لضحايا الصراعات المساحة أطلق عليها (هيئة الماسة الحمراء)، وهي هيئة تتمتع بالوضع القانوني الدولي نفسه الذي تتمتع به هيئات إغاثية أخرى مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

أولاً: أحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات

وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة بالنزاعات؛ تتخذ النزاعات المسلحة أحد شكلين: شكل (النزاع المحلي) وتنطبق عليه أحكام البرتوكول الثاني من اتفاقيات جنيف، أو شكل (النزاع الدولي) وتنطبق عليه أحكام اتفاقيتي جنيف الأصليتين (الأولى، الثانية). وبالنظر إلى ما يتعلق بالمسؤولية القانونية الواقعة على قوى العدوان والغزو في اليمن؛ يمكن استعراض أبرز الأحكام الواردة في البروتوكول والاتفاقيتين المذكورة آنفاً، وذلك على النحو الآتي:

أ- فيما يتعلق بحماية ورعاية الجرحى والمرضى من المدنيين أثناء سير العمليات الحربية:

تنص المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى على: "(١) يجب احترام وحماية أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المذكورين في المادة التالية، المصابين أو المرضى، في جميع الظروف. (٢) المذكورون يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية من قبل طرف النزاع الذين يكونون تحت سيطرته، دون أي تمييز ضدهم يستند إلى الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معايير أخرى مماثلة. ويحظر حظراً قاطعاً أي استهداف لحياتهم أو توجيه العنف لأشخاصهم؛ ولا يجوز على وجه الخصوص قتلهم أو إبادتهم أو تعريضهم للتعذيب أو للتجارب البيولوجية؛ ولا يجوز تركهم عمداً دون مساعدة ورعاية طبية، كما لا يجوز وضعهم ضمن ظروف تعرضهم للعدوى المرضية. (٣) إن الأسباب الطبية

العاجلة وحدها هي التي ستمنح الأولوية في ترتيب العلاج الذي ينبغي إدارته. (٤) تعامل المرأة وفق اعتبارات مراعاة خاصة بسبب جنسها. (٥) على طرف النزاع الذي يضطر إلى التخلي عن الجرحى أو المرضى إلى عدوه أن يترك لهم، بقدر ما تسمح به الاعتبارات العسكرية، جزءاً من موظفيه الطبيين وموادهم للمساعدة في رعايتهم".

ب- فيما يتعلق بحماية المرضى والجرحى من العسكريين في العمليات المسلحة البحرية:

تنص المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الثانية على أنه: "(١) يجب احترام وحماية أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المذكورين في المادة التالية، سواء كانوا في عَرض البحر أو الجرحى أو المرضى أو الغرقى، في جميع الظروف، على أن يكون مفهوماً أن مصطلح (حطام السفينة) يعني غرق السفينة لأي سبب وتشمل الهبوط القسري في البحر من قبل الطائرات أيضاً. (٢) يعامل هؤلاء الأشخاص معاملة إنسانية ويكونون تحت رعاية طرف النزاع الذي يكونون تحت سيطرته دون أي تمييز يستند إلى الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أيّ معايير أخرى مماثلة. ويحظر حظراً قاطعاً القيام بأيّ محاولات لتعريض حياتهم للخطر أو لممارسة عنف ضدهم؛ ولا يجوز على وجه الخصوص قتلهم أو إبادتهم أو تعريضهم للتعذيب أو للتجارب البيولوجية؛ ولا يجوز تركهم عمداً دون مساعدة ورعاية طبية، كما لا يجوز وضعهم ضمن شروط تعرضهم للعدوى. (٣) إن الأسباب الطبية العاجلة وحدها هي التي ستمنح الأولوية في ترتيب العلاج الذي ينبغي إدارته. (٤) تعامل المرأة وفق اعتبارات مراعاة خاصة بسبب جنسها.

ج- فيما يتعلق بأسرى الحرب:

وفق الاتفاقية الثالثة: تُعرِّف المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالث الأسرى بالنص على أن: "أسرى الحرب هم أشخاص ينتمون إلى إحدى الفئات التالية، الذين سقطوا في حيازة العدو:

(١) أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع وكذلك أفراد الميليشيات أو فرق المتطوعين الذين يشكلون جزءاً من هذه القوات المسلحة.

(٢) أفراد الميليشيات الأخرى وأعضاء فرق المتطوعين الآخرين، بمن فيهم أفراد حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل حدود أراضيهم أو خارجها، شريطة أن تنطبق على أفراد هذه الميليشيات أو المتطوعين فيها، بما في ذلك

حركات المقاومة المنظمة، الشروط التالية:

(أ) أن يكون هناك قائد مسؤول عن مقاتليه؛

(ب) وجود علامة مميزة ثابتة يمكن التعرّف بها عليهم عن بُعد؛

(ج) حمل الأسلحة علناً؛

(د) القيام بعملياتهم وفقاً لقوانين وأعراف الحرب.

(٣) أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون الولاء لحكومة أو سلطة لا تعترف بها السلطة القائمة.

(٤) الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا بالفعل أعضاءً فيها، مثل الأفراد المدنيين من طواقم الطائرات العسكرية، أو المراسلين الحربيين، أو مقاولي الإمدادات، أو أفراد وحدات العمل، أو الخدمات المسؤولة عن رفاه القوات المسلحة، شريطة أن يكون وجودهم بإذن من القوات المسلحة التي ترافقهم، وتزودها لهذا الغرض ببطاقة هوية مماثلة للنموذج المرفق".

كما تنص المادة (١٣) من هذه الاتفاقية على ضرورة توفير ظروف اعتقال إنسانية للسجناء؛ حيث تنص هذه المادة في الفقرة (٢) المتعلقة بـ (التهديدات التي تهدد حياة السجناء أو صحتهم) على: "يتمثل الالتزام الأول في حماية حياة السجناء وصحتهم؛ وهذا التزام أساسي ينبع من حق السجناء في أن يعاملوا معاملة إنسانية". وقد أدرج ذلك بالفعل في المفهوم العام للمعاملة الإنسانية الذي ورد في بداية المادة. كما تنص الفقرة (٣) من المادة ذاتها بخصوص (التجارب الطبية) على: "حظر التشويه والتجارب الطبية اللذين يشكلان شكلاً من أشكال الشجب". ولا تشير الاتفاقية - بطبيعة الحال - إلاّ إلى التجارب التي لا تبررها المعاملة الطبية للسجين المعني. وذلك لا يمنع الأطباء من تجريب علاجات لأسباب طبية على أن يكون الهدف الوحيد هو تحسين حالة المريض. ويجب أن يكون مسموحاً باستخدام الأدوية والطرق الجديدة التي اخترعها العلم، شريطة ألّا تستخدم إلا لأغراض علاجية. ويجب ألّا يستخدم السجناء بأي حال من الأحوال كمادة للتجارب الطبية أو العلمية.

ثانياً: تكييف قانوني للنصوص ذات العلاقة بالوضع في اليمن

تتعرض اليمن لغزو خارجي من قوات أجنبية، وبغض النظر عن مبررات هذا الغزو فإنه يعتبر "نزاعاً دولياً"، وتجري عليه بالتالي أحكام المواد ذات العلاقة من اتفاقيات جنيف

(الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة) والبروتوكولات الملحقة بها وفقاً للعرض الوارد في سالفة الذكر. حيث تتحمل الأطراف المتورطة في النزاع مسؤولية الحفاظ على سلامة الأسرى والجرحى والمرضى العسكريين والذين تم أسرهم أو احتجازهم أثناء سير العمليات البرية (وفقاً لبنود الاتفاقية الأولى)، وكذلك سلامة الأسرى المرضى والجرحى العسكريين الذين تم أسرهم أو احتجازهم أثناء سير عمليات بحرية (وفقاً لبنود الاتفاقية الثانية). بالإضافة إلى مسؤولية تلك الأطراف عن سلامة جميع أنواع أسرى الحرب من غير المرضى أو الجرحى (وفقاً لبنود الاتفاقية الثالثة). وتمتد مسؤولية الحماية والحفاظ على السلامة العامة للأسرى والمرضى والجرحى المتضمنة في الاتفاقيات (الأولى، الثانية، الثالثة) وفي الاتفاقية الرابعة لتشمل بذلك جميع المدنيين الذي يتواجدون في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات أجنبية غير محلية، وهي في هذه الحالة قوات المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وباقي الدول المشاركة في عملية الغزو.

وفقاً للبرتوكول الأول الملحق بمجموعة الاتفاقيات الأربع فإن المتضررين من ضحايا الصراعات في المناطق التي تشهد مناطقهم عمليات مقاومة ضد قوات غزو أجنبي تجري عليهم أحكام الاتفاقيات (الأولى، الثانية، الثالثة)، وتعتبر قوات الغزو الأجنبي مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سلامتهم العامة وعن أمنهم. ووفقاً للبروتوكول الثاني الملحق بالاتفاقيات الأربع فإن أي تصرف من القوات الأجنبية الغازية أو القوات المحلية المتصارعة في أماكن النزاعات يتعلق بالقيام بعمليات تهجير أو نزع ملكية أو أي شكل من أشكال العقوبات الجماعية يعتبر فعلاً جرمياً يعاقب عليه القانون الدولي، ويعتبر خرقاً لبنود الاتفاقات الأربع. بالتالي فإن قيام قوات السعودية والإمارات وباقي القوات المتحالفة معها بأي عمليات تهجير أو مصادرة للملكية أو اعتقال تعسفي أو فرض حظر للتجول أو ممارسة أي شكل من أشكال العقوبات الجماعية في المناطق التي تسيطر عليها يعتبر خرقاً لاتفاقيات جنيف الأربع وللبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

كذلك فإن هذه القوات الأجنبية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الأمن والسلامة العامة وتوفير مصادر الطعام والعلاج للمواطنين في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، وذلك وفقاً لأحكام البروتوكول الثاني المرفق بالاتفاقيات الأربع.

- عمل هيئات الإغاثة وحماية المستشفيات والمدارس والمرافق العامة:

يتعلق البرتوكول الأول المرفق باتفاقيات جنيف بعمل الهيئات الإغاثية والفرق الطبية وفرق الإسعاف، حيث تتمتع هي ومنشآتها بحصانة كاملة (وفقاً لأحكام هذا البروتوكول) ضد أيّ نشاطات عسكرية وتمنع استهدافها بشكل مطلق. وتشمل هذه الحصانة أيضاً المدارس والجامعات والمرافق العامة التي تقدم خدمات مفتوحة للجمهور. وتشمل الحصانة كذلك سيارات الاسعاف والآليات والمركبات المدنية التي يستخدمها العاملون في حقل الإغاثة والعلاج والعناية وأيّ مكاتب ومنشآت يستخدمونها لهذا الغرض. لذلك يُعدُّ استهداف هذه الطواقم وآلياتها ومركباتها ومعداتها ومنشآتها جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي. وقد أدانت عدة منظمات دولية تعمل في حقل الإغاثة والعناية الصحية في اليمن ما تعرضت له هي وطواقمها ومنشآتها من استهداف صاروخي أو جوي من أطراف النزاع وخاصة من قوات التحالف الغازية، حيث تحتكر هذه القوات السيطرة الجوية وتتفوق بشكل ملاحظ في قدراتها الصاروخية.

- الجهات المختصة بالمتابعة والتحقيق:

بما أن اتفاقيات جنيف وملحقاتها تعتبر اتفاقات دولية التزمت بها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ فإنها بهذا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي. وتناط مسؤولية مراقبة الالتزام بأحكام القانون الدولي لهيئات الأمم المتحدة المختلفة (مجلس الأمن، مجلس حقوق الإنسان، المفوضين العاملين المعينين من الأمين العام لمراقبة النزاعات الدولية)، حيث ترفع هذه المجالس تقاريرها بصورة منتظمة للعرض والمناقشة، وفي حالة التوصية برفعها لمجلس الأمن لاتخاذ تدابير عقابية فإن الأمر يعرض للمناقشة والتصويت في جلسة خاصة. إلا أن مجلس الأمن ليس الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في هذه التقارير، فالجمعية العامة للأمم المتحدة تستطيع التصويت على قرارات عقابية أو احترازية بعد مناقشة هذه التقارير، وكذلك فإن هذه التقارير قد تستخدم من أيّ دولة عضو في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات وتدابير عقابية ضد الأطراف المنتهكة للاتفاقيات، وقد تستخدم أيضاً من قبل القضاء المحلي في هذه الدول لإدانة شخصيات وهيئات متورطة في خرق الاتفاقيات. وأخيراً، قد تُحوَّل هذه التقارير للمحكمة الجنائية الدولية التي تباشر التحقيق فيها وتقوم بملاحقة الشخصيات والهيئات المتورطة بخرق الاتفاقيات الدولية.

مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

مؤسسة بحثية تعنى بدراسة وتحليل الشؤون اليمنية والإقليمية والدولية وتقديم مادة علمية تحليلية عن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتابعة مسار التحولات والمستجدات السياسية، وأنماط التفاعلات الدولية والإقليمية، وتوقع مساراتها ونتائجها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، والإسهام في تنمية الوعي السياسي العام وترشيد القرار السياسي.

من أهداف المركز

إعداد ونشر الدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية المختلفة.

إصدار المجلات والنشرات في المجالات المختلفة بما يتفق مع أهداف المركز.

ترجمة ونشر الكتب والدراسات التي تتفق مع أنشطة وأهداف المركز.

عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات السياسية وورش العمل وحلقات النقاش.

إجراء دراسات قياس الرأي العام والمسوحات الميدانية للظواهر ذات العلاقة باهتمامات المركز.

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي الجراف.
هاتف: ٠٠٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+
صندوق بريد: ٤١٩٠
بريد الكتروني: yecscs@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.yecscs.com